الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

مديرية ما بعد التدرج والبحث
العلمي والعلاقات الخارجية

التنوع الدِّلالي لمصطلحات قبول الحديث

عند محدثي المغرب الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية- تخصص: دراسات حديثية معاصرة

إعداد الطالب:
زكريـــاء قـــادي

إشراف الدكتور:
عبد المجيد مباركية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسـم واللقـب	الـرتبـة	المؤسسة الأصلية	الصـفـة
أ.د. عبد الكريم بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسًا
د. عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررًا
أ.د. يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشًا
د. خريف زتون	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشًا
أ.د. مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشًا
د. سامي بن شعلال	أستاذ محاضر– أ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1440 - 1441 هـ / 2019 - 2020 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

مديرية ما بعد التدرج والبحث
العلمي والعلاقات الخارجية

التنوع الدِّلالي لمصطلحات قبول الحديث

عند محدثي المغرب الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية- تخصص: دراسات حديثية معاصرة

إعداد الطالب:
زكريـــاء قـــادي

إشراف الدكتور:
عبد المجيد مباركية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسـم واللقـب	الـرتبـة	المؤسسة الأصلية	الصـفـة
أ.د. عبد الكريم بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسًا
د. عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررًا
أ.د. يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشًا
د. خريف زتون	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشًا
أ.د. مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشًا
د. سامي بن شعلال	أستاذ محاضر– أ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1440 - 1441 هـ / 2019 - 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

هذه الرسالة أهديها إليهما:

والدي الذي رباني وأنار دربي، وأعانني بالصلوات والدعوات، وقد كان لدعائه لي بالتوفيق والسداد الفضل الكبير في إتمام هذا البحث، فأسأل الله له أن يحفظه وأن يكلأه بحفظه ورحمته ورضوانه.

وإن كنت أذكر لوالدي –حفظه الله– هذا الفضل، فإني أذكر كذلك فضل والدتي–رحمها الله– التي كانت سببا في وجودي، فكانت لي كالشمس للدنيا، فقد كان حلمها الوحيد أن تراني في المراتب العليا من العلم، وقد رحلت إلى دار البقاء قبل أن ترى ثمرة غرسها، فلها عليّ حقّ الدعاءِ الخالص أن يتغمّد الله روحها برحمته ورضوانه، وأن يجزيها الجزاء الأوفى نظير ما قدّمت من نافع التربية والرعاية.

كما أهدي هذه الرسالة إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة، بدءاً بـ: زوجتي التي لها مني وافر الشكر، فقد صبرت عليّ خلال هذه المرحلة من النفحات العلمية الدقيقة، ولن أنسى لها ذلك ما حييت.

كما لا أنسى البذور التي أسأل الله لها أن تنبت نباتاً طيباً، أبنائي: عبد المؤمن، ومحمد عزالدين، وعبد الرحمن، وإلى كل إخوتي، وأخواتي كلٌّ باسمه، وأخص بالذكر أختاي الكبيرتين– حفظهما الله– وجعلهما مفتاحًا لكل خير، فقد كانتا بمثابة الأم بعد الأم.

وإلى جميع أصدقائي وزملائي في معهد العلوم الإسلامية، وفي العمل بالمستشفى من مدير وأطباء وممرضين، وإلى طلبة العلم أينما حلّوا، وإلى كل محب لأهل السنة وعلمائها.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

شكر وعرفان

لا يسعني إلا أن أتوجّه بالحمد والشكر لله أولاً وآخرا، الذي وفّقني وقوّاني على إتمام هذه الأطروحة، وعلى ما هداني إليه بمنّه وكرمه من الالتفات لمسائل ما كنت لأنتبه إليها لولا إعانته وتوفيقه، وفتحه عليَّ في كل باب علمي أطرقه، فله الشكر كل الشكر.

وأتقدّم بخالص الشكر، وخالص الدعاء لفضيلة المشرف الدكتور عبد المجيد مباركية المدعو «كمال» -حفظه الله-، الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا البحث، وأشكره على التوجيهات الدائمة التي ابتدأها قبل الشروع في الرسالة إلى حين انتهائها، كما أحييه كثيراً على اهتمامه بهذا الموضوع خاصة، وقراءته له قراءة متأنيةً من أوله إلى آخره شكلا ومضموناً، ولم يبخل عليّ بوقت ولا نصيحة، مما جعل لملاحظاته وتصويباته أكبر الأثر في إخراج هذا البحث سائلاً الله تعالى أن يكافئه بما يستحق من أجر وثواب، وأن ينفع به المسلمين.

وأشكر أيضاً إدارة معهد العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمة لخضر، على رأسها مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، ومدير المعهد الأستاذ الدكتور إبراهيم رحماني، -حفظهما الله تعالى - على توفيرهم لي ولزملائي الفرصة والجو الملائم للبحث.

كما يسرني أن أخص بالذكر أستاذي الدكتور يوسف عبد اللاوي بجزيل الشكر والعرفان على ما قدمه لي طيلة مشواري العلمي، وأكثر ما تعلمته منه ثلاث: الحلم والصبر والصفح، فالله نسأل أن يجازيه عنا خير الجزاء.

كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الذين سيتولّون قراءة هذه الرسالة، وتصويبها، والحكم عليها إن شاء الله، سائلاً الله العلي القدير أن يجعل ما يبذلونه من جهود في ميزان حسناتهم.

ثم الشكر والتقدير والعرفان لمن أفادني بكلمة أو شارك معي بفكرة، ولمن ساعدني في إخراج هذه الرسالة، سواء بالنصح والإرشاد، أو المساعدة والمراجعة، وأسأل الله أن يتقبل مني ومنهم، وأن يجزل لي ولهم المثوبة في الدارين إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ملخص

البحث

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين وبعد:

يقوم هذا البحث بدراسة تنوع دلالة مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين عمومًا وعند علماء المغرب على وجه الخصوص.

وقد اِنْبَنَى على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة؛ حيث خصصت المقدمة للتعريف بالموضوع وأهميته وأسباب اختياره، ثم قمت في الفصل التمهيدي بشرح المصطلحات المقصودة بالدراسة فيها، والتي تضمنها عنوان البحث، وأما الفصل الأول فكان عبارة عن دراسة نظرية ذكرت معظم مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين وبينت معانيها عند الأئمة، أما الفصل الأخير فكان بمثابة الفصل المحوري، حيث خصصت الدراسة فيه عن البحث في معاني المصطلحات السابقة عند علماء المغرب الإسلامي لأعقد في نهاية التعريف بكل مصطلح مقارنة بين حدّه عند علماء المغرب وحدّه عند بقية المحدثين من دلالات للمصطلح، فأبين مدى موافقتهم في ذلك أو مخالفتهم، وقد كانت في مجملها موافقة لهم، فيما عدى بعض المصطلحات عند الإمام ابن حزم، وابن عبد البر، وكذا ابن العربي رحمهم الله جميعًا.

Research Summary

Praise be to Allah the Lord of the worlds:

This research examines the diversity of the connotation of Hadith's terms at the scholars of Hadith in general and at the Maghreb scholars in particular.

It was built from an introduction, three chapters and one conclusion. I allocated the introduction to the definition of the topic and its importance and the reasons for its selection and then, in the introductory chapter, I explained the terms intended for the study and which included in the title of the research. The first chapter was a theoretical study that mentioned most of the terms of acceptance of the Hadith at the scholars of Hadith and I showed their meanings to each Imam. The last chapter was a pivotal chapter, in which the study was devoted to search for the meanings of the previous terms at the scholars of the Islamic Maghreb. At the end of the definition of each term, I compared the definitions of connotations of the term between the scholars of the Maghreb and the rest of the scholars of Hadith, so I show how much they agree or disagree with that and they have been in total approval to them, with the exception of some terms at Imam Ibn Hazm, Ibn Abdul Barr, as well as Ibn Arabi may Allah have mercy on all of them.

رموز

وإشارات

البحث

قائمة الرمـــوز والإشـــارات

المستخدمة في البحث

الرمز	الاسم
ج	جـــزء
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
ت	توفي
تـ	تحقيق
لا ط	لا طبعة
لاس ن	لا سنة نشر
لا ن	لا ناشر
اهـ	انتهى كلامه

مقدمة

مقـدمـــــــة

إن الحمد لِلَّهِ نحمده وَنستعينه ونستغفره ونعوذ باللَّه من شُرور أنفسنا ومن سَيِّئات أعمالنا من يهده اللَّه فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له وأنَّ محمّدا عبده ورسوله:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ آل عمران: 102.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ النساء: 01.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ الأحزاب: 70، 71.

أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله تعالى وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد: فإن علم الحديث من أجل العلوم وأشرفها قدرًا، وأعظمها فخرًا، وأحسنها ذكرًا، والاشتغال بتحصيله من أفضل القربات، وأجل الطاعات، وأنفس ما صرفت فيه الأوقات، وأنبل ما تنافس فيه المتنافسون، وشمّر له المجدّون، ولا يحبه ويُعنى به إلا موفّق مرحوم، ولا يكرهه إلا جاهل محروم، ولا يناله إلا من حباه الله إياه واصطفاه لحمل هذه المسؤولية العظيمة، فيحفظه ويصونه جيلا عن جيل، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فاتصلت بذلك سلاسل الإسناد وصارت من خصائص هذه الأمة المحمدية المشهود لها على الأمم بالخيرية، ويكفي المنتظم فيها شرفا أن يكون اسمه منتظما مع اسم حضرة المصطفى –صلى الله عليه وسلم– في سلسلة يكون المصطفى أولها وهو آخرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّماً إلى الدِّراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة، أهل الإسلام والسنة يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات يؤثرونها بغير إسناد يأثرونها وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من الْمَيْنِ كما يظهر الصبح لذي عينين).

لذا كان أهل الحديث هم صفوة الناس، ومِلَحُ الأرض، وهم العلماء حقًا، والفقهاء صدقًا، شغفوا بميراث النبوة فتتبّعوه في الأمصار، وكابدوا من أجله الأخطار، وقطعوا المفاوز والقفار، فحفظوا وَوَعوا، وضبطوا وقيّدوا، وسبروا أحوال الرواة، فجرّحوا وعدّلوا، وحرّروا المتون بأقوم السّبل، وأنجع الطرق، فصحّحوا وضعفوا، كل ذلك: ذودًا عن حياض السنة من الدخيل والعليل، ونصحًا للمسلمين من أن يتعبّدوا الله جل وعلا بالأباطيل.

ورحم الله من قال فيهم:

وَلولَا رواة الدّين ضاعت وأصبحتْ معـالِمُـه في الآخـرين تبيـدُ.
هُمُو حفِـظوا الآثـار من كلِّ شبهـةٍ وغيرُهُـمـو عمّـا افتنَوهُ رُقودُ.
وَهُـمْ هـاجروا في جمعهـا وتبـادروا إلى كـلِّ أُفـقٍ والمـرَام كـؤودُ.
وقـامُوا بتـعديـل الـرواة وجـرحِـهم قِيام صحيح النقل وهو حديد.
بتـبليـغـهـم صـحّـت شرائـع ديـننا حدودٌ تحرُّوا حفظها وعُـهُـودُ.
وصحَّ لأهل النقل منها احتجاجهم فلم يبق إلا عـانِـدٌ وحـقـودُ.

وإنّ من نعم الله تعالى عليَّ أن حُبِّب إليَّ الحديث وأهله، ووفقني للتسجيل في جامعة الوادي بعد خمس سنوات من نهاية الدراسة في تخصصي الأول والمتعلق بطب الأسنان، لأكون ضمن طلبة تخصص العلوم الإسلامية، ومن ثَمّ تخصص الحديث وعلومه، والذي توسمت فيه خير الفتح بالتعرف على هدي خير البرية من خلال الغوص في كلامه وتحليله، وبيانه، ومعرفة أسانيد نقلته، والتقرب أكثر من شخص رسول الله ﷺ وكيفية تعامله مع أصحابه، عساني أستقي من ذلك الجزيئات التي لا ترى مقارنة به ﷺ، كما رأيت في دراسة الحديث النبوي الشريف وعلومه الخير الكثير والعلم الوفير، فهذه أسانيد تُنقَد، وأخرى تُحَكّم، وهذه متون ترد، وأخرى تُقبل، وهؤلاء رواة يعدّلون، وهؤلاء مجرّحون، والكثير الكثير من العلوم التي تنطوي تحت عنوان الحديث وعلومه، مما خصّصت له العناية الكبيرة من طرف العلماء، حيث ما تركوا شاردة ولا واردة إلا وتكلموا فيها ولله الحمد، كيف لا وهو كمال الوحي والرسالة الإلهية، وقد أخذت من العلوم المندرجة تحت هذا الفن علم مصطلح الحديث، وهو ميدان رحب وواسع بعدد المصطلحات الحديثية التي أوصلها بعضهم إلى الستين نوعًا، وآخرون إلى تسعين، واجتاز آخرون بها إلى مائة وستين نوعًا، وقد خصصت في دراستي لهذا البحث في باب الحديث المقبول عند المحدثين، وهو بذاته يعد بابًا كبيرًا، لولَا أني اقتصرت في دراستي على علماء المغرب في القرنين الخامس والسادس كأنموذج للدراسة.

التعريف بالبحث وأهميته:

لقد اعتنى علماؤنا من قديم بتمحيص الأحاديث النبوية، وتمييز صحيحها من ضعيفها من خلال نقد أسانيدها ومتونها، حيث إن عناية العلماء بهذا المجال من الدراسة لا تزال قائمة، وسوف تستمر ولن تتوقف، لأن العلم الشرعي لا يقبل الجمود، فدور المتخصصين في علم الحديث في هذا الزمان تجاه البحث في الأسانيد والعلل يرتكز على ثلاثة أمور:

- محاولة فهم كلام العلماء في التعليل، ومعرفة المناهج التي انتهجها هؤلاء في ذب الكذب عن رسول الله ﷺ.
- الترجيح بين ما هو مختلف فيه بين أهل العلم قديما، وحديثاً، فيقول هذا بالإرسال، ويقول الآخر بالوصل، ويقول هذا بالتصحيح، والآخر بالتحسين...
- اكتشاف العلل الواردة في بعض الأحاديث التي لم يتم الفصل فيها من قِبَل أهل العلم، وما لم نجد لهم فيها كلاماً.

وهذا هو المطلوب من المهتمين بعلم الحديث في هذا الزمان.

كما أن الفهم السليم لمدلول المصطلحات الحديثية عند كلّ إمام له دور كبير في الحكم على الروايات الحديثية ورواتها، فتجد المصطلح الواحد له دلالات متعددة عند الإمام الواحد، في أماكن مختلفة وأحكام متباينة، فتجد الإمام ابن معين يطلق الحسن كمصطلح على حديث بمعنى معين، فيما تجده يطلق المصطلح نفسه على حديث آخر بمعنى مخالف تمامًا، والذي يزيد الأمر تعقيدًا أن إطلاقه على الحديث الأول يدخل ضمن مقبول الحديث، والثاني يدخل ضمن مردوده، كما أن المعاني تختلف في المصطلح نفسه من إمام لآخر، فمنهم من يوافق جمهور الأئمة في موضع، ومنهم من يخالفهم في موضع، ومنهم من يزيد مدلولاً آخر لهذا المصطلح.

وبجانب هذه الدراسة يجدر بنا أن نجعل بابًا للدراسة خاصًا بعلماء المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس، وقد خصّصت القرنين المذكورين بالدراسة لكونهما زمن ازدهار النهضة الحديثية وتطورها في بلاد المغرب الإسلامي، كيف لا وقد عاصره الإمام ابن عبد البر قطب المغرب في الحديث، وكذا الإمام القابسي وابن حزم، والإمام الباجي، وابن العربي وجمهرة من العلماء الأجلاء الذي لا يسع المقام لذكرهم رحمهم الله جميعًا، فنسوق معاني المصطلحات الحديثية التي لها علاقة بقبول الحديث

عندهم مما يمس بحال الرواة ، والمرويات، ونبين معاني هذه المصطلحات عندهم، ونعقد مقارنة بينها وبين معاني المصطلح نفسه عند عامة المحدثين، لنتبيّن فيما إذا اختص علماء المغرب بدلالات معينة لمصطلحات القبول، أم كانت دلالات المصطلحات عندهم موافقة لعلماء الحديث.

ولتوضيح هذا الموضوع أكثر وبيانه يجدر بنا التطرق والإجابة عن الإشكاليات التالية:

إشكاليات البحث وهدفه:

لكل بحث علمي مقصد، ولابد لتحقق المقصد من وضع إشكاليات تتم الإجابة عنها من خلال فصول هذا البحث، حتى يتم العمل بذلك.

أما إشكاليات بحثنا فتكمن فيما يلي:

- ما هي مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين المغاربة؟
- من هم علماء الحديث في المغرب الإسلامي الذي عنوا بالتصنيف في مصطلح الحديث؟
- ما هي المعاني المتعددة للمصطلح الواحد عند جمهور المحدثين؟
- ما معاني مصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب الإسلامي؟
- ما هي الفروق أو التداخل الحاصل بين ما حدّه وحرّره علماء المغرب للمصطلح مقارنة بمعاني غيره من عامة المحدثين؟
- وعدة إشكاليات أخرى تتجلّى من خلال الدراسة للموضوع، سأحاول الإجابة عنها في طيات هذا البحث بإذن الله وتوفيقه.

وقد أردت من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات أن أبرز معنى أو معاني مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين على العموم وعند محدثي المغرب على وجه

الخصوص، لأتبيّن مدى مواكبة علماء المغرب واجتهاداتهم في ميدان المصطلح عند المحدثين.

ومن أهداف هذا البحث :

- الخوض في دراسة هذا النوع من العلوم، وإبرازه كموضوع لطلبة العلم .
- التمكّن من فهم ومعرفة معاني المصطلحات الحديثية عند المحدثين .
- التمييز بين معاني المصطلح الواحد عند كل إمام بخاصة وعند بقية العلماء على العموم.
- معرفة جهود علماء المغرب في تحرير المصطلحات وإبرازها لطلبة العلم.
- معرفة الفروق الحاصلة بين ما قرّره علماء المغرب وعلماء الحديث في باب المصطلح.

عنوان البحث :

يعتبر ميدان علوم الحديث من الميادين الخصبة للبحث في مجالاته وعلومه، فقد حوى أنواعًا كثيرة من العلوم، منها ما يتعلق بالنقد ومناهج النقاد في التصحيح والتضعيف، ومنها ما يتعلق بالرجال والكلام فيهم جرحًا وتعديلًا، ومنها ما له علاقة بالمستجدات المعاصرة وإسقاطها على أحاديث رسول الله ﷺ، وكذلك علم المصطلحات الحديثية الذي يعنى بمعاني المصطلحات الحديثية وبه سُمّي هذا العلم، وأطلق عليه علم المصطلح، وقد وقع اختياري للبحث في الميدان الأخير، وهو ميدان المصطلحات الحديثية، وهو كما سبق وقلت بذاته بحر لا ساحل له، ولمن غاص في علم المصطلحات أن يتوخى الحذر خشية الوقوع في خطأ الفهم لكلام الأئمة، وإطلاقاتهم لهاته المصطلحات دون فهم لمقاصدهم، وقد حددت الدراسة في بحثي المتعلق بالمصطلح في مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين عامة، وعند علماء المغرب خاصة، وعلماء القرنين الخامس والسادس على وجه التقييد.

فمن هذا المنطلق اخترت العنوان المضبوط على النحو التالي:

التنوع الدلالي لمصطلحات قبول الحديث عند محدثي المغرب الإسلامي

حدود البحث:

يقوم البحث بهذا العنوان على تخصيص الدراسة فيما يتعلق بالمصطلحات الحديثية التي تدل على قبول الحديث عند المحدثين المغاربة دون غيرها من المصطلحات الحديثية الأخرى، وكذا مدلولاتها عند علماء المغرب الإسلامي، وتُحدُّ الدراسة هاهنا بالقرنين الخامس والسادس دون سواهما كون هذين القرنين هما عصر النهضة العلمية الحديثية في بلاد المغرب، وما كان بعد فقد كان على وزان من سبقهم من العصر المخصص للدراسة.

آفاق البحث :

يمكن لهذا البحث أن يتطلع إلى الكشف عن معاني ومدلولات كل مصطلح له علاقة بقبول الحديث عند المحدثين، وما له من معانٍ مختلفة أقرّها العلماء في تطبيقاتهم لهذه المصطلحات، كما يمكن للبحث أن يعرّفنا بالمعاني التي أقرها علماء المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس لهاته المصطلحات، ومدى موافقتها لتحرير علماء المشرق والمحدثين عامة.

ومن أهم الأسباب و الدوافع التي جعلتني أبحث هذا الموضوع :

- أولا: ما ذكرته في عنوان البحث وكيفية اختياري لهذا العنوان .
- ثانيا: مكانة علم المصطلحات الحديثية ومدلولاته بين علوم الحديث الأخرى، والتي تعتبر المفتاح لكل طالب علم حتى يلج هذا المجال ويفهم مقصد علمائه.
- ثالثا: أن مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين مما كثرت فيها مدلولات المصطلح الواحد عند أئمة الفن كمصطلح الحسن مثلًا.
- رابعاً: إن البحث في هذا الموضوع في حدود علمي القاصر، لم يفرده باحث بالدراسة بهذا العنوان وما كان منها فهو عبارة عند دراسات متفرقة كمصطلح

الصحيح مثلاً عند عالم معين، أو الحسن عند آخر، أما البحث بهذا العنوان فلا يوجد، والله أعلم.

- خامسا: إبراز جهود العلماء المغاربة في التصنيف والتحرير في ميدان المصطلحات الحديثية، وبيان دقتهم في ذلك.

الدراسات السابقة :

بعد البحث المضني عبر مواقع الشبكة العنكبوتية، وبعض المكتبات الإلكترونية، وسؤالي لبعض الأساتذة داخل مدينتنا وخارجها، تبين لي حسب بحثي القاصر أنه لا توجد دراسة متاحة عبر هذه الوسائل تدرس هذا الموضوع، وتخصه بالدراسة، كدراسة مستقلة، وبهذا العنوان بالضبط.

أما ما كان له من تداخل أو علاقة بالبحث أو ما كان منها من بحوث منفردة في المصطلحات الحديثية، كمصطلح الحديث الصحيح عند الأئمة، أو التعديل والتجريح عند فلان، أو التصحيح والتعليل عند المغاربة إلى غير ذلك من هذه البحوث المنفردة بالدراسة، ومن ذلك أذكر:

- مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته. لمحمد راغب راشد الجيطان.
- الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته. لشهيد كريم فليح القيسي.
- الحديث الحسن تعريفه أقسامه أمثلته حكم العمل به.
- الحديث الحسن وحجيته.
- الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية. خالد الدريس.
- الوسيط في علوم مصطلح الحديث. لمحمد أبو شهبة.
- معجم المصطلحات الحديثية. لسيد عبد الماجد الغوري.

وهناك كتب أخرى تتعلق بالمصطلحات الحديثية عند علماء المغرب الإسلامي منها:

- الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري.
- مدرسة الحديث في القيروان.
- مدرسة الحديث في الأندلس.
- مسائل مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البر.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح للباجي.
- ابن العربي واختياراته في علم الحديث.
- القاضي عياض و جهوده في علمي الحديث رواية و دراية.

وبعض الدراسات الأخرى المشابهة لهاته العناوين.

من خلال الدراسات السابقة التي كتبت على المصطلحات الحديثية بصفة عامة، ومصطلحات القبول بصفة خاصة، وعلاقتها بالموضوع الذي اخترته وهو «التنوع الدلالي لمصطلحات قبول الحديث عند المحدثين علماء المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس أنموذجًا»، يتبيّن أن العلاقة بين موضوع هذه الدراسات وبين موضوع رسالتي يكمن فيما يلي:

1-يلتقي ويتفق موضوع دراستي مع هذه الدراسات في كون الكل يتناول بالدراسة في ميدان المصطلحات الحديثية عند المحدثين.

2-يلتقي موضوع مذكرتي مع هذه الدراسات فيما يتعلق بالمضمون؛ من ناحية دراستهم لبعض مصطلحات قبول الحديث سواء كان ذلك عند جمهور المحدثين، أو عند أحد علماء المغرب الإسلامي.

3-يفترق موضوع رسالتي عن الدراسات السابقة، في كونها أفردت موضوع مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين بالدراسة، ودعم الموضوع ببيان بعض المصطلحات التي تتعلق بذلك، والتي من الواجب أن تحذو حذو علوم الحديث الأخرى.

تتميز رسالتي عن باقي الدراسات السابقة في احتوائها على مصطلحات قبول الحديث التي تكلم فيها علماء المغرب الإسلامي والتي خصوها بالتحرير عندهم مجتمعة في رسالة واحدة، مقارنة بينها وبين ما حرّره علماء الحديث في شتى أصقاع البسيطة، والذي أراه –على حد علمي– إضافة علمية، والله أعلم.

مصادر البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على كتب اللغة لبيان بعض مصطلحات حدود البحث وعنوانه، والمعنى اللغوي للمصطلحات الحديثية، وكذا اعتمدت كتب التاريخ التي استقيت منها تاريخ المغرب الإسلامي وحدود ونشأته، وبناء دولة المرابطين وسبب تسميتها بهذا الاسم في القرنين الخامس والسادس، كما اعتمدت في بحثي هذا عن كتب التراجم والرجال التي ترجمت للأئمة المغاربة المحدثين المقصودين بالدراسة، وأكثر ما اعتمدت في بحثي هذا على كتب الحديث التي حوت معاني المصطلحات الحديثية على وجه العموم، ومصطلحات القبول على وجه الخصوص، ومصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب على وجه أخص.

الصعوبات المواجهة:

كان من أهم الصعوبات التي واجهتها في دراستي لهذا الموضوع هو الاستقرار على عنوان مضبوط لهذه الأطروحة المقدمة بين أيديكم، وقد كان أول عنوان عرضته على المجلس العلمي للمعهد هو: التنوع الدلالي للمصطلحات الحديثية عند المحدثين، وقد وافق المجلس على هذا العنوان بصفة مبدئية، إلا أنه بعد سنة من العمل في هذا العنوان، تبين لي أنه لابد من أن يكون هناك قيد في العنوان، وهذا لشساعة البحث في هذا الموضوع، وقد اقترح المجلس العلمي بأن أخص البحث بمصطلحات القبول للحديث عند المحدثين دون غيرها من بقية المصطلحات الأخرى، ثم استقر بي الحال إلى تخصيص الدراسة بالمحدثين المغاربة في القرنين الخامس والسادس

حتى يكون البحث أكثر دقة مما هو عليه عند عامة المحدثين، وكذا لإبراز دور علماء المغرب المغمور في ميدان مصطلح الحديث، وهذا ما تسنى لي في الأخير.

وما عدا ذلك فإن كل الأجواء كانت مهيأة ومناسبة للبحث والدراسة، كما أن التواصل مع فضيلة المشرف –حفظه الله– كان سلساً وباستمرار، مما مكّنني بتوفيق من الله من إنجاز هذه المذكرة في الآجال المحددة من طرف الإدارة، والحمد لله رب العالمين.

أهم الخطوات المنهجية المتبعة في عملي لهذا البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على عدة مناهج، وذلك حسب ما تطلبته المباحث من استعمال لأي المناهج.

- أما من ناحية المضمون فقد استعملت:

1. المنهج الأول: المنهج الاستقرائي،

استعملت هذا المنهج في استقراء جميع المصطلحات الحديثية المتعلقة بقبول الحديث عند المحدثين، في الفصل الأول، وقد استعملت المنهج نفسه في استقراء المصطلحات الحديثية عند علماء المغرب الإسلامي.

2. المنهج الثاني: المنهج الوصفي.

اعتمدت هذا المنهج في ذكر وتعريف المصطلحات المذكورة في الأطروحة من جانب اللغة والاصطلاح، وكذلك في ترجمة الأئمة وحياتهم الشخصية والعلمية من خلال ما سردته كتب التراجم والرجال، وكذا اعتمدته في ذكر جميع الأعلام المترجم لهم في هذه المذكرة، وفي الأماكن والبلدان المعرّف بها، مع جميع كتب السنة المذكورة في الأطروحة، مع مباحث أخرى من هذا النوع.

3. المنهج الثالث: المنهج المقارن.

كما استعملت هذا المنهج في المقارنة بين معاني المصطلحات الحديثية عند جمهور المحدثين وبين معانيها عند علماء المغرب الإسلامي، ومدى توافقها فيما بينها ومدى اختلافها أو تداخلها في جزء معين من التعريفات..

4. المنهج الرابع: المنهج التاريخي.

استعملت هذا النوع من المناهج في المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الأول، حين تكلمت عن نشأة المصطلحات الحديثية، ومصطلح الصحيح وكذا مصطلح الحسن ونشأته عند المحدثين.

5. المنهج الخامس: المنهج التحليلي الاستنباطي.

استعملت ذلك في الفصل المحوري من هذه المذكرة حيث أسوق تعاريف علماء الحديث للمصطلح الواحد وأبيّن معناه عند ذلك المحدث، معتمدًا في ذلك على أسلوب التحليل والاستنباط، من خلال ذلك التعريف، ثم أعرض ذلك عما ذكره علماء المغرب من تعاريف، وأستنبط الفروق الحاصلة بين تعاريفهم للمصطلح، أو أبيّن التداخل في تعريفاتهم إن وُجد.

- وأما من ناحية الشكل فكان عملي كما يلي:

1. عدم التقيد بالتوازن بين الفصول في عدد المباحث، والمطالب، والصفحات، على اعتبار أن هذا المنهج لا يستقيم دائما مع البحث في العلوم الشرعية، فإن ما يقتضيه هذا من الإطالة أو الاختصار قد لا يقتضيه الآخر.
2. أقتصر عند تخريجي للأحاديث على كتابي البخاري ومسلم إن كان الحديث في الصحيحين، فأذكر الكتاب (الأبواب)، ثم الباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة.

3. أذكر في تخريجي للأحاديث غير الموجودة في الصحيحين الكتاب والباب ورقم الحديث والصفحة، وحكم صاحب الكتاب، أو أحد العلماء المعاصرين على حسب ما تسنى لي من أحكام إن وُجدت.
4. اكتفيت في ترجمة الأعلام على بعض شيوخ الإمام المترجم له، وبعض تلامذته، وشيئًا من سيرته وبعضًا من مؤلفاته ومولده وتاريخ وفاته دون تفصيل في ذلك.
5. جعلت لكل فصل من فصول هذا البحث فقرة تمهيدية في بداية الفصل كإشارة لما سيتم دراسته، ثم أسوق فقرة في نهاية هذا الفصل أبيّن فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الفصل نفسه.
6. اقتصرت في التهميش على الفصول التي حوت موضوع الدراسة، ولم أتقيد بذلك في المقدمة والخاتمة.
7. حاولت جاهداً أن أنسب جميع الأقوال إلى أصحابها، أمانة لهم، وما كان من سقط أو سهو فألتمس فيه العذر.
8. أما في ذكر المصادر والمراجع فقد اقتصرت في سائر بحثي على مصطلح "مرجع"، ولم أذكر كتابًا معينًا كمصدر .
9. وكان عملي في الحاشية أن أذكر اسم المؤلَّف، ثم المؤلِّف، ثم المحقق، ورقم الطبعة، وسنة الطبعة، ثم دار النشر، والمدينة والبلد، والجزء، والصفحة، كل على حسب وجوده.
10. عند إعادة ذكر المصدر أو المرجع، أقوم بذكر الاسم الكامل للمؤلَّف، والمؤلِّف، ثم أذكر مرجع سابق، أو المرجع نفسه.

خطة البحث:

قسّمت هذه الرسالة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين محوريين وخاتمة، واشتملت المقدمة على التعريف بالبحث وبيان أهميته، وأسباب اختياره.

الفصل التمهيدي: جعلت فيه تعريفات وممهدات تخص مصطلحات الدراسة المذكورة في عنوان البحث وما يتعلق بها من مفاهيم وعنونته بمصطلحات ومفاهيم عامة.

وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

أما المبحث الأول: فقد أطلقت عليه عنوان مفاهيم عامة، وقد قسمته إلى مطلبين، وقد جعلت في **المطلب الأول** منه تعريفات خاصة بالتنوع الدلالي عند علماء اللغة والاصطلاح، وقد غلب على هذا المطلب الجانب اللغوي كون مصطلح الدلالة متعلق بعلم اللغة أكثر منه عند غيره.

وأما المطلب الثاني من هذا المبحث: فقد تكلمت فيه عن مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين من ناحية تعريف المصطلحات نفسها، كمصطلح القبول عند علماء اللغة والمحدثين، والحديث في تعريفه عندهم، وكذا تعريف السنة والمحدث في اللغة والاصطلاح.

وأما المبحث الثاني من الفصل الأول: فقد خصصته للتعريف بالمغرب الإسلامي وحدوده، وأصول وديانة سكانه، فكان كلامي في المطلب الأول منه يتمحور حول الكلام عن بلاد المغرب الإسلامي من ناحية الموقع الجغرافي وتسميته التاريخية، وموقعه الفلكي، وأما المطلب الثاني منه فقد تكلمت فيه عن المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس، وتشكل فرقة المرابطين، وأصولهم.

وكان **المبحث الثالث** من هذا الفصل فجعلته للتعريف بعلماء المغرب وأئمته وإنجازاتهم في علوم الحديث، فكان **المطلب الأول** منه مخصّصا لرحلة المغاربة في طلب الحديث ودخول الكتب الحديثية له، وعنايتهم بها، وأما **المطلب الثاني** فقد خصصته للتعريف بعلماء

المغرب الإسلامي في ذلك العصر، والذين كان لهم الدور الكبير في النهوض بالحديث النبوي الشريف وعلومه والتصنيف فيه فأبدعوا في ذلك أيما إبداع، وختمت المطلب بما انفرد به العلماء المغاربة من تصانيف وإبداعات حديثية على علماء المشرق.

وأما الفصل الأول: من هذه الأطروحة فقد كان بمثابة الفصل النظري للدراسة، والذي خصصته لمصطلحات قبول الحديث عند المحدثين ومعانيها عند كل إمام، وقد كان عنوانه: مصطلحات الحديث المقبول عند المحدثين، وقد قسّمته إلى مبحثين.

المبحث الأول: مفاهيم حول المصطلحات الحديثية، وحوى ثلاثة مطالب، أما الأول منها فخصّصته للمفاهيم حول المصطلحات الحديثية، وتكلمت من خلاله عن علم المصطلحات الحديثية، وعلوم الحديث والصناعة الحديثية، وبيان معنى كل منها، وأهمية علم المصطلحات وفهمها في ممارسة كلام العلماء والوصول إلى مرادهم من كل مصطلح. وأما المطلب الثاني من هذا المبحث فقد خصّصته للمصطلحات الحديثية ونشأتها عند المحدثين من بداية عصر الرواية إلى أن استقر علم المصطلح في زمننا المعاصر، وأما المطلب الثالث فكان الكلام فيه عن الحديث المقبول عند المحدثين ونشأته كالصحيح والحسن، والتعريف براويه والشروط الواجب توافرها فيه حتى يكون مقبول الحديث.

أما المبحث الثاني: فتناولت فيه المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في الحكم على الرواة والمرويات، وقد قسّمته إلى مطلبين، أما **المطلب الأول** منه فقد كان الكلام فيه حول المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل، والحكم هاهنا يكون في تعديل الرواة دون تجريحهم كون موضوع الأطروحة متعلق بالحديث المقبول دون المردود، فيخرج من ذلك جرح الرواة، وقد كان الكلام فيه حول وثاقة الرواة من عدالة وضبط ومراتب لتعديل الروايات وتنوع دلالات كل منها عند كل إمام من المحدثين، وأما **المطلب الثاني** فقد خصّصت الكلام فيه حول المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين، وكان

الكلام فيه على أحكام المحدثين بثلاثة مراتب، في أعلى أحكام المحدثين، وفي أوسط أحكامهم، وكذا في أدنى أحكامهم على الحديث المقبول.

أما **الفصل الثاني** والأخير، والذي يعتبر بمثابة الفصل المحوري لهذه الدراسة، فقد خصصته لمصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب الإسلامي، وقد قسّمته إلى مبحثين، أما **المبحث الأول** منه فكان كلامنا فيه حول المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل، وقد قسّمته إلى مطلبين، أما **المطلب الأول** تكلمت فيه عن عدالة وضبط الرواة عند علماء المغرب، وقمت بعرض معاني هذه المصطلحات عندهم على معانيها عند جمهور المحدثين، وبيّنت فيما إذا كانت موافقة أم مخالفة لهم، وأما **المطلب الثاني** فجعلته لمراتب التعديل عند علماء المغرب الإسلامي على حسب ما تسنى لي من معلومات في ذلك.

وأما **المبحث الثاني** من هذا الفصل فكان الكلام فيه حول المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين على الأحاديث، وقد قسمته إلى **ثلاثة مطالب**، فكانت مرتبة على حسب مراتب الحديث المقبول تنازليًا، بدءً بالحديث المقبول في أعلى مراتبه، إلى أسط مراتبه ثم أدنى مراتب القبول عند المحدثين المغاربة، وعقدت في ذلك مقارنة بينهم وبين جمهور المحدثين بعد تحليل أقوالهم.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي، ثم أعقبت البحث بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام المترجم لهم، والمصادر والمراجع، ثم الموضوعات.

هذا وقد تنوعت عندي المراجع التي استندت إليها في هذا البحث، حيث اعتمدت على كتاب التاريخ والتراجم وكذا كتب علماء المغرب الإسلامي المعنيين بالدراسة، كما سبق وذكرت، وبعض الكتب الأخرى من أمهات الكتب، التي ساعدتني في هذا البحث كثيرا في تخريج بعض الأحاديث والرجوع لأصول بعض الأقوال، واعتمدت بعض الكتب الأخرى،

والبحوث والرسائل الأكاديمية التي أنجزت في مختلف المعاهد والجامعات الإسلامية في شتى بقاع العالم كمراجع.

وقد أنجزت هذه الرسالة ولم آل فيها، ولابد أن يوجد فيها الخطأ لقوله تعالى:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ النساء 82 .

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك أستغفرك وأتوب إليك. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل

التمهيدي

الفصل التمهيدي

مصطلحات ومفاهيم عـــامة

المبحث الأول:

مفـــــــاهيم عـــــامة

المبحث الثاني :

المغرب الإسلامي، علماؤه، إنجازاتهم

المبحث الثالث :

علماء المغرب الإسلامي وإنجازاتهم الحديثية

الفصل التمهيدي: مصطلحات ومفاهيم عامة

سوف أعرض من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول المحدثين ومصطلحاتهم، من شرح لمعاني عنوان البحث والقصد من كل لفظ ذكر فيه، إضافة إلى الكلام عن الفئة المستهدفة من خلال البحث وهم: علماء المغرب الإسلامي، في الفترة المحددة بالقرنين الخامس والسادس من هجرة رسول الله ﷺ، وهذا لتميُّز علماء تلك الحقبة بالتصنيف في علوم الحديث أكثر من غيرهم في بقية الأزمان، بل وسميت تلك الفترة بالثورة العلمية الحديثية في المغرب الإسلامي، كما أتكلم من خلال هذا الفصل عن المغرب الإسلامي والتعريف بأشهر علمائه في فن الحديث وعلومه، فأعرّف بهذه المنطقة على حسب ما تسنَّى لي من أقوال العلماء، وأذكر بعضاً من علماء كل طبقة من هذه الطبقات، ثم اختارُ عددًا من هؤلاء ممن اشتهر بالكتابة والتصنيف في الحديث ومصطلحه، فأذكر نبذة من حياتهم للتعريف ببعض جوانب حياتهم الشخصية وكذا العلمية وبعض من مؤلفاتهم، وجهودهم في خدمة السنة النبوية، وما تميّز به علماء المغرب على العلماء المشارقة من إنجازات علمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة

أتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفاهيم عامة، وأعرّج فيه على التعريف بمصطلحات عنوان البحث، أو ما يسميها البعض بحدود البحث، تعريفاً لغوياً، وآخر اصطلاحياً.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الدلالي

وفيه أبيِّن معنى التنوع لغةً، ومعنى التنوّع في الاصطلاح.

الفرع الأول: مفهوم التنوع

أولًا: التنوع لغة.

جاء في معجم اللغة المعاصرة: تنوَّعَ يتنوَّع، تَنَوُّعًا، فهو مُتنوِّع، ومنه:

- تنوَّعتِ الأغصانُ: مُطاوع نوَّعَ: تحرّكت وتمايلت "تنوّعت أوراقُ الشّجر".

• تنوَّعتِ الأشياءُ: تصنَّفت، وصارت أنواعًا، "تنوّعت الحُلُولُ بتنوُّع المشاكل، تنوّعت الأخبارُ، ميزة هذا البستان تنوُّع الفاكهة فيه"[1].

وجاء في لسان العرب: تَنَوَّعَ الشَّيْءُ أَنواعاً، وناعَ الغُصْنُ يَنوعُ: تمايَلَ، وناعَ الشيءُ نَوْعاً: تَرَجَّحَ. والتنَوُّعُ: التذَبْذُبُ.[2]

أما في تاج العروس؛ فالنوع: هو كل ضرب من الشيء، كالثياب والثمار، وهو أخص من الجنس[3].

ثانيًا: مفهوم التنوع اصطلاحا

بحثت في كثير من المصنفات عن مقصود التنوع في الاصطلاح فلم أقف على تعريف واضح لذلك، إلا ما كان ممن كتب عن اختلاف التنوع، أو اختلاف التضاد، أو في تعريفهم لكلمة نوع، ومن ذلك أذكر:

- كون الشيء متعدداً ومتفقاً في الحقيقة، فالنوع هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد متفق في الحقيقة، ويعرفونه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو؟[4]
- وعرفته بعض الدراسات الحديثة في ضوء اختلاف التنوع في التفسير بـ: "أن تحمل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت معان صحيحة غير متعارضة"[5].

---

[1] – انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، دار عالم الكتب، ج 3. ص 2306.

[2] – لسان العرب، جمال الدين بن منظور، الطبعة الثالثة 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 8، ص 364.

[3] – تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج 22، ص 287.

[4] – ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، سوريا، ص 40.

[5] – فصول في أصول التفسير، للدكتور: مساعد الطيار، تقديم: صالح الفوزان، ط1، 1413هـ، 1993م، دار النشر الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 59.

- ومنه ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر، ولكن العبارتين مختلفتان، ومنه ما يكون المعنيان متغايرين، لكن لا يتنافيان، فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر[1].

الفرع الثاني: مفهوم الدلالات

وفيه أذكر المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلمة الدلالات.

أولًا: مفهوم الدلالات لغة

والدّلالة : مَصْدَر " دَلّ يَدُلّ دلالةً "؛ يقال " دَلّه على الطريق يَدُلّه دِلالةً ودَلالةً ودلولةً " والفتح أعلى : أيْ أَرْشَدَه .

وقِيل : " الدِّلالة " بالكسر: اسم لِعَمَل الدَّلاّل، أو ما يُجْعَل لِلدّليل أو الدَّلاّل مِن الأجرة.

والمراد هُنَا : الدَّلالة بالفتح، ومعناها: الإرشاد، وقِيل: ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه .

ويُسَمَّى الدليل " دلالةً " على طريق المِجاز؛ لأنَّهم يُسَمّون الفاعل باسم المِصْدَر[2].

وجاء في المعجم الوسيط: «دلّ عليه وإليه دلالة، أرشد ويقال دلّه على الطريق، ونحوه: سدّده إليه، فهو دال، والمفعول مدلول عليه، وإليه المرأة على زوجها دلالاً أظهرت الجرأة عليه في تكسر، وملاحة كأنها تخالفه وما بها من خلاف، ويقال ما دلك عليّ ما أجرأك عليّ، والدلالة: الإرشاد وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه: دلائل ودلالات»[3].

[1] – انظر: فصول في أصول التفسير، المرجع نفسه، ص 59.

[2] – انظر: لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، ج 13، ص 264.

[3] – انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ج 1، ص 294.

وجاء في تاج اللغة: «الدليل: ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد دلّه على الطريق، يدله دلالة ودلولة، والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيد: "إني امرؤ بالطرق ذو دلالات"»[1].

فالدلالة يُقصد بها الإرشاد إلى الطريق الأكثر سلامة من غيره، فدليل شخص صاحب خبرة لشخص آخر أقل منه في ذلك الأمر، يعد أخذًا بيده إلى برّ الأمان.

ثانيًا: مفهوم الدلالات اصطلاحاً؛ يغلب فيها الجانب اللغوي والأصولي على بقية المعاني لأن علماء هاته العلوم هم أكثر استعمالا لهذا المصطلح .

الدَّلالَةُ: كونُ اللَّفظِ متَى أُطْلِقَ أو أُحِسَّ فُهِم منه معناه للعِلْم بوَضْعِه، وهي مُنْقَسِمة إلى المطابَقة والتَّضمُّن والالتِزام؛ لأنّ اللفظَ الدالَّ بالوَضْعِ يَدُلُّ على تَمام ما وُضِع له بالمطابَقة؛ وعلَى جُزئِه بالتَّضمُّن إن كان له جزءٌ وعلَى ما يُلازِمه في الذِّهن بالالتِزام، كالإنسان فإنه يدلُّ على تَمامِ الحيوان الناطقِ بالمطابَقةِ وعلى أحدِهما بالتَّضمُّن وعلى قابِلِ العِلْم بالالتِزام[2].

وعَرَّف الأصوليّون الدّلالةَ بأنَّها : كَوْن الشيء يَلْزَم مِن فَهْمِه فَهْم شيء آخَر ، أو كَوْن الشيء بحيث يَلْزَم مِن العِلْم به العِلْم بِغَيْرِه.

والدلالة: كون الشيء متى فُهِم فُهِم غيره، فإن كان التلازم بينهما بعلة الوضع، أي بسبب وضع الشيء للغير، أي جعله بإزائه بحيث إذا فُهِم الشيء فهم الغير (فوضعيةٌ)، أي: فدلالة الشيء على الغير وضعية، أو بالعقل، أي: أو كان التلازم بينهما بإيجاب العقل الصِّرف في ذلك (فعقلية) أي فدلالة الشيء على الغير عقلية[3].

---

[1] – انظر: تاج اللغة، للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط 04، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج 04، ص 1698.

[2] – انظر: تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، لا ط، لا س ن، ج 28، ص 498.

[3] – التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي، ط 02، 1403هـ – 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج01، ص 99.

وعرفها المحدثون: السيوطي وابن كثير وابن الصلاح: بحسن الدليل وحسن الاستدلال: كحسن استعمال الدليل في مكانه، ومن ذلك كتب شروح الدليل، كمقدمة فتح الباري وهدي الساري، وكشف الظنون حاجي خليفة، وأبجد العلوم للقنوجي، حسن استعمال الشيء في مكانه المناسب وأن يكون سالما من المعارض كالنسخ مثلا[1].

وكما هو معلوم؛ فإن الاختلاف إن وقع بين الرواة زيادة ونقصانًا، أو إن صحَّ الاختلاف بينهما، فإنه في الأسانيد يترتّب عنه صحة الدليل أو ضعفه، كما أن اختلافهم في المتون سيترتب عن ذلك اختلاف في استنباط الأحكام، ولا سيما إذا كانت الزيادة خرجت مخرج الحدود والحلال والحرام، بمعنى الأحاديث التي تشتمل على الأحكام، و الحديث الذي تجري فيه الأحكام الفقهية الخمسة.

المطلب الثاني: مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين

من خلاله سوف نتعرف على المعنى اللغوي، ثم الاصطلاحي للفظ المصطلحات.

الفرع الأول: مفهوم المصطلحات: وأذكر هاهنا المعنى اللغوي لكلمة المصطلح

أولًا: المصطلحات لغة: فتعريف المصطلح في اللغة جاء من مادة (صلح) ومدارها على معنيين: الأول: الصُّلْحُ، الثاني: الصَّلاحُ.

قال الهروي في تهذيب اللغة: «الصُّلْح: تَصالُحُ الْقَوْم بَينهم، والصَّلاَح: نقيض الْفساد، والإصلاح: نقيض الْإِفْسَاد، ورجُلٌ صَالح: مُصلحٌ، والصالح فِي نَفسه، والمصلح فِي أَعماله وأُموره، وَتقول: أصلحتُ إِلَى الدَّابَّة إِذا أحسنتَ إِلَيْهَا. والصِّلْحُ: نهر بميْسان. وَيُقَال: صلَح فلانٌ صُلُوحاً وصَلاحاً»[2].

[1] – انظر: تدريب الراوي للسيوطي، مقدمة ابن الصلاح، في علوم الحديث، البداية والنهاية لابن كثير.

[2] – تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري الهروي، ت: محمد عوض مرعب، ط 1، 2001، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 4، ص 142.

فالمصطلح في اللغة من خلال ما تم عرضه في كتب أهل الاختصاص مستنبط من الفعل اصطلح، والذي يندرج تحت مادة الصلح والذي هو بمثابة الإصلاح والبناء ضد الفساد والهدم. فماذا يُقصد بالاصطلاح عند علماء الحديث وبعض علماء الفنون العربية؟

ثانيًا: مفهوم المصطلحات اصطلاحاً

الاصطلاح: جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: "الاصطلاح عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، أو هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما".[1]

وقال في موضع آخر: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معيّنين[2].

ويقصد من ذلك اتفاق طائفة معينة من أهل العلم على إطلاق لفظ على شيء معين يخرج من معناه اللغوي، فيصبح متعارفًا عليه عندهم، وقد يستعمِل ذلك اللفظَ غيرهم من أصحاب الفنون الأخرى على ذلك الشيء.

والمصطلح في عموم تعريفات العلماء تدور حول اتفاق طائفة أو أكثر على إطلاق لفظ معين على شيء معين.

أما علم المصطلح عند علماء الحديث: هو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، ومن حيث القبول والرد[3].

---

[1] – انظر: التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: جماعة من العلماء، الطبعة 1، 1403هـ، 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 28.

[2] – التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، المرجع نفسه، ج 1، ص 28.

[3] – تيسير علوم الحديث، محمود الطحان، الطبعة العاشرة، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 17.

وعرَّفها الكافيجي فقال: « مصطلحات الْمُحدثين: وَهِي جمع مصطلح من بَاب الافتعال قلبت تاؤها طاءً وَأُرِيد بهَا هَهُنَا ألفاظٌ مَخْصُوصَة مَوْضُوعَة لمعان يمتاز بَعْضهَا عَن بعض بِاعْتِبَار قيد يميزه عَنهُ وَسبب إِطْلَاقهَا عَلَيْهَا هُوَ الِاتِّفَاق على وَضعهَا لتِلْك الْمعَانِي لتحصل عِنْد اسْتِعْمَالهَا مَعَ أداتها اصْطِلَاح الْمعَانِي وَدفع فَسَاد التباسها بَعْضهَا بِبَعْض»[1].

ومن هنا يتبيّن أن لفظ المصطلح إنما قصد به الكافيجي ميدان الاستعمال، وهو علم الحديث.

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: «الاصطلاح الأمر فيه قريب؛ فإن لكل أحد أن يصطلح في التسميات على وضع يراه»[2].

فيرى ابن دقيق العيد أن المصطلح يأتي من أي كان، ولمن بعده أن يتقيد بما وضعه الأول أو يغيّر.

وقال الدكتور محمد بازمول: «لكن ينبغي أن يقال: إن الأصل هو مخاطبة كل أهل اصطلاح باصطلاحهم، فإن كثرة إحداث المصطلحات الخاصة مما يصعب أو يمنع التواصل والفهم المتبادل، فيكون لذلك أثر عكسي، كما ينبغي أن يقيّد جواز مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم بما إذا لم يترتّب عليها محظور شرعي، واحتيج إليه، وإلا فإنه ينبه على المعاني الصحيحة بالألفاظ الدالة عليها من الشرع»[3].

من خلال كلام الدكتور محمد بازمول نرى أنه اقترح أن تُخَص كل طائفة من العلماء على حسب تخصصهم بمصطلحات معينة، حتى لا يشكُل على غيرهم فهم كلامهم، كما ورد في لفظ "الخبر"؛ فالخبر عند المحدثين هو مرادف للحديث والأثر، وهو ما أثر عن النبي...، وأما

---

[1] – المختصر في علم الأثر للكافيجي، ت: علي زوين، ط 1، 1407هـ، مكتبة الرشد. الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 112.

[2] – إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد. لاط، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ج 1، ص 203.

3 – مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين، مناقشات وردود، لمحمد بازمول، ط 1، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 10 11.

الخبر عند النحاة فهو الجزء المتمم للجملة، وهو رديف المبتدأ عنهم. وبهذا يكون الكلام مميّزًا من خلال معرفتك لمن تقرأ.

الفرع الثاني: قبول الحديث: ونعرف من خلاله مصطلح (القبول)، ومصطلح (الحديث).

أولًا: تعريف القبول

- **القبول لغةً:** حكى اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء: القَبُول، بالفتح، مصدر، قال: ولم أسمع غيره، حيث قال ابن بري: وقد جاء الوَضوء، والطَّهور، والوَلوع، والوَقود، وعِدّتها مع القَبول خمسة، يقال: على فُلان قبول إذا قبلته النفس، وفي الكلام يُقال: "يوضع له القبول في الأرض"[1].

وجاء في الكليات للكفوي: "الْقبُول: هُوَ عبارَة عَن ترَتّب الْمَقْصُود على الطَّاعَة والإجابة أَعم، فَإِنَّهُ عبارَة عَن قطع سُؤال السَّائِل، وَالْقطع قد يكون بترتب الْمَقْصُود بالسؤال، وَقد يكون بِمثل سَمِعت سؤالك وَأَنا أَقْضِي حَاجَتك، وَالْقَبُول وَإِن كَانَ أخص من الصِّحَّة وَالْجَوَاز إِلَّا أَنه قد يذكر وَيُرَاد بِهِ الصِّحَّة وَالْجَوَاز مجَازًا، إِذْ كل جَائِز صَحِيح لَا يكون مَقْبُولًا، وكل مَقْبُول لَا يكون جَائِزا وصحيحا وَإِذا قلت لغيرك: وَهبتك هَذَا الشَّيْء فَقَالَ: قبلت سمي قبولا، وَإِذا قبض يُسمى تقبلا"[2].

فمعنى القبول في اللغة من خلال ما ذكرنا هو ما تركن النفس إليه وما يستحسن.

- **القبول اصطلاحًا:** قال الخطابي في معالم السنن وتبعه ابن الصلاح: ينقسم عند أهله إلى ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) لأنه إما مقبول أو مردود والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أولا، والأول الصحيح والثاني الحسن[3].

---

[1] – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 11، ص 540.

[2] – الكليات للكفوي، ت: عدنان درويش، لاط، لا س ن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 732.

[3] – تدريب الراوي في تقريب النواوي، للسيوطي، ت: أبو قتيبة الفاريابي، ط 01، 1414هـ، مكتبة الكوثر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 60.

وقد رجح علماء الحديث أن أول من قسم الحديث إلى القسمة الثلاثية هو أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن، ومن هذا التقسيم فقد وضع حدّا للحديث المقبول، فقد أدرج الصحيح والحسن ضمن المقبول من الحديث وجعل الضعيف من قبيل المردود.

وعلّق الحافظ ابن الصلاح على اشتراط العدد في الحديث المقبول.. بأن يرويه عدلان عن عدلين حتى يتصل السند مثنى مثنى برسول الله ﷺ[1].

وهو ما يتعلق بعدد الرواة الذين رووا الحديث حتى نقول أن حديثهم مقبول.

وتحدث طاهر الجزائري على ما اتفق عليه العلماء من إيراد الألفاظ المتعارف عليها .. مثال ذلك في الراوي أن يقال كل راو يكون عدلا ضابطا فهو مقبول الرواية، وكل راو يكون غير عدل أو غير ضابط فهو مردود الرواية، ومثال ذلك في المروي أن يقال كل مروي تكون رواته أهل عدالة وضبط فهو مقبول يحتج به وكل مروي لا تكون رواته من أهل العدالة والضبط فهو مردود لا يحتج به[2].

فالمقبول هو ما كان في دائرة الاحتجاج به، فيشمل الصحيح والحسن.

- **المقبول في اصطلاح المحدثين:** قال الحافظ ابن حجر: "المقبول: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور"[3].

هذا عند الحافظ ابن حجر رحمه الله، وقد يُرد عليه بأن هناك عدد من الأحاديث التي تدخل في نطلق المقبول وليس العمل عليها لقرينة معينة، إما لنسخ أو خاص بزمن النبي ﷺ، أو ما يتعلق بإمامته عليه الصلاة والسلام.

---

[1] – النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ت: ربيع المدخلي، ط 01، 1404هـ، 1984م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 238.

[2] – توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1416هـ، 1995م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ج 01، ص 80.

[3] – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله الرحيلي، ط 01، 1422هـ، مطبعة سفير بالرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 55.

وقال: يوجد في عبارات جماعة من أهل الحديث ألفاظًا يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها، وهي الثابت والجيد والقوي، والمقبول والصالح[1].

وهذه بعض أنواع الحديث التي اصطلح عليها أهل الفن وتندرج تحت دائرة الحديث المقبول.

ثانيًا: تعريف الحديث

وأقوم بعرض التعريف اللغوي لمعنى الحديث، ثم تعريفه في الشرع وفي اصطلاح المحدثين.

- **الحديث لغة:** قال ابن فارس –رحمه الله– في المقاييس: «الحاء، والدال، والثاء، أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن.. والحديث من هذا، لأنه يحدث منه الشيء بعد الشيء»[2].

- وقال الجوهري: «الحديث: نقيض القديم،.. والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس، قال الفراء: نُرى أن واحد الأحاديث: أحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للحديث»[3].

- **الحديث في الشرع:** قال ابن حجر رحمه الله: «الحديث في الشرع، ما يُضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه يُراد به مقابلة القرآن، لأنه قديم»[4]..

فقابل ابن حجر هاهنا الحديث بالقديم، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ فيما يقابله من القرآن.

---

[1] – النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، ص 490.

[2] – مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، ط 01، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج 2، ص 36.

[3] – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، فصل الحاء، حدث، ج 1، ص 278، بتصرف.

[4] – فتح الباري، لابن حجر، رقَّم كُتُبَه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 193.

- **الحديث في اصطلاح المحدثين**[1]:

هو ما يضاف إلى النبي ﷺ، ويدخل في ذلك أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وأحواله، وصفاته، وإن كان من ذلك لا يفيد حكماً.

كما اعتنى المحدثون بأقوال الصحابة والتابعين وأقضيتهم، وسمْتِهِم، وفتاويهم، وعدُّوا كل ذلك من قَبِيل الحديث، وأدخلوه في مصنفاتهم.

فالحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو وصف خِلْقِي أو خُلُقِي، أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي[2]. فيصبح بذلك ما يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

الخبر: هو عند علماء الحديث مرادف لمصطلح الحديث، قال ابن حجر: "الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث"[3]، فلا فرق عند جمهور المحدثين بين الخبر والحديث.

وقد خص الأولون الخبر بغير النبي ﷺ للتمييز بينه وبين الحديث، ولذلك قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما على شاكلته الإخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث، ومن العلماء من قال: بين الحديث والخبر عموم وخصوص مطلق، فالخبر أعم من الحديث حيث يصدق على ما جاء عنه ﷺ، وعلى ما جاء عن غيره، بخلاف الحديث فإنه يختص بالنبي، فكل حديث خبر وليس كل خبر حديث[4].

---

[1] – يُنظر معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب الحسني، قدَّم له: الدكتور نور الدين عتر، والعلامة الشيخ محمد عوامة، والدكتور محمد عجاج الخطيب الحسني، والدكتور بديع السيد اللحام، لا ط، لاس ن، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 155، 156، 157.

[2] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط 02، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 27.

[3] – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: نور الدين عتر، ط 03، 1421هـ، 2000م، مطبعة الصباح، دمشق، سوريا، ج 01، ص 41.

[4] – شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للملا القاري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، لا ط، لا س ن، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ج 01، ص 155.

- **إضافات المحدثين للتعريف بالحديث:** يضيف المحدثون كلمة الحديث إلى ألفاظ أخرى حتى يتميز بذلك كل معنى عن الآخر، ومن ذلك:

- **إضافة الحديث إلى قائله:** فإن كان الحديث مرفوعاً، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، يقول المحدثون في ذلك: حديث النبي ﷺ، أو حديث علي موقوف...
- **إضافة الحديث إلى قائله من الصحابة:** وهو كثير عند المحدثين: كقولهم: «حديث تميم: الدين النصيحة، أو حديث أبي سعيد: الماء طهور...»
- **إضافة الحديث إلى مَخْرَجِه:** يقع عند المتقدمين، ولا يكاد يوجد عند المتأخرين.

كقول الشافعي رحمه الله: وروي من حديث البصريين أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[1]، وقد أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، عن قتادة، وهو بصري، عن الحسن البصري، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

- **إضافة الحديث إلى من تدور عليهم الأسانيد:** ويكثر في كتب التخريج، والعلل، كقولهم: حديث الزهري، وحديث الأعمش، وحديث قتادة...
- **إضافة الحديث إلى أصحاب الوجوه عن أصحاب المدار:** الذين يروون عن هؤلاء، فيقال: حديث مالك، وحديث الثوري، وحديث ابن عيينة...
- **إضافة الحديث إلى رجل متكلم فيه:** ويكون في كتب التخريج، والعلل، والضعفاء، والمجروحين، كحديث يزيد بن زياد القرشي الكوفي، عن عبد الله بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال:«كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لا يعود». قال سفيان بن عيينة: «كان يزيد يذكر هذا الحديث، ولا يذكر فيه (ثم لا

[1] – اختلاف الحديث، للشافعي، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 8، ص 627.

يعود)، ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه وقد زاد فيه (ثم لا يعود)، وكان قد لُقِّن فتلقَّن»[1].

- **إضافة الحديث إلى مُخرِجه:** إضافته إلى أصحاب المصنفات: كقولهم حديث البخاري، وحديث مسلم، وحديث الترمذي،...
- **إضافة الحديث إلى لفظة في متنه:** كحديث النية، وحديث المغفرة، وحديث الرحمة، وحديث القلّتين...
- **إضافة الحديث إلى لفضة في سنده:** كحديث الأولية، وحديث المحبة، وغيرها من المسلسلات...
- **إضافة الحديث إلى قصة فيه:** كحديث شق الصدر، وحديث الإسراء، وحديث الإفك، وحديث جمل جابر...
- **إضافة الحديث إلى رجل ذُكر في متنه:** كحديث ذي اليدين، وحديث تاجر البحرين، وحديث الخثعمية[2].

ثالثًا: تعريف السنة: وأتناول في هذا الفرع معنى السنة في اللغة والاصطلاح.

- **السنة لغة:** هي السيرة حسنة كانت أو قبيحة، قال خالد بن عتبة الهذلي:

فلا تجزعنْ من سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها.

وسنَّتْها سنًا، واستَنَنْتُها أي سرتُها، وسَنَنْتُ لكم سنّة فاتبعوها.

وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: "من سنّ في الإسلام سُنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة، كان عليه

[1] – الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي، ط 2، 1359هـ، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ج 1، ص 15.

[2] – ينظر جميع إضافات لفظ الحديث، في معرفة مدار الإسناد، محمد مجيبر، مرجع سابق، ص من 155 إلى 160.

وزرها ووزر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"[1]، يريد من عملها ليُقتدى به فيها، وكل من ابتدأ أمرًا عمل به قوم بعده، قيل الذي هو سنه[2].

وقد تكرّر في الحديث النبوي ذكر السنة وما تصرف منها، والأصل فيه الطريقة والسيرة.

- **السنة في الشرع**: إذا أطلق لفظ السنة في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به الرسول ﷺ، ونهى عنه وندب إليه قولًا وفعلًا، ولهذا يُقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة، أي القرآن والحديث[3].
- ومعنى السنة يختلف في اصطلاح المشترعين حسب اختلاف اختصاصاتهم وأغراضهم، فهي عند الأصوليين غيرها عند المحدثين والفقهاء، ويظهر مدلول معناها من خلال أبحاثهم.

- **فعلماء الحديث** إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي والرائد الناصح، الذي أخبر الله عز وجل عنه أنه أسوة لنا وقدوتنا، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال سواء أثبت المنقول حكمًا شرعيًا أم لا.
- **وعلماء الأصول**: إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ من حيث إنه مشرع يبين للناس دستور الحياة، ويضع القواعد للمجتهدين من بعده، ولذلك اعتنى الأصوليون بأقواله، وأفعاله، وتقريراته، التي تثبت الأحكام وتقررها.
- **وعلماء الفقه**: إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ، الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوبًا، أو حرمة، أو إباحةً، أو غير ذلك.

---

1 – الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن جرير بن عبد الله، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة، ج 04، ص 2059.

2 – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 13، ص 225.

3 – النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط01، 1399هـ، 1979م، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج 02، ص 409.

- وإذا وردت لفظ "السنة" مطلقًا في كلام النبي ﷺ، أو الصحابة، والتابعين ﷺ، فالمراد به: الطريقة المشروعة المتبعة في الدين، والمنهج النبوي الحنيف[1].
- السنة في اصطلاح المحدثين: هي كل ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة، كتحنّثه في غار حراء، أم بعدها[2].
- السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه: هي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم من قول أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي[3].
- السنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب.
- فأوسع الإطلاقات إطلاق المحدثين الذين يقصدون بالسنة كل ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة...سواء كان ذلك قبل أو بعد البعثة، وسواء أثبت ذلك حكمًا شرعياً أم لا.
- إلى جانب المعنى السابق للفظ السنة: فقد يطلق العلماء لفظ السنة أحيانًا على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، سواء كان ذلك في القرآن الكريم أم في المأثور عن النبي ﷺ أو غير ذلك، لكونه اتباعًا لسنّة ثبتت عندهم، أو اجتهادًا مجمعًا عليه منهم.

---

[1] – تعريف السنة بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، للدكتور. أيمن محمود مهدي، شبكة الألوكة، آفاق الشريعة، مقالات شرعية، علوم، تاريخ الإضافة: 14 مارس 2017، رابط المقال: https://www.alukah.net/sharia/0/113657

– وينظر: كتاب لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث لعبد الفتاح أبي غدة، ط 01، 1404هـ، 1984م، مطابع دار العلم، بيروت، لبنان، ص 10.

[2] – ينظر: شرح الكرماني على صحيح البخاري، الكوكب الدراري على صحيح البخاري، للكرماني، ط 01، 1971م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، مقدمة التحقيق، ص 6-7-8.

[3] – الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، لا ط، لا س ن، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 127.

- والسنة على مراد المحدثين: هي ما يرادف الحديث عند جمهورهم، وإن كان فريقًا منهم يفرق بينهما، فيرى الحديث: هو كل ما نقل عن النبي ﷺ، والسنة هي ما نقل عن النبي ﷺ وكان عليه العمل مأثورًا في الصدر الأول، فإن سقط العمل عليها إما بنسخ أو بخصوصية للنبي ﷺ، أو غير ذلك سقطت سنيتها لتصبح حديثًا، ولذلك فقد تجد أحاديث مخالفة للسنة المعمول بها، فيلجأ العلماء حينئذ إلى التوفيق والترجيح[1]، وعلى ذلك يحمل قول عبد الرحمن بن مهدي: "لم أرى أحدًا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حمّاد بن زيد"[2].

وقوله أيضًا عندما سئل عن سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك: فقال: "سفيان إمام في الحديث، والأوزاعي إمام في السنة، ومالك إمام فيهما"[3].

الفرع الثالث: مفهوم المحدثين

و أذكر في هذا المطلب معنى المحدث عند علماء اللغة وكذا في اصطلاح المحدثين.

أولًا: مفهوم المحدث لغة

والحَديثُ: الجديدُ، والخَبَرُ، كالحِدِّيثى، ج: أحاديثُ، شاذٌّ، وحِدْثانٌ، ويُضَمُّ، ورجُلٌ حَدُثٌ وحَدِثٌ وحِدْثٌ وحِدِّيثٌ: كثيرهُ[4].

والحديثُ: مَا يُحَدِّثُ بِهِ المحَدِّثُ تَحْديثاً؛ وَقَدْ حَدَّثه الحديثَ وحَدَّثَه بِهِ. الْجَوْهَرِيُّ: المحادثة، والتَّحادُث والتَّحَدُّثُ والتَّحْديثُ: مَعْرُوفَاتٌ. ابْنُ سِيدَهْ: وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِمْ: لَا

---

[1] – ينظر، شرح الكرماني على صحيح البخاري، المرجع نفسه، ص 7- 8.

[2] – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط 01، 1271هـ، 1952م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 01، ص 177.

[3] – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، لا ط، 1394هـ، 1974م، دار السعادة بجوار محافظة مصر، مصر، ج 06، ص 331.

[4] – القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8، 1426هـ، 2005م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج 1، ص 167.

تأْتيني فتُحَدِّثَني، قَالَ: كأَنك قُلْتَ لَيْسَ يكونُ مِنْكَ إِتيانٌ فحديثٌ، إِنما أَراد فتَحْديثٌ، فوَضَع الِاسْمَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، لأَن مَصْدَرَ حَدَّث إِنما هُوَ التحديثُ، فأَما الحديثُ فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ؛ أَي بَلِّغْ مَا أُرْسِلْتَ بِهِ، وحَدِّث بِالنُّبُوَّةِ الَّتِي آتَاكَ اللهُ، وَهِيَ أَجلُّ النِّعَم. وَسَمِعْتُ حِدِّيثي حَسنَةً، مثل خِطِّيبى، أَي حَديثاً. والأُحْدُوثةُ: مَا حُدِّثَ بِهِ. الْجَوْهَرِيُّ: قَالَ الفراءُ: نُرى أَن وَاحِدَ الأَحاديث أُحْدُوثة، ثُمَّ جَعَلُوهُ جَمْعًا للحَديث؛ قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: لَيْسَ الأَمر كما زعم الفراء، لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يُقَالُ: قد صار فلان أُحْدُوثةً. فأَما أَحاديث النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا يكون واحدها إِلا حديثاً، ولا يكون أُحْدوثةً، قال: وكذلك ذكرهُ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا جاءَ جَمْعُهُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ، كعَرُوض وأَعاريضَ، وَبَاطِلٍ وأَباطِيل[1].

فالحديث في اللغة هنا يسقط على مجموع الكلام الصادر من المتكلم، وهو نفسه الذي يسمعه السامع.

ثانيًا: مفهوم المحدث اصطلاحاً:

المحدث: من تحمل الحديث رواية، واعتنى به دراية، وذلك بحفظ جملة مستكثرة من المتون، ومعرفة الرجال جرحاً وتعديلاً وتأريخاً.

ويطلق لقب المحدث على الراوي، والحافظ، والحجة، والحاكم، وأمير المؤمنين في الحديث، والأمر ليس كذلك بل فيه تفصيل:

أما **الحافظ:** قيل أنه مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين. وقيل هو أرفع درجة من المحدث، وهو الذي يكون ما يعرفه من الأحاديث رواية ودراية وفهماً أكثر مما يجهله.

وأما **الحجة:** فهو أرقى درجة من المحدث والحافظ، فيكون ما يفوته من الأحاديث نادرا وقليلاً.

[1] – لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ط 3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 2، ص 131.

والحاكم: هو من أحاط علما ومعرفة بجميع ما يروى من الأحاديث متنا وإسناداً، رواية ودراية وفهماً.

أمير المؤمنين في الحديث: من فاق أقرانه في المعرفة والعلم بالحديث بحيث يصبح مرجع أهل عصره، وأطبقوا على أهليته دون مخالف[1].

وكل هذه المصطلحات المذكورة إذا جمعت مع لفظ المحدث فُهِم المعنى المراد منها، كأن نقول محدث حافظ، أو محدث حاكم، أو محدث حجة، أما إذا ذكرت منفردة فقد يُفهم منها المعنى غير المراد.

[1] - الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، مصطفى سعيد الخن، بديع السيد اللحام، ط 5، 1425هـ، 2004م، دار الكلم الطيب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 32.

المبحث الثاني: المغرب الإسلامي، علماؤه وإنجازاتهم.

سوف تكون لنا من خلال هذا المبحث إطلالة كبيرة على المغرب الإسلامي وحدوده ونشأته، والتعريف ببعض علمائه المتخصصين في الحديث وعلومه، وإنجازاتهم في هذا الفن، وما قدّموه للسنة مقارنة مع علماء المشرق الإسلامي.

المطلب الأول: التعريف ببلاد المغرب الإسلامي والتقسيم الجغرافي والفلكي له:

وأبيّن من خلال هذا المطلب مفهوم المغرب العربي عند العلماء والتعريف به وبحدوده الجغرافية وكذا موقع المغرب الإسلامي الذي حدّده علماء الفلك.

الفرع الأول: التعريف ببلاد المغرب الإسلامي.

والمغرب الإسلامي هو المنطقة المحاذية لأهل مصر عن أيمانهم إذا ما استقبلوا الجنوب، وقد قسمها صاحب كتاب معجم البلدان إلى منطقتين، أولاهما "إفريقية"، والأخرى "المغرب".

قال ياقوت الحموي في تعريفه لإفريقية: "وذكر أبو عبد الله القضاعي أن إفريقية سمّيت بفارق ابن بيصر بن حام بن نوح، عليه السلام، وأن أخاه مصر لما حاز لنفسه مصر حاز فارق إفريقية، وقد ذكرت ذلك متّسقا في أخبار مصر، قالوا: فلما اختطّ المسلمون القيروان خربت إفريقية وبقي اسمها على الصّقع جميعه، وقال أبو الريحان البيروني إن أهل مصر يسمّون ما عن أيمانهم إذا استقبلوا الجنوب بلاد المغرب، ولذلك سمّيت بلاد إفريقية وما وراءها بلاد المغرب يعني أنها فرقت بين مصر والمغرب فسميت إفريقية لا أنها مسماة باسم عامرها، وحدّ إفريقية من طرابلس الغرب من جهة برقة والإسكندرية إلى بجاية، وقيل: إلى مليانة، فتكون مسافة طولها نحو شهرين ونصف، وقال أبو عبيد البكري الأندلسي: "حدّ إفريقية طولها من برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربا، وعرضها من البحر إلى الرمال التي في أول بلاد السودان، وهي جبال

ورمال عظيمة شاسعة بها وحل كبير، ومتصلة بعضها ببعض من الشرق إلى الغرب، وفيه يصطاد الفنك الجيد[1].

فنفهم من هذا أن المغرب الإسلامي تبدأ حدوده الشرقية من بلاد مصر، بل وهناك من عدّ مصر من بلاد المغرب، إلى المحيط الأطلسي من جهة الغرب، أما من ناحية الشمال فتتمثل حدوده في الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب إلى بلاد الأندلس إلى ومنا جاورها إلى الجنوب المتمثل في بلاد السودان والصحراء الكبرى للدول المطلة على البحر المتوسط.

وقال في تعريفه للمغرب: "المغرب بالفتح ضد المشرق، وهي بلاد واسعة كثيرة ووعثاء شاسعة، قال بعضهم: حدها من مدينة مليانة، وهي آخر حدود إفريقية، إلى آخر جبال السوس التي وراءها البحر المحيط، وتدخل فيه جزيرة الأندلس، وإن كانت إلى الشمال أقرب منها إلى الجنوب، وطول هذا في البر مسيرة شهرين"[2].

أمّا في تعريفه هذا فقد أخرج مصر وليبيا وتونس وشرق الجزائر من تعداد المغرب وذكر بأن الحد الشرقي لها هو مدينة مليانة المعروفة الآن في ولاية عين الدفلى بالجزائر، إلى غاية بلاد الأندلس.

وقال ابن حوقل في تعريفه للمغرب ما يدل على أن الأندلس جزء منه وليست منفصلة عنه: "وأما الأندلس فهي تتصل بالبر الأصغر من جهة جليقية وإفرنجية، وهي من جملة المغرب ويحيط بها الخليج المذكور من بعض مغربها وجنوبها"[3].

وبهذا يتضح أن بلاد المغرب الإسلامي تشمل كلًا من تونس والجزائر والمغرب وبلاد الأندلس.

---

1 – معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط: 02، 1995م، دار صادر، بيروت، لبنان، باب إفريقية، ج 01، ص 228.

2 – معجم البلدان، لياقوت الحموي، المرجع نفسه، باب المغمس، ج 08، ص 161.

3 – معجم البلدان، لياقوت الحموي، المرجع نفسه، باب الأندلس، ج 01، ص 262.

وهناك من يقول أن لفظ المغرب نسبة إلى الجهة التي تغرب فيها الشمس، وهناك من يربطه بعصر الفتنة التي كانت بين معاوية بن أبي سفيان[1]، وعلي بن أبي طالب –رضي الله عنهما– أي قبل منتصف القرن الأول من هجرة المصطفى ﷺ، ويبدو أن هذا المصطلح استعمل في هذه الفترة للدلالة على الجزء الغربي من العالم الإسلامي، هذا الأخير الذي كان يشمل مصر[2] بملحقاتها والشام[3] وما جاورهما، ويقابله من الناحية الأخرى المشرق الإسلامي، الذي كان يشمل الفرات[4] .

[1] – معاوية بن أبي سفيان: هو معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن أمية، بن عبد شمس القرشي الأموي، ولد بمكة قبل الهجرة بعشرين سنة، وتوفي سنة 60 هـ الموافق لـ: 680م، أسلم قبل فتح مكة، وهو أحد دهاة العرب الأربعة الكبار في صدر الإسلام: (عمرو بن العاص، المغيرة بن شعبة، زياد أبية، ومعاوية)، أنظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: مجموعة من المحققين، ط 03، 1405هـ، 1985م، مؤسسة الرسالة، ج 02، ص 106.

[2] – **مصر**: وأرض مصر تتصل حدودها من جهة الجنوب ببلاد النوبة ومن جهة الشمال بالبحر الشامي ومن جهة الشام بفحص التيه ومن جهة الشرق ببحر القلزم ومن جهة المغرب بالواحات، وبلاد مصر عامرة بالناس، تشتهر بالبساتين، وقصب السكر، وحسن اللباس، والمطاعم والمشارب، تعرف بنهرها العظيم: نهر النيل، وبأهراماتها المدهشة، وهي البلاد التي ذكرت في القرآن الكريم عدة مرات، لها تاريخ عريق قبل وبعد الإسلام، انظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للإدريسي، ط 01، 1409هـ، عالم الكتب بيروت، لبنان، ج 01، ص 322.

[3] – **الشام**: والشام اسم لجملة بلاد وأكوار مثل بلاد فلسطين التي منها أطباق القدس وكورة عمواس وكورة لد، وكورة يبنا وكورة يافا وكورة قيسارية وكورة نابلس وكورة سبسطة وكورة عسقلان وكورة غزة وكورة بيت جبرين، أول طول الشام من ملطية إلى رفح والطريق من ملطية إلى منيج، وبينهما أربع مراحل، ومن منيج إلى حلب يومان، ومن حلب إلى حمص خمسة أيام، ومن حمص إلى دمشق خمسة أيام، ومن دمشق إلى طبرية أربعة أيام ومن طبرية إلى الرملة ثلاثة أيام، ومن الرملة إلى رفح يومان، وبذلك خمس وثلاثون مرحلة. انظر: نزهة المشتاق إلى اختراق الآفاق، للإدريسي، المرجع السابق، ج 1، ص 176 378.

[4] – **الفرات**: أحد نهري بلاد العراق والتي سميت باسمهما –بلاد الرافدين– وعلى شاطئ هذا النهر عدة مدن كثيرة النخيل، مثل الكوفة، وهو نهر كبير واسع لا تقل أهميته عن نهر دجلة بالنسبة للعراق، وبالنسبة للبلاد الواقعة على ضفتي النهر، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، المرجع نفسه، ج01، ص 381.

وبلاد فارس[1]. وما وراء النهرين[2]، هذا ويذكر ابن الأثير أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أثناء استعداده في الكوفة[3] لمحاربة معاوية في الشام خاطب رجاله قائلًا: "تجهّزوا للمسير إلى عدوكم من أهل المغرب"، وأنه عندما أرسل إلى عامله في البصرة[4] يأمره بالاستعداد وتهيئة الناس للحرب، قال له أو كتب له: "... قد أجمعنا على المسير إلى عدونا من أهل المغرب..."[5].

---

[1] – **بلاد فارس**: هذه البلاد مربعة الطول والعرض، وطولها أربعمائة وخمسون ميلًا في أرعمائة وخمسون ميلًا، وهي ذات أرض مستوية على خط من لدن أرجان إلى النونبجان إلى كازرون إلى جرة، وكلها مدن من بلاد فارس، وقاعدة بلاد فارس هي مدينة شيراز، وهي دار مملكة فارس، وينزلها الولّاة والعمال، وبها الديوان، وهي مدينة إسلامية بناها محمد بن القاسم بن أبي عقيل بن عم الحجاج، ومعنى كلمة شيراز: جوف الأسد، وبأرض فارس قلاع منيعة، وحصون حصينة، وبها أنهار كثيرة كبار، وأودية صغار، وبها أيضًا بحيرات كثيرة عليها عمارات وقرى مسكونة ومزارع، ومن أشهر البحيرات=

=الفارسية بحيرة بدشت أرزن، وبجميع بلاد فارس بيوت نيران كثيرة، منها بيت الكاريان: وهو بيت معظَّم لناره منذ ألف سنة، أنظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، المرجع نفسه، ج 01، ص 405-424.

[2] – **ما وراء النهرين**: المقصود بها الأرض الواقعة وراء نهري دجلة والفرات، فالبلاد وراء دجلة تتمثل في مدينة بيان: وهي هلى الضفة الشرقية من النهر، وهي مدينة صغيرة حسنة الداخل والخارج، وتعد أيضًا كل من مدن: الأبلة والمفتح والمذار من الأرض الواقعة وراء نهر دجلة، وهي مدن صغيرة بها بعض الأسواق والمصانع، وكذلك أرض خوزستان، وأشهر مدنها مدينة الأهواز، وأما الأرض الواقعة خلف نهر الفرات فهي بلاد الأتراك، وهي تقع في أقصى بلاد فرغانة والشاش والطوران، والترك أصناف عدة فمنهم: التبتية، والتغزغزية، والكيمياكية، والشركس وأذكش وغيرها، وكلها من خلف النهر، إلى جانب البحر الشرقي المظلم، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، المرجع نفسه، ج 01، ص 384، 517.

[3] – **الكوفة**: مدينة من مدن العرق' تقع على شاطئ الفرات، لها مكانة قيّمة في تاريخ الإسلام، ينسب إليها الكثير من العلماء، وتبعد عن بغداد بخمس مراحل، وعن القادسية بمرحلتين، وعن البصرة بإثني عشرة مرحلة، ومن الكوفة إلى مدينة واسط على طريق البطائح ست مراحل، ذات بناء حسن وأسواق عامرة وحصن حصين، ولها ضياع ومزارع ونخل كثير، وأهلها مياسير، وتشبه بنايات البصرة في الإتقان، ومياهها عذبة، وأهلها من صرح العرب، أنظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، المرجع نفسه، ج 01، ص 371، 383.

[4] – **البصرة**: مدينة عظيمة لم تكن في أيام العجم، وإنما اختطها المسلمون، وهي في استواء من الأرض لا جبال فيها، ينسب إليها الكثير من الأئمة، ومنهم: الحسن البصري، وذُكر أنه وُجد بها سبعة آلاف مسجد، وفي حدود البصرة بطائح ماء معمورة، ومن البصرة إلى واسط سبع مراحل، ومن البصرة إلى البحرين مرحلة، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، المرجع نفسه، ج 01، ص 383، 386.

[5] – الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 02، ص 689.

وهناك من حدّد هذه الرقعة الجغرافية بالمنطقة الواقعة غرب مصر، وأن المغرب ضد المشرق وهو بلاد واسعة ويقصد بها تلك البلاد الواقعة من حدود مصر شرقًا أو من طرابلس[1] شرقًا إلى بحر الظلمات[2] أو المحيط الأطلسي غربًا، ومن بحر الروم[3] شمالًا إلى الصحراء الكبرى[4] جنوبًا[5]. وهذه الحدود التي ذكرها ياقوت الحموي في تعريفه لبلاد المغرب السابق.

[1] – **طرابلس**: وتعتبر طرابلس الغرب، وتقع على البحر، وهي مدينة قديمة كان بها سور صخر جليل البنيان، فتحها عمرو بن العاص سنة 23هـ، فأصبحت مدينة إسلامية ذات أسواق ومساجد، ورباطات يأوي إليها الصالحون، ولها مرسى مأمون من الرياح، ينسب إليها عمر بن عبد العزيز بن يوسف الطرابلسي المالكي الذي أثنى عليه السلفي، وهو المتوفى ببغداد سنة 510هـ، وتُنذق طرابلس بفتح أولها، وبباء موحدة مضمومة ولام مضمومة كذلك، وسين مهملة، ويُقال (إطرابلس) وبالرسم الأخير وردت في أصل معجم البلدان لياقوت الحموي، وطرابلس: هي عاصمة ليبيا حاليًا، انظر: رحلة القلصادي، لأبي الحسن علي القلصادي الأندلسي المالكي (ت 891هـ)، ت: محمد أبو الأجفان، ط 01، 1978م، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ص 124.

[2] – **بحر الظلمات (المحيط الأطلسي)**: وهو بحر غربي يقع من جهة المغرب ولا يعلم ما خلفه، وفيه جزيرتان تسميان بالخالدتان، ومنهما بدأ بطليموس يأخذ الطول والعرض، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، مرجع سابق، ج 01، ص 17.

[3] – **بحر الروم**: اسم أطلقه العرب على البحر الأبيض المتوسط، وذلك أن العرب حين حملوا راية الإسلام وأخذوا يفسحون لأنفسهم في ظل هذا الدين الجديد مكانًا في عالم القرن السابع ميلادي كان البحر المتوسط بحيرة داخلة في النطاق السياسي والحضاري للعالم الروماني، وبفتح المسلمين للإسكندرية سنة 22هـ، 642م، تم فتح مصر وبذلك صارت مصر القاعدة التي انطلق منها العرب المسلمون على سواحل بحر الروم غربًا في عنف وصبر واحتمال مدى سبعين سنة، وصلوا عندها إلى مدينة سبتة سنة 91هـ، 709م، وبحر الروم خليج من البحر المحيط، مخرجه بين أرض الأندلس وأرض طنجة بالمغرب الأقصى. انظر: كتاب صورة الأرض، لابن حوقل النصيبي، 1416هـ، 1996م، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، شارع سوريا، لبنان، ص 174.

[4] – **الصحراء الكبرى**: هي المنطقة التي تفصل في قارة لإفريقيا الجز الشمالي عن الجزء الجنوبي، فمنذ حوالي أربعة آلاف سنة فُصلت منطقة شمال لإفريقيا عن منطقة جنوب إفريقيا بالصحراء الكبرى، وبلاد المغرب يقع في شمال إفريقيا، وبالتالي تعتبر الصحراء الكبرى الحدود الجنوبية لبلاد المغرب، وهي الصحراء التي يدخل إليها المسافرون إلى أودغست وغانة، وهي صحراء قليلة الأنس، ولا عامر بها وماؤها قليل. انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، مرجع سابق، ص 107.

[5] – أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله محمد المقدسي البشاري، تقديم: شاكر لعيبي، ط 01، 2003م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 208، 210.

الفرع الثاني: التقسيم الجغرافي لبلاد المغرب الإسلامي: وبعض الجغرافيين جعلوا الحدود الشرقية لبلاد المغرب تمتد حتى العقبة على الطريق بين برقة[1] والإسكندرية[2]، ومنهم من أخرج برقة منه، والبعض الآخر ضمنه مصر، هذا وقد قسّم المؤرخون المغرب إلى ثلاثة مناطق طبيعية حسب قربها وبعدها عن مركز الخلافة[3] وجاء التقسيم كما يلي:

أولًا: منطقة المغرب الأدنى: وهي أقرب نواحي بلاد المغرب إلى الحجاز[4].

---

[1] – **برقة:** هي مدينة متوسطة المقدار، ليست بكبيرة القطر ولا بصغيرة، وهي أول منبر ينزله القادم من بلاد مصر، وهي برية بحرية، وحاليًا تقع بليبيا، انظر نزهة المشتاق، للإدريسي، مرجع سابق، ج 01، ص 310.

[2] – **الإسكندرية:** مدينة عظيمة من ديار مصر، بناها الإسكندر بن فطش المقدوني، فنسبت إليه، وهي على ساحل بحر الملح، بها آثار عجيبة، ورسوم قائمة تشهد لبانيها، ويقال أنها أول ما بنيت بعد الطوفان في زمان مصر عهد أيم بن بيصر بن نوح عليه السلام، وقد كانت الإسكندرية وجميع بلاد مصر في يد السلطة الفاطمية، انظر: رحلة القلصادي، مرجع سابق، ص 123.وانظر: نزهة المشتاق، مرجع سابق، ص 319.

[3] – تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح حتى سقوط غرناطة، (20– 798هـ/ 640– 1492م)، دار صادر، النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 14، نقلا عن نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين، لمغنية غرداين، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص المغرب الإسلامي، إشراف، ا.د. لخضر عبدلي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015م، ص 13.

[4] – **الحجاز:** هي في الأصل سلسلة جبال السروات التي تبدأ جنوبًا من اليمن، تمتد شمالًا إلى قرب الشام، وسميت حجازًا لأنها تحتجز تهامة والغور عن نجد، وتقع الحجاز على طول السلسلة الجبلية للحجاز، وتمتد بمحاذاة البحر الأحمر "بحر الحجاز"، وبين بلدتي القنفذة والليث جنوبًا مرورًا بمكة المكرمة والطائف والباحة وجدّة ورابغ، والمدينة المنورة وينبع وقراهم وضواحيهم وباديتهم، وحدود الحجاز ونهايته من الشرق جبل حضن الواقع في عالية نجد شمالي تربة، كما هو معروف عن العرب قديما حسب المقولة المشهورة: " من رأى حضنًا فقد أنجد" أي من كان متجهًا من مكة المكرمة شرقًا ورأى جبل حضن فقد دخل نجد، والحجاز حاليًا مقسم إلى قسمين: منطقة مكة المكرمة، ومنطقة المدينة المنورة، انظر المنجد في اللغة والإعلام، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2015، ص 118. انظر: نظام الحكم في دولة المرابطين والموحدين، مرجع سابق، ص 13-14.

وسميت المنطقة أيضًا بإفريقية[1] أي (صاحبة السماء)، أو نسبة إلى إفريقش، وقد حددت المنطقة من برقة إلى جبل نفوسة[2].

ثانيًا: منطقة المغرب الأوسط: ويمتد من وادي ملوية[3] غربًا إلى بجاية[4] شرقًا.

ثالثًا: منطقة المغرب الأقصى: ويعتبر هذا القسم من بلاد المغرب أبعد أجزاء المنطقة عن الحجاز، ويمتد هذا القسم من البحر المتوسط[5] شمالًا إلى جبال درن[6] جنوبًا.

---

[1] – **إفريقية:** اسم لبلاد كبيرة واسعة ومملكة كبيرة قبالة جزيرة صقلية، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس، وسميت بإفريقية نسبة إلى إفريقش، وهو إفريقش بن أبرهة بن الزائش، وقال هو أبو المنذر هشام بن محمد هو إفريقش بن صيفي بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وهو من اختطها، انظر: معجم البلدان، للحموي، مرجع سابق، ص 227.

[2] – **جبل نفوسة:** يبعد هذا الجبل عن مدينة طرابلس حوالي ست مراحل، وعن صفاقص تسع مراحل، وعن دمر ثلاث مراحل، ويسكن الجبل قوم من البربر يسمون رهانة، ويذكر أنهم كلهك دخلوا الإسلام لكنهم خوارج على مذهب الإباضية، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، مرجع سابق، ج 01، ص 299.

[3] – **وادي ملوية:** يقع هذا الوادي إلى وادي صاع فيجتمعان معًا ويصبان في البحر ما بين جراوة وابن قيس، وبين مليلة، انظر: نزهة المشتاق، للإدريسي، ج 01، ص 247.

[4] – **بجاية:** قاعدة من قواعد بلاد المغرب الإسلامي، مدينة عظيمة على ضفة البحر وهي على جرف حجر، ولها من جهة الشمال جبل يسمى (جبل سام)، سمّاها الفينيقيون بـ "صلدة"، وسماها الرومان بـ "صلاتي"، ثم خربت على أيدي الوندال، بناها الناصر بن علناس بن حماد الصنهاجي سنة 457هـ، وسماها الناصرية، وتضاربت الآراء حول تسمية بجاية، ورأي آخر يقول سميت بجاية نسبة إلى القبيلة البربرية التي تخيم حولها، في عهد المنصور بن الناصر صارت عاصمة للحماديين، ولعل الفرنسيين هم من أطلقوا عليها اسم بوجي "bougie" يعنون بذلك الشمعة، ولذلك نسبة لشهرة أهلها بتجارة الشمع منذ القديم، انظر: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، لأبي عبيد البكري، مكتبة المثنى ببغداد، ،مطبعة الحكومة بالجزائر 1958، بإشراف الماريشال، كونت روندون، الجزائر، ص 82.

[5] – **البحر المتوسط:** هو نفسه بحر الروم وقد سبق التعريف به.

[6] – **بال درن:** وهي جبال أو جبل بالمغرب تعرف بسقنقور، وهو جبل معترض في الصحراء، يبدأ من المحيط الأطلسي ويمر إلى المشرق، حتى يصل إلى جبل نفوسة، وهناك يسمى بجبل نفوسة، ويتصل بعد ذلك بجبال طرابلس، ويقال أنه متصل بجبل المقطم في مصر، وقال البكري أنه متصل بجبل الأوراس، ويطلق أهل فاس وسلجماسة على هذا الجبل اسم درن، أما المصامدة فيسمونه جشكو، انظر: المسالك والممالك عبد الله البكري، ط 01، 1992م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 238.

ومن وادي ملوية وممر تازا[1] شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا[2].

وقد قسّمها حسين مؤنس في كتابه "فتح العرب للمغرب" إلى قسمين: المغرب الأوسط، ويمتد من بجاية حتى وادي ملوية، والمغرب الأقصى وهو ما يلي ذلك حتى المحيط الأطلسي، وأما المغرب الأدنى فيذكره باسم إفريقية[3].

فقد جعل مؤنس المغرب قسمين، فجعل ليبيا وتونس والجزائر الشرقية إلى مدينة بجاية من ضمن إفريقية، والتي كانت أكثر ما تطلق على تونس، وما يلي بجاية إلى المحيط من المغرب الإسلامي.

وهناك من عرّف المغرب بتقسيمه إلى قسمين كما سبق وذكرت: نصف شرقي؛ وهو شمال إفريقيا، ونصف غربي وهو الأندلس[4].

---

[1] – **تازا:** في اللغة العربية: الصخرة العظيمة، وهناك ثلاث مدن بهذا الاسم: في الأندلس قرب مدينة لوقا، وفي العراق على طريق كركوك، وجلولاء وبعقوبة وبغداد، وتازة في المغرب، وهذه الأخيرة هي المقصودة هنا في البحث، وهي مدينة في المغرب، تعتبر مضيقًا جبليًا عامًا يربط بين المغرب الشرقي والمغرب الغربي، ويشكل هذا الموقع نقطة تحول بين حوض ملوية الشبه جاف من جهة الشرق، وحوض إيناون الخصب من جهة الغرب الذي يمتد في اتجاه الحوض الأسفل لسهل سايس، ويذكر صاحب الروض المعطار أن تازا من بلد المغرب في أولها حد ما بين المغرب الأوسط وبلاد المغرب في الطول وفي العرض البلاد الساحلية مثل: وهران، ومليلة وغيرها، وفي جبال تازا تم بناء مدينة الرباط، وترسم أيضا تازة، وهي مدينة متوسطة من أقدم المدن المغربية، تقع وسط قبيلة غياثة في منتضف الطريق بين مكناس ووجدة في موقع جبلي ممتاز بين الأطلس المتوسط وجبال الريف في ممر استراتيجي عظيم بين المغرب الشرقي وسهول فاس. انظر: قادة الفتح الإسلامي بالمغرب العربي، لمحمود شيت خطاب: ط 01، 1966م، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص 14 15. وانظر الروض المعطار في معرفة الأقطار لمحمد بن عبد الله الحميري، ت: إحسان عباس، ط 02، 1980م، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 128.

[2] – تاريخ العرب السياسي في المغرب والأندلس، محمود سعدون، مرجع سابق، ص 14.

[3] – فتح العرب للمغرب، حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ص 04.

[4] – بلاد الأندلس كلمة أعجمية كانت تنطق بالسن المعجمة، وهي كلمة عجمية لم تستعملها العرب في القديم وإنما عرفتها العرب في الإسلام، وقد جرى على الألسن أن تلزم الألف واللام، وقد استعمل حذفهما في شعر ينسب الى بعض العرب، فقال عند ذلك:

سألت القوم عن أنس؟ فقالوا: ... بأندلس، وأندلس بعيد، انظر: معجم البلدان، للياقوت، ج 01، ص 262.

ويجمعها مصور جغرافي واحد[1]، ويبدو أن ابن عبد الحكم من أصحاب هذا الرأي، إذ يذكر هذا الأخير أن المغرب لفظة تطلق على كل البلاد العربية التي تمتد من الحدود المصرية الليبية إلى المحيط، وقد أضاف إلى هذا النطاق أيضًا صقلية[2] والبلاد الأندلسية، بما فيها إسبانيا[3] والبرتغال[4].

---

[1] – المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى ثورات الخوارج. ط 02، 1981م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 15.

[2] – **صقلية**: جزيرة صقلية على شكل مثلث متساوي الساقين، زاويته الحادة من غربي الجزيرة طولها سبعة أيّام في أربعة أيّام، وفي شرقي الأندلس في لجّ البحر وتحاذيها من بلاد الغرب بلاد إفريقية وباجة وطبرقة إلى مرسى الخزر، وغربيها في البحر جزيرة قرشف وجزيرة سردانية من جهة جنوب قرشف، ومن جنوب صقلية جزيرة قوصرة، وعلى ساحل البحر شرقيها من البر الأعظم الذي عليه قسطنطينية مدينة ريو ثمّ نواحي قلورية، والغالب على صقلية الجبال والحصون، وأكثر أرضها مزرعة، ومدينتها المشهورة بلرم وهي قصبة صقلية على نحر البحر، والمدينة خمس نواح محدودة غير متباينة ببعد مسافة، وحدود كل واحدة ظاهرة، وهي: بلرم وقد ذكرت في بابها، وخالصة وهي دونها وقد ذكرت أيضا، وحارة الصقالبة وهي عامرة وأعمر من المدينتين المذكورتين وأجلّ، ومرسى البحر بها، وبها عيون جارية وهي فاصلة بينها وبين بلرم ولا سور لها، والمدينة الرابعة حارة المسجد وتعرف بابن صقلاب، وهي مدينة كبيرة أيضا وشرب أهلها من الآبار ليس لهم مياه جارية، وعلى طريقها الوادي المعروف بوادي العباس، وهو واد عظيم وعليه مطاحنهم ولا انتفاع لبساتينهم به ولا للمدينة، والخامسة يقال لها الحارة الجديدة، وهي تقارب حارة ابن صقلاب في العظم والشبه وليس عليها سور، وأكثر الأسواق فيها بين مسجد ابن صقلاب والحارة الجديدة، وفي بلرم والخالصة والحارات المحيطة بها ومن ورائها من المساجد نيف وثلاثمائة مسجد، وفي محالّ تلاصقها وتتصل بوادي العباس، انظر معجم البلدان للحموي، مرجع سابق، ج 03، ص 418.

[3] – **إسبانيا**: نجدها في بعض المراجع والدراسات مرادفة لكلمة الأندلس، ونجدها ترسم أيضًا هسبانيا، وفي هذه الحالة تدل على شبه جزيرة إيبيريا أي بما فيها الأراضي البرتغالية، لكن المقصودة في هذه الحالة إسبانيا الحديثة، الحالية، إن صح التعبير، وهي تشمل على الأقل نصف المساحة الإجمالية من مساحة شبه جزيرة إيبيريا، حيث تبلغ مساحة إسبانيا الحالية 195 ميل مربع، وهي تتكون أساسًا من هضبة وسطى فسيحة، وتشمل قشتالة القديمة، وقشتالة الجديدة، والأسترامادور الإيبيرية، وإلى الجنوب الصفوف المتتابعة لجبال الشارات، وإلى الغرب هضاب جليقية (غاليسيا) والبرتغال المرتفعة، انظر: كتاب الأندلس، ل: ج.س. كولان، تر: لجنة دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد، وعبد الحميد يونس وآخرون، ط 01، 1980، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص 61-63.

[4] – **البرتغال**: مدينة أزلية من غرب الأندلس، وكان بها جامع عظيم غيره الروم حين ملكوها، وهي من قواعد الملك الرومي، ومساحة البرتغال الحالية أقل من خمس المساحة الكلية لشبه جزيرة إيبيريا، والتي تبلغ 229ميل مربع، انظر: الأندلس، ج،س، كولان، المرجع نفسه، ص 63.

وكل بقعة فتحها المسلمون في أوربا الغربية[1].[2].

الفرع الثالث: الموقع الفلكي والطبيعي لبلاد المغرب: وأذكر هنا الموقع الفلكي الذي حده علماء الفلك لبلاد المغرب، وكذا الموقع الطبيعي أو التضاريسي لها.

أولًا: الموقع الفلكي لبلاد المغرب: فهو يقع بين الخط °28 و°37 من خطوط العرض الشمالية، كما يقع بين الدرجة 13 غرباً والدرجة 10 شرقًا من خطوط الطول، وتبلغ مساحته تقريبًا 950.000 كلم^2، هذا بغض النظر عن توابعه الصحراوية[3].

وهي منطقة استوائية معتدلة يمر عليها خط غرينتش، حيث تعد من المناطق المناخية الأفضل في العالم، وذلك من خلال جمعها لمزيّتين؛ أولاهما مرور خط غرينتش على هذه المنطقة، والأخرى تواجدها في المنطقة الشمالية المعتدلة من دوائر العرض الاستوائية.

وإذ أن بلاد الأندلس جزء لا يتجزأ عن بلاد المغرب، بل وحاضرة وحاضنة العلماء الذين أتوا من إفريقية وبلاد المشرق الإسلامي، فاستقر من استقر هناك، ورجع من رجع إلى المشرق، فلابد أن أخصص لها جانبًا من التعريف.

فقد اختلف المؤرخون في تحديد الموقع الجغرافي للأندلس، وفي معنى تسميتها مثلما اختلفوا في شأن بلاد المغرب، فالأندلس: كلمة أعجمية لم يستعملها العرب قديمًا، وإنما عرفها

---

[1] – **أوربا الغربية:** هو مصطلح حديث، ويعتبر دخيل على الفترة الزمنية التي نحن بصددها والمقصود بأوربا الغربية في الإطار الزمني الذي يحيط بنا في هذا البحث أنها الجهة الغربية من القارة الأوربية، وبشكل مفصّل حسب المصطلح الحديث فتعني الدول الأوربية التالية: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، النمسا، سويسرا، المملكة المتحدة البريطانية، أيرلندا، الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، مالطا، الفاتيكان، أندورا، سان مارينو، ليختنشتاين، وأوربا الغربية تمتد من جبال الألب إلى جبال البرانس، ومن نهر الراين، إلى المحيط، انظر: تكوين أوربا، كريستوف دوسن، تر: عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، 1967م، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، مصر، ص 109.

[2] – فتوح إفريقيا والأندلس، لابن عبد الحكم، ت: عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، 1964م، ص 37.

[3] – إفريقيا الشمالية في العصر القديم، لمحمد محي الدين المشرقي، ط 04، 1389هـ، 1969م، دار كتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 07.

العرب في الإسلام، وقد جرى على الألسن أن تلزم الألف واللام، وهي جزيرة عامرة[1]، وبلاد الأندلس على شكل مثلث طوله من المشرق إلى المغرب على ساحل البحر، فالأندلس كلها محاطة بالبحر، المحيط الغربي والبحر المتوسط القبلي، ويصعد منه قليل إلى ناحية الشرق، فحد الأندلس في الشرق والغرب، وبعض البحر المحيط، وحدّها في بعض القبلة والشرق البحر المتوسط[2]. ويرتبط اسم الأندلس فرضًا باسم الوندال[3] (الأندليش) (Les Andaliches).

ثانيًا: موقعها الطبيعي فإنها تقع جنوبي غرب أوربا، تصلها بالقارة سلسلة جبال البرانس[4]، وأما الجوانب الباقية فتحيط بها جبال سلسلة الأطلس التلي والبحر المتوسط، وأما الموقع الفلكي للمنطقة فإن بلاد الأندلس تقع بين خطي عرض °43، 27، 25 و°35، 59، 30 شمالًا وخطي طول °9، 30، و°3، 19 شرقًا و مساحتها حوالي 229.000 ميل مربع، وتتضمن مساحتي إسبانيا والبرتغال[5] حاليًا[6].

المطلب الثاني: المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس:

ويتمثل المغرب الإسلامي في هذه المرحلة بالدولة المرابطية، ومن هنا فلابد لنا من ذكر بعض معالم هذه الدولة ونشأتها وأصولها.

الفرع الأول: أصول المرابطين: يعود أصل المرابطين إلى قبيلة لمتونة البربرية، وهي فخذ صنهاجة، وتنحدر هذه القبيلة من أصل بني عبد شمس بن وائل بن حمير، جاء بهم الملك

---

[1] – معجم البلدان، لياقوت الحموي، مرجع سابق، ص 311.

[2] – الأندلس، ل: ج. س. كولان، مرجع سابق، ص 58-61.

[3] – **الوندال:** هم قبائل جرمانية أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى القائد الجرماني ستليخو الوندالي، الذي نزح إلى فرنسا غاليًا (فرنسا) ثم إلى إسبانيا في جماعات من أتباعه، انظر: تكوين أوربا، كريستوف دوسن، مرجع سابق، ص 109.

[4] – جبال البرانس: ويقصد بها جبال البيرينيه، وهي التي تحد الأندلس مع بلاد الإفرنج، أنظر: الروض المعطار، للحميري، مرجع سابق، ص 435.

[5] – الأندلس، ل: ج. س. كولان، مرجع سابق ص 58-61.

[6] – ينظر: نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين لمغنية مرداين، مرجع سابق، ص 11-15.

إفريقش بن أبرهة إلى المغرب أثناء خروجه غازيًا إليها، وقبيلة لمتونة قبيلة صحراوية وبلادهم في القبيلة مسيرة ستة أشهر ولا علم لهم بأمور الزرع والحرث والصناعة، ويعتمدون في غذائهم على اللحم واللبن ويقال لهم ظوغن الصحراء، لا يستقرون بمكان وإنما يرتحلون من مكان إلى آخر وليس لهم مدينة يتقرون بها، وهم على دين الإسلام مع أهل السنة والجماعة، هذا ويقال أنه عند نزول المرابطين بالصحراء تملكها تيرلثان بن تيكلان إلى غاية 222 هـ، حيث توفي وخلفه حفيده الأفرين بن نصير بن فلوريومان فأقام بأمر صنهاجة، وتوفي سنة 287هـ، فخلفه في إمارة صنهاجة من بعده نضيم بن الأثير إلى 306هـ، حيث خالفوه أشياخ صنهاجة وقتلوه وتفرّق أمرهم حوالي مائة وعشرون سنة إلى أن قام فيهم محمد بن عبد الله بن تيفان اللمتوي، واجتمع إليه أمر صنهاجة لما فيه من خصال حميدة في الفضل والصلاح، إلا أنه لم يمكث بإمارته طويلاً حيث قتل غارة قامت بها قبيلة على دين اليهودية من السودان، وقد اجتمعت صنهاجة على أن يخلفه يحي بن إبراهيم الكدالي صهره، وقد رعى أمور صنهاجة إلى غاية 427 هـ، حيث قرّر أن يرحل إلى الحج ويترك ابنه إبراهيم بن يحي خليفته على ائل صنهاجة[1].

ومما سبق يمكنا القول بأن نسب المرابطين ينتهي إلى قبيلة صنهاجة، وسواء انتهى أصل صنهاجة إلى اليمن أم إلى بربر البرانس فإن أصل المرابطين يعود إليها وينحدر منها، وبالتالي فإن أصل المرابطين يعود لقبيلة واحدة هي صنهاجة[2].

[1] – الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، لمحمد بن سعيد الخطيب، ط 01، لا س ن. مطبعة التقدم التونسية، ، المغرب، ص 63.

[2] – **صنهاجة**: تنقسم صنهاجة إلى سبعين قبيلة، منهم لمتونة، ومسوفة، وجدالة، ولمطة، ومسوفة، ومسراتة، وتلكاتة، ومداسة، وبنو وارث، وبنو موسى، وبنو لماس، وبنو فشتال، وهم صحراويون، وصنهاجة تنتسب إلى صنهاج من ولد عبد شمس بن وائل بن حمير، تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ج 06، ص 182.

الفرع الثاني: ديانة أهل المغرب الإسلامي وتشكل فرقة المرابطين: أذكر من خلال هذا الفرع ديانة أهل المغرب الإسلامي في الأزمان الأولى وكيف دخل الإسلام إليها، ثم تشكل فرقة المرابطين وتفشي الإسلام من خلالها:

أولًا: ديانة المغرب الإسلامي:

كانوا على دين المجوسية، ويذكر ابن خلدون أن إسلامهم لم يستقر إلا بعد الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس، فأصبح أكثرهم بعد ذلك على مذهب السنة والجماعة[1].

كما حرص قادة المرابطين على تعلم العلم الشرعي، فيذكر أنه لما كانت سنة 427هـ، استخلف أميرهم يحي بن إبراهيم من قبيلة جدالة من لمتونة[2] ابنه، ورحل إلى المشرق يريد الحج، فلما رجع إلى بلاده مرّ في طريق عودته بالقيروان، فلقي بها الشيخ الفقيه أبا عمران الفاسي، وحضر مجلس درسه وتأثر بوعظه، فلما رآه الشيخ أبو عمران محبًا في الخير سأله: ما هو مذهبهم فقال: إنهم قوم غلب عليهم الجهل، وليس لهم كبير علم، إلا أنه حريص على التعلم، فقال له الشيخ وما الذي يمنعك من تعلم العلم، فقال يا سيدي عدم وجود عالم بأرضي، وليس في بلادي من يقرأ القرآن فضلًا عن العلم، ومع ذلك فأهل أرضي يحبون الخير ويرغبون فيه، لو وجدوا من يقرئهم القرآن، ويدرس لهم العلم، ويفقههم في دينهم ويعلمهم الكتاب والسنة والشرائع الإسلامية، فلو بعثت معي بعض طلبتك يقرؤونهم القرآن ويفقهونهم في الدين فينتفعون به، فتم اختيار عبد الله بن ياسين الجزولي ليعلمهم القرآن وآداب الشرع[3].

---

[1] – ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لابن خلدون، ت: خليل شحادة، ط 02، 1408، 1988م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 06، ص 241-242.

[2] – **لمتونة:** هم فخد من صنهاجة، وصنهاجة فخد من ولد عبد شمس بن وائل بن حمير، وقيل صنهاجة فخد من هوارة، وهوارة فخد من حمير، من ولد الحصوري بن وائل بن حمير. انظر: نزهة المشتاق، لمحمد بن إدريس، مرجع سابق، ج 01، ص 223. وانظر: تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ج 06، ص 182.

[3] – انظر: المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، للبكري، مرجع سابق، ص 165، وانظر الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ فاس، أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، 1248هـ، 1833م، ص 76.

ومن ثم أصبحوا يدينون بدين الإسلام فتفقهوا في الدين وحفظوا كتاب الله في الصدور، وسنة المصطفى رسول الله ﷺ.

ثانيًا: تشكل فرقة المرابطين:

ذكر ابن الأثير أن عبد الله بن ياسين شرع يعلمهم القرآن، ويقيم لهم الدين، ويسوسهم بآداب الشرع، وجعل يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، فلما رأوه شدد في ترك ما هم عليه من المنكرات، وألحّ في ذلك، فتركوه واستصعبوا علمه وتركوا الأخذ عنه، وقالوا: "أما ما ذكرت من الصلاة والزكاة فهو قريب، وأما قولك من قتل يقتل، ومن سرق يقطع، ومن زنا يجلد أو يرجم، فأمر لا نلتزمه، اذهب إلى غيرنا" فرحل عنهم[1].

فلما رأى عبد الله بن ياسين إعراضهم عنه واتباعم لأهوائهم عزم على الرحيل عنهم إلى بلاد السودان الذين دخلوا في دين الإسلام، فلم يتركه يحي بن إبراهيم، فدخلا جزيرة في البحر، ودخل معهما سبعة نفر من جدالة، وابتنى عبد الله رابطة هناك، وأقام في أصحابه يعبدون الله تعالى مدة ثلاثة أشهر، فتسامع الناس بهم، فكثر الواردون عليهم، فأخذ عبد الله بن ياسين يقرئهم القرآن ويستميلهم إلى الخير، وأمرهم بتقوى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم دعاهم إلى جهاد من خالفهم من قبائل صنهاجة[2].

وقد اختار عبد الله بن ياسين هؤلاء الرجال المرابطين الذين اتبعوا طريق الاستقامة، ويطيعون قائدهم فتميزوا بالشجاعة التي مكنتهم من قتال القبائل الأخرى[3].

---

[1] – الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط 01، 1417هـ، 1997م،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 08، ص 135.

[2] – الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي جعفر الناصري، ت: جعفر ومحمد النصري، ط 01، لا س ن، دار الكتاب، دار البيضاء، المغرب، ج 02، ص 8-9.

[3] – جوانب الرشد في حكم المرابطين في المغرب والأندلس 448هـ/ 541هـ، نداء محمد نافذ مشهور، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة غزة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، نوقشت بتاريخ: 2014/02/19.

وبذلك صلح حال أهل المغرب في ذلك الزمن بفضل الله أولًا ثم أن سخّر لهم رجالًا أفذاذًا دفعوا الغالي والنفيس في سبيل أن ترفع كلمة الحق والدين.

المبحث الثالث: علماء المغرب الإسلامي وإنجازاتهم الحديثية

وأتكلم في هذا المبحث عن علماء المغرب في القرنين الخامس والسادس على وجه الخصوص، وعن النهضة الحديثية في ذلك الزمن وما قبله، وكيف كان دخول الكتب الحديثية ووصولها إليه، كما أعرج على أن أبين كيف تعامل علماء المغرب مع هذه الكتب شرحا وتعليقا وتصنيفًا، وطلبًا للرحلة للاستزادة من هذه العلوم عن طريق الرحلة، لأذكر في آخر هذا المبحث بعض التراجم المختصرة لعلماء المرحلة المخصصة للدراسة، والذين تكلموا في المصطلح وعلومه.

المطلب الأول: رحلة المغاربة في طلب الحديث ودخول الكتب الحديثية وعنايتهم بها.

كانت رحلات علماء المغرب الإسلامي في القرنين الثاني والثالث كثيرة، حيث كانت أكثر وجهاتهم إلى الإمام مالك والأخذ عنه، كما كانت لهم رحلات نحو العراق والشام ومصر، ومن هؤلاء الشيخ: قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت 302هـ)، الذي رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي، وأحمد بن محمد البزار، وسمع بمكة من عبد الله بن الجارود، ومحمد بن علي الجوهري، وغيرهما فأدخل إلى المغرب والأندلس علمًا وافرًا[1].

اعتناء المغاربة بعلم مالك ومذهبهم دليل على طبيعة التركيبة البشرية التي كانت إذ ذاك إلى يوم الناس هذا، فقد واكبوا علمه ومذهبه الذي يدعوا إلى التوسط والاعتدال في قضايا ومسائل الدين، فأخذوا ينهلون منه، أتوا بمذهبه ليصير المذهب المعتمد عند أهل المغرب.

كما رحل عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي أبو مروان (ت 303هـ) بعد أن أخذ عن علماء قرطبة في عصره، وعن علماء القيروان في طريقه، فسمع بمصر والشام

[1] – تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، صححه: السيد عزت العطار الحسني، ط 02، 1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج 01، ص 403.

التي تولى بها القضاء، وبمكة وبغداد، وشهد مجالس المناظرة مدة ثلاثة أعوام، وأقام في رحلته بضعة عشر عامًا وأدخل علمًا كثيرًا، وقد مال إلى النظر والحجة[1].

وكذلك من علماء المغرب الإسلامي في القرن الرابع الذين رحلوا إلى المشرق في وقت مبكر محمد بن فطيس بن واصل الغافقي (ت 319هـ)، والذي ولد سنة 229 هـ، ورحل سنة 257 هـ، والذي كان لرحلته أثر كبير في مجالس الحديث بألبيرة الأندلس بعد عودته بعلم غزير أخذه عن أكثر من مائتي شيخ من بلاد المشرق، كمصر ومكة وطرابلس وإفريقيا، وكان ضابطًا لكتبه من الثقات الأثبات في رواياته صدوقًا في حديثه، فنال علو الدرجة ورياسة الإسناد، توفي رحمه الله في التسعين من عمره[2].

وكما تم عرضه فقد وقع انفتاح وغزو على بلاد المشرق من علماء المغرب، فأخذوا ينهلون العلم الوفير من العلماء الذين حازوا الروايات والمصنفات والأسانيد، وأدخلوا إلى المغرب المصنفات الحديثية والصحاح والسنن والمسانيد.

وقد عقد أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (392هـ) مجالس الحديث، فقرئ عليه كتاب البخاري بعد عودته من رحلة واسعة منتصف القرن الرابع هجري إلى بغداد والكوفة والبصرة ومكة ومصر والقيروان، فقال الحميدي "وأكثر الجمع والرواية ورجع إلى الأندلس، فساد في ذلك وكان متقنًا للفقه والحديث"[3].

---

[1] – الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، ط 01، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 196، وانظر، علماء الأندلس، لابن فرحون، مرجع سابق، ج 01، ص 316

[2] – الترجمة الكاملة لابن فطيس، بتذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، ط 01، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 03، ص 17.

[3] – جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي، ط 01، 1966م، الدر المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، ج 01، ص 257.

الفرع الأول: دخول كتب السنة إلى الغرب الإسلامي:

نال المغرب الإسلامي حظًا وفيرًا في دخول الكتب الحديثية إليه بواسطة رجال أفنوا أعمارهم في الرحلة إلى طلب العلم، فشقُّوا البحار والصحاري والأنهار في سبيل نقل رسالة رسول الله ﷺ إلى الأمصار، وقد ساعد في جلب هذه الكتب عدة عوامل منها الرحلة في طلب الحديث، والرحلة إلى الحج، وكذا طلب التفقه في الحديث على مذهب الإمام مالك، مما جعل بعض علماء الغرب الإسلامي يقصدون الإمام مالك وتلاميذه لينهلوا من فقهه وعلمه، فأخذوا بذلك الموطأ، وكثير من حديث رسول الله ﷺ، وكتب السنة الأخرى كالصحاح والسنن.

أولًا: الموطآت: وهي اسم لأنواع من كتب المتقدمين حوت أحاديث رسول الله ﷺ المرفوعة، وبعض موقوفات الصحابة ومقطوعات التابعين وحتى المراسيل من الأحاديث وفتاوى الأئمة أتباع التابعين، ومما اشتهر من هذه الكتب:

- **موطأ الإمام مالك بن أنس:**

كان أول ما أدخل الموطأ للإمام مالك رحمه الله إلى بلاد الغرب الإسلامي والأندلس في أيام عبد الرحمن بن معاوية الداخل; وهو أول أمراء بني أمية في الأندلس (ت 172هـ)، وممن اشتهر برواية الموطأ عن الإمام مالك نذكر: أبو محمد غازي بن قيس (ت 199هـ)، زياد بن عبد الرحمن اللخمي ويعرف بشبطون (ت 204هـ)، ويحي بن يحي بن كثير بن وسلاس الليثي (ت 234هـ)، وغيرهم من العلماء كثير[1].

وبذلك يكون موطأ الإمام مالك قد دخل مبكرًا إلى بلاد المغرب الإسلامي، وهو أول كتب السنة دخولًا لهذه البلاد.

ومن روايات الموطأ التي دخلت المغرب الإسلامي أيضًا نذكر:

[1] – انظر: مدرسة الحديث في الأندلس، أ.د. مصطفى حميداتو، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الوادي، ط 01، 1428هـ، 2007م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ج 01، ص 73.

- موطأ يحي بن عبد الله بن بكير (ت 231هـ)[1]، فقد رُوي عن طريق يحي بن عمر الأندلسي (ت289 هـ) عن يحي بن بكير عن مالك بن أنس، وروي كذلك من طريق إبراهيم بن باز عن ابن بكير عن مالك بن أنس.

كما أن هناك عدد كبير من روايات الموطأ التي دخلت إلى بلاد الغرب الإسلامي ذكر الإمام ابن عبد البر في كتابه التمهيد أهمها:

- موطأ أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث (ت242هـ).
- موطأ سعيد بن كثير بن عفير[2].
- موطأ بشر بن عمر الزهراني[3].
- موطأ عبد الرحمن بن القاسم[4].

---

[1] – **يحي بن عبد الله بن بكير**: القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري، مولى بني مخزوم وينسب إلى جده، روى عن بكر بن مضر وحماد بن زيد، وشعيب بن الليث بن سعد، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، ومالك بن أنس، روى عنه البخاري، وبقي بن مخلد الأندلسي، وأبو علي الحسن بن الفرج الأزدي الغزي روى عنه الموطأ، وابنه عبد الملك بن يحي، ويحي بن معين، توفي سنة 231هـ. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: بشار عواد معروف، ط 01، 1400هـ، 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 31، ص 401.

[2] – سعيد بن كثير بن عفير: ابن يزيد الأنصاري مولاهم، أبو عثمان المصري ابن أخت المغيرة بن الحسن بن راشد الهامشي، المصري، روى عن بسطام بن حريث المكي، ورشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن وهب، والليث بن سعد ، ومالك بن أنس، روى عنه البخاري، وأحمد بن عاصم البلخي، وابنه أسد بن سعيد بن كثير، توفي سنة 226هـ. انظر: تهذيب الكمال، للمزي مرجع سابق، ج 11، ص 36.

[3] – بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني: هو أبو محمد البصري، روى عن حماد بن سلمة وشعبة بن الحجاج ومالك بن أنس، وهشام بن سعد، وروى عنه: إسحاق بن راهوية وإسحاق الكوسج، وعباس العنبري، والذهلي، توفي آخر 206هـ، أو أول 207هـ. انظر: طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط 01، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 146.

[4] – عبد الرحمن بن القاسم الإمام فقيه الديار المصرية أبو عبد الله العتقي مولاهم المصري: سمع مالك بن أنس وتفقه به وعبد الرحمن بن شريح وبكر بن مضر ونافع بن أبي نعيم. حدث عنه أصبغ بن الفرج والحارث بن مسكين وعيسى بن مشرود ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وآخرون. وأنفق أموالا عظيمة في طلب العلم. توفي سنة 191هـ، وله 58 سنة.

– موطأ مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت[1].

ثانيًا: الصحيحان:

وأما بالنسبة لدخول الصحيحين للمغرب فقد كانت بروايات متعددة نذكر منها:

– **صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:** وقد رُوي من طرق كثيرة نذكر منها:

أ– رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري (ت 320هـ)[2].

ب– رواية إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي (ت 294هـ)[3].

ت– رواية حماد بن شاكر النسوي (290هـ)[4].

ث– رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي (ت 329هـ)[5].

وأكثر هذه الطرق اشتهاراً في بلاد المغرب الإسلامي هو طريق أبي عبد الله يوسف بن مطر الفربري، وقد نُقلت هذه الطريق بواسطة عدة روايات نذكر منها:

---

[1] – انظر: التمهيد لابن عبد البر، وانظر مدرسة الحديث في الأندلس، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ص 137.139.

[2] – عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربريّ: صاحب البخاري، وقد سمع من علي بن خشرم لما رابط بفربر، وكان ثقة ورعا، توفي في شوال، وله تسع وثمانون سنة. وكانت ولادته سنة إحدى وثلاثين ومائتين، ورحل إليه الناس، وسمعوا منه «صحيح البخاري» وهو أحسن من روى الحديث عن البخاري. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح، ت: محمود الأرناؤوط، ط 01، 1406هـ، 1986م، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ج 04، ص 101.

[3] – إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي: هو أبو إسحاق، قاضي نسف، وعالمها، الحافظ العلامة مصنف المسند الكبير والتفسير، وغير ذلك، وكان فقيهًا حافظًا بصيرًا باختلاف العلماء ثقة، مات في ذي الحجة سنة 295هـ. انظر: طبقات الحفاظ، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 302.

[4] – حماد بن شاكر: هو الإمام المحدث الصدوق: أبو محمد النسفي، حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي، وهو أحد رواة صحيح البخاري، حدّث عنه غير واحد، توفي سنة 311هـ، سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 15، ص 05.

[5] – منصور بن محمد البزدوي: وقيل البزدي، وقيل البزوري، هو الشيخ الكبير المسند كان آخر من حدّث بالصحيح عن الإمام البخاري، سمع منه أهل بلده، وصارت الرحلة إليه، ضعفوا روايته لصغر سنه، توفي سنة 329هـ، سير أعلام النبلاء، للذهبي، المرجع نفسه، ج 15، ص 279.

- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي (ت 376هـ)[1].
- رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي (ت 381هـ)[2].
- رواية أبي الهيثم محمد بن زراع الكشميهني (ت 389هـ)[3].

وقد كانت أول الروايات دخولًا إلى بلاد المغرب الإسلامي رواية الأصيلي عبد الله بن إبراهيم، فقد أدخلها الأصيلي نفسه بعد عودته من رحلة طويلة إلى المشرق، وانتشرت هذه الأخيرة عن طريق تلاميذه، ومنهم: محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد القرطبي (ت 439هـ)[4].

[1] – المستملي: قال الذهبي في السير: الإمام المحدث الرحال الصادق راوي الصحيح عن الفربري، لم تبلغني أخباره مفصّلة، حدّث عنه: أبو ذر عبد الله بن أحمد، والحافظ أحمد بن محمد بن العباس البلخي، وكان سماعه للصحيح سنة 314هـ، توفي سنة 376هـ، سير أعلام النبلاء للذهبي، مرجع سابق، ج 16، ص 492.

[2] – ابن حموية السرسخسي: المحدث الفقيه، روى عن الفربري صحيح البخاري، وروى عن عيسى بن عمر السمرقندي كتاب الدارمي، توفي وله ثمان وثمانون سنة من عام 381هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن الفلاح، مرجع ساق، ج 04، ص 427.

[3] – الكشميهني: المحدث الثقة أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني، حدث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبد الله الفربري، حدث عن: عبد الله بن إبراهيم المروزي الداعوني، وإسماعيل بن محمد الصفار، حدّث عنه: أبو ذر الهروي، وكريمة المرزية المجاورة وآخرون، مات في يوم عرفة، سنة 389هـ، السير للذهبي، ج 16، ص 491.

[4] – انظر مدرسة الحديث في الأندلس، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ج 01، ص 152-155.

- **صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري[1]:**

وأشهر التلاميذ الذين رووا الصحيح عن مسلم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان[2]، وأبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي[3]، كما أن لصحيح مسلم بن الحجاج روايات أهمها:

- **رواية الجلودي:** محمد بن عيسى بن عمرويه[4].
- **رواية ابن ماهان:** عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان[5].
- **رواية الكسائي:** محمد بن إبراهيم بن يحي الكسائي.

ودخلت روايات صحيح مسلم إلى الغرب الإسلامي عن طريق رجال حملوا راية العلم والتضحية في سبيل نشر الرسالة المحمدية، ومن هؤلاء:

---

[1] – مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ الحجة صاحب التصانيف، يقال ولد سنة 204هـ، وأول سماعه سماني عشر ومائتين، أخذ عن يحي بن يحي التميمي والقعنبي وأحمد بن حنبل، روى عنه الترمذي وأبو عوانة، قال أبو عمرو بن حمدان سألت بن عقدة أيهما أحفظ البخاري أو مسلم فقال: كان محمد عالما ومسلم عالما، فأعدت عليه مرارا فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكر في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل، مات في رجب من سنة 261هـ. تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط 01، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج 02، ص 125-126.

[2] – ابن سفيان إبراهيم بن محمد النيسابوري: الإمام القدوة، المحدث الثقة، من تلامذة أيوب بن الحسن الزاهد الحنفي، سمع الصحيح من مسلم بفوت، رواه وجادة في الحج، وفي الوصايا، وذلك محرر مقيد في النسخ، حدث عنه أحمد بن هارون الفقيه، ومحمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي، وآخرون، كان مجاب الدعوة، وكان من الملازمين للإمام مسلم، فسمي بصاحب مسلم، توفي في رجب من سنة 308هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي، مرجع سابق، ج 14، ص 311.

[3] – ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته مع مجموعة من الرجال الذين سمعوا الصحيح من الإمام مسلم، الفهرست لابن خير، مرجع سابق، ص 87.

[4] – الجلودي: بضمتين وقيل بفتح الجيم نسبة إلى الجلود، راوية الصحيح لمسلم بن الحجاج، عن ابن سفيان الفقيه، سمع من جماعة ولم يرحل من نيسابور، بلاد مسلم، قال الحاكم: هو من كبار عباد الصوفية، وكان من عدد النساخ بالأجرة، ويعرف مذهب سفيان، توفي سنة 368هـ، وله ثمانون سنة. سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج 16، ص 535.

[5] – ابن ماهان: عبد الوهاب بن عيسى الفارسي، ثم البغدادي، سمع إسماعيل الصفار، وعثمان بن السمّاك، وأبا أحمد الجلودي، حدث عنه محمد بن يحي الحذاء وآخرون، وحدث بمصر بصحيح مسلم عن أبي بكر أحمد بن محمد بن يحي الشافعي، عن القلانسي، عن مسلم، سوى ثلاثة أجزاء في آخره فرواها عن الجلودي، قال الحبّال: مات سنة 387هـ.

- أبو بكر بن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي، عن الحسين بن علي الطبري[1]، عن عبد الغفار بن محمد الزكي، عن الجلودي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن الإمام مسلم عليه رحمة الله[2].
- عبد الرحمن بن عبد الملك بن غلشيان[3]، وموسى بن سعيد بن إبراهيم الأموي، وأبو الحسن عبّاد بن سرحان المعافري، كلهم عن الحسين بن علي الطبري بالإسناد السابق.
- أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري[4]، قال حدثنا به أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن بندار بن جبريل الرازي، قال: حدثنا أبو أحمد الجلودي.

---

[1] – الحسين بن علي الطبري: هو الفقيه إبراهيم بن علي بن الإمام الحسين بن علي الطبري صاحب كتاب "العدة"، وهو الفقيه الشافعي محدث مكة ونزيلها، توفي في شعبان وله ثمانون سنة، من سنة 498هـ، شذرات الذهب، مرجع سابق، ج 05، 420.

[2] – فهرست ابن خير الإشبيلي، ت: محمد فؤاد منصور، ط 01، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 85.

[3] – عبد الرحمن بن عبد الملك بن غشليان السرقسطي أبو الحكم توفي بقرطبة سنة 541هـ، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضبي، ط 01، 1967، دار الكتاب العربي، القاهرة، ج 1، ص 368.

[4] – عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري أبو محمد، أندلسي فقيه محدث زاهد، رحل من الأندلس قبل الثمانين وثلاث مائة فنفقه بالقيروان، وسمع أبا محمد ابن أبي زيد وطبقته، ورحل إلى مكة وسمع فيها كثيراً، وأقام بها مدة وبمصر، ثم انتقل إلى بيت المقدس وبها مات، سمع بقرطبة من إسماعيل بن إسحاق القطان، وأخذ عن أبي الحسن القابسي، حدث عنه أبو الفضل جعفر بن إسماعيل بن خلف، توفي سنة 448هـ، انظر: جذوة المقتبس، لأبي نصر الحميدي، مرجع سابق، ص 266، وبغية الملتس، لأبي جعفر الضبي، مرجع سابق، ص 352.

وكذلك دخلت رواية ابن ماهان للمغرب الإسلامي عن طريق:

- محمد بن يحي بن الحذاء القاضي[1]، عن عبد الوهاب بن ماهان، عن أحمد بن محمد بن يحي الفقيه الأشقر عن أحمد بن محمد بن علي القلانسي عن الإمام مسلم.

ثالثًا: السنن:

وكتب السنن هي الكتب التي تحوي أحاديث رسول الله ﷺ المرفوعة، مرتبة على أبواب الفقه، ولا يوجد فيها شيء من الموقوف أو المقطوع[2]، ومن الكتب التي دخلت إلى بلاد المغرب الإسلامي نذكر:

- سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث (ت 275 هـ)[3].
- سنن الإمام النسائي أحمد بن شعيب (ت 303هـ)[4].

---

[1] – محمد بن يحي القاضي: عرف بابن الحذّاء، فقيه محدث حافظ له رحلة، يروي عن ابن أبي زيد، ومحمد بن أحمد بن مفرج، روى عن الحافظ ابن عبد البر، وجماعة أعلام، توفي سنة 416هـ، انظر: بغية الملتمس، مرجع سابق، ص 132.

[2] – انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني، مرجع سابق، ص 32.

[3] – أبو داود: سليمان بن الأشعث بن شداد، ولد سنة 202هـ، رحل وجمع وصنف، وبرع في هذا الشأن، سمع من مسلم بن إبراهيم، والقعنبي وسليمان بن حرب بمكة، وسمع من الحسن بن الربيع البوراني، وأحمد بن يونس اليربوعي، وطائفة بالكوفة، ونفر كثير، وسمع من هشام بن عمار بدمشق، وإسحاق بن راهوية بخراسان، وأحمد بن حنبل ببغداد، وقتيبة بن سعيد ببلخ، وأحمد بن صالح بمصر، حدث عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه، والنسائي فيما قيل، وابو بكر النجاد، وخلق كثير، توفي في السادس عشر من شوال سنة 275هـ، انظر السير للذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص203-220.

[4] – النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، الإمام الحافظ الثبت ناقد الحديث، صاحب السنن، طلب العلم في صغره، أقام عند قتيبة ببغلان لمدة سنة في عام 230هـ، سمع من إسحاق بن رهويه، وهشام بن عمار، وآخرون، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر والعراق، والجزيرة، والشام والثغور، ثم استوطن مص، ورحل الحفاظ إليه. حدث عنه: أبو بشر الدولابي، وأبو علي النيسابوري، وخلق كثير، كان شيخًا مهيبًا مليح الوجه ظاهر الدم حسن الشيبة، خرج من مصر سنة اثنين وثلاث مائة، وتفي بفلسطين، في يوم الاثنين لثلاث عشر خلت من صفر سنة 303هـ. انظر، السير، للذهبي: ج 14، ص 125.

- سنن الإمام الترمذي محمد بن عيسى بن محمد بن سورة (ت 279هـ)[1].

وقد دخلت هذه الكتب بأسانيد معينة، ورجال أفنوا أعمارهم في خدمة سنة المصطفى ﷺ، ومن هذه الأسانيد نذكرها مرتبة على تاريخ وفاة أئمة كتب السنن:

أ- أبو داود: وقد عُرِف كتابُه بالروايات التالية:

- رواية محمد بن أبي بكر وتسمى: رواية ابن داسة[2]. - رواية أحمد بن محمد، وتسمى رواية ابن الأعرابي[3]. - رواية إسحاق بن موسى، وتسمى رواية الرملي[4]. - رواية محمد بن أحمد بن عمرو، وتسمى رواية اللؤلؤي[5].

ب- سنن النسائي: وقد اشتهرت بالروايات التالية:

- رواية ابن الأحمر، وهو محمد ابن معاوية القرطبي.

---

[1] - **الترمذي:** هو محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك، العلم الإمام البارع ابن عيسى السلمي، مصنف الجامع، وكتاب العلل الكبير والصغير، حدث عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، أقدم ما عنده من حديث: مالك والحمادين، والليث، وقيس بن الربيع، وينزل حتى أنه أكثر عن البخاري، وأصحاب هشام بن عمار ونحوه، حدث عنه: أبو بكر بن أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأحمد بن يوسف النسفي، وقد كتب عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، توفي رحمه الله في سنة 279هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي مرجع سابق: ج 13، ص 270.

[2] - أبو بكر ابن داسة التمار البصري، وهو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق، راوي السنن عن أبي داود، توفي سنة 346هـ، انظر: شذرات الذهب، لابن العماد، مرجع سابق، ج 4، ص 245.

[3] - ابن الأعرابي: الإمام الحافظ الزاهد شيخ الحرم أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي صاحب التصانيف: سمع الحسن بن محمد الزعفراني، وسعدان بن نصر ومحمد بن عبيد الله المنادي، وأبا داود السجستاني، قال السلمي: سمعت محمد بن الحسن الخشاب سمعت ابن الأعرابي يقول: المعرفة كلها الاعتراف بالجهل، والتصوف كله ترك الفضول، والزهد كله أخذ ما لا بد منه، والمعاملة كلها استعمال الأولى فالأولى، والرضا كله ترك الاعتراض، والعافية كلها سقوط التكلف بلا تكلف، ومن تصانيفه طبقات النساك، ولد ابن الأعرابي سنة ست وأربعين ومائتين، ومات في ذي القعدة سنة أربعين وثلاثمائة، رحمه الله تعالى. انظر: طبقات الحفاظ للذهبي، مرجع سابق، ج 3، ص 47.

[4] - عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي راوية السنن عن أبي داود، انظر: عون المعبود للعظيم أبادي، ط 03، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 18.

[5] - أبو علي اللؤلؤي محمد بن أحمد بن عمرو البصري، راوية السنن عن أبي داود، لزم أبا داود مدة طويلة يقرأ السنن للناس، مات سنة 333هـ، انظر: شذرات الذهب، لابن العماد، مرجع سابق، ج 4، ص 183.

- رواية محمد بن القاسم بن محمد بن القاسم بن محمد بن سيار القرطبي.
- كما دخل كتاب السنن الصغرى (**المجتبى من السنن**) للإمام النسائي إلى المغرب عن طريق: أيوب بن الحسين قاضي الثغر عن أبي موسى عبد الكريم عن أبيه الإمام النسائي رحمهم الله[1].

ت- سنن الترمذي: ويعتبر السنن للترمذي آخر الكتب وصولاً إلى بلاد المغرب الإسلامي بعد كتب السنة.وقد اشتهر سنن الترمذي عند أهل المغرب الإسلامي بالروايات التالية:

- رواية ابن محبوب، وهو أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي.
- رواية الصيدلاني، وهو أبو يعقوب يوسف بن محمد بن يوسف.
- إضافة إلى كتب الصحاح والسنن فقد دخلت المصنفات كمصنف عبد الرزاق بن همام، والمسانيد كمسند بقي بن مخلد وغيره، إلى بلاد المغرب الإسلامي، ولمن أراد زيادة اطلاع فهي مذكورة في كتاب "مدرسة الحديث في الأندلس" بأسانيدها[2].

الفرع الثاني: عناية علماء المغرب بكتب السنة وتصانيفهم في الحديث وعلومه

لقد كان للصِّلات العلمية بين المشرق والمغرب أثر في الحياة الفكرية عموما في المغرب الإسلامي في القرن الرابع هجري، فعن طريق المعارف والكتب الحديثية المتوفرة بالغرب الإسلامي جعل بعض من برز من علماء هذا الجزء من العالم الإسلامي يستغنون عن الرحلة ويكتفون بدراسة هذا التراث الضخم الذي نُقل من المشرق، فنالوا بذلك شهرة كبيرة، كما عرف القرن الخامس هجري أيضًا انحساراً في الرحلة إلى المشرق، فعكف العلماء في ذلك القرن

[1] – انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، المرجع نفسه، ج 01، ص 97.

[2] – انظر: مدرسة الحديث في الأندلس، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ج 01، ص 273-275.

على دراسة الزاد الحديثي الذين أدخله الراحلون خلال القرن الرابع الذي دخلت فيه أغلب مصادر كتب السنة إلى المغرب بالسند والرواية كما سبق بيانه.

ونذكر فيما يأتي أهم الكتب المؤلفة في الحديث وجهود علماء المغرب المقدمة تجاه هذه الكتب، وجهودهم في النقد في تمحيص المرويات وهذه الجهود التي وقعت بينهم ولد الوصول إلى أحكام وإلى مصطلحات متنوعة وهذا بسبب الحراك العلمي وبروز هؤلاء الكبار حصل لطلبة العلم وبعض المشايخ الآخرين ولم يتسنَّ إلى الوقوف على نتاج هؤلاء مما أدى إلى تنوع مصطلحات قبول الحديث، في شتى مجالات التصحيح والتضعيف، بل بروز مدرسة قوية لها معالمها وأركانها وسميت بمدرسة المغرب الإسلامي وابن عبد البر هو رائدها المدرسة المغربية وكانت ندا للند مع المدرسة المشرقية، فصنفوا في علوم الحديث واجتهدوا حيث أدى بهم الابتكار في السنة حيث أنهم اصطلحوا اصطلاحات تختلف عن بعضها اختلاف التنوع وليس اختلاف تضاد، كما سيأتي لاحقًا فيما تميز به علماء المغرب على علماء المشرق.

كما قام هؤلاء العلماء بتصنيف عدد من الكتب والمصنفات التي خدمت، وذلك من خلال دراسة الزاد الحديثي، والقيام بتصنيف الشروح والاستدراكات، والجمع بين الكتب وتجريد الأحاديث ومن ذلك أذكر:

أولًا: كتب المجاميع:

وهي الكتب التي جمع فيها مؤلفوها أحاديث عدة مصنفات، ورتّبوها إما على ترتيب تلك المصنفات التي جمعوها فيها أو على ترتيب آخر مخالف من إنشاء صاحب المصنف[1].

ومن المجاميع التي صنفها أهل المغرب الإسلامي:

- الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي[2].
- التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمسة لرزين بن معاوية[3].
- الجمع بين الصحيحين لعبد الحق الإشبيلي[4].

---

[1] – مدرسة الحديث في الأندلس، حميداتو، مرجع سابق، ج 01، ص 212.

[2] – محمد بن فتوح، أبو عبد الله الحميدي وأبوه يكنى أبا نصر، فقيه عالم محدث عارف حافظ إمام متقدم في الحفظ والإتقان، روى بالأندلس عن جماعة منهم أبو عمر بن عبد البر، وأبو محمد علي بن أحمد، وأبو العباس العذري، ثم رحل بعد الأربعين وأربعمائة فروى بمصر عن جماعة منهم أبو عبد الله بن أبي الفتح، وببغداد عن جماعة منهم الخطيب أبو بكر صاحب التاريخ، وله تواليف تدل على معرفته وحفظه منها: كتاب الجمع بين الصحيحين، ومنها كتاب جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس وعليه اعتمدت، ومنه نقلت وكان – رحمة الله – نسيج وحده حفظاً ومعرفة بالحديث ورجاله. توفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة بالمشرق ورأيت في بعض تواليفه أنه رحل عام ثمان وأربعين وأربعمائة. انظر: بغية الملتمس، لأبي الضبي، مرجع سابق، ص 123-124.

[3] – رزين بن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدري: الإمام المحدث الشهير، أبو الحسن العبدري، الأندلسي، السرقسطي، صاحب كتاب تجريد الصحاح، جاور بمكة دهرًا، وسمع بها صحيح البخاري من عيسى بن أبي ذر، وصحيح مسلم من أبي عبد الله الطبري، حدث عنه: قاضي الحرم أبو المظفر محمد بن علي الطبري، والزاهد أحمد بن محمد بن قدامة والد الشيخ أبي عمر، والحافظ أبو موسى المديني، والحافظ ابن عساكر، وقال كان إمام المالكيين بالحرم. قلت (الذهبي): أدخل كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها لأجاد، توفي بمكة في المحرم، سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، وقد شاخ. انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 20، ص 204-205.

[4] – عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد الحافظ: العلامة الحجة الأزدي الأشبيلي، ويعرف أيضا بابن الخراط، كان فقيهًا عالمًا بالحديث وعلله، وعارفًا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة، والتقلل من الدنيا مشاركا في الأدب، صنّف في الأحكام، جمع بين الصحيحين في كتابه، وبين الكتب الستة في آخر، وله المعتل من الحديث، كتاب حافل في اللغة، ولد سنة 510هـ، ومات ببجاية في ربيع الآخر سنة 581هـ.، انظر طبقات الحفاظ، للسيوطي جلال الدين، مرجع سابق، ص 482.

- أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح، لمحمد بن عتيق التجيبي[1].
- الجمع بين الصحيحين لمحمد بن حسين بن أحمد المعروف بابن إحدى عشر[2].

ثانيًا: كتب المستخرجات[3]:

كما أن لمحدثي المغرب الإسلامي جهود كبيرة في التصنيف على كتب السنة التي وردت إليهم، إذ أنهم قاموا بتصنيف مستخرجات على كتب الصحاح بأسانيدهم التي تلقوها عن مشايخهم، ومن ذلك نذكر:

---

[1] – اللاردي الإمام الحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي المعروف باللاردي، صاحب التصانيف: روى عن أبيه الإمام أبي بكر وأبي عبد الله بن حميد، مولده سنة ثلاث وستين وخمسمائة، قال أبو عبد الله الأبار: ولي القضاء وصنف، فمن تواليفه كتاب "أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح" وكتاب "مطالع الأنوار في شمائل المختار" وكتاب "النكت الكافية" في الاستدلال على مسائل الخلاف الحديث وكتاب "منهاج العمل في صناعة الجدل" وكتاب "المسالك النورية في المقامات الصوفية"، توفي في حدود سنة ست وأربعين وستمائة، رحمه الله تعالى. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، مرجع سابق، ج 04، ص 153.

[2] – محمد بن حسين بن أحمد بن محمد أبو عبد الله يعرف بابن إحدى عشرة، من أهل الفضل والزهد والفضل، محدث يروى عن أبي علي الغساني وغيره، روى عنه غير واحد من أشياخي منهم: القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد، والراوية أبو محمد عبد الله بن محمد، أخبرني عنه القاضي أبو القاسم قال: كان مؤدبي وكان أستاذي وكان فاضلاً ورعاً، وكان إذا مشى في الطريق لم يسلم على أحد لأنه كان لا يرفع عينيه عن الأرض، قال لي: وكنا نهابه لدينه وورعه ومعرفته، وكنا نخرج معه في كل عام إلى بجانة في أيام العصير للنزهة ولا يتخلف طالب من طلبته، فخرجنا مرة، فحللنا في موضع لم نر أحسن منه، لا يوجد مثله في الحديث، وكان – رحمه الله – ورعاً فاضلاً، كانت معيشته من نسخ بيده وله تواليف، حدثني بها عنه القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد، والراوية أبو محمد بن عبيد الله، توفى سنة اثنتي وثلاثين وخمسمائة. انظر: بغية الملتمس، لأبي جعفر الضبي، مرجع سابق، ج 01، ص 69. ولتفصيل محتوى الكتب انظر: مدرسة الحديث في الأندلس، لحميداتو، مرجع سابق، ج 01، ص 218-221.

[3] – المستخرج: وهو أن يأتي المستخرِج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيده لنفسه من غي طريق صاحب الكتاب، على أن يجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي راوي الحديث. انظر: تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01 ، ص 113.

- مستخرج على صحيح مسلم لقاسم بن أصبغ البياني، قال صاحب هدية العارفين: "له كتاب الصحيح على هيئة صحيح مسلم"[1].

ثالثًا: الزوائد:

ولمحدثي المغرب الإسلامي شيء من هذا، ومنه:

- كتاب المعلم بما زاده البخاري على مسلم: لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله الأموي مولاهم الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن الرومية، ذكره السيوطي في طبقات الحفاظ[2].

- **رابعًا: الشروح التي وضعت على كتب السنة:** وأذكر من خلال هذا العنوان الشروح التي وضعت على كتاب الموطأ للإمام وكتابي الصحيحين، وبعض كتب السنة الأخرى.

---

[1] – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لابن مير الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ج 01، ص 826.

[2] – ابن الرومية الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله الأموي مولاهم، الأندلسي الإشبيلي الزهري النباتي العشاب، مصنف كتاب "الحافل" الذي ذيل به على كتاب "الكامل" لابن عدي، وكان فقيهًا ظاهريًّا: ولد سنة إحدى وستين وخمسمائة، وسمع من أبي عبد الله بن زرقون وأبي بكر بن الجد وأحمد بن جمهور ومحمد بن علي التجيبي، قال الأبار: كان ظاهريًّا متعصبًا لابن حزم بعد أن كان مالكيًّا وكان بصيرًا بالحديث والرجال، له مجلد مفيد فيه استلحاق على الكامل، وكان له بالنبات والحشائش معرفة فاق بها أهل العصر وجلس في دكان يبيعها، سمع منه جل أصحابنا، قال الحافظ المنذري: لقيته بمصر بعد عوده وحدث بأحاديث من حفظه وجمع مجاميع لم يتفق لي السماع منه. قلت: وكتب عنه ابن نقطة وقال: كان ثقة حافظًا صالحًا. قلت: وله كتاب "التذكرة" في معرفة مشيخته وألف كتاب "المعلم بما زاد البخاري على مسلم".

قال ابن فرتون: أفرد بعض تلامذته له سيرة فذكر أنه مات فجأة في سلخ ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وستمائة ورثاه غير واحد. قلت: روى عنه أبو بكر المومياني وأبو إسحاق البلفقي وطائفة.

ومات معه ابن الدبيثي وقد مضى، قال ابن الزبير: كان ظاهري المذهب إلا أنه على دين وورع ومعرفة وإيثار، متحرفًا بالصيدلة. انظر: طبقات الحفاظ للذهبي، مرجع سابق، ج 04، ص 146. سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 23، ص 58.

- **الشروح التي وضعت على موطأ مالك بن أنس**[1]: قام علماء المغرب بشرح موطأ مالك وتيسيره لطلبة العلم، وللعامة في زمنهم بما يفيدهم في تحري الوصول إلى العبادة الصحيحة من خلال شروح وضعوها على هذا الكتاب، كونه يمثل المذهب المتبّع في تلك المنطقة ومن هؤلاء أذكر:

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر**: فقام الإمام ابن عبد البر بعمل جبار من خلال شرحه على الموطأ قدّم له بمقدمة ذكر فيها منهجه في كتابه مبينًا مسالك العلماء ومذاهبهم في مراسيل الثقات وخبر الواحد، وطريقة ترتبه للأحاديث من حيث الاتصال والانقطاع، وكذلك على حسب شيوخ مالك، وكيفية شرحه لهذه الأحاديث.
- **تجريد التمهيد، لابن عبد البر**: وهو كتاب مختصر لكتاب الموطأ، حيث قام الإمام بتجريد أسانيد الموطأ تيسيرًا على من أراد أن ينهل منه، وهو ليس اختصارًا أو تلخيص لكتاب التمهيد، فهو كتاب مستقل يحتوي على الأحاديث دون شرح، إلا ما كان فيه من اختلاف الروايات.
- **الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لابن عبد البر** : وهو أكبر شرح للإمام ابن عبد البر، فقد جمع فيه الأحاديث المتصلة والمرسلة والبلاغات والآثار، وقد كان منهجه فيه مخالفًا لمنهجه في كتابه التمهيد، فقد رتب أحاديثه على أبواب الموطأ ويردفها بالأحاديث في نفس معنى الباب دون ذكر للأسانيد، يحيل كثيراً على كتابه التمهيد.
- **المنتقى في شرح موطأ مالك لأبي الوليد الباجي**: وهو كتاب قدّم فيه الإمام الباجي شرحًا على كتاب الموطأ للإمام مالك، فسلك في ترتيب أحاديثه مسلك الإمام مالك، حيث رتّبه على الأبواب الفقهية، مع شرح لغريب ألفاظه، وما استشكل منها، معتمدا

[1] – انظر: مدرسة الحديث في الأندلس، لحميداتو، مرجع سابق، ص 258-259.

في ذلك على شواهد اللغة العربية، كما يورد أقوال مالك في المسائل المختلفة، ويستقي ذلك من كتاب المدونة الكبرى للإمام سحنون[1]، وبعض أحاديث الصحيحين، ويعتمد في شرحه على تقسيم وتقطيع الأحاديث إلى فقرات، فكان شرحًا فقهياً بحتًا، ولم يتطرق فيه إلى المسائل الحديثية من شرح للأسانيد وكلام في الرواة.

- **الشروح التي وضعت على الصحيحين:** كما وضع أهل المغرب الإسلامي عددًا من الشروح والتعليقات على الصحيحين ،ذكر أهمها:

- **شرح صحيح البخاري للمهلب بن أبي صفرة:** وهو من أقدم الشروح على صحيح البخاري، توجد منه قطعة مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش، إذا تقع المخطوطة في 123 لوحة خطية مسطرة 21 سطرًا بخط مغربي جيد، تحوي الأبواب التالية: – كتاب الجهاد، – كتاب فرض الخمس، – كتاب الجزية والموادعة، – كتاب العقيقة، – كتاب الصيد والذبائح، رتب المهلب كتابه على نسق ترتيب الجامع الصحيح من حيث الكتب والأبواب، كما اهتم بشرح الغريب من الحديث، واستنباطه للأحكام الفقهية، كما قام بشرح تراجم البخاري ومناسبتها لأحاديث الباب، واعترض على البخاري في عدم إيراده لحديث معين في أبواب معينة، ويشرح بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة، كما له باع في الصناعة الحديثية.

[1] – الإمام محمد بن سحنون المالكي: وهو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، من أشهر فقهاء المالكية بالمغرب العربي، ولد بمدينة القيروان سنة 160هـ، وتلمذ لأكبر علمائها، ارتحل إلى المشرق طالبا العلم سنة 188هـ، زار مصر والشام والحجاز، عاد إلى القيروان سنة 191هـ، عمل على نشر المذهب المالكي، ليصبح المذهب الأكثر انتشارا في إفريقية والأندلس، تولى القضاء سنة 234هـ، إلى غاية وفاته سنة 240هـ، من أعظم مؤلفاته: المدونة الكبرى، وهي عبارة عن أسئلة على مذهب الإمام مالك سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم، فأصلح فيها كثيرًا، وأسقط منها كثيرًا، ورتّبها وبوّبها واحتج لكثير من مسائلها بالآثار من مروياته، وسمع رحمه الله من سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم وطائفة، وله ضريح بالقرب من مدينة القيروان. انظر ويكيبديا الموسوعة الحرة على الشبكة العنكبوتية.

- **شرح صحيح البخاري لابن بطال:** وهو من أشهر الشروح على صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال المالكي البكري المعروف بابن اللجام، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبات المملكة المغربية، منها نسخة بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم 423، وأخرى بمكتبة ابن يوسف بمراكش تحت رقم: 485، وعدد من المكتبات الأخرى بالمغرب، فقد حافظ الإمام ابن بطال في ترتيبه للأحاديث على ترتيب الإمام البخاري من حيث الأبواب والكتب، كما يهتم ببيان تراجم البخاري ومناسبتها للأحاديث الواردة تحتها، وله بعض الاعتراضات في إيراد الإمام البخاري لأحاديث تحت أبواب معينة، ويستنبط الأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية، كما عني بشرح وتوضيح المسائل العقدية الواردة في الأحاديث، والرد على الفرق المخالفة، وبيان ما يراه صائبا فيها، كما اهتم بجانب الشرح اللغوي للأحاديث مستقياً ذلك من أهل الاختصاص في ذلك.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض:** قام صاحبه فيه بضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان غريب الحديث الواقع في الموطأ والصحيحين، حيث كان الباعث على تأليفه هو ضبط التحريف والتغيير الذي شمل كثيرًا من المتون والأسانيد[1].

- قام القاضي بترتيب الكلمات المراد شرحها على حروف المعجم المغربي[2]، ورتب الحرفين الثاني والثالث على نفس الترتيب السابق، بحيث يسهل البحث عن الكلمة المشروحة، كما يشير إلى اللفظ الذي اختلفت فيه الروايات ويبين الصواب منها، كما خصص

[1] – مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، مطبوعات من تراثنا الإسلامي، المكتبة العتيقة التونسية، ودار التراث المصرية، 1333هـ، ج 01، ص 05.

[2] – ترتيب الحروف عند المغاربة على هذا النحو : أ – ب – ت – ث – ج – ح – خ – د – ذ – ر – ز –ط – ظ – ك – ل – م – ن – ص – ض – ع – – ف – ق – س – ش – م – و – ي .

فصلا لضبط الأماكن والبلدان التي يشكل تقييدها، ويقع فيها كثير تصحيف، وينبه على ما يشكل في الإسناد من مبهمات وألقاب وكنى، وأنساب.

كما عكف المغاربة على دراسة المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج، فأخذوا يعتنون به شرحا وتعليقًا وكلامًا على رجاله، ومن ذلك:

- **كتاب التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني:** وقد ألفه صاحبه على نسق الكتاب السابق للإمام البخاري فقط، وقد يكون مقتطعًا منه، فقال أبو علي الغساني في مقدمته لهذا الكتاب مبينًا سبب تأليفه له: "هذا الكتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما خص الأسانيد وأسماء الرواة والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم، وبيان الصواب في ذلك، واعلم وفقك الله أنه قد ينذر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة لم تقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما، أو نبّه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا، فرأينا أن نذكرها في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك والله الموفق للصواب"[1].
- **المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي عبد الله المازري:** ويعد كتاب "المعلم" أول شرح وضع على صحيح مسلم، لأن الجهود التي سبقته كانت تعتني ببيان ألفاظ الحديث أكثر من اعتنائها بشرح أحاديثه وتجلية معانيها[2].

[1] – ينظر: مخطوطة التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين للإمام أبو علي الغساني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الرقم العام للمخطوطة: 1153، تاريخ الخط: 628هـ، مركز الصفاة، الجابرية، الكويت. لوحة رقم 01.

[2] – فقه الحديث عند الإمام المازري من خلال كتابه المعلم، بوسيف سنوسي، مذكرة ماجستير نوقشت بجامعة وهران سنة 2015، بإشراف الأستاذ الدكتور: يوسي الهواري، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، ص 46.

- **إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض:** وهو حلقة نفيسة في سلسلة مصنفات مصطلح الحديث تمت دراسته وتحقيقه من طرف الدكتور الحسين بن محمد شواط، فيعد كتاب "إكمال المعلم" من أهم كتب مصطلح الحديث، والذي اشتهر ذكره وحرص العلماء على اقتنائه ونسخه النسخ الكثيرة رغم كبر حجمه، وذلك لسعة علم مؤلفه وأهمية مضمونه وموضوعه ومتعلقه[1].

- **الشروح التي وضعت على كتب السنة الأخرى:** كما كان لعلماء المغرب مساهمات في الشروح التي وضعت على كتب السنة غير الموطأ والصحيحين ومنها:

- **الإمعان في شرح النسائي:** لأبي الحسن (ابن النعمة)[2].

هذه بعض أعمال وإنجازات المغاربة التي قدّموها تجاه كتب السنة، والمقام لا يسمح لذكر كل المصنفات، فهي عبارة عن مكتبة ضخمة حوت مسائل وأفكار دلّت على دقة أصحابها في شتى فنون الحديث وعلومه، كالشرح والاستدراك، والتعقب، الاستنباط... حيث فاقت أحيانًا من سبقهم من المصنفين في بقية أصقاع الأرض، وما ذكرناه هنا من تآليف فهو من قبيل التمثيل فقط.

المطلب الثاني: علماء المغرب في الحديث وعلومه:

وأذكر من خلاله علماء المغرب المشهورين في القرنين الخامس والسادس، وأقتصر على ترجمة الأئمة الذين تكلموا في الحديث المقبول ومصطلحاته وبذلك يكون هؤلاء العلماء والأئمة هم الميدان التطبيقي للفصل الثاني.

---

[1] - مدرسة الحديث في الأندلس، لحميداتو، مرجع سابق، ج 01، ص 395-398.

[2] – علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة أبو الحسن فقيه حافظ محدث زاهد فاضل أديب، روى فأكثر وألف بأحسن شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحاً لم يتقدمه أحد، وقفت عليه ببلنسية وعلى كتاب التفسير له وهو أيضاً كتاب كبير جمع علوماً جمة، سماه كتاب "ري الظمآن في علوم القرآن" توفي في حدود السبعين وخمسمائة. انظر: بغية الملتمس، للضبي، مرجع سابق، ج 01، ص 424.

الفرع الأول: علماء وأئمة الحديث في المغرب في القرنين الخامس والسادس:

يزخر المغرب الإسلامي بعدد جم من الأئمة والأعلام في الحديث النبوي، ونقتصر في بحثنا هذا عن العلماء الذين تكلموا وصنفوا في المصطلحات الحديثية في القرنين الخامس والسادس.

- **ابن عبد البر (463هـ)**: هو: الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري القرطبي، ولد سنة ثمان وستين وثلاث مائة في ربيع الآخر، وذكر غير واحد أنّ أبا عمر وليَ قضاء أشبونة مدَّة[1].

وعن مكانته العلمية، فيشهد له مترجموه بعلمه الغزير، حتى قيل فيه حافظ المغرب في زمانه[2]، وقد اعتبره الحافظ شمس الدين الذهبي من العلماء المجتهدين، فقال:... فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين[3]، وهذا لما لاحظه عليه من الدقة والابتكار في القواعد من خلال شرحه للموطأ وتصانيفه الأخرى.

[1] – تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 03، ص 217.

[2] – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 159.

[3] – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 157.

- **رحلاته:** لم يستفد ابن عبد البر من الرحلات الحديثية، لأنه لم تكن له رحلة ولم يخرج من الأندلس، ولكنه جال في شرقها وغربها، وسكن دانية[1]، وبلنسية[2]، وشاطبة[3] [4].

فيكون الإمام قد اقتصر على ما في بلده، على أنه لم يفته الأخذ عن الغرباء القادمين، فقد سمع من أكابر أهل قرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها[5].

وله عدد من الشيوخ الأجلاء نهل منهم العلوم على تعدد مشاربها نذكر منهم:

- أبو عمرو، أحمد ابن الباجي الإشبيلي (ت 396هـ).

---

[1] – دانِيةُ: بعد الألف نون مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت مفتوحة: مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقا مرساها عجيب يسمى السّمّان، ولها رساتيق واسعة كثيرة التين والعنب واللوز، وكانت قاعدة ملك أبي الجيش مجاهد العامري، وأهلها أقرأ أهل الأندلس لأن مجاهدا كان يستجلب القراء ويفضل عليهم وينفق عليهم الأموال، فكانوا يقصدونه ويقيمون عنده فكثروا في بلاده، ومنها شيخ القراء أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني صاحب التصانيف في القراءات والقرآن، انظر معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط 02، 1995، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 02، ص 434.

[2] – بَلَنْسِيَةُ: السين مهملة مكسورة، وياء خفيفة: كورة ومدينة مشهورة بالأندلس متصلة بحوزة كورة تدمير، وهي شرقي تدمير وشرقي قرطبة، وهي برّيّة بحرية ذات أشجار وأنهار، وتعرف بمدينة التراب، وتتصل بها مدن تعد في جملتها، والغالب على شجرها القراسيا، ولا يخلو منه سهل ولا جبل، وينبت بكورها الزعفران، وبينها وبين تدمير أربعة أيام ومنها إلى طرطوشة أيضا أربعة أيام، وكان الروم قد ملكوها سنة 487، واستردها الملثمون الذين كانوا ملوكا بالغرب قبل عبد المؤمن سنة 95، وأهلها خير أهل الأندلس يسمّون عرب الأندلس، بينها وبين البحر فرسخ. ونرجح أن تكون مدينة فالونسيا حالياً بإسبانيا، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، المرجع نفسه، ج 01، ص 490.

[3] – شَاطِبَةُ: بالطاء المهملة، والباء الموحدة: مدينة في شرقي الأندلس وشرقي قرطبة، وهي مدينة كبيرة قديمة، قد خرج منها خلق من الفضلاء، ويعمل الكاغد الجيّد فيها ويحمل منها إلى سائر بلاد الأندلس، يجوز أن يقال إن اشتقاقها من الشّطبة وهي السّعفة الخضراء الرطبة، وشطبت المرأة الجريدة شطبا إذا شققتها لتعمل حصيرا، والمرأة شاطبة، انظر: معجم البلدان، للحموي، المرجع نفسه، ج 03، ص 309.

[4] – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 156.

[5] – جذوة المقتبس، للحميدي، مرجع سابق، ص 367.

- أبو الفضل البزاز (ت 395هـ)، وأبو العباس الإقليشي (ت 410هـ)، وأبو عمرو ابن الجسور (ت 401هـ)، وأبو عمرو الطلمنكي المقرئ (ت 429هـ)، وآخرون[1].

- **الإمام القابسي (403هـ)[2]**: الإمام الحافظ الفقيه العلامة، عالم المغرب، أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، القروي (نسبة للقيروان بتونس)، القابسي المالكي، صاحب كتاب (الملخص)، كان إمامًا في علم الحديث ومتونه وأسانيده، وجميع ما يتعلق به، وكان للناس فيه اعتقاد كثير، وكانت ولادة أبي الحسن في يوم الاثنين لست مضين من رجب سنة (324هـ)، ورحل إلى الشرق يوم السبت لعشر مضين من شهر رمضان سنة (352هـ)، وحج سنة (353هـ)، سمع كتاب البخاري بمكة من أبي زيد، ورجع إلى القيروان فوصلها غداة الأربعاء أول شعبان، أو ثانيه سنة (357هـ) قاله أبو عبد الله مالك بن وهيب، وقال أبو بكر الصقلي: قال لي أبو الحسن القابسي: كذب علي وعليك، وسموني بالقابسي، وما أنا بالقابسي، وإنما السبب أن عمي كان يشد عمامته شدة قابسية، فقيل لعمي "قابسي"، واشتهرنا بذلك، وإلا فأنا قروي من القيروان، وأنت، فلما دخل أبوك مسافرًا إلى صقلية نسب إليها فسمي الصقلي.سمع من حمزة الكتاني الحافظ، وأبي زيد المروزي، وابن مسرور الدباغ بإفريقية، وطائفة، كان عارفًا بالعلل والرجال، والفقه والأصول وعلم الكلام، مصنفًا يقظاً ديّنا، وكان ضريرًا، وهو من أصح العلماء كتبًا، كتب له ثقات أصحابه، وضبط له بمكة كتب صحيح

---

[1] – انظر ترجمة وتاريخ شيوخ ابن عبد البر في: بغية الملتمس، شجرة النور الزكية، وجذوة المقتبس، الصلة، تاريخ علماء الأندلس. وقد عدت الدكتورة دليلة براف ما يفوق المائة شيخ للإمام ابن عبد البر، انظر: الإمام ابن عبد البر الأندلسي واختياراته الفقهية من خلال كتابه التمهيد، رسالة دكتوراه، بإشراف الدكتور، عبد المجيد بيرم، نوقشت بجامعة الجزائر للعلوم الإسلامية سنة 2005.

[2] – انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج 03، ص 320، سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 17، ص 158، تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 03، ص 186، الديباج المذهب، لابن فرحون، مرجع سابق، ص 199.

البخاري وحرره وأتقنه رفيقه أبو محمد الأصيلي، تفقه عليه الكثير منهم: أبو عمران الفاسي والزبيدي، وعتيق السوسي، وغيرهم، وألف تآليف بديعة مفيدة، إضافة إلى كتاب (الملخص)، منها: كتاب (الممهد في الفقه) و(أحكام الديانة)، توفي رحمه الله تعالى بالقيروان ليلة الأربعاء ثالث شهر ربيع الآخر سنة (403هـ)، ودفن بباب تونس، يوم الأربعاء وقت العصر بالقيروان، وقد بلغ الثمانين. وبات عند قبره من الناس خلق عظيم، ونصبت الأخبية، وأقبل الشعراء بالمراثي، رحمه الله تعالى.

- **ابن حزم (456هـ)**: هو أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي، ولد بقرطبة سنة 384هـ، أخذ عن أبي عمر ابن عبد البر، ويونس بن عبد الله بن مغيث، ويحي بن مسعود بن وجه الجنة، وأبي بكر حمام بن أحمد القاضي، وأبي عمر، أحمد بن محمد الطلمنكي، وغيرهم.

أخذ عنه: جلة من العلماء منهم: أبو عبد الله الحميدي، وأبو الحسن شريح بن محمد الرعيني وغيرهما.

خلّف ابن حزم ثروة علمية نفيسة منا: كتاب (المحلى بالآثار)، وكتاب (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال)، وكتاب (الإحكام في أصول الأحكام)و كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل)، وكتاب في (الإجماع ومسائله)، وكتاب (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه)، وغيرها من المؤلفات العديدة، توفي رحمه الله تعالى سنة 456هـ[1].

[1] – انظر ترجمته في: كتاب الصلة لابن بشكوال، مرجع سابق، ص 395، البداية والنهاية، لابن كثير، ط 01، 1407هـ، 1986م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج 12، ص 91، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد العكري، مرجع سابق، ص 37، جذوة المقتبس، للحميدي، مرجع سابق، ص 308، بغية الملتمس، للضبي، مرجع سابق، ص 415، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل البابانى البغدادي، راجعه وصححه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 319.

- **أبو الوليد الباجي (474هـ)**: هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي التميمي الباجي القرطبي الأندلسي، الفقيه المالكي الحافظ، إمام المسلمين في عصره، والباجي من باجة الأندلس، خلافا لما ذهب إليه اليافع، كان مولده يوم الثلاثاء في النصف الثاني من ذي القعدة سنة (403هـ/ 1012م) بمدينة بطليوس[1].

شيوخه: أحمد بن محمد الغافقي السرقسطي[2].

- عبد الواحد بن محمد بن موهوب التجيبي القبري، خال أبي الوليد الباجي[3].

مصنفاته: للإمام الباجي مساهمات في الدراسات الفقهية والحديثية ومنها [4]:

- إحكام الفصول في أحكام الأصول: وهو كتاب متعلق بأصول المذهب المالكي.
- المنتقى في شرح موطأ مالك.
- والعديد من المصنفات المتعلقة بميدان الفقه والحديث لا يتسع المقام لذكرها.

تلاميذه[5]: تسابق طلاب العلم إليه من شرق البلاد ومغربها ومن هؤلاء أذكر:

- إبراهيم بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الباجي القرطبي، أخو الباجي.
- أبو القاسم أحمد بن سليمان بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، ابن الإمام الباجي.

---

[1] – انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، مرجع سابق، ج 02، ص 408-409، شذرات الذهب، لابن العماد، مرجع سابق، ج 03، ص 334، بغية الملتمس، للضبي، مرجع سابق، ص 777، ت\كرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، رقم 1178.

[2] – انظر: تكملة الصلة، لابن الأبار، ت: عبد السلام الهراس، ط 01، 1415هـ، 1995م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 01، ص 45. بغية الملتمس، للضبي، مرجع سابق، ص 24.

[3] – انظر: جذوة المقتبس، للحميدي، مرجع سابق، ص 290.

[4] – انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، مرجع سابق، ج 08، ص 118، سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 538. الديباج المذهب، لابن فرحون، مرجع سابق، ص 121. تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 03، ص 1080.

[5] – انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، مرجع سابق، ج 08، ص 118، سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 538. الديباج المذهب، لابن فرحون، مرجع سابق، ص 121. تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 03، ص 1080.

وعدد كبير من الأئمة الأعلام لا يتسع المقام لذكرهم.

وفاته: توفي الإمام ليلة الخميس في التاسع عشر من رجب سنة (474هـ)، ودفن يوم الخميس بعد صلاة العصر، وصلى عليه ابنه أبو القاسم[1].

- **ابن العربي (554هـ):** ابن العربي هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، نسبة إلى معفر بن يعفر بن مالك بن مرة بن أدد، ينتهي نسبه إلى قحطان، وُلِد الإمام ابن العربي سنة 468هـ، واتفق على ذلك جميع من ترجم له [2].

أخذ عن: أبو عبد الله السرقسطي، وخاله أبو القاسم الهوزني، وقد أخذ عنه مختصر القراءات تهذيب أبي حفص الهوزني و هو جده من الأم[3].

حدّث عن الإمام ابن العربي: خلق كثير ومن هؤلاء نذكر: عبد الله بن اليوسفي الحافظ، وأحمد بن خلف الإشبيلي القاضي، أدخل الأندلس إسنادا عاليًا وعلمًا جمًا[4].

صنف الإمام ابن العربي كتبًا قيمة في شتى فنون السنة ومن ذلك نذكر: عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، – وقام بتفسير القرآن المجيد، فأتى بكل بديع.

قال ابن بشكوال: "وكان مولده سنة أربع وستين وأربع مائة، وتوفي بالعدوة في نحو سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة"[5].

الفرع الثاني: ما انفرد به العلماء المغاربة على علماء المشارقة:

---

[1] – انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، مرجع سابق، ج 02، ص 408-409.

[2] – انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، مرجع سابق، ج 20، ص 198، 190، وفيات الأعيان، لابن خلكان، مرجع سابق، ج 01، ص 619، تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 04، ص 86-89. بغية الملتمس، للضبي، مرجع سابق، ص 82-88. الصلة، لابن بشكوال، مرجع سابق، ص 531، 533.

[3] – انظر: بغية الملتمس، لضبي، المرجع نفسه، ص 249.

[4] – انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، المرجع نفسه، ج20، ص 199.

[5] – انظر: الصلة، لابن بشكوال، مرجع سابق، ص 429.

يوجد في التراث العلمي المغاربي ثروة كبيرة لا تحصى من الكتب والتصانيف والرواية خدمة لكتاب الله وسنة رسوله، بل هناك من أهل المشرق من جعل كلام أئمة المغرب أدلة في كتبه، وقد جمع الدكتور محمد بن عبد الله التليدي في بحث قصير له بعنوان"اختيارات وآراء المغاربة في علوم الحديث النبوي ومصطلحه" عددًا من انجازات المغاربة في الحديث النبوي وعلومه فقال: " نظرت في ذخائر تراث المشارقة في الحديث والرجال والنقد والتخريج... وهالني ما رأيت وتساءلت في مرارة: أين تراث المغاربة؟ أين العباقرة الذين طاولوا قمم المشرق. وأين نتاج قرطبة واشبيلية وغرناطة ومراكش وسبتة وفاس؟

كان لأهل المغرب نماذج فذة لنبوغهم في علم الحديث: كعطية بن سيعد القفصي (ت 408) الذي قرئ عليه بمكة صحيح البخاري عن الفربري – وكان الحافظ أبو العباس أحمد بن الحسن الرازي هو القارئ، وربما توقف أبو العباس، فيبادره عطية، هذا فلان بن فلان، روى عنه فلان بن فلان... ويذكر مولده وبلده... والحاضرون يتابعون في شغف، وكلهم إعجاب بحفظ وغزارة معارفه"[1].

وأيضا... أحمد بن فرح اللحمي الإشبيلي (ت699) شيخ المحدثين، الذي يعقد له المشارقة حلقة إقراء في جامع دمشق، يقرأ فيها فنون الحديث، ويحضر مجالسه حفاظ الشرق[2].

وفضل المغاربة في الحديث لا ينكر .

فقد كانوا من أوائل المصنفين لدواوين وكتب الحديث والآثار، و"المسند المصنف"، لبقي بن مخلد (ت .276) و"مصنف" قاسم بن أصبغ (ت .340) و:مستخرجه على مسلم"، و"المستخرج على أبي داود"، الذي اختصره بكتابه "المجتبى" وجعله على أبواب وترتيب "المنتقى"

[1] – انظر: مقال للدكتور: محمد بن عبد الله التليدي بعنوان: اختيارات وآراء المغاربة في علوم الحديث النبوي ومصطلحه، مجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، تأسست سنة 1957م، التبعة لوزارة الأوقاف، بالمملكة الكغربية، العدد 285، الصادر بمحرم 1412، 1991م. رابط المقال على الإنترنت: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7442

[2] – انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 04، ص185.

لابن الجارود... وكذلك "المستخرج على أبي داود"، لمحمد بن عبد الملك بن أيمن (ت 330) والمسمى ب "السنن"، وكثير غيرها: نماذج لعبقرية المغاربة ونبوغهم المبكر. وفي أصول الحديث وقوانين وآداب الرواية لم تزل كتبهم المصدر لكل من جاء بعد ابن الصلاح، ممن صنف في علوم الحديث...)[1].

وصنفوا في **الرجال والجرح والتعديل**: "التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح"، لأبي الوليد الباجي (ت 474)، و"الجرح والتعديل"، لأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي (ت 350)، و"الحافل في تذييل الكامل – لابن عدي"، لأبي العباس ابن الرومية (ت 637)، و"المنتقى في رجال الحديث"، لمحمد بن إسماعيل بن خلفون[2].

و"الإعلام لما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام"، لعبد الله بن علي الرشاطي (ت 542.)، و"تقييد المهمل وتمييز المشكل"، لأبي على الجياني (ت 498)، و"الغوامض والمبهمات"، لابن بشكوال (ت 578.).

وصنوفا في العلل: المعتل من الحديث"، لعبد الحق الإشبيلي (ت 581.). و"بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام – لعبد الحق"، تأليف: أبي الحسن ابن القطان (ت 628.)، و"المآخذ الحفال في شرح ما تضمنه "بيان الوهم والإيهام" من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال"، لأبي عبد الله ابن المواق، و"المستقصية لعلل الموطأ"، لمحمد بن يحي بن إبراهيم ابن مزين (ت 259.)[3].

وفي النقد لهم: "السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين – البخاري ومسلم – في السند المعنعن" لابن رشيد السبتي (ت 721.)، و"بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند "المرسل"،

---

[1] – انظر: مقال للدكتور: محمد بن عبد الله التليدي بعنوان: اختيارات وآراء المغاربة في علوم الحديث النبوي ومصطلحه، مجلة دعوة الحق.

[2] – انظر: المرجع نفسه.

[3] – انظر: المرجع نفسه.

لابن حزم (ت 456)، و"الرد على ابن حزم في "المحلى" بما يتعلق به ممن علم الحديث، لأبي الحسن ابن القطان[1].

ولذلك كان المغاربة إحدى الروافد الغنية لمصنفات المشارقة، وابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" والذي كل من جاء بعده فهو عالة عليه، نراه يعتمد القاضي عياض بن موسى السبتي كثيرا كما ينقل آراء أبي علي الجياني – الغساني – وابن عبد البر وغيرهما..[2].

والعراقي في "التقييد والإيضاح" يرجع في كثير من مباحثه إلى "بغية النقاد: و"بيان الوهم"..[3].

كما نجد ابن حجر العسقلاني في النكت على كتاب ابن الصلاح" يرد نفس الوارد، ويحكي آراء وأقوال المغاربة، كابن القطان وابن المواق..[4].

ويذكر النقاد المشارقة ابن القطان بكثير من الإكبار... وقد اعتمدوه في الرد على ابن الصلاح القائل بمنع "الاستقلال بالتصحيح..." فقد صحح ابن القطان أحاديث ليس للمتقدمين فيها تصحيح وإذا كان ابن القطان وجد طريقه إلى الشرق... وعرفه الناس، فقد أنجب المغرب حفاظا كبارا دونهم ابن القطان بمراحل [5]!

كما أن للمغاربة كثير من الاختيارات في الحديث ومصطلحه، والجرح والتعديل والعلل والرجال[6].

هذا ما تسنى لي أن أذكره من أعمال قام بها المغاربة، وتفردوا بها على حساب المشارقة، هذا وإن أخذنا البحث في هذا المجال وأسقطناه على بقية العصور، والحقبات الزمنية الأخرى

---

[1] – انظر: المرجع السابق.

[2] – مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص/261/300/402/405/433، ج 02 ص:/525/557.

[3] – انظر: التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ص 53/61/86/139/443.

[4] – ميزان الاعتدال، للذهبي، ج 02، ص 556، ج 03، ص 436.

[5] – انظر: التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 28.

[6] – انظر: مقال اختيارات المغاربة في علوم الحديث، لمحمد التليدي، مرجع سابق.

السابقة واللاحقة للقرنين الخامس والسادس لرأينا العجب العجاب في تصنيف المغاربة ودقتهم في علوم الدين وغيرها.

الفصل

الأول

الفصل الأول

مصطلحات الحديث المقبول عند المحدثين

المبحث الأول:

مفاهيم حول المصطلحات الحديثية، والحديث المقبول

نشأتها عند المحدثين

المبحث الثاني:

المصطلحات الحديثية ودلالاتها في الحكم على الرواة

والمرويات

الفصل الأول: الحديث المقبول ومصطلحاته

أتكلم من خلال هذا الفصل عن المصطلحات الحديثية وما يتعلق بها من علوم الحديث وصناعة حديثية، وتاريخها على مر العصور منذ نشأتها وبداية استعمالها إلى يوم الناس هذا، ثم أتطرق بعدها إلى مصطلحات القبول عند عامة المحدثين سواء تعلق ذلك بالراوي أو بالمروي، مبينًا معنى كل مصطلح في اللغة وفي اصطلاح المحدثين، على اختلاف معانيه عندهم، وأكتفي في ذلك على مصطلحات قبول الحديث المشهورة عندهم وعند علماء المغرب الإسلامي كون الفصل الأخير من هذه المذكرة سيكون للمقارنة مع مدى موافقة معاني هذه المصطلحات عند المحدثين عامة مع ما أقره علماء المغرب الإسلامي من معانٍ لها، ومن هذه المصطلحات ما يتعلق بالراوي المقبول كالعدالة والضبط، والوثاقة، ومنها ما يتعلق بالمروي كالحديث المتواتر، والحديث الصحيح والحسن، كما أضفت بعض الأنواع الأخرى من الحديث المقبول عند بعض المحدثين كالحديث الذي عليه العمل والحديث المنجبر بتعدد طرقه، واستعمال المغاربة لهذه الأنواع من علوم الحديث، إضافة إلى هذا أذكر بعض مصطلحات القبول الأخرى عند المحدثين، كون هذا الفصل يمثل الدراسة النظرية للموضوع، وقد حاولت أن أجمع مصطلحات القبول فيه عساه يكون مرجعًا لطلبة العلم من بعدي، وليس بالضرورة أن يكون كل مصطلح ذكر في الفصل النظري قد تكلم فيه علماء المغرب كما سيكون في الفصل الأخير من الدراسة، بل اقتصر في ذلك عن أشهر مصطلحات القبول عندهم.

المبحث الأول: مفاهيم حول المصطلحات الحديثية، والحديث المقبول، ونشأتهم عند المحدثين.

وأخصص الكلام في هذا المبحث عن مفهوم بعض المصطلحات الحديثية المتعلقة بمصطلح الحديث وما له علاقة به من علوم الحديث وصناعة حديثية، كما أتكلم في هذا المبحث عن نشأة المصطلحات الحديثية المخصصة للبحث منذ صدورها في العصور الأولى إلى أن تطورت واستقرت على ما هي عليه الآن.

المطلب الأول: مفاهيم حول المصطلحات الحديثية

وأذكر من خلال هذا المطلب تعريف كل من علم المصطلحات الحديثية وعلوم الحديث رواية ودراية، ثم أعرف بالصناعة الحديثية، وعلاقة المصطلحات الحديثية بعلوم وأصول الحديث، لأختم هذا المبحث بأهمية معرفة المصطلحات الحديثية في فهم العلوم الإسلامية.

الفرع الأول: علم المصطلحات الحديثية.

يمكن أن نعرف علم مصطلح الحديث على وجهين؛ إما على الإفراد أو على الإضافة، فعلى الإفراد نذكر المقصود من كل لفظ على حِدة، ويكون التعريف على الإضافة للمصطلح كاملاً.

أولاً: تعريف علم مصطلح الحديث على الإفراد:

تعريف العلم: للعلماء عبارات مختلفة في تعريف العلم حاصلها: "أن العلم هو إدراك الشيء المعلوم على ما هو عليه إدراكاً حقيقياً مطابقاً للواقع". وهو ما تنكشف به الأمور على حقائقها[1].

وقيل: هو المعرفة، وقيل بل هو غير المعرفة، والفرق بينهما: أن العلم يطلق لإدراك الكليات عن دليل، والمعرفة لإدراك الجزئيات، وكل هذا اصطلاح لا مشاحَّة فيه[2].

تعريف المصطلح: اسم مفعول من (اصْطَلَحَ)، والمصدر (الاصطلاح).

[1] – العلم والإيمان، للدكتور أيسر فائق جهاد الحسني الآلوسي، مدرس بقسم العقيدة والدعوة والفكر، جامعة الأنبار، العراق، المادة المقررة للمرحلة الثانية بكلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة، ص 02.

[2] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط 02، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق. سوريا، ص 26.

والاصطلاح هو اتفاق القوم على استعمال لفظ في معنى معين غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة، وذلك كلفظ (الواجب)، فإنه في أصل اللغة بمعنى: الثابت واللازم، وقد اصطلح الفقهاء على وضعه: لما يُثاب المرء على فعله ويعاقب على تركه، واصطلح المتكلمون على وضعه لما لا يتصور في العقل عدمه.

واللفظ إذا استعمل في المعنى الذي وضعه له المصطلحون يكون حقيقة بالنسبة إليهم، ومجازاً بالنسبة إلى غيرهم.

هذا، وقد ذكر المحققون أنه ينبغي لمن تكلم في فن من الفنون، أن يورد الألفاظ المتعارفة فيه، مستعملا لها في معانيها المعروفة عند أربابه، ومخالف ذلك إما جاهل بمقتضى المقام أو قاصد للإبهام أو الإيهام، مثال ذلك فيما نحن فيه أن يقول قائل عن حديث ضعيف: إنه حديث حسن، فإذا اعتُرِض عليه قال: وَصَفْتُهُ بالحسن، باعتبار المعنى اللغوي، لاشتمال هذا الحديث على حكمة بالغة، وأما قولهم لا مشاحة في الاصطلاح؛ فهو من قبيل تمحل العذر، وقائل ذلك عاذل في صورة عاذر[1].

تعريف الحديث: سبق التعريف به في الفصل التمهيدي، وأذكر على سبيل الاختصار تعريف الحديث في الاصطلاح ومفاده عند العلماء قاطبة: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة.

ثانياً: تعريف علم مصطلح الحديث كمركَّب على الإضافة:

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن "مصطلح الحديث" هو: ألفاظ أطلقها علماء الحديث على أنواع معينة من علوم الحديث، و"علم مصطلح الحديث"، هو معرفة تلك القواعد والضوابط التي اصطلح عليها علماء هذا الفن (المحدثون) المؤدية إلى فهم ذلك المصطلح.

وبعبارة أخرى: علم مصطلح الحديث: هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن أو بالراوي والمروي حتى تقبل الرواية أو ترد، والتي بدأ تأسيسها في منتصف القرن الأول للهجرة، حتى تكاملت ونضجت واحترقت في أواخر القرن التاسع لحفظ حديث النبي ﷺ من

[1] – توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1416هـ، 1995م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ج 01، ص 78.

الدس والتزوير، والخطأ والتغيير، وهي تتصل بضبط الحديث سنداً ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي، ومعرفة المقبول والمردود، والصحيح والضعيف، والناسخ والمنسوخ، وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة، وكل ذلك يسمى: "علم مصطلح الحديث"، أو "علم أصول الحديث"، أو "علم المصطلح"[1].

الفرع الثاني: علوم الحديث: يشتمل علم الحديث على موضوعين رئيسين علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، أعرف كلاً منهما فيما يلي:

أولًا: علم الحديث رواية:

- **تعريفه:** ورد في تعريف علم الحديث رواية قولان:

*القول الأول: "هو علم يشتمل على ما أضيف إلي النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية وسائر أخباره ﷺ قبل البعثة وبعدها، وما أضيف إلي الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم، ورواية المنقول وضبطه وتحرير ألفاظه " وهذا التعريف اختاره الطِّيْبي وابن حجر و زكريا الأنصاري وغيرهم.

*القول الثاني: "هو علم يُبحث فيه عن حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد"، وبه قال حاجي خليفة وصديق خان وأحمد بن مصطفى المعروف بـ طاش زاده، ورجحه عبد الله بن محمد الغماري، وعلل ذلك بأن الخطيب البغدادي سمَّى كتابه في مصطلح الحديث بـ " الكفاية في علم الرواية " وقد تحدث فيه عن مصطلح الحديث من حيث القبول والرد فدل ذلك على أن الرواية تتعلق بالقبول والرد.

والصواب : أن القول الأول هو الأولى بالقبول وذلك لما يأتي :

.1. أن الرواية في اللغة بمعنى النقل وفي الاصطلاح نقل كل ما أُضيف إلى النبي ﷺ.. إلخ فاتفق بذلك المعنى اللغوي للرواية مع المعنى الاصطلاحي

[1] – لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط 04، 1417هـ، 1997م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب سوريا، ص 198، ومعجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، ط 01، 1428هـ، 2008م، دار ابن كثير، دمشق سوريا، بيروت لبنان، ص 12، بتصرف.

2. أن جُل العلماء على هذا القول حيث يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع وذلك هو موضوع علم الرواية.

3. أن الهدف من وراء علم الحديث رواية هو تحقيق الاقتداء بالنبي ﷺ للفوز بسعادة الدارين بينما الهدف من علم الحديث دراية هو البحث عن القبول والرد.

4. أما تسمية الخطيب كتابه في مصطلح الحديث بعلم الرواية إما أن يكون اصطلاحاً منه سار عليه هو ومن وافقه، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإما أن يكون قصد به الأصل الذي ينبني عليه القبول والرد وهو علم الرواية المرفوع والموقوف والمقطوع، إذ ينبني علم الدراية على علم الرواية[1].

فهو إذن: علمٌ بنقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم، ورواية هذا المنقول وضبطه وتحريره[2].

- **فائدته:** الوقوف على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من حديث فنهتدي بهديه ونتأسّي به، وإذا علمنا أن السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع وأنها شارحة للقرآن ومبيّنة له، ومفسّرة له، وتزيل مشكله، وتفصّل مجمله، وتقيّد مطلقه، وتخصص عامّه، أدركنا جلالة هذا العلم وعِظم فائدته للإسلام والمسلمين وأنه أشرف العلوم بعد علم القرآن الكريم وأفضلها[3].
- **غايته:** وغاية هذا العلم الفوز بسعادة الدنيا والآخرة.
- **واضعه:** أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت 120هـ)، وقيل الإمام محمد بن شهاب الزهري (ت124هـ).
- **مسائله:** قضاياه التي تذكر فيه مثل ما قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات... الحديث»، فإنه متضمّن لقضية قائله: إنما الأعمال بالنيات لبعض أقواله.

---

[1] – تحقيق القول في تعريف علم الحديث رواية ودراية، للدكتور: أحمد السيد الجداوي، مدرس الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر، ص 09 – 10.

[2] – معجم المصطلحات الحديثية، للغوري، مرجع سابق، ص 12.

[3] – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، أستاذ علوم القرآن والحديث وعلومه بجامعة الأزهر ثم جامعة أم القرى، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، لاط، 1403هـ، 1983م، مصر، ص 24.

- **حكمه:** أنه من فروض الكفاية فإذا لم يوجد في الأمة من يقوم به أثمت الأمة كلها.
- **استمداده:** من أقوال النبي ﷺ، وأفعاله وتقريراته ونحوها ومن أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.
- **فضله:** أنه من أشرف العلوم وأفضلها، إذْ العلم إنما يشرّف بشرف موضوعه وأشرف الكلام بعد كلام الله تعالى هو كلام رسول ﷺ[1].

ثانيًا: علم الحديث دراية:

- **تعريفه:** تعريف علم الدراية على أقوال:

*القول الأول: هو علم بقواعد يعرف بها حال السند والمتن (أو الراوي والمروي)، من حيث القبول والرد "... واختاره ابن جماعة والحافظ ابن حجر وغيرهما.

*القول الثاني: هو علم يعرف به حقيقة الرواية (من كيفية تحملها وأدائها)، وأنواعها (من حيث الاتصال والانقطاع ونحوهما)، وأحكامها (من حيث القبول والرد)، وحال الرواة (من حيث الجرح والتعديل)، وأصناف المرويات (من حيث أنواعها كالمصنفات والمسانيد والسنن وغيرهم)، وما يتعلق بها (كمنهج المصنفين فيها)، وهذا التعريف ذهب إليه ابن الأكفاني.

*القول الثالث: هو علم يُبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث عن طريق الاستنباط وفقه الحديث، والمراد منه بناءً على قواعد اللغة العربية وضوابط الشريعة، وهذا التعريف هو ما ذهب إليه أحمد بن مصطفى المعروف باطش كبري زاده في كتابه "مفتاح السعادة "، وحاجي خليفة وصديق خان، ورجحه الغماري، وعلل هذا بأن أهل الحديث خصوا اسم الدراية بعلم الاستنباط من الحديث وأنه لا علاقة له بعلم مصطلح الحديث.

*والصواب : أن القول الأول هو الأولى بالقبول وذلك لما يأتي:

1. أن الدراية في اللغة معناها "الفهم" وفي الاصطلاح "الفهم المتعلق بحال الراوي والمروى" فاتفق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي.

[1] – الوسيط في علوم الحديث، محمد أبي شهبة، المرجع نفسه، ص 24.

2. أن القول الأول هو الذي جرى عليه العمل واختاره أئمة هذا الشأن.

3. أن علم الحديث دراية غايته وهدفه تمييز الصحيح من السقيم، سواء تعلق ذلك بالسند أم بالمتن، أم بهما معاً، وهذا في حد ذاته فهم ودراية[1].

* يقول د. محمد عجاج الخطيب "الحق أن علم الدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بحال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، فمعظم المحدثين من المتقدمين والمتأخرين يطلقونها علي معرفة المقبول والمردود في الراوي والمروي من حيث القبول والرد، ويطلقونها علي فهم المروي واستخراج معانيه وأحكامه، ولهذا لام بعض المحدثين طلاب الحديث لاقتصارهم على الحفظ والكتابة وجمع طرق الأحاديث، من غير أن ينظروا في حال الراوي والمروي واستنباط ما في السنن من الأحكام"[2].

فهو إذن: علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن، ويُتوصّل بهذه القوانين إلى معرفة المقبول والمردود وفهم المراد من الأحاديث[3].

ومن التعريفات السابقة نقول: أن علوم الحديث الإجمالية: هي ضبط للقواعد والضوابط المتعلقة بالمصطلحات الحديثية، أو هي الغوص في القواعد وفهم الضوابط المتعلقة بالمصطلحات، فهي أعم من المصطلحات الحديثية

- **فائدته:** معرفة المقبول من المردود، وتمييز الصحيح من الحسن من الضعيف.
- **غايته:** صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق وبذلك تُصان الشريعة من التحليل والتحريم بغير دليل.
- **واضعه:** الإمام القاضي الرامهرمزي (ت 360هـ)، وقيل علماءٌ قبله، كما سيأتي تفصيله في نشأة المصطلح.

---

[1] – تحقيق القول في تعريف علم الحديث رواية ودراية، للدكتور: أحمد السيد الجداوي، مرجع سابق، ص 10 – 11.

[2] – أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، للدكتور: محمد عجاج الخطيب، لا ط، 1426هـ، 1427هـ، 2006م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 07.

[3] – معجم المصطلحات الحديثية، للغوري، مرجع سابق، ص 12.

- **مسائله:** قضاياه التي تذكر فيه كقولهم: الصحيح: هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة، والضعيف: ما فقد شروط الصحة أو الحسن كُلاً أو بعضاً وهكذا.
- **حكمه:** أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، فإن فرّطت فيه الأمة أثمت كلّها.
- **استمداده:** من كلام أئمة الحديث ورواته، وأئمة الجرح والتعديل، وأئمة الفقه والاجتهاد المستند إلى ما جاء في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.
- **فضله:** أنه من أشرف العلوم وأجلها، إذ هو يتعلّق بالذبّ عن حديث رسول الله وسنته[1].

الفرع الثالث: الصناعة الحديثية.

ذهب الجرجاني إلى أن: "الصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية، من غير روية، وقيل: العلم المتعلق بكيفية العمل"[2].

وعرّفها أبو البقاء الكفوي بقوله: "الصناعة كل علم مارسه الرجل، سواء كان استدلاليا أو غيره، حتى صار كالحرفة له، فإنه يسمى: صناعة، وحقيقة الصناعة حقيقة نفسانية راسخة، يقدِر بها على استعمال موضوعات ما، نحو غرض من الأغراض، على وجه البصيرة بحسب الإمكان، وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه..."[3].

وقد استخدم العلماء لفظ "الصناعة" كثيرا للدلالة على العلوم المختلفة، والتي منها علم الحديث، ومنها: قول الإمام النووي في الثناء على الإمام مسلم: "سلك مسلم –رحمه الله– في صحيحه طرقاً بالغة في الاحتياط... وذلك مصرحاً بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه...

---

[1] – الوسيط في علوم الحديث، لأبي شهبة، مرجع سابق، ص 26.

[2] – كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 01، 1403هـ، 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 134.

[3] – كتاب الكليات، أبو البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، لا سنة نشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 544.

وتمكنه من أنواع معارفه، وتبريزه في صناعته"[1]، وقد استخدمها كثيراً ابن حبان في كتابه المجروحين، فقال في ترجمة إسماعيل بن قيس بن سعد[2]: "في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته"، وقال عن أحمد بن إسماعيل بن نبيهْ[3]: "يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، حتى شهد من الحديث صناعته أنها معلولة".

وقال ابن حجر: "فكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية"[4].

وقد لخّص الدكتور نجم عبد الرحمن معنى الصناعة الحديثية بعد أن ساق مجموعة من الأمثلة على استخدام العلماء لهذا المصطلح بقوله: "وجمع هذه الأقوال تؤدي إلى هدف واحد، وهو حصول الملكة الراسخة التي تمكن صاحبها من التعامل مع ذلك الفن على وجه البصيرة والإبداع"[5].

فنستطيع القول بناءً على تعريف علوم الحديث السابق، بأنه ضبط للقواعد والضوابط المتعلقة بالمصطلحات الحديثية، فهو إذن إعمال هذه القواعد والضوابط المتعلقة بالمصطلحات الحديثية، ويختلف تفصيل ذلك من عدمه، وتدقيقه من تعميمه من عالم لآخر.

فالمقصود – عند بحث الصناعة الحديثية عند أحد العلماء – هو التقريرات العلمية والبحوث العملية التي قام بها هذا العالم كما تظهر من خلال مؤلفاته.

أو نقول بأن الصناعة الحديثية هي تلك القواعد والضوابط والمنهج المتبع من طرف عالم له دراية مطلقة بالنقد، حديثًا ورجالًا، ينقُد ويَنتقِد ويُنتقَد.

---

[1] – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، ط 01، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 01، ص 21.

[2] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، ط 01، 1396ه، دار الوعي، حلب، سوريا، ج 01، ص 127.

[3] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، المرجع نفسه، ج 01، ص 147.

[4] – فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، تعليق: ابن باز، لا ط، 1379ه، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 397.

[5] – الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي، نجم عبد الرحمن خلف، ط 01، 1992م، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ص 11، نقلاً عن: كتاب الصناعة الحديثية عند سليمان بن أحمد الطبراني في كتابه المعجم الأوسط، إعداد: أمينة حسين أبو الهيجاء، إشراف: د.محمد عيسى الشريفين، ص 03

الفرع الرابع: أهمية المصطلحات الحديثية وعلاقتها بعلوم الحديث وأصوله

وأذكر في هذا الفرع علاقة المصطلحات الحديثية بعلوم الحديث الإجمالية، وكذا أهمية فهم كل مصطلح ومعناه في فهم العلوم الإسلامية عمومًا وفهم كلام العلماء في هذا العلم على وجه الخصوص.

أولًا: علاقة المصطلحات الحديثية بعلوم الحديث وأصوله.

تنوعت تسمية علم الحديث عند علماء الحديث في عديد تصانيفهم، فمنهم من سماه "علم الحديث"[1] على الإفراد، ومنهم من سماه "علوم الحديث"[2] على الجمع، وهناك من سماه "أصول الحديث"[3]، وآخرون سموه بـ"مصطلح الحديث"[4]، وهكذا تعددت الأسماء لهذا العلم.

فلفظ "علم" مفرد هو اسم جنس كـ "السماء"و "السماوات"، واسم الجنس يطلق على المفرد ويطلق على الجمع، وذلك باعتبار أن جمع اسم الجنس أشبه مفرده في كل شيء: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ الدخان: ٣٨، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ الأنبياء: ١٦

فالسماوات السبع كالسماء الواحدة في ابتداء الخلق وفي إبداع الخِلقة منظراً وجمالاً، وفي عظمة الحجم أعجازاً واقتداراً، وفي عدم تطرق الفطور والعيب في أي واحدة منهن، فكذلك من يُسمَّى كتابه في علوم الحديث بـ "علم" فإنما أراد الجنس فكأن الكتاب تتساوى موضوعاته في أهميتها

---

[1] – بعض الكتب المصنفة بهذا الاسم: – "علم الحديث" للإمام ابن تيمية الحراني، – "التذكرة في علم الحديث" للإمام يوسف الحنفي ت 899هـ.

[2] – بعض الكتب المصنفة بهذا الاسم: – "معرفة علوم الحديث" للإمام الحاكم، وكتاب "مختصر علوم الحديث" للإمام ابن كثير.

[3] – بعض الكتب المصنفة بهذا الاسم: – "الخلاصة في أصول الحديث" للإمام الطيبي الحسن بن محمد ت 743هـ، و"أصول الحديث" د. محمد عجاج الخطيب. "قواعد في أصول الحديث" د. أحمد عمر هاشم.

[4] – بعض الكتب المصنفة بهذا الاسم: – "محاسن الاصطلاح" للسراج البلقيني عمر بن رسلان ت 805هـ، "الموقظة في مصطلح الحديث" للإمام الذهبي، " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني 852هـ.

وخدمتها لسنة سيد الأنام ﷺ، ومن سمَّى كتابه "علوم" أراد مجموع الموضوعات التي تخدم سنة النبي ﷺ فالعلم على إرادة الجنس والعلوم على إرادة الجمع[1].

وفي علاقة مصطلح الحديث بعلم الحديث فقد سبق البيان بأن "مصطلح الحديث" هو: ألفاظ أطلقها علماء الحديث على أنواع معينة من علوم الحديث، و"علم مصطلح الحديث"، هو معرفة تلك القواعد والضوابط التي اصطلح عليها علماء هذا الفن (المحدثون) المؤدية إلى فهم ذلك المصطلح، فمصطلح الحديث هو علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف، وعلو ونزول، وكيفية تلقيه وروايته، وصفات الرجال وغير ذلك.

وأما علوم الحديث فإنها تعني كل العلوم المتعلقة بالحديث الشريف، سواء كان تعلقها بحفظ متونه أو بمعرفة مصطلحه أو تاريخه أو شرحه أو غير ذلك من الأمور المتعلقة به.

وعليه، فعلوم الحديث أعم من مصطلح الحديث؛ لأنها تشمله.

ثانيًا: أهمية علم المصطلح في فهم العلوم الإسلامية.

يعتبر علم مصطلح الحديث مفخرة من مفاخر المسلمين، كما يعدُّ سبقاً علميا في عالم البحث العلمي ومناهج الوصول إلى الحقيقة التي كثيراً ما تضيع بين أوهام الباحثين عنها أو في تضاعيف أهوائهم الشخصية، يصل القارئ بعد استعراض سريع لأهم قواعد هذا العلم إلى نتيجة تطمئن لها القلوب والعقول وترتاح لها النفوس بأن أصول هذا الدين العظيم –الإسلام– ثابتة وراسخة رسوخ الجبال، ولا يمكن النيل منها ولا التشكيك في أصالتها مهما حاول المغرضون والحاقدون، خصوصا فيما يتعلق بسنة النبي ﷺ المصدر الثاني من التشريع، وليس هذا الثبات وتلك العظمة جريا وراء عواطف ومشاعر خيالية؛ بل إنها حقائق العلم وثوابت الفكر وضوابط المعرفة التي يسجد أمامها كل من يحترم عقله ويحرص على كرامة الإنسانية، ولو أن الأمة الإسلامية –ورجال العلم والفكر فيها على وجه الخصوص– اهتموا بهذا العلم وقواعده وساروا عليه في جميع مساراتهم العلمية والمعرفية لكان حالنا أحسن مما نحن عليه بكثير علما وحالاً، إذ إننا يوم تخلّينا عن الإسناد في

[1] – ينظر: مقال بعنوان: "تحقيق القول في تعريف علم الحديث رواية ودراية"، بقلم الدكتور: أحمد السيد الجداوي، مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر، ص 05.

تحقيق الرواية وقبولها، ونسينا قواعد الجرح والتعديل من قاموسنا، يوم فعلنا ذلك صارت الساحة خالية يقول من شاء ما شاء فيها ووجد كل ناعق بهوى من يسمع له ويتتلمذ على يديه، وغابت شمس الحقيقة وسط سحب الأهواء والأباطيل إلا عند من رحم الله وقليل ما هم[1].

المطلب الثاني: المصطلحات الحديثية ونشأتها عند المحدثين

أذكر في هذا المطلب تطور علم المصطلحات الحديثية عند المتقدمين والمتأخرين من المحدثين والمعاصرين ونشأته خلال هذه الفترات الثلاثة.

الفرع الأول: مصطلح الحديث عند المتقدمين من المحدثين

سوف أتكلم في ثنايا هذا الفرع عن مصطلح الحديث ونشأته عند كل فئة من الفئات المعنية بالدراسة –المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين– حيث أنه في عصر المتقدمين كانت المصطلحات مندرجة من خلال كلامهم في مصنفاتهم، وقد تم بيان معانيه من خلال سبر العلماء لاستعمالاتهم لهاته المصطلحات، وأما عصر المتأخرين فقد قسمه العلماء إلى مرحلتين، أولاهما: عصر التآليف الواسعة في مصطلح الحديث، في حين أن المرحلة الثانية سميت بعصر اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث، أما فترة المعاصرين؛ فقد وردت للعلماء فيها أقوال: فهناك من قال بأنه عصر الجمود للمصطلح، ويقصَد بذلك أن المعاصرين من العلماء لم يحدثوا الجديد في علم المصطلح، وهناك من قال أنه عصر الحوصلة لكلام المتقدمين والمتأخرين في المصطلح، وجمع الفهم لكلامهما، وآخرون قالوا بأنه عصر الابتكار في علم مصطلح الحديث، وكأن من قال هذا الكلام يقصد من ورائه أن أئمة الحديث المعاصرين وبناءً على فهمهم لكلام من سبقهم حاولوا استحداث تحرير للمصطلحات الحديثية، وقبل تفصيل الكلام في علم المصطلح ونشأته في هذه الفترات الثلاث يجدر بنا أن نشير إلى بوادر نشأة علم الحديث دراية قبل عهد التصنيف وفي بداية عهد التصنيف:

[1] – ينظر: تأملات في تاريخ السنة وأصول الحديث، للدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم، دار الثقافة، قطر، 1992، ص 27-28. ولعدم توفر الكتاب تم النقل عن كتاب: "موسوعة علوم الحديث وفنونه"، لسيد عبد الماجد الغوري، ط 01، 1428هـ، 2008م، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، ص 19-20.

إن أئمة الحديث عُنُوا به عناية فائقة من ناحية حفظه وضبطه وتدوينه وتأليف الكتب الجامعة لمتونه، وقد بدأت هذه العناية من لدن عصر النبي ﷺ، فقد كتبه بعض الصحابة في عهده وبعد عهده وكتبه التابعون، وإن كان بدء التدوين مدوّناً عاماً كان من أول القرن الثاني، ثم لم تلبث حركة التدوين أن ازدهرت شيئاً فشيئاً، وما كاد ينتهي القرن الثالث حتى كانت السنن والمسانيد وغيرها ولم يبق منها إلا شيء أقل من القليل، وكذلك عُنُوا به من نواح أخرى من جهة سنده ومتنه مما يتوقف عليه قبوله أو ردِّه، ولعمر الحق أن البحث عنه من هذه النواحي لبحث جليل القدر جم الفائدة، إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث، وتطهير الأحاديث مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق، وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل البحث في الرواية وشروطها وأقسامها، والتحمل والأداء، والبحث عن أحوال الرواة من جرح وتعديل وقواعده، وبيان الصحيح من الحسن من الضعيف وأقسامه، وبيان غريب الحديث، وناسخه ومنسوخه ومختلفه ومتعارضه وعلله إلى غير ذلك مما ذخرت به أصول الحديث[1].

- **قبل عصر التدوين:** كما يعلم أهل التخصص أن التدوين للأحاديث إنما كان في أواخر القرن الأول، ولم تكن مباحث هذا الفن وقواعده قبل عصر التدوين مدونة في السطور وإنما كانت منقوشة في السطور، وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن معظم الأحاديث قبل التدوين، وما كان رواة الأحاديث والجامعون له بغائبة عنهم أصول هذا الفن وقواعده، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان، وإن لم توجد الأعيان وليس أدل على هذا مما نقل إلينا من التثبت البالغ والتحوط الشديد في قبول الرواية والعمل بها، والتحرج من الإكثار من الرواية خشية الغلط، أو النسيان أو التزيد أو الوضع، وقد وضع أساس هذا التثبت الخلفاء الراشدون المهديون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث.
- **بعد عصر التدوين:** ولما دوّنت الأحاديث تدوينا عاما، ودوّنت كتب أخرى في علوم أخرى وجدنا الكثير من قواعد هذا العلم وأصوله مفرقة في أثناء كتبهم المؤلفة في متون

[1] – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص 27.

الحديث، أو المؤلفة في الفقه وأصوله، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتابي "الرسالة" و "الأم" للإمام الشافعي، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد، في أسئلتهم له ومحاورتهم معه، وما كتبه مسلم في مقدمته، والترمذي في علله الصغير، ونفصل الكلام عن هؤلاء في مرحلة المتقدمين من المحدثين[1].

ونبين من خلال ما سبق نشأة وتطور مصطلح الحديث عند المتقدمين من علماء الحديث، ونذكر أشهر المصنفات الحديثية التي ألفها علماء هذه الفترة.

أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المتقدمين وأشهر ما أُلّف فيه:

إن تاريخ علم مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث كعلم مستقل تصنف فيه الكتب، وتفرد له رسائل يرجع إلى القرن الرابع للهجرة، فمنه بدأت تظهر لهذا العلم أصول منضبطة، وقواعد معلومة، وسنبيّن تفصيل هذا في نشأة المصطلح عند المتأخرين من المحدثين.

وقد بدأ تدوين مبادئه وتسهيل بعض مسائله ببَدْء تدوين التاريخ للرجال والتصنيف للحديث في الكتب، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور متردداً على الألسنة، فلما دونت تلك الكتب بدأ يدخل في التأليف جمل من هنا وهناك، ولم يؤلف فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع، وما جاء قبل ذلك كان رسائل مستقلة ونتفاً وجملاً منثورة ورسائل في بعض المسائل منه تجيء بها المناسبات[2].

وفي القرن الثاني بُدِئَ بتأليف بعض المباحث منه، على شكل أبواب مستقلة في موضوعها، يجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزءٌ أو أجزاءٌ، تكون كتاباً لطيفاً بمقياسنا اليوم، وأقدم ما يمكن إضافة ذلك إليه هو الإمام علي بن المديني، البصري (ت 234هـ) رحمه الله تعالى، فقد ألّف في جملة أنواع من علوم الحديث، خص كل نوع منها بكتاب على حدة[3].

---

[1] – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، المرجع نفسه، ص 28-29.

[2] – لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1404هـ، 1984م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ومطابع دار عالم الكتب، بيروت لبنان، ص 101.

[3] – لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، المرجع نفسه، ص 102.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن الإمام الشافعي (ت 204هـ) -رحمه الله تعالى-، هو أول من دوّن بعض المباحث الحديثية في كتابه «الرسالة»، فتعرّض فيها لجملة من المسائل الهامة مما يتصل بعلم المصطلح، كذكر ما يشترط في الحديث للاحتجاج به، وشرط حفظ الراوي، والرواية بالمعنى، وقبول حديث المدلس، واشتهر عنه اشتهاراً موقفه من (الحديث الحسن).

وقد تكلّم الإمام الشافعي في «الرسالة» عن:

- قبول حديث الواحد والمرأة. - وصفة من تقبل روايته ومن تردّ.
- وقبول العنعنة من غير المدلس. - وقبول رواية المدلس إن صرح بالتحديث.
- وردّ من كثُر غلطه. - وكيف تعرف عدالة الراوي...الخ.

فما انتهى القرن الثاني إلا وكثير من مباحث المصطلح قد تأسست بالشكل الذي يكون عليه كلُّ عمل ناشئٍ جديدٍ.

أما بدءُ طور الاكتمال لهذا العلم فهو من أوائل القرن الثالث وما بعده حتى القرن الخامس، ففي القرن الثالث وجد من تكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً بكثرة أو باستقصاء كـ: يحي بن معين (ت 234هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (241 هـ)، وأبي جعفر المخرمي (ت 242 هـ)، والإمام البخاري (ت 256 هـ)، وخلق سواهم كثير[1].

كما وُجِد من تكلم على الحديث سنداً ومتناً أثناء تدوينه وجمعٍه له، مثل الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي (ت 234 هـ)، والحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي البصري (ت 262 هـ)، ودونك القطعة الصغيرة التي طبعت من كتابه «**المسند الكبير المعلل**»، وهي صفحات من (مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، لا تبلغ ثلاثين حديثاً، جاء فيها جمل كثيرة جداً من الحكم على الأحاديث بما يراه ملاقياً لها، ومثالها ما قاله رحمه الله تعالى: «هذا حديث حسن الإسناد» في تسعة مواضع، وقال: «هذا حديث حسن الإسناد وهو صحيح»، وقال في موضع: «حديث إسناده وسط، ليس بالثابت ولا الساقط، هو صالح». وقال في موضع: «حديث صالح الإسناد، فإن كان

[1] - موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 24.

هذا الشيخ ضبط هذا الحديث، فقد جوَّده وحسَّنه»، يعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن. فقد حدَّد في هذه الجمل هنا مراده من قوله: (حسن الإسناد) تحديداً واضحاً، وهو فوق الصالح ودون الصحيح، وبهذا يتبين أنه من جملة السابقين للترمذي في استعمال (الحسن) في كتبهم.[1]

خلال القرن الثالث هجري اتضحت معالم هذا العلم بما ذُكر من مسائله في كتب الرجال، أو في كتب الحديث، أو في كتب مستقلة ذات موضوع واحد، مثل كتب الإمام علي بن المديني وكثُر الكاتبون في مسائله:

فمنهم: الإمام الحافظ الحجة أبو محمد عبد الله بن الرحمن الدارمي (ت 255 هـ)، في المقدمة النفيسة لكتابه «السنن»[2].

وفي «الجامع الصحيح» للإمام البخاري أبي عبد الله: جُمَلٌ كثيرة في مسائل مصطلح الحديث، وكذلك في كتبه في التاريخ والضعفاء، فيلتقط منها جُمَلٌ جَمَّةٌ من علوم الحديث.

كما جاءت بعض قواعد هذا الفن مدوّنة في أثناء كتب الرواية كتلك التي جاءت في تراجم بعض الأبواب لصحيح البخاري، حيث تُقرأُ في كتاب العلم التراجم التالية:

- باب قول المحدث: حدّثنا وأخبرنا. - باب ما يذكر في المناولة.
- باب متى يصح سماع الصغير؟ - باب الخروج في طلب العلم.
- باب الحرص على الحديث. - باب كتابة العلم.. وغيرها.

كما أشار البخاري –رحمه الله– إلى بعض مسائل هذا الفن في مواضع متعددة من صحيحه كمسألة: زيادة الثقة، والمتابعات، وبيان غريب بعض الألفاظ، واختلاف الروايات[3].

---

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع نفسه، ص 25.

[2] – ينظر: سنن الدارمي الأبواب التالية: – باب: من هاب الفتيا مخافة السقط، أي: الخطأ، – باب: من رخص في الحديث إذا أصلب المعنى، – باب في توقير العلماء، – باب في الحديث عن الثقات، – باب الرجلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه، – باب تأويل حديث رسول الله ﷺ، – باب مذاكرة العلم، – باب في العرض.

[3] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 26.

وقدّم الإمام مسلم بن الحجاج (ت 261هـ) لكتابه «الجامع الصحيح» مقدمة نفيسة، تضمنت جملة صالحة من علم المصطلح، وجاءت هذه المقدمة الحديثية الاصطلاحية بالغة الروعة في لغتها وقوتها ومضمونها وأمثلتها.

قال العلامة الكوثري –رحمه الله تعالى–: «ومقدمة صحيح مسلم من أقدم ما سطّره أئمة الحديث في التمهيد لقواعد المصطلح، ككتاب «التمييز» لمسلم»[1]. أهـ

وقد أورد في مقدمة صحيحه جملة من المسائل، منها:

- تقسيم حملة الأخبار إلى طبقات. – كيفية معرفة المنكر في حديث المحدث.
- زيادة الثقة. – آداب الرواية. – منزلة الإسناد من الدين.
- جواز الجرح وأنه ليس من الغيبة. – الحديث المعنعن وصحة الاحتجاج به.

وختم الإمام محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي (ت 279هـ) كتابه «الجامع» بجزء نفيس للغاية، ألحقه به، وعُرِف بكتاب «العلل الصغير» جاءت فيه المباحث الكثيرة الهامة.

وقد تكلّم فيها على أنواع التحمّل، وخص الإجازة بتوسّع نسبي، وتكلم على مسألة الرواية باللفظ، والرواية بالمعنى، وتكلم على زيادة الثقة، والحديث الحسن والحديث الغريب أيضاً.

وتحدث عن اختلاف العلماء في مشروعية الجرح والتعديل، وردّ على الذين انتقدوا كلام المحدثين في ذلك، بسبب تحرجهم من الغيبة التي توهموها في جرح الضعفاء، وشدد النكير عليهم، ورجح وجوب نقد الرجال، لأنه السبيل الوحيد إلى معرفة الصحيح من الضعيف من السنن[2].

فتناول هذا الجزء أهم أركان علوم الحديث، وقد أثنى عليه الأئمة وأصحاب هذه الصناعة، وناهيك قول ابن الأثير قول ابن الأثير فيه في مقدمة «جامع الأصول»: "... وقد جمع فيها فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[3].

---

[1] – مقالات الكوثري، لمحمد زاهد الكوثري، لاط، لاس ن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص 90-91.

[2] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 27.

[3] – جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرنؤوط وجماعة محققين، ط 01، 1389هـ ، 1969م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 194.

وكتب الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 280 هـ)، "رسالته في وصف سننه" إلى أهل مكة، فجاء فيها قدر حسن من مسائل هذا العلم أيضاً، وكتاب "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد بن حنبل، فيه علم كثير من علم المصطلح.

وكتب قبل هؤلاء الأجلة جُمَلاً هامة في المصطلح الإمام الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت 219 هـ) شيخ البخاري والذهلي، فقد روى عنه الحافظ أبو بكر الخطيب في مواضع من «الكفاية في عمل الرواية» كلمات هامّة في مصطلح الحديث يمكن أن تعد رسالةً لطيفة في الموضوع، فيها التعريف الكاشف للحديث الصحيح المحتج به، وحكم الحديث المعنعن، وما يعدّ جرحاً عاماً في الراوي، وما لا يعدّ جرحاً في بعض حديثه، وغير ذلك مما له أهميته[1].

وللعلامة الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت 290هـ) جزء في معرفة من يترك حديثه أو يقبل، ذكره الحافظ العراقي ونقل عنه في «شرح الألفية»[2].

وتوجد مباحث مستقلة من المصطلح أيضاً في كتابات بعض المحدثين الفقهاء في القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع، كالإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي محدث الديار المصرية وفقيهها (ت 321هـ) رحمه الله تعالى، فله رسالة لطيفة نفيسة حقق فيها التسوية بين: حدثنا وأخبرنا فيما سُمع من الشيخ أو قرئ عليه[3].

وهي رسالة معروفة عند العلماء المتقدمين، اختصرها الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»، ونقل منها الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية»، وذكرها غيرهما من المتأخرين.

---

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 28.

[2] – شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، زين الدين العراقي، ت: ماهر ياسين الفحل وآخرون، ط 01، 1423هـ، 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 235.

[3] – قام بتحقيق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في جملة من التحقيقات أطلق عليها **"خمس رسائل في علوم الحديث"** وهي: (– مقدمة كتاب التمهيد، – رسالة الحافظ ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، – جزء الشيخ الميانشي التونسي: «ما لا يسع المحدث جهله»، – جزء «التسوية بين حدثنا وأخبرنا» وهو المقصود، – رسالة في جواز حذف "قال" عند قولهم: حدثنا فلان)، بمكتبة المطبوعات الإسلامية. سنة 2010م وهو غير متوفر على الشبكة.

كما ألَّف فيه أيضاً حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر الأندلسي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت 463هـ) رحمه الله تعالى، وذلك فيما أودعه ابن عبد البر في مقدمته النفيسة الواسعة الشاملة، لكتابه العُجاب الفريد: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» في ستين صفحة[1].

فقد نقل الحافظ ابن الصلاح كلام الحافظ ابن عبد البر في علم المصطلح، في غير موضع من كتابه «علوم الحديث»، وفات الحافظ ابن حجر في مقدمة «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، الإشارة إلى ما كتبه الحافظ ابن عبد البر في علوم المصطلح.

وهكذا تعددت التآليف، وتنوعت التصانيف، وكثرت الروافد والأصول، فأصبح التصنيف أمراً متّبعاً لا ينفك عنه إمام في الحديث[2].

ثانيًا: تصانيفهم في المصطلح

تعتبر كتب المصطلح عند علماء المتأخرين امتداد لما قدّمه العلماء المتقدمون في هذا الفن، بل هي محاولة منهم لتقريب مقصدهم من كل نوع من أنواع مصطلحات الفن من خلال تطبيقاتهم لها في مصنفاتهم، حيث أن العلماء المتقدمين لم يؤلفوا كتاباً خاصًا بمصطلحات الحديث المعروفة عندنا، وإنما تضمَّن ذلك من خلال تطبيقاتهم لها في كتبهم، كل حسب فهمه واجتهاده، ولهذا تجد علماء المصطلح من المتأخرين قد تباينوا في تعريفهم للمصطلح الواحد، كما حدث في مصطلح «الحسن» عند الإمام الترمذي، حيث فسّره العلماء بما يفوق عن سبعة معانٍ، وكذا مصطلح «المرسل» أيضاً، فكلنا يعلم بأن المرسل هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ، بإسقاط الصحابي من سلسلة الإسناد، وكذا فسّره آخرون بناءً على تطبيقات النقاد من المتقدمين على أنه الحديث الذي حدث فيه انقطاع في سلسلة الإسناد حيث كان، وبالرغم من ذلك إلا أن بعض علماء المتقدمين قد خصوا تصانيفهم ببعض المصطلحات الحديثية المعروفة، وقد ذكرت ذلك في نشأة علم المصطلح عند المتقدمين مع بعض الكتب التي ذُكرت فيها هاته المصطلحات.

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 30.

[2] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع نفسه، ص 31.

الفرع الثاني: مصطلح الحديث عند المتأخرين من المحدثين

وأتطرق من خلاله إلى بيان نشأة علم المصطلح لدى المتأخرين من المحدثين، وأشهر الكتب والتصانيف التي عنيت بهذا العلم.

أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المتأخرين وأشهر ما أُلّف فيه:

في القرن الرابع الهجري توجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع مباحث المصطلح والقواعد المتفرقة في كتاب جامع ناظم لمسائل هذا العلم، ونقسم بذلك مرحلة نشأة المصطلح عند المتأخرين إلى مرحلتين، أولاهما:

1- **عصر التآليف الواسعة المستقلة في مصطلح الحديث:** كيف لا وقد ضمّ ثلّة من العلماء المتخصصون في هذا الفن أمثال: الذهبي وابن الصلاح وابن دقيق العيد وابن حجر...، فأكبُّوا على التصانيف السابقة التي كانت تجربة أولى في التدوين، فجمعوا ما تفرّق في مؤلفات هذا الفن الواحد، واستدركوا ما فات السابقين معتمدين في كل ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسّند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها، فوُجِدت كتب في علوم الحديث لا تزال مراجع لا يغني عنها غيرها، ومن أهمها:

- **المحدث الفاصل بين الراوي الواعي:** للحافظ القاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي (ت 320هـ)، فكان الرامهرمزي أول من دوّن في علوم الحديث تدوينا مستقلاً، وهو أكبر كتاب وُضِع في علوم الحديث حتى ذلك العصر، استوفى فيه البحث في آداب الراوي والمحدث وطرق التحمل والأداء، واجتهاد المحدثين في حمل العلم وما يتعلق بهذا الفن من الأمور، فهو في الحقيقة من كتب علوم الحديث بمعناه الإضافي لا باعتبار كونه اسما ولقبا للعلم الخاص المعروف. فمحاولة الرامهرمزي في كتابه هذا هي الأولى من نوعها، وإن كان غيره ممن قبله قد ذكروا نتفاً من هذا العلم في بعض

مصنفاتهم[1]، قال شيخ الإسلام (ابن حجر): "من أول من صنف في علم الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي، فعمل كتابه "المحدث الفاصل" لكنه لم يستوعب" اهـ[2]، وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب[3].

- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه:** للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، ذكر فيه الحاكم خمسين نوعاً من علوم الحديث، وأظهر فيه براعة تامةً، ومعرفةً فائقة، وابتدع فيه محاسن لم يُسبق لها، ، ثم عمل أبو نعيم مستخرجاً على المعرفة، وهو كتاب مفقود، قال شيخ الإسلام: "والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهذّب، ولم يرتّب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل مستخرجاً، وأبقى فيه أشياء للمتعقب" اهـ[4]، وقد طبع كتاب «المعرفة» أولاً بتحقيق الدكتور السيد معظم حسين –رحمه الله– والذي اجتهد في تصحيحه غاية الاجتهاد، واعتنى بجمع نسخه ومقابلتها، ثم صدرت له طبعة منقحة بتحقيق ودراسة الأستاذ السلوم، من دار ابن حزم ببيروت لبنان[5].
- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية:** للإمام الحافظ المحدث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، حيث أتى الخطيب في هذا الكتاب على ما يحتاجه طلاب علم الآثار، والناظرين في صحة الأسانيد والأخبار، من أصول الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح والتعليل، وأبرز الفوائد الكامنات والكنوز الخفيات من مأثور كلام الحفاظ في مراعاة الألفاظ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، والفرق بين قول

---

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع السابق، ص 33.

[2] – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 44.

[3] – وقد تم تحقيق الكتاب من طرف الدكتور: محمد عجاج الخطيب، سنة 1404هـ، 1984م، في مجلد واحد يحتوي على 678 صفحة، بدار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

[4] – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 44.

[5] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 34.

(حدّثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا)، وجواز إصلاح اللحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحجة على من أنكر ذلك، وحكم الرواية على الشك وغلبة الظن، واختلاف الروايات باختلاف العبارات، ومتى يصح سماع الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة، والمكاتبة، وغير ذلك مما يعظم النفع به ويحتاج إليه طالبو التحقيقات[1].

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي، وهو أقدم ما صُنّف في آداب الطالب، وأخلاق الراوي وآدابه، وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه، وطرق التلقي عن الشيوخ، ومجالس الإملاء واتخاذ المسلمين، والتعاون بين طلبة العلم، ووجوب المناحة فيما يروى، وذكر إفادة الطلبة بعضهم بعضاً، والكلام في كتابة أحاديث التفسير وأحاديث المغازي، وأشعار المتقدمين، وتواريخ الرواة والجرح والتعديل، وعرض للرحلة في طلب الحديث وأهميتها وفوائدها، وحث على الجمع بين الرواية والدراية، ثم بيّن أهمية التصنيف وفضله وغير هذا[2].
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للحافظ المحدث الفقيه المؤرخ اللغوي، القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المغربي (ت 544هـ)، ومن عنوانه يتبّين أنه مؤلف في طرف تحمل الحديث وأدائه، وهو كتاب مفيد جداً، جمع فيه المؤلف نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله، وقدّم بين يدي ذلك كله أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث وشرف أهله، ووجوب السماع والأداء له ونقله، والأمر بالضبط والوعي والإتقان، وختمه بباب في أحاديث غريبة، ونكت مفيدة عجيبة من آداب المحدثين وسيرهم، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم، وقد طُبع هذا هذا الكتاب في دار التراث بتونس، ودار التراث بالقاهرة، بتحقيق الأستاذ: السيد أحمد صقر[3].

---

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، مرجع سابق، ص 35.

[2] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع نفسه، ص 35.

[3] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع نفسه، ص 36.

- **ما لا يسع المحدث جهله:** لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي (ت 580هـ)، وهي رسالة مختصرة، وهي في الحقيقة عبارة عن نحو سبع صفحاته فيها نُبَذٌ عن (الصحيح) و (الحسن) وبعض أنواع الحديث، وهي مطبوعة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث»[1].

وكان من أبرز كلام الذين شيّدوا بنيان علوم الحديث في هذا العصر، واعتمد عليهم من جاء بعدهم؛ الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، والحافظ الخطيب البغدادي، أما الحاكم فقد شق الطريق لمن بعده، بوضع كتابه «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه»[2].

2-عصر اكتمال التصنيف في علم مصطلح الحديث:

يمتدّ عصر النضج والاكتمال في تدوين فنّ "علوم الحديث" من القرن السابع إلى القرن العاشر، وفيه بلغ فن التصنيف لهذا العلم كماله التامّ، فوُضعت تصانيف ومؤلفات استوفت أنواع هذا العلم، وجمعت إلى ذلك تهاذيب العبارات وتحرير المسائل بدقة، وكان أصحاب تلك التصانيف والمؤلفات من الأئمة الكبار الذين أحاطوا بالحديث حفظاً، واضطلعوا من فنونه وأحوال أسانيده ومتونه دراية وعلماً، على غرار الأئمة السابقين الكبار، أذكر بعضاً من أهم مؤلفاتهم:

- **علوم الحديث:** للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المشهور بابن الصلاح (ت 643هـ)، الذي صنّف كتابه المعروف بـ: «معرفة أنواع علوم الحديث»، والذي يُعرف أيضا بـ: «مقدِّمة ابن الصلاح»، الذي أصبح عمدة المتأخرين، وكان قد أملى فيه ابن الصلاح شيئاً بعد شيء، ولهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع العلمي المناسب، وجمع فيه ما تفرّق في غيره من كتب الخطيب البغدادي وغيره من علماء الأصول في أصول الفقه أو أصول الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً، ولكثرة جمعه وتحريره انتشر واشتهر، وعكف عليه العلماء تدريساً وتلخيصاً، ونظماً وتبييناً، ومعارضةً وانتصاراً، حتى لا تجد كتاباً من كتب الأصول الأساسية بعده (ككتاب «فتح المغيث» للسخاوي، و «تدريب

[1] – موسوعة علوم الحديث وفنونه، للغوري، المرجع نفسه، ص 37.

[2] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 64، 65.

الراوي» للسيوطي وغيرهما) إلا وهي تحوم حول حماه، وتتعلق بأذياله، وهو من الكتب النهائية التي تُدرَّس اليوم في الدراسات العليا في أقسام الحديث في الجامعات[1].

كما أن للأئمة والعلماء في تلك الفترة من الزمن مصنفات مستقلة في علم مصطلح الحديث وفنونه، فلم يكونوا مقلّدين لابن الصلاح في القواعد العلمية فحسب، بل اجتهدوا رأيهم وكثيراً ما ناقشوه أو خالفوه فيما قرّره، فأذكر هنا مؤلفات هؤلاء في علم مصطلح الحديث التي يغلب عليها طابع الابتكار والاجتهاد وأكثر من التقليد:

- **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح:** للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد (ت 702هـ)، لهذا الكتاب أهمية كبيرة في مصطلح الحديث، حيث جاءت عباراته واضحة مختصرة مهذبة، جميلة الترتيب والنظام.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، حوت هذه الرسالة خلال سطورها على لطافة حجمها غُررُ الفوائد ودرر الفرائد، التي يجود بها قلم الإمام الذهبي في كتاباته وتعليقاته، إذ من المعروف لدى العلماء أن كلام الذهبي دائما يتميّز بالإفادات الغالية، والتحقيقات النفيسة، والنكت العلمية البديعة.
- **مختصر علوم الحديث:** للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت 816هـ)، وكان هذا المختصر بحاجة ماسة إلى الشرح، لشدة اختصاره واكتناز عباراته، فنهض بذلك الإمام عبد الحي اللّكنوي رحمه الله، وكتب له شرحاً مجيداً مديداً، سماه: «ظَفَرُ الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني»، وهو آخر مؤلفاته.
- **جواهر الأصول في علم حديث الرسول:** للإمام محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الزيدي (ت 840هـ)، ذكر فيه المؤلف مذاهب الزيدية وأصحابها بجانب ذكره لمذاهب

[1] – معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، مرجع سابق، ص 18.

غيرهم من الملة الإسلامية، بحيث يظهر بأدنى تأمل من وافق الزيدية في كل مسألة من مسائل هذا العلم ومن خالفهم فيها.

- « **نخبة الفكر** » **وشرحه** «**نزهة النظر**»: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (ت 852هـ).
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، اختار الإمام السيوطي هذا الكتاب ليبْني عليه شرح كتاب «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث» للنووي، فأحسن وأجاد.
- **المنظومة البيقونية**: لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي (ت 1080هـ)، تمتاز هذه المنظومة عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتى إنها لتصلح مذكرة للطالب في هذا العلم، وضِعت لها شروح كثيرة، وقد شرح هذه المنظومة المحدث المفسِّر الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي (ت 1422هـ) شرحاً نفيساً في كتاب مستقلٍ.
- **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدث العلامة علي بن سلطان محمد الهروي القارئ (ت 1014هـ)، وهذا من أروع شروح «نخبة الفكر» وأنفسها، وقد أكثر فيه العلامة المؤلِّف النقول عن السابقين؛ كالخطيب البغدادي، والقاضي عياض، والطِّيْبي، والعراقي، والجزري، والسخاوي، نقلاً مفيداً نافعاً: شارحاً تارةً، وضابطاً بعضَ الألفاظ تارة أخرى، ومستدركاً، ومناقشاً، ومعترضاً مراتٍ كثيراتٍ[1].

وقد ظل كتاب الحافظ ابن الصلاح «علوم الحديث» المنهل الوحيد المفضل في علم المصطلح لدى العلماء والطلاب نحو مائتي سنة، ثم ألّف الحافظ ابن حجر رسالته المختصرة الجامعة، التي سمّاها: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»، وللكتاب مكانة كبيرة في علم الحديث، جعلته مطمح أنظار طلبة الحديث، وعلمائه والمصنفين فيه.

[1] – معجم المصطلحات الحديثية، للغوري، المرجع السابق، ص 21- 23.

- **التذكرة في علوم الحديث**: للإمام سراج الدين بن الملقن (ت 893هـ).
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للإمام الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، وقد حظي هذا الشرح بعناية العلماء وثنائهم، حتى قال عنه صاحب «كشف الظنون»: «لعلّه أحسن الشروح»، ووصف الشارح نفسه كتابه هذا فقال: «هو مع اختصاره في مجلد ضخم، وسبك المتن فيه على وجه بديع، فلا يُعلم في هذا الفن أجمع منه، ولا أمكثر تحقيقاً لمن تدبّره».

ثانيًا: عنايتهم بعلوم الحديث رواية

فعلم الحديث رواية كما سبق تعريفه، هو الكلام الذي ينتهي إليه السند، ويشتمل على ما أضيف إلى النبي ﷺ، من أقواله أو أفعاله أو أحواله، أو إلى الصحابي فمن دونه، وقيل: ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل، أو صفة، خلقية أو خُلقية، التي وصلت إليها بالسند المتصل، وما يتعلق بها من حيث ضبطها وتحريرها، وهي الأحاديث التي توجد في الصحاح كالبخاري ومسلم، أو السنن كسنن الترمذي وأبي داود وابن ماجه، وغيرهم، أو المسانيد، كمسند أحمد وغيره، أو المعاجم كمعجم الطبراني، أو غيرها من كتب الحديث، قال الصنعاني: "علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: أو إلى صحابي فمن دونه: قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة"[1]، والحديث بهذا المعنى هو رديف مصطلح السنة عند علماء الحديث، حيث عرفها العلماء بقولهم: "هي كل ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، أو سيرة"، ويضاف إليها كذلك: "ما أضيف للصحابي وللتابعي".

فعلم الحديث رواية هو الذي يشتمل على ضبط الحديث، وتحمله، ونقله، وروايته، وتلقينه، ومذاكرته.وتحرير ألفاظه، إلى أن يستقر في الكتب والمصنفات، ومن كتب هذا النوع: الصحيحان والسنن الأربعة وكذلك المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية، هذا بالنسبة لعلم الحديث رواية في زمن المتقدمين.

[1] – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 14.

أما علم الحديث رواية عند المتأخرين؛ فهو ما يتعلق بالبحث في كل حديث وطرق تحمّلها المعروفة عند أهل الفن وتقسيمها، وبيان درجاتها، وكذا طرق الأداء، كما يندرج تحت علم الحديث رواية عدة أصناف من علوم الحديث كذلك، منها: الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وغريب الحديث، ومختلف الحديث وغيرها[1].

ثالثًا: عنايتهم بعلوم الحديث دراية

هو سند الحديث أو سلسلة الرواة الذين نقلوا هذا المتن، ويسمى الإسناد، وهو الطريق الموصل إلى ثبوت المتن، وكلاهما أي السند والإسناد بمعنى واحد، وهو من خصائص الأمة، وله أهمية كبيرة في الوقوف على صحة المتن، عبر عنها الإمام ابن المبارك بقوله: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقال ابن الصلاح: "إن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى بها؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته ، وإنما المقصود منها إبقاء سلسلة الإسناد ، والتي خصت بها هذه الأمة"[2].

فالمراد بعلم الحديث دراية عند الإطلاق، هو ما يتبع الراوي والمروي، ويقال: إن واضع هذه التسمية هو الإمام الحافظ ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز، ويندرج تحت علم الحديث دراية عدة أنواع من العلوم منها: علم الرجال وتواريخ الرواة، وعلم الجرح والتَّعديل، وغيرها، وهو ما يُعرف به قوانين الرّواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرّواة وشروطهم وأنواع المرويّات، وما يتعلّق بذلك.

وقد اشتهر علم الحديث دراية عند المتأخرين بعلم مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث، أو علوم الحديث، وعرفه بعضهم كابن جماعة وغيره بأنه العلم الذي يعرف منه حقيقة

---

[1] – ينظر: موقع إسلام ويب، الحديث الشريف، مباحث وقواعد حديثية، المقصود من تقسيم علوم الحديث إلى رواية ودراية، بتصرف، رابط المقال:
https://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=208567

[2] – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط 02، 1408هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 117.

الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، ويعرف بها أحوال الرواة وشروطهم، وأصناف مروياتهم، وكل ما يتعلق به. وفصل بعضهم فقال: فحقيقة الرواية هي ما يتعلق بطرق نقل الأحاديث، وشروطها: ما يتعلق بأنواع التحمل والأداء، من حيث القراءة على الشيخ، أو سماعه، أو الإجازة، أو المناولة، أو الوجادة وغيرها، أما أنواع الرواية، فهي ما يتعلق بالاتصال والانقطاع، التي توصلنا إلى الحكم على الرواية من حيث القبول أو الرد. وأما حال الرواة: فهو ما يتعلق بالعدالة والضبط، الموصلة إلى التعديل أو التجريح، قال الحافظ ابن حجر: "معرفة القواعد المعرّفة بحال الراوي والمروي".

ويدخل تحت باب دراية الحديث ما يتعلق بالشواهد والمتابعات، والعلل التي تكون في بعض الأحاديث مثل ما يسمى بالاضطراب وما يسمى بالإدراج ونحو ذلك، وما يتعلق بالتعديل، وهو الوقوف على ما يدل على ثقة الراوي وضبطه مما يؤدي إلى قبول روايته، وما يتعلق بالجرح الذي هو بيان ما يجرح به الراوي ويؤدي إلى ردِّ روايته ثم الوقوف على مسائل تعارض الجرح مع التعديل، وكيفية التعامل عند ذلك.

كما يدخل كذلك ما يتعلق بالترجيح بين الروايات عند تعارض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، وكل ذلك حسب قرائن الترجيح المعروفة، وهذه المرجحات كثيرة يعرفها جهابذة وأئمة هذا الفن، الذين طال بهم الاشتغال بعلم الحديث، ووقفوا على دقائق هذا الفن وخفاياه، ومن أنواع المرجحات كثرة العدد، أو مزيد الحفظ، أو طول ملازمة للشيخ، وغير ذلك من القرائن المعروفة التي يصعب الوقوف عليها في هذا المختصر[1].

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: "يستعمل كثير من أهل الحديث هذه الكلمة: رواية ودراية، وفي تفسير الرواية والدراية اختلاف، فمنهم من يقول: الرواية هي نقل الحديث بالإسناد. والدراية هي تمحيص هذا الإسناد من حيث الصحة وعدم الصحة، من حيث هل هو مستقيم أم غير مستقيم؟ هل هو معلول أم غير معلول؟ هل يحتج به أم لا يحتج به؟ وهذا قول طائفة كثيرة من أهل العلم.

[1] – – ينظر: موقع إسلام ويب، الحديث الشريف، مباحث وقواعد حديثية، المقصود من تقسيم علوم الحديث إلى رواية ودراية، مرجع سابق.

وآخرون يقولون: الرواية راجعة إلى النقل، والدراية راجعة إلى فقه الحديث، وفقه الحديث هو درايته. والرواية هي النقل، فيدخل على هذا في النقل مصطلح الحديث، يستعمل مصطلح الحديث، والنظر في الرجال. وتكون الدراية هي الفقه، يعني النظر في المتن"[1].

الفرع الثالث: مصطلح الحديث عند المعاصرين من المحدثين

وأذكر من خلال هذا المطلب نشأة المصطلحات عند المعاصرين من المحدثين وما آلت إليه بعض المصطلحات من تطور، سواء في تحريرها أو استعمالها بمجالاتها الواسعة اقتداءً بمن سلفهم من علماء الأمة.

أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المعاصرين وأشهر ما أُلّف فيه:

وأتكلم في هذا الفرع عن نتاج العلماء المعاصرين وتآليفهم في علم المصطلح، فهم بلا شك يمثلون حلقة من سلسلة شديدة التماسك تمثلت في أئمة وعلماء سخرهم الله تعالى لحفظ كتابه وسنة نبيِّه عليه السلام، فقد كُتب في مجال علم المصطلح أسفارًا كثيرة في المرحلة المعاصرة، أغلبها اتجه نحو تبسيط العلم وجعله سهلاً في متناول أيدي طلابه، وكان هناك مجموعة من المصنفات التي تميزت من حيث الشكل أو المضمون أو كلاهما، ومن تلك المصنفات "قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث" للشيخ جمال الدين القاسمي (ت 1332هـ)، و"توجيه النظر إلى أصول الأثر" للشيخ طاهر الجزائري، و"قواعد في علوم الحديث" للمحدث ظفر أحمد العثماني التهنوي، و"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور السباعي، و"منج النقد" للدكتور نور الدين عتر، و"منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه" للدكتور مصطفى الأعظمي، و"المنهج المقترح لفهم المصطلح: دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث" للدكتور شريف العوني، و"علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد" للدكتور حمزة الميلباري.

[1] – ينظر: شريط بعنوان: الفرق بين كتب الفقه وكتب الحديث، صالح آل الشيخ، أنظر: موقع الآجري، منتدى: منابر المتون الحديثية وشروحها، منبر الحديث وعلومه، مقتطف: ما الفرق بين علم الحديث رواية ودراية؟، مقال بواسطة: أبو محمود السلفية، سبتمبر 2009.

بتحليل سريع لمجمل هذه الدراسات ومن خلال عناوينها يتبيّن -وبخاصة لأهل الاختصاص- مدى أهمية التصانيف التي قدمها المعاصرون في علم المصطلح، فهي بلا شك تعتبر قسيما لمرحلة المتقدمين والمتأخرين، فعلم المصطلح تحوّل مع هذه المرحلة إلى الدخول في مرحلة منهجية متمايزة عما سبق، فبعد أن كان علم الحديث عِلماً يدور في حلقات العلم في البلاد الإسلامية ويتأهل صاحبه للأداء عبر الإجازات، أضحى اليوم فرعاً علمياً في الكليات الشرعية التي تقوم بتدريس كراسات حديثة التأليف لأساتذة حصلوا على شهادات انبنت على البحث وفق معايير أكاديمية شبه متفق عليها، كما أنه أصبح علماً تعنى به مناهج العلوم الإنسانية المتخصصة بالمنهج التاريخي ونظرية المعرفة (الابستومولوجيا)[1] فيما يخص نقد الأخبار، وبعلم الاجتماع والنفس فيما يخص جرح الرواة وتعديلهم[2].

وقد ابتدأت هذه المرحلة بجهود عَلَمين يُعدّان من رواد المدرسة الإصلاحية في بلاد الشام هما الشيخ طاهر الجزائري وجمال الدين القاسمي، كان هذان العلمان جزءاً من نواة فكرية تعنى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي والديني والتربوي في بلاد الشام، حيث كانا بالإضافة إلى عديد من رواد النهضة آنذاك محمد كرد علي، ومحب الدين الخطيب والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري يعقدون مجلساً أسبوعياً أُطلق عليه (حلقة دمشق الكبرى)[3]، يتناولون فيها القضايا الإدارية والتربوية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تعكس اختصاصاتهم المختلفة والتي تشير إلى الطور التاريخي الجديد الذي تمر به الأمة العربية آنذاك في علاقتها مع السلطنة العثمانية.

ومن ضمن الكتابات لهذين العلمين المتعددة كتاباتهما الاصطلاحية التي كانت بشكل عام بوابة أساسية لمرحلة المعاصرين وبشكل خاص تأسيساً لمرحلة الإرهاصات في المرحلة المعاصرة، فكما سبق وأن ذكرت فقد كتب الشيخ طاهر الجزائري كتابه "توجيه النظر"، وكان غرضه من الكتاب بأن

---

[1] – الإبستومولوجيا: وهي كلمة انجليزية تعني "نظرية المعرفة"، أو "علم المعرفيات"، وهي فرع من فروع الفلسفة، تهتم بطبيعة ومجال المعرفة، أو نظرية المعرفة العلمية، وتعنى البحث في إمكان المعرفة ومصادرها وطبيعتها. أنظر: ويكيبديا الموسوعة الحرة.

[2] – الدرس الحديثي المعاصر، عصام البشير، وعصام عيدو، وآخرون، ط 01، 2017، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ص 381، بتصرف.

[3] – أنظر مقال بعنوان: "طاهر الجزائر وحلقة دمشق الكبرى"، بقلم: رغداء محمد أديب زيدان، لمجلة "التراث العربي".

يكون موسوعة شاملة لعلوم المصطلح، وهو أوسع الكتب المحررة المطوّلة في علم المصطلح التي ألفت في القرن الرابع عشر هجري، ففي هذا الكتاب جمع لكثير من المسائل الأصولية والحديثية المتعلقة بمصطلح الحديث، ونجد في ثنايا هذا الكتاب تأثراً واضحاً لصاحبه بتجليات الفترة المعاصرة وأحداثها، وبالنزعة الإصلاحية التي انتهجها الشيخ الجزائري عند استطراده الواضح في مسألة التواتر التي شغلت جزءاً كبيراً من الكتاب، والتي ترمز إلى سؤال القطعية، وهو السؤال الأهم في تاريخ العلوم الإسلامية عامة وعلم مصطلح الحديث وأصول الفقه خاصة، وهو في الوقت نفسه استحضار جديد للسؤال نفسه الذي شغل القرون الإسلامية الثلاثة الأولى، كما نشهد في كتابات الشافعي وخاصة في «الرسالة»، و«جماع العلم»، وكتابات خصومه من أهل الاعتزال خاصة «مقالات الإسلاميين»، و«قبول الأخبار ومعرفة الرجال» كلاهما للبلخي الكعبي، و«الانتصار» للخياط، و«فضل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار، ولم تكن الاستفاضة البالغة في مبحث التواتر –كعلامة على الاستئنافة الجديدة– رمزاً وحيداً في هذا الكتاب بل رافقها رموز أخرى تعلّقت بصاحب الكتاب، منها إتقانه لبعض اللغات السامية ولغات أواخر العصور القديمة كالعبرية والسريانية، وبعض اللغات الأخرى كالتركية والفارسية والفرنسية والحبشية والبربرية[1].

ويمكن من خلال مرحلة الإرهاصات في تصنيف علم المصطلح عند المعاصرين استخلاص ملاحظتين في علم الاصطلاح وهي:

- أن إيراد القاسمي لهذه النقول المختلفة كان غرضاً تربويا أساسياً في جمع كلمة الأمة على تراثها بعيداً عن المذهبية ودون تمحيص في قائل النصوص أو تاريخ النصوص، وهذا الغرض –على رغم الانتقائية الواضحة فيه– يعبّر تعبيراً واضحاً عن المرحلة التي كان يعيش فيها القاسمي آنذاك، وهي مرحلة جمع الكلمة والخروج من المذهبية، وهذا المنهج أسهم أيضاً في مرحلة تأسيس علم المصطلح عند المعاصرين التي برز فيها خصام واضح في عدد من العلوم الإسلامية بين فريقين: فريق يؤسس لعلوم الإسلام من خلال مرحلة

[1] – الدرس الحديثي المعاصر، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 385 – 386، بتصرف.

المتقدمين، وفريق يؤسس لها من خلال علوم المتأخرين، أو بعبارة أكثر دقة فريق يعتمد على المذهبية أساساً في فهم علوم الإسلام وفريق يرى المذهبية انحرافاً عن المسار الصحيح لرسالة الإسلام.

- إيراد النقول المختلفة على انتقائيتها وعدم انطوائها ضمن مذهب واحد أو ضمن تاريخ محدد، إلا أن غرضها كان تقديم مجموعة من الأفكار الأساسية التي كان يريد القاسمي التأسيس لها أو إعادة التأسيس لها في الفترة المعاصرة، وبنظرة موجزة على بعض مباحث الكتاب يتبيّن المنهج الكامن وراء إيراد هذه النصوص.

وبعد مرحلة الإرهاصات بدأت مرحلة التأسيس التي قادها جمع كبير من الأئمة والعلماء المعاصرين الذين كان لهم دور كبير في إرساء علم المصطلح ضمن مؤلفات عديدة معتمدة، فهذا يحرر، وهذا يجمع، وآخر يبيّن تنوع معاني كل مصطلح، فلم يكن بذلك نصيب علم المصطلح من التأليف في العصر الحديث أقل من العلوم الأخرى، فمن العلماء من عكف على الكتب المؤلفة في علوم الحديث، فأخرجوها لنا في حلل قشيبة، بعد أن حققوها تحقيقاً علمياً، وضبطوا نصوصها معتمدين على مناهج البحث العلمي، ومنهم من شرحها شرحاً يناسب لغة زماننا هذا.

ومن العلماء من حاول تيسير مصطلح الحديث على الناس، فألّفوا كتباً تناسب أفهامهم، ومن هؤلاء أذكر: الدكتور نور الدين عتر، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، رحمه الله، وتلاميذهما، وآخرون أمثال: الدكتور مصطفى السباعي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، والشيخ شعيب الأرناؤوط وتلاميذهم، وآخرون[1].

فقد ألّف العلامة أحمد محمد شاكر كتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث».

والعلامة محمد ناصر الدين الألباني «السلسلة الصحيحة» و«السلسلة الضعيفة»، وبثَّ فيها العديد من المصطلحات الحديثية.

[1] – الدرس الحديثي المعاصر، المرجع نفسه، ص 391، بتصرف.

ومصطفى العدوي ألّف كتاب «شرح علل الحديث»، والشيخ محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم الأثيوبي ألّف كتاب «شرح ألفية السيوطي»، وكذلك الشيخ أبو معاذ طارق ابن عوض الله نظم منظومة سمّاها «لغة المحدّث» وشرحها، كما ألّف «الديباجة في علم الحديث»، و«المدخل إلى علم الحديث»، والدكتور محمود الطحان ألّف كتاب «تيسير مصطلح الحديث»، وعدد كبير من المؤلفات التي عُنيت بذكر المصطلحات وهذه بعضها:

– كتاب «**أحسن الحديث**» للعلامة الشيخ عبد الرحمن المحلاوي، اختصر فيه البيقونية، وشروحها وحواشيها، وكتاب «**مصطلح الحديث**» للعلامة الشيخ عبد الغني محمود، اختصر فيه النخبة وشروحها، وكتاب «**المنهج الحديث في علوم الحديث**» للشيخ محمد محمد السماحي، قصد فيه إعداد موسوعة جامعة في علوم الحديث، وكتاب «**أصول الحديث**»، علومه ومصطلحه للدكتور مصطفى عجاج الخطيب تناول فيه أهم الأسس والقواعد التي اتبعت في قبول الحديث وردّه، وفي تحمّله وآدائه، وما يلتحق بهذا من علوم مختلفة تتعلّق بأحوال الروّاة والمرويات وما يترتّب على ذلك من أحكام بين القبول والرد، وكتاب «**منهج النقد في علوم الحديث**» للدكتور نور الدين عتر، وهو يمتاز بمميزات كثيرة، منها حسن التقسيم والتفصيل، ودقة التحرير للأقوال والآراء التي كثُرت فيها الخلافات، وعمق الرد على بعض الآراء الاستشراقية التي لم تقم على أساس علمي سليم، حيث ابتكر فيه تقسيماً جديداً لعلوم الحديث في نظرية علمية متكاملة، وفي دراسة تاريخية لأدوار علوم الحديث، وكتاب «**الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**» للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام[1].

وهناك كتب أخرى للمعاصرين في هذا الفن، وهكذا توالت سلسلة هذا العلم متواترة لحمل الحديث النبوي وتبليغه علماً وعملاً دراسةً وشرحاً، منذ عهده ﷺ إلى عصرنا الحاضر، ويستطيع أي إنسان في أي وقت أن يجد السبيل إلى معرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن غير الصحيح، حيث

[1] – المراحل التاريخية لعلم مصطلح الحديث وأشهر ما صنف فيه، للدكتور علي مصطفى القضاة، دورية «كان» التاريخية الإلكترونية، العدد الرابع، يونيو 2009، ص 54-55.

كانت كل مرحلة تتعامل مع مستجدّات وقتها حسب ما تسنى لها من أصول، فتضع لها الضوابط المناسبة والعلاج الصحيح، فكانت الضوابط والمؤلفات تواكب هذا التغيّر.

ثانيًا: تراثهم مقارنة بمن سبقهم

يعتبر التراث الذي تزخر به المكتبة الحديثية المعاصرة في علوم الحديث بشتى مجالاتها ضخمًا مقارنة بالقرون السابقة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على الجهد المبذول من طرف هؤلاء سواء كان ذلك عن طريق المؤسسات الرسمية كالجامعات، والمعاهد، أو الخواص كالعصاميين من المجتهدين، وبعض الاجتهادات الخاصة من أصحاب التخصصات الأخرى، وهو بطبيعة حال كل علم، فهو امتداد لأفكار السلف واجتهاداتهم، وخاصة في علم المصطلحات الحديثية، فقد لاحظنا أن هناك بعض المصطلحات لم تستقر لحد اليوم على تعريف مضبوط "كالحسن"، و "المرسل"، فنجد أن العلماء المتقدمين قد قصدوا بهذه المصطلحات معانٍ معينة، وذلك من خلال تتبع استعمالاتهم لها في كلامهم وتطبيقاتهم، وبناءً على هذه التطبيقات أراد العلماء المتأخرون والمعاصرون أن يجمعوا شتات هذه التطبيقات من خلال تعريف واحد لها، ولكن كانت أكثر محاولاتهم لا تسقط على بعض الدقائق في استعمالات هؤلاء الأئمة، وكما نعلم أن علم الحديث هو علم يعنى بالجزئيات، لا بالكليات، وبذلك لا توجد قواعد كلية تضبط هذا العلم، فلكل حديث نقده الخاص، ومن خلال هذا لم يتمكن العلماء من تحرير علوم الحديث ومصطلحاته، بالرغم من عديد المحاولات، إلا أنها في كل مرة تجد من ينتقد هذه التحريرات، وبذلك يبقى مجال البحث واسعًا أمام طلبة العلم حتى يتبين لهم مراد الأئمة من كل مصطلح، ولهذا المقصد تجد تراث المعاصرين أكثر ممن سبقهم من المتأخرين والمتقدمين من المحدثين، وذلك من خلال تحقيقات هؤلاء وتصنيف عدد كبير من التصانيف وجعل عدد كبير من التحقيقات على الكتاب الواحد.

المطلب الثالث: الحديث المقبول عند المحدثين ومصطلحاته:

وأذكر من خلال هذا المبحث تعريف الحديث المقبول وراوي الحديث المقبول ومصطلحات القبول التي اعتمدها العلماء سواء تعلق الأمر بالراوي أو بالمروي.

الفرع الأول: الحديث المقبول وراويه ومصطلحاته.

وأتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المقبول من الحديث في اللغة والاصطلاح، ثم الراوي المقبول عند المحدثين، لأتطرق بعدها إلى ذكر المصطلحات الحديثية التي اعتمدها العلماء في تسمياتهم لقبول الحديث.

- **تعريف الحديث المقبول:** ونتعرف على مصطلح المقبول في اللغة والاصطلاح.

المقبول لغة: قال ابن فارس في المعجم: «القاف والباء واللام، أصل واحد صحيح تدل كلها على مواجهة الشيء للشيء»[1]، ويُقال: تَقَبَّلَهُ وقَبِلَه بفتح القاف وقد يضم: أي أخذه، وقَبَل الشيء، وأقبل: لزِمه وأخذ فيه[2].

والقَبول: الحُسن والشارة، وهو القبول، بضم القاف أيضاً، ولم يحكِها بالضم إلا ابن الأعرابي، وإنما المعروف القَبول بالفتح[3].

وقال الراغب: القبول: الرضاء والإثابة، وقيل هو من قولهم: فلان عليه قَبول، إذا أحبه من رآه، وقال ابن الأعرابي: إذا رقع الثوب فهو المقبل والمقبول، وإنما سميت "قبولاً" لأن النفس تقبلها[4].

فالقبول: هو الرضى والاستحسان للشيء بعد تحسينه، وضم ما يستدعي أخذه، واعتماداً على معنى القبول فإن لفظ (مقبول) اسم مفعول، ويكون معناه: المرضي والمستحسن من بين غيره لما

---

[1] – معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، لا ط، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 05، ص 51.

[2] – القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ت: مركز تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط 08، 1426هـ، 2005م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 1046.

[3] – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، فصل القاف، ج 11، ص 545.

[4] – المحكم والمحيط الأعظم،لأبي الحسن ابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط 01، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 06، ص 433.

تميز به من تحسين، فيتم أخذه واعتماده، ومنه قوله ﷺ:"إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحب فلاناً فأحببه، فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض"[1].

و**الراوي المقبول**: هو المأخوذ بخبره والمرضي عنه؛ بعد ضم ما يحسنه ويرتقي به وبحال خبره، وهذا ما صنعه الحافظ ابن حجر في الرواة الذين أطلق عليهم مصطلح مقبول من وضع شروط خاصة ترتقي بقبوله[2].

المقبول عند علماء الحديث: المتتبع لمصطلح مقبول عند علماء الحديث من خلال كتب مصطلح الحديث والجرح والتعديل والتخريج؛ يجد استخدام هذا المصطلح متجهاً نحو المتن أو الإسناد أو الراوي، دون أن يكون هذا الاستخدام قائما على منهجية واضحة، أو مضبوطاً بشروط معينة، وهو جلي من خلال النماذج الآتية:

- **اقتران مصطلح مقبول بالحديث.**

- قال الخطابي عند حديثه عن أقسام الحديث: «ينقسم الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف، لأنه إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشمل من صفات القبول على أعلاها أو لا، والأول الصحيح والثاني الحسن، والمردود لا حاجة إلى تقسيمه، لأنه لا ترجيح بين أفراده»[3].

---

[1] – صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم: 3209، ت: محمد بن زهير الناصر، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ج 04، ص 111.

[2] – مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم أصول الدين، سنة 2010، من إعداد: محمد راغب راشد الجيطان، إشراف: الدكتور: حسين عبد الحميد النقيب، ص 38.

[3] – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي،مرجع سابق، ج 01، ص 59.

- وفي مسألة اشتراط العدد لقبول الحديث، علّق الحافظ على ابن الصلاح بقوله: "اشتراط العدد في الحديث المقبول بأن يرويه عدلان عن عدلين حتى يتصل، مثنى مثنى برسول الله ﷺ"[1].
- وعند حديث طاهر الجزائري على ما اتفق عليه العلماء من إيراد الألفاظ المتعارف عليها، وعدم الخروج عن مضامين معناها قال: "ومثال ذلك في المروي أن يقال: كل مروي تكون روايته أهل عدالة وضبط فهو مقبول يحتج به، وكل مروي لا تكون روايته من أهل العدالة والضبط فهو مردود لا يحتج به"[2].

إذن اقتران لفظ مقبول بالحديث يدل على الأخذ بالحديث والرضا به، والعمل بمقتضاه، ولهذا نجد قول ابن حجر عن الحديث المقبول: "بأنه يجب العمل به عند الجمهور"[3].

– اقتران مصطلح مقبول بالسند.

قال السخاوي عند حديثه عن أقسام العالي من السند والنازل: "والثنائيات في موطأ مالك، والوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة لكن بسند مقبول إذِ المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة"[4].

– اقتران مصطلح مقبول بلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل.

ينظر الجدول الذي يبين إطلاقات علماء الحديث للفظ "مقبول" على راوٍ معين مقترناً بلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، من كتاب "مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته"، ص 27، 28، وخلاصته:

---

[1] – النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ت: ربيع بين هادي عمير، ط 03، 1983م، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 238.

[2] – توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري،مرجع سابق، ج 01، ص 80.

[3] – نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: عصام الصبابطي – عماد السيد، ط 05، 1418هـ، 1997م، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج 04، ص 721.

[4] – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424هـ، 2003م، مكتبة السنة، مصر، ج 03، ص 342.

- أنّ الحاكم أكثر من استخدام المصطلح في الجرح والتعديل.
- أنّ الرواة الذين استحقوا هذا المصطلح من بعض العلماء؛ هم من نزلت درجتهم عن التوثيق إلا ما ندر.
- على الرغم من أنّ الحاكم أكثر من إطلاق لفظ مقبول؛ إلا أنه لم يكن على وتيرة واحدة، بل تنقّل بين الثقة والصدوق.
- اقترنت بلفظ مقبول ألفاظ أخرى من ألفاظ الجرح والتعديل.
- المقبول عند علماء الحديث السابقين كان في دائرة الاحتجاج به، فيشمل الصحيح والحسن، وليس مصطلحاً يشبه مصطلح المقبول عند ابن حجر[1].

وعلى إثر ذكرنا للمقبول عند ابن حجر، فحريٌّ بنا أن نبيّنه:

ثانيًا: راوي الحديث المقبول:

إنّ المدقّق في الشروط الثلاثة السالفة الذكر للراوي المقبول عند ابن حجر يجد اثنين منها يتعلقان بالمروي، وواحد يتعلّق بالراوي نفسه، فأمّا الشرطان المتعلقان بحديثه المروي؛ فالأول وصف لعدد الأحاديث، والثاني يبين مكانة حديثه بين أحاديث الرواة ، ثقات كانوا أم ضعفاء، وحتى الشرط الذي يتعلق بذات الراوي لا يزيد الراوي شيئاً في الارتقاء.

ولا بد أنْ نعلم أنّ مثل هذه الشروط لم توجد إلا لمحاولة جبر خلل ما يتعلّق بالراوي ، وحل لمشكلة لم يسعف علم الجرح والتعديل في حلّها.

إذن: فالراوي الذي أطلق عليه العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر لفظ مقبول؛ هو في الأصل مجهول وهو في أقلّ درجاتها[2].

مضافًا إلى ذلك أعلى درجات القبول فراويه بتعدد أوصافه سواء كان حافظا، أو ثقة، أو إمامًا... فهو داخل في نطاق الراوي المقبول.

---

[1] – مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته، محمد راغب الجيطان، مرجع سابق، ص 28.

[2] – مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته، محمد راغب الجيطان، مرجع سابق، ص 107.

- **صفات راوي الحديث المقبول**

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون مسلماً بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقضاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل والله أعلم"[1].

فمدار قبول رواية الراوي على شرطين اثنين هما:

- الأول: **العدالة**.
- الثاني: **الضبط**.

ويأتي تعريف العدالة والضبط في مصطلحات القبول المتعلقة بالجرح والتعديل.

الفرع الثاني: نشأة مصطلحات القبول وتطبيقاتها عند المحدثين.

وأتكلم في هذا المطلب على عن نشأة مصطلحات قبول الحديث عبر الزمن منذ بداية استعمال هذا المصطلح إلى أن تطور واستقر على معنى أو معاني معينة عند علماء الفن، وتطبيقاتهما عند المحدثين، ويتعلق الأمر بتصحيحات المحدثين وتحسيناتهم للأحاديث.

- **نشأة مصطلح الصحيح عند المحدثين.**

يُلاحظ الباحثُ المتفحِّص أنَّ الأُسسَ والأركان الأساسيَّة لعلم الرِّواية ونقل الأخبار موجودة في الكتاب العزيز، والسنة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم: **قَالَ تَعَالَى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ الحجرات: ٦

[1] – انظر: مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ص 49.

وجاء في السنة قوله – صلى الله عليه وسلم –: "نَضَّر الله امرأً سمع منَّا شيئًا فبلَّغه كما سمعه، فرُب مُبلَّغٍ أوعى من سامع"[1] ، وفي رواية: "فرُبَّ حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"[2].

وامتثالاً لأمر الله – تعالى – ورسوله – صلى الله عليه وسلم – فقد كان الصَّحابة – رضي الله عنهم – يتثبَّتون في نقل الأخبار وقَبولها، لا سيما إذا شكُّوا في صدْق الناقل لها، فظهر بناءً على هذا موضوعُ الإسناد وقيمته في قَبول الأخبار أو رَدِّها، فقد جاء في مقدمة "صحيح مسلم" عن ابن سيرين: "قال: لَم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فينظر إلى أهل السنة، فيُؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدَع، فلا يؤخذ حديثهم"[3]، وبناءً على أنَّ الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده، فقد ظهر علمُ الجَرْح والتعديل، والكلام على الرُّواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفيَّة، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قِلَّته؛ لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر.

ثم توسَّع العلماء في ذلك، حتى ظهر البَحث في علومٍ كثيرة تتعلَّق بالحديث من ناحية ضبطه، وكيفيَّة تحمُّله وأدائه، ومَعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه وغير ذلك، إلاَّ أنَّ ذلك كان يتناقله العلماء شفويًّا.

ثم تطور الأمرُ، وصارتْ هذه العلوم تكتب وتُسجَّل، لكن في أمكنة مُتفرِّقة من الكتب، مَمزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعِلْم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث، مثل: كتاب "الرِّسالة"، وكتاب "الأم"؛ للإمام الشافعي.

وأخيرًا، لما نضجت العلوم، واستقرَّ الاصطلاح، واستقلَّ كلُّ فنٍّ عن غيره – وذلك في القرْن الرابع الهجري – أفرد العلماءُ علمَ المصطلح في كتاب مُستَقل، وكان من أول مَن أفرده بالتَّصْنيف

[1] – سنن الترمذي، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ج 05، ص 34. حديث رقم: 2657، أبواب العلم، باب ما جاء في تبليغ السماع، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[2] – المرجع نفسه، الباب نفسه، ج 05، ص 34، قال فيه الترمذي: هذا حديث حسن.

[3] – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، مقدمات، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ط 02، 1392هـ، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج 01، ص 84.

القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي – المتَوَفَّى سنة 360 هـ – في كتابه: "المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي" – حتى استقرَّ هذا العلم بوَضْع شروط خمسة لقَبول الحديث، وهذه الشروط هي[1]:

– اتصال السند (الإسناد). — عدالة الرواة، – ضبط الرواة، – عدم الشذوذ، عدم العلة.

وعلى هذا، فحدُّ الحديث الصَّحيح هو: الحديث المسند الذي يتَّصل إسناده بنقل العَدْل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا مُعللاً.

إذن فالحديث متن وسند، أمَّا المتن فهو: نص الحديث، وأمَّا السند: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن[2].

- **نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين**

من المؤكد أن تتبع واستقصاء مصطلح أو لقب "الحسن" الوارد في كلام المحدثين الأوائل وقدماء نقاد الأثر أمر عظيم الأهمية، لأننا بذلك نقف على البدايات الأولى لاستعمال "الحسن" وكيفية ذلك الاستعمال، مما يفيدنا في رصد التطور الذي دخل على هذا المصطلح بمرور الزمن على أيدي أئمة المحدثين إلى أن أخذت ملامحه تتشكل في آخر الأمر، وبدأت مرحلة استقراره.

وأقدم نص وُجد فيه إطلاق لقب "الحسن" على الحديث مع عدم صحته، هو ما رُوي عن محمد بن المنكدر مرسلاً عن رسول الله ﷺ في حديث أخرجه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر بقوله: «أخبرنا أحمد بن محمد ابن هشام، ثنا علي بن عمر، نا الحسن بن سعيد، نا عبد الله بن أبي داود، ثنا عبد الله بن محمد بن النعمان، نا كثير بن يحي، نا يحي بن سليم، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبه قال: قال رسول الله ﷺ: "من أفضل الفوائد حديث حسن يسمعه الرجل فيحدث به أخاه"»[3].

---

[1] – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، مرجع سابق، ص 30.

[2] – مقال على شبكة الألوكة، نشأة مصطلح الحديث، بقلم: محمد داود دسوقي الخطابي، تاريخ الإضافة 26/3/2017 : ميلادي – 1438/6/27 هجري، رابط المقال: https://www.alukah.net/sharia/0/114060/

[3] – جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، ط 01، 1414هـ، 1994م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، حديث رقم: 321، ج 01، ص 261.

قال الحافظ العراقي بعد أن خرج الحديث من كتاب (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر: "وهو مرسل حسن الإسناد، قال ابن عيينة: لم يدرك أحد أجدر من أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ من ابن المنكدر"[1].

وهذا الحديث ضعيف لإرساله، ولأن يحي بن سليم كثير الوهم[2].

كما أنه لا يوجد ترجمة لمن اسمه عبد الله بن داود أو ابن أبي داود ممن هو في طبقة المذكور في هذا السند، كما أن في المتن ألفاظاً يسبق إلى القلب أنها منكرة عن رسول الله ﷺ، ومحل الشاهد في هذا الحديث قوله: "حديث حسن".

وهناك عدة نصوص لعدد من المحدثين الأوائل، وبعضهم من متقدمي كبار الأئمة النقاد ورد فيها استعمال لقب (الحسن) في وصف الحديث، وفيما يلي أقوالهم بحسب الترتيب التاريخي لوفيات القائلين، وهؤلاء هم:

- عبد الله بن شدّاد بن الهاد[3]؛ وهو من كبار التابعين الثقات، مات رحمه الله تعالى في وقعة الجماجم المشهورة سنة 81هـ، أو 83هـ.

والنص المروي عنه أخرجه الرامهرمزي بقوله: "حدثنا الحضرمي، ثنا يحي، ثنا أبو عوانة وخالد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: إحياء الحديث مذاكرته، فقال عبد الله بن شداد: رحمك الله كم من حديث حسن قد ذكرتنيه"[4].

ومعنى الحسن هنا باعتبار متنه وما يحويه من معاني[5].

---

[1] – تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي وابن السبكي، والزبيدي، استخراج أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، ط 01، 1408هـ، 1987م، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 75.

[2] – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: بشار عواد معروف، ط 01، 1402هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 31، ص 365.

[3] – انظر: ترجمته في تهذيب الكمال للمزي: ج 15 ص 81-85.، وتقريب التهذيب لابن حجر ص 3382.

[4] – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، مرجع سابق، ص 546.

[5] – الحديث الحسن لذاته ولغيرة دراسة استقرائية نقدية، خالد بن منصور الدريس، ط 01، 1426هـ، 2005م، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 44.

- محمد بن شهاب الزهري، والحافظ المتقن المعروف، من التابعين الفقهاء، توفي سنة 125هـ، ومقصد الزهري بالحسن في مواضع معينة عنده هو: الحديث الذي يسرقه أحد الرواة ويضيف إلى إسناده إن كان منقطعا فيصير متصلاً، وإن كان موقوفاً رفعه، ويقصد الزهري به أحيانا الزيادة في الحديث[1].
- يحي بن سعيد القطان، من كبار أئمة النقد توفى سنة 198هـ، قال: "ما رأيت أحداً أحسن حديثًا من شعبة"[2] ويقصد به الأحسن والأوفى والأقوى والأسلم من العلل[3].

وهكذا فمعظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيها ليس باعتباره وصفاً أو لقباً يترجم عن شعور الإعجاب والميل اللذين يحصلان مع نفس السامع.

- الإمام الترمذي: (ت 279 هـ)، حيث كان زمنه زمن النهضة في تصنيف كتب الحديث والرواية بشتى أنواعها، فمنهم من صنّف في الصحيح المجرد، ومنهم من قام بتصنيف الأحاديث على أسماء الصحابة، ومنهم من صنف على الأحاديث المعمول بها...، فقد ذكر الإمام الترمذي رحمه الله مصطلح (الحسن) في كتابه كثيرًا، فيذكره أحياناً مقروناً بألفاظ أخرى وأحيانا يذكره مجردًا، وقد ذكر العلماء لهذا المصطلح عدة معاني عند الترمذي يأتي بيانها في بابها.
- أبو سليمان الخطابي (ت 388هـ)، حيث ذكر الإمام مصطلح (الحسن) في كتابه (معالم السنن) وهو شرح لسنن أبي داود، فذكر بعض العلماء بناءً على ذكره لمصطلح الحسن أن الخطابي أو من قسّم الحديث إلى القسمة الثلاثية، صحيح وحسن وضعيف، وهناك من قال بخلاف ذلك.

[1] – أنظر: الحسن لذاته، المرجع السابق، ص 46.

[2] – العلل ومعرفة الرجال، لإمام أحمد، مرجع سابق، ج 02، ص 367.

[3] – أنظر، الحسن لذاته، مرجع سابق، ص 69.

- ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، وهو خاتمة المحدثين والمصنفين في علم الحديث دراية، حيث يميل الكثير إلى أن من جاء بعده عالة عليه في التصنيف والتقسيم، فقسم الحسن إلى حسن لذاته، وحسن لغيره.

وفي العصور الأخيرة طغى التقليد على بعض طلبة العلم والباحثين في دراساتهم وبحوثهم، فاختلط على البعض منهم معنى الحسن عند العلماء، واعتبروا أن الحسن يحمل معنى واحداً أو معنيين على الأكثر، وهو ما يرويه الصدوق، أو الأقل وثاقة، أو الأقل حفظًا، أو ضبطاً..، في حين أن الحسن يحمل عدة معان عند العلماء، فلابد من معرفة منهج كل إمام في ذلك، ومعرفة إطلاقه لهذا المصطلح، ويكون ذلك بجمع طرق الحديث، ومعرفة أحكام العلماء الآخرين على هذا الحديث لنميّز معنى الحسن عند ذلك الإمام، حيث تجد بعض الأحاديث الضعيفة جدًا ويطلق عليها أحدهم حديث حسن، فلابد من البحث في مقصد الإمام من ذلك.

ثالثًا: مسألة التصحيح والتحسين عند: – المتقدمين. – المتأخرين، – المعاصرين

كان أئمة الحديث المتقدمون في العصور الأولى يجتهدون في الحكم على الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، معتمدين في ذلك على القواعد الحديثية التي قعدوها، وقد يختلفون في الحكم على الأحاديث من غير نكير فيما بينهم، ويرجع ذلك إلى أن الحكم على الحديث أمر اجتهادي، وقد أثمرت اجتهاداتهم تلك عن أبحاث دقيقة كشفت خبايا الأسانيد والمتون، كأنما كانوا يطوفون مع الرواة، وينتقلون مع المتون خلال حلقات الإسناد، فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجة تلقاها العلماء بالقبول، واحتجوا بأحكامهم في صحتها وحسنها، وعملوا بمقتضاها[1].

ولما امتد الزمن وبعُدَ العهد بالرواة خشي بعض أئمة المسلمين أن لا تقع أحكام المتأخرين الموقع الصائب كالذي كان عليه أولئك الأعلام، فأبدوا تشككهم في صلابة المتأخرين لهذه المهمة الجليلة، فنادوا بإغلاق باب الاجتهاد في تصحيح الأحاديث وتحسينها في وجه المحدثين المتأخرين، وعدم إعمال النظر في الحكم على أسانيده، فكان أول من قال بهذا القول ورفع لواءه وحمل رايته

[1] – مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، د. عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، ط 01، 1420هـ، 1999م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان. ص 09.

الإمام أبو عمرو بن الصلاح المتوفى سنة (643هـ)، حيث قال رحمه الله في كتابه "علوم الحديث" في الفائدة الثانية من النوع الأول وهو معرفة الصحيح من الحديث ما يلي: "إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من أسانيد خارجاً من ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها الأمة زادها الله شرفًا آمين"[1] اهـ .

فالظاهر من عبارة ابن الصلاح أنه لا يمنع الاجتهاد في الحكم على الأسانيد بدليل قوله "إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجد..."، والحكم على أي إسناد بالصحة أو الضعف لا يتأتى بالكشف والإلهام بل بالبحث في الإسناد والكشف عن الرواة وسبر أقوال أئمة النقد فيهم والخلوص إلى رأي راجح في حال اختلافهم[2].

وموطن الخلاف بين ابن الصلاح وعامة أهل الحديث أن عامة أهل الحديث يفتحون باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث لمن ملك الأهلية ولو على سبيل الجزم، أما ابن الصلاح فيمنع الجزم بتصحيح الأحاديث بدليل قوله: "فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، إنما يحكم بالصحة على الأسانيد فقط دون المتون".

لقيت هذه المسألة اهتمامًا خاصًا من قبل علماء الحديث فناقشوها في مصنفاتهم وأفرد السيوطي دراسة هذه المسألة ببحث خاص سماه: «التنقيح لمسألة الصحيح»، جنح فيه إلى التوفيق

[1] – انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، ط 01، 1406هـ، 1986م، دار الفكر، دمشق سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ج 01، ص 16-17.

[2] – انظر: مسألة التصحيح والتحسين، مرجع سابق، ص 12.

بين الآراء، وذلك بأن جعل التصحيح الذي منعه ابن الصلاح هو الحكم للحديث أنه صحيح لذاته، والذي أجازه الآخرون هو الحكم بأنه صحيح لغيره، وبَنَى تحقيقه على استقرائه لصنيعهم.

فيكمن الفرق في نقل الأحاديث في مرحلة المتقدمين والمتأخرين في إيرادهم للأحاديث ونقلهم لها، فمسند الإمام أحمد –مثلاً– وهو نموذج لكتب المرحلة الأولى، عمدته في نقل الأحاديث هي الإسناد والرواية المباشرة، ولذلك يقول فيه صاحبه: «حدثني فلان» إلى آخر الإسناد في كل حديث يذكره.

وأما كتاب تفسير ابن كثير –مثلاً– وهو نموذج لكتب المرحلة الثانية، فإن عمدته في نقل الأحاديث هي الكتب المصنفة في عصر الرواية، ولذلك تراه يحكي عن أصحاب كتب المرحلة الأولى، ويقول: «قال الإمام أحمد في مسنده: حدثنا فلان..» وهكذا.

وقد أفاض مشاهير علماء الحديث في الرد على ابن الصلاح في قوله بتعذر التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، وأجازوا النظر في الأحاديث والحكم عليها صحة وضعفاً، لمن تمكن وملك الأهلية من العلماء المتأخرين وقويت معرفتهم، صرّح بذاك طائفة من المحدثين منهم النووي، وابن تيمية، والذهبي، والعلائي، وابن كثير، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والقاسمي، وغيرهم، في عصورهم والعصور التي بعدهم.

قال المحدث أحمد محمد شاكر في تعليقه على ألفية السيوطي: «ذهب ابن الصلاح إلى أنه قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، ومنع –بناء على هذا– من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة».

وبَنَا قوله على: أن ما صححه الحاكم من الأحاديث، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفًا حكمنا بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه.

وقد رد العراقي وغيره وابن الصلاح هذا، وأجازوا لمن تمكن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة والضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعلله، وهو الصواب.

والذي يظهر هاهنا أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث.

فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل، لا برهان عليه من كتاب ولا سنة، ولا تجد له شبه دليل[1].

والقول باختصار عند الدكتور أمين أبو لاوي: «جواز الحكم على الأحاديث بالصحة والضعف على الأحاديث التي لم يسبق للمتقدمين أن حكموا عليها دون سواها بعين عصمة الأحكام التي أصدرها المتقدمون وهو قول لا مسوغ له، لأن المتأخرين قد يصيبون كما أن المتقدمين قد يخطئون، وقد رأينا كثيراً من الأخبار التي تشعر بانتقاد المتقدمين بعضهم لبعض، أو تفوّق بعضهم على بعض»[2].

فالمتقدمون اعتمدوا في معرفة أحوال رجال إسناد الأحاديث على ما نقل إليهم عمن تقدمهم وأنهم في الواقع لم يعاصروا جميع رواة الأحاديث، فما المانع من أن يعتمد المتأخرون على النقل كما اعتمد المتقدمون عليه ويكون الحق لهم في دراسة الأسانيد والحكم على الأحاديث من خلالها[3]؟

فالحكم على الأحاديث بالتواتر والصحة والحسن والضعف والوضع فرض كفاية في كل زمان من الأزمان وفي كل عصر من العصور إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وذلك لكل عالم تحققت فيه شروط العدالة والضبط والعلم بهذا الشأن سواء حكم المتقدمون على الأحاديث أو لم يحكموا عليها، وسواء وافقت أحكامهم أحكام المتقدمين أو خالفتها، بحيث لو لم يوجد في مصر من الأمصار الإسلامية من يقوم بذلك ويلبي حاجات الأمة الإسلامية من الدراسات وتقديم المعالجات لما يستجد من مشكلات إلى يوم القيامة فإنهم آثمون، لأن الأحاديث النبوية من حيث وجود الحكم عليها وبيان مرتبتها نوعان هما: – أحاديث منصوص عليها.– أحاديث غير منصوص عليها.

---

[1] – ألفية السيوطي في علم الحديث، تعليق وتصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص 09.

[2] – تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، حمزة عبد الله المليباري، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 95-96.، وانظر علم أصول الجرح والتعديل، ص 96.

[3] – علم أصول الجرح والتعديل، الدكتور: أمين أبو لاوي، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، ص 71.

والقول الراجح عند الدكتور عبد الرزاق الشاجي: «فالنتيجة التي توصلنا إليها أن تصحيح الأحاديث وتحسينها في العصور المتأخرة، منها العصر الحالي المعاصر أمر ممكن لكل عالم بلغ الأهلية وتحققت فيه شروط العلم وحازت الأدوات التي يحتاجها المجتهد سواء وافق في حكمه المتقدمين أم خالفهم، وأن كل الأدوات التي يحتاجها العالم متوفرة، كما أن الأحاديث والآثار قد استقرت في ثنايا أمهات الكتب التي تم نقلها عن مؤلفيها جيلا عن جيل وفق الشروط التي وضعت بغية توفير الضمانات الكافية أثناء النقل، لئلا يقع فيها تصحيف أو تزوير أو انتحال، وأصبحت تلك الكتب صالحة للرجوع إليها والاعتماد عليها في تلقي الآثار والأقوال»[1].

فكل ذلك يجعل عملية الحكم على الأحاديث أمراً ممكناً جداً، ولا يحتاج إلاً للقدرة العلمية التي تؤهل صاحبها للنظر في أسانيد تلك الأحاديث التي يرويها المؤلفون في عصر الرواية، ولم يعد لاعتبار السند الذي تنقل به تلك الكتب دور ولا اثر يذكر[2].

[1] – مسألة التصحيح والتحسين، للشايجي، مرجع سابق، ص 115.

[2] – تصحيح الحديث، للمليباري، مرجع سابق، ص 38.

المبحث الثاني: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في الحكم على الرواة والمرويات.

وأتكلم في هذا المبحث عن مصطلحات قبول الحديث المتداولة عند المحدثين، وما له علاقة بمصطلحات تعديل الرواة ومراتب التعديل المعتمدة عند كل محدث، وكذا مصطلحات قبول الحديث مما له علاقة بأحكام المحدثين على الحديث من أعلى مراتبه إلى أوسطها حتى أدناها مرتبة.

المطلب الأول: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل

وأتكلم من خلال هذا المطلب عن مصطلحات القبول المتعلقة بالرواة وما قيل فيهم من اصطلاحات أطلقها عليهم علماء الحديث كدلالة على قبول رواياتهم، ولا دخل للجرح في هذا الباب، لأن الكلام يتعلق بالحديث المقبول دون غيره، وبذلك يكون كلامنا هاهنا عن كل ما له علاقة بقبول الرواة من عدالة وضبط، وتعريفًا بأحوالهم.

الفرع الأول: في عدالة وضبط الرواة

سوف أعرض من خلال هذا المطلب معنى العدالة والضبط عند علماء اللغة ومعناهما عند علماء التخصص على اختلاف دلالتيهما عند كل محدث.

أولًا: في عدالة الرواة.

وأذكر ههنا ما ذكر من معاني للعدالة في قواميس اللغة

العدالة في اللغة: "كل ما قام في النفوس أنه مستقيم"[1]، والعدالة ضد الفسوق، وقد عرّف الكسائي الفسوق بـ "الخروج عن الدين والميل إلى المعصية"[2]. وقال الفراء في قوله عز وجل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ۖ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾ الكهف: ٥٠

[1] – أنظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 04، 2838.

[2] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، المرجع نفسه، ج 05، ص 3414.

﴿ففسق عن أمر ربه﴾ خرج من طاعة ربه"[1]. قال ابن منظور: "الفسق: العصيان والترك لأمر الله عز وجلّ عن طريق الحق"[2].

العدالة في الاصطلاح الشرعي:

"هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى واجتناب أسباب الفسق وخوارم المروءة"[3].

والملكة صفة راسخة في نفس المرء تحصل بالاكتساب وتعويد النفس عليها، حتى تكون سجية تحكم سلوكه وأفعاله، بحث لا يتأتى فيها شيء يغضب الله تعالى كإتيان المعاصي والآثام أو ترك الفرائض والواجبات، وحتى تتحقق العدالة لابد من جملة شرائط يجب توافرها.

قال الخطيب: "الواجب أن يقال في جميع صفات العدالة أنها إتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عما نهى عنه"[4].

شروط العدالة:

الإسلام: لقوله عز وجل: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ قَدۡ يَئِسُواْ مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلۡكُفَّارُ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡقُبُورِ ١٣﴾ الممتحنة: ١٣

وقوله عز وجل: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ...١﴾

الممتحنة: ١

فإن الكافر لا يعظم الدين لأنه منكر له وجاحد عقيدته فكيف يؤمن على شيء من الإسلام وهو كافر به؟ قال الإمام البخاري: (باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، وقال الشعبي: لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله تعالى: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿...فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ

[1] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، المرجع نفسه، ج 05، ص 3414.

[2] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، المرجع نفسه، ج 05، ص 3413.

[3] – نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، مرجع سابق، ج 04، ص 722.

[4] – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 80.

﴿ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١٤﴾ المائدة: ١٤

وقال أبو هريرة: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: ﴿آمنا بالله وما أنزل...الآية﴾")[1].

لذلك عندما جاء الأعرابي يشهد على رؤية الهلال قال له رسول الله ﷺ: "أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قال: يا بلال ناد في الناس أن يصوموا غداً"[2].

- **العقل**: قال رسول الله ﷺ: "رُفع القلم عن ثلاث؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"[3]، يخرج بهذا الشرط المجنون المطبق اتفاقًا، أما غير المطبق ممن يجن أحياناً ويفيق أحيانًا ففيه تفصيل ذكره السمعاني، وفي ذلك يقول: "فإن تقطع جنونه وأثر في زمن إفاقته فلا يقبل منه، وإن لم يؤثر قبل"[4].
- **البلوغ**: البلوغ بالاحتلام هو المعتبر لقوله عز وجل: **قَالَ تَعَالَىٰ**:﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ فَلۡيَسۡتَـٔۡذِنُواْ كَمَا ٱسۡتَـٔۡذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٩﴾ النور: ٥٩
- وقوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاث... وعن الصغير حتى يحتلم"[5].

أما البلوغ بالسن كما ذهب إليه بعض الفقهاء بتحديده بالسابعة عشرة أو الخامسة عشرة، أو غير ذلك فإنه يصلح في الأمور التنظيمية والإدارية، أما في الحدود ونحوها فإنه يصار فيها إلى الأحوط فقد أمر النبي ﷺ في غزوة بني قريظة بالكشف على عطية القرظي ليعرف هل

---

[1] – صحيح البخاري، مرجع سابق، ج 03، ص 109، كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة،

[2] – سنن الدارمي، ت: حسين سليم أسد الدارائي، ط 01، 1412هـ، 2000م، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، كتاب الصوم، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان، حديث رقم: 1734، ج 02، ص 1053.

[3] – صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الطلاق والحدود موقوفاً ج 03، ص 272، وأخرجه مرفوعاً أبو داود والترمذي في الحدود، وأخرجه النسائي وابن ماجة، وأخرجه الدارمي واللفظ له في الحدود ج 02، ص 93، باب رفع القلم عن ثلاث.

[4] – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، 352.

[5] – أخرجه البخاري عن علي بن أبي طالب موقوفاً في كتابي الحدود والطلاق، وأخرجه أصحاب السنن والدارمي واللفظ له كتاب الحدود، ج 02، ص 93.

أنبت أم لم ينبت؟ يقول عطية القرظي ﷺ في ذلك: "كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا فيَّ أمن الذرية أنا أم من المقاتلة؟ فقال رسول الله ﷺ: "انظروا فإن كان قد أنبت وإلا تقتلوه فنظروا فإذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل"[1]، ولأن البلوغ بالاحتلام هو مناط التكليف فإنه لابد من ظهور علامات الاحتلام كظهور شعر الوجه ونحوه للاستئناس به في الحكم على الشخص بالبلوغ.

- **السلامة من الفسق:** تكون السلامة من الفسق بأداء الفرائض والواجبات واجتناب المعاصي والمحرمات، عدم الإصرار على الصغائر فإن تارك الفرض ومرتكب الكبيرة والمصر على الصغيرة ساقط العدالة، وقد عبّر بعض أهل العلم عن هذا الشرط بالتقوى، وسيأتي ذكر حكم الراوي إذا كان فاسقاً ثم تاب عند التفريق بين الرواية والشهادة، قال عز وجل: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ الحجرات: ٦
- وقال سبحانه: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿...مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ...٢٨٢﴾ البقرة: ٢٨٢
- **السلامة من خوارم المروءة:** المروءة ترك المباحات التي لا يفعلها أقران المرء مما يجر عليه سوء الظن أو دناءة لا تليق بمثله كأجرة الحجامة إذا قام بها حر ذو مكانة، فقد قال فيها رسول الله ﷺ: "كسب الحجام خبيث"[2]، أما إذا كان الحجام عبد أو نحوه فجائز وقد احتج القائلون بذلك بحديث ابن عباس عند البخاري، وفيه يقول ابن عباس: "احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو كان حراماً لم يعطه"[3].

وأخرج الترمذي في كتاب الطب أنه: "كان لابن عباس غلمة ثلاثة حجامون" قال الشوكاني: "حملوا النهي على التنزيه لأن كسب الحجّام دناءة والله يحب معالي الأمور"[4].

---

[1] – سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب الحدود، ج 02، ص 453. والنسائي في الطلاق.

[2] – صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، ج 10، ص 332.

[3] – متفق عليه، واللفظ للبخاري، كتاب الإجارة، باب خراج الحجام، ج 02، ص 37.

[4] – نيل الأوطار للشوكاني، مرجع سابق، ج 05، ص 32.

بم تثبت العدالة:

تثبت العدالة بأحد أمرين اثنين هما:

- تنصيص المعدلين. – الاستفاضة.

قال ابن الصلاح: "عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين وتارة تثبت بالاستفاضة..."[1].

أما التنصيص فيكون بتزكية الراوي والشهادة له بأنه عُدِّل من قبل معدّل (بكسر الدال).

أما الاستفاضة فهي شهرة ينالها الراوي بين أهل العلم كمالك والسفيانين وشعبة وأحمد والأوزاعي والليث بن سعد وابن المبارك، ووكيع ويحي بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، حيث سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه قال: "مثل إسحاق يسأل عنه؟"[2] وذلك لحصول الشهرة التي تجعل السؤال عن ذلك الشخص في غير محله[3].

ثانيًا: في ضبط الرواة

أذكر من خلال هذا المطلب ما يتعلق بجانب الضبط من تعريفات وشروط وأنواع.

معنى الضبط.

أ– **الضبط لغة:** قال ابن منظور: (الضبط: لزوم الشيء وحبسه، ضَبَطَ عليه، وضَبَطَه يَضْبُطُ ضَبْطًا وضَبَاطَةً. وقال الليث: "الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء". وضبط الشيء حفظه بالحزم)[4].

ب– **الضبط اصطلاحاً:** الضبط: هو الحفظ واليقظة في حالتي التحمل والأداء من غير سهو ولا شك ولا غفلة[5].

---

[1] – انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 49.

[2] – أنظر: تدريب الراوي للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 302.

[3] – علم أصول الجرح والتعديل لأبي لاوي. مرجع سابق، ص 105 – 108.

[4] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 07، ص 340.

[5] – هذا تعريف مختار من عدة تعريفات.

وفُسّر الضبط: بأن يكون متيقضاً غير مغفّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به[1].

شرح التعريف: يقوم التعريف على عنصرين رئيسين هما:

- الحفظ. – التيقظ.

أما الحفظ فهو ملكة اختزان ما يسمع أو يشاهد في الذاكرة واستحضاره عند الحاجة إليه، فإن لم يقدر على استظهاره إذا استدعاه فليس بحافظ، قال سيده: "الحفظ نقيض النسيان"[2]، فإن المعول في عملية الحفظ هو الاستدعاء والاستظهار لأن الذي يتذكر إذا ذُكر في كل مرة لا يقال عنه حافظ لأنه لا يكون تذكّره من نفسه[3].

أما التيقظ فهو الوعي والانتباه بحيث يكون مقبلاً على المتحدث لا يشغله عنه شيء، فإن السهو والغفلة والتشكك نقيض التيقظ، ولابد أن يكون ذلك عند التحمل بالسماع وغيره وكذلك عند الأداء وإن كان وقوع الغفلة والسهو والتشكل في التحمل أكثر من وقوعه عند الأداء[4].

أنواع الضبط:

الضبط نوعان هما: – ضبط صدر، – ضبط كتاب.

قال ابن حجر في نخبة الفكر: "الضبط: ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه"[5].

---

[1] – أنظر: تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 353.

[2] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 07، ص 441.

[3] – أنظر: أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 109.

[4] – أنظر: أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، المرجع نفسه، ص 109.

[5] – انظر: نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ج 4، ص 722.

وهكذا يتبيّن أن الضبط ضبطان؛ ضبط الحفظ في الذاكرة واستدعاء ذلك عند الحاجة إليه وأدائه على وجهه، وضبط السطور، وهو كتابة الحديث في الصحف والرواية منها[1].

الفرع الثاني: في وثاقة الرواة.

وأبين هنا معنى مصطلح الثقة في اللغة وفي الاصطلاح.

أولًا: الثقة لغة:

قال ابن منظور (ت 711هـ): "الثقة مصدر قولك: وَثِقَ به يَثِقُ –بالكسر فيهما– وثاقةً، وثِقَةً: ائتمنه. وأنا واثق به، وهو موثوق به، وهي موثوق بها، وهم موثوق بهم، ورجل ثقة، كذلك الاثنان والجمع، وقد يجمع على ثقات. ويقال: فلان ثقة، وهي ثقة، وهم ثقة، ويجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء، ووثّقْتُ فلانًا إذا قلت: إنه ثقة"[2].

ثانيًا: الثقة اصطلاحاً:

لفظ الثقة لها مدلول خاص في علم مصطلح الحديث، إذ هي عبارة من عبارات التعديل، وهي المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم (ت 327 هـ)[3]، والثانية عند الذهبي (ت 748هـ)[4]، والعراقي (ت 806هـ)[5]، والثالثة عند ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)[6]، والرابعة عند السخاوي (ت 902 هـ)[7].

---

[1] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 112.

[2] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 10، ص 371.

[3] – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ط 01، 1271هـ، 1952، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج 02، ص 37.

[4] – ميزان الاعتدال، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، ط 01، ص 1382 هـ، 1963 م، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج 01، ص 04.

[5] – التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 01، 1389هـ، 1969 م، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص 157.

[6] – تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، ط 01، 1406هـ، 1986 م، دار الرشيد، سوريا، ص 74.

[7] – فتح المغيث للسخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424 هـ، 2003 م، مكتبة السنة، مصر، ج 02، ص 111.

والثقة عند المحدثين هو من جمع بين صفتي العدالة والضبط؛ "فالثقة في اصطلاح المحدثين هو العدل الضابط، لأنه من جمع العدالة والضبط، والتعاريف تصان عن الإسهاب وكثرة الألفاظ"[1].

وقال أبو معاذ في كتابه شرح لغة المحدث:

"وكل عدل ضابط فهو ثقة ** وبعضهم للعدل –حسب– أطلقه".

- فالراوي الذي اتصف بالعدالة والضبط جميعًا يسمى عند المحدثين بـ «الثقة»، فقول المحدثين: «فلانٌ ثقةٌ» أي: اتصف بالعدالة واتصف أيضاً بالضبط، سواء كان ضبطه ضبط كتاب أو ضبط صدرٍ[2].
- وينبغي أن يعلم لأن الثقات طبقات ومراتب، فليس كل من قالوا فيه «ثقة» في مرتبة واحدة، بل بعضهم أوثق من بعض، وبعضهم أحفظ من بعض، فمنهم: الحفّاظ الأثبات، وهم أعلى مراتب الثقات، كالزهري، ومالك وشعبة، وابن مهدي، وابن المبارك، ويحي بن سعيد القطان، والإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم..

أما كلمة ثقة عند العلماء المتأخرين، فإنها أوسع من ذلك، فقد جعلوها تُطلق على كل من صحّ سماعه، وكل من ثبت أنه حضر مجلس السماع، فسمع كما سمع غيره من أقرانه، وهم يُجلسون هذه المجالس من كان أهلاً لها ومن لم يكن أهلاً لها، كانوا يُجلسون الصغار والكبار، البالغ وغير البالغ، الفاهم وغير الفاهم، وكانوا يُجلسون أولادهم وصغارهم، كل من يتمكنون من إحضاره هذه المجالس مجالس السماع، كنوع من أنواع الشرف ليس أكثر، لينال شرف الإسناد الذي يُروى به ذلك الكتاب الذي عُقد المجلس من أجله، فهم يقولون في مثل هؤلاء الرواة: «ثقة»، يقصدون: أن سماعهم أو حضورهم لمجلس السماع صحيح ثابت، وإن لم يكن هذا الحضور بمفيد ولا بنافع.

[1] – شرح أصول الحديث لداود القارصي على رسالة البركوي، ت: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، حاشية رقم 06، ص 58.

[2] – شرح لغة المحدث، منظومة في علم مصطلح الحديث، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط 01، 1422هـ، 2002م، مكتبة ابن تيمية، الجيزة، مصر، ص 280.

فإذا رأيت المتأخر يقول في الراوي: «ثقة» فلا تتصور أنه يقوله ويقصدُ به المعنى الذي قصده الأئمة المتقدمون.[1]

وعرّفها الذهبي أيضًا في كتابه الموقظة فقال: "الثقة من وثّقه كثير ولم يُضعّف"، وأضاف: "دونه: من لم يوثّق ولا يضعّف. فإن خُرّج حديث هذا في الصحيحين فهو موثّق بذلك". وقال أيضاً: "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على من لم يُجْرَح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه الشيخ"[2].

الفرع الثالث: مراتب التعديل وألقاب أخرى لرواة الحديث المقبول.

وأذكر في هذا المقام مراتب التعديل عند بعض المحدثين، لتكون ميدان مقارنة بينها وبين ما اعتمده علماء المغرب من مراتب.

أولًا: مراتب التعديل.

يقول طارق أبو معاذ في منظومته:

"وأرفع الألفاظ في التعديل *** ما جاء فيه أفعل التفضيل

ك «أوثق الناس وما أشبهها *** أو نحوُه، نحوُ «إليه المنتهى»

يليه: ما التوثيق فيه أُكّدا *** بصفة واحدة، فصاعدًا

آخرها: مشعرنا بقربه *** من أسهل الجرح، ك «يعتبر به».

فأرفع مراتب التعديل بما دلّ على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بـ «أفعل»، ك «أوثق الناس»، أو «أثبت الناس»، أو «إليه المنتهى في التثبت».

يليه ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل ك «ثقة ثقة»، أو «ثقة ثبت»، أو صفتين ك «ثقة حافظ»، أو «حافظ متقن»، أو أكثر ك «ثقة حافظ متقن»، ونحو ذلك.

---

[1] – شرح لغة المحدث، طارق عوض، مرجع سابق، ص 282.

[2] – الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، 1412 هـ، 1992م، مكتبة المطبوعات الإسلامية بسوريا، ج 01، ص 78.

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، ك «شيخ»، و «يُروى حديثه»، و«يعتبر به»، ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تنحصر[1]، وتختلف معاني وإطلاقات هذه الألفاظ من شيخ إلى آخر، ومن بلد إلى بلد.

وقد قسمت مراتب التعديل والتجريح عند الأئمة إلى أرقام فسمّوا: الأولى والثانية والثالثة...، والظاهر أن أرفع المراتب الأولى والتي تليها في الرفعة والمكانة: الثانية، وهكذا إلى آخر المراتب المعتبرة في هذا الأمر، وقد اختلف عدد مراتب التعديل عند أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من جعلها ستًا ومنهم من جعلها ثماني، ومنهم من جعلها غير ذلك، مع ملاحظة أن الذين صنفوا المراتب لم يخرج كثير منهم عن تصنيف الرازي قيد أنملة كابن الصلاح الذي تبعه النووي، وبعضهم بدّل ولكنه اتخذها أساسًا لتصنيفه كالذهبي الذي تبعه العراقي، وأما ابن حجر فليس عنهم ببعيد وهذه مراتب التعديل عند بعض أئمة الحديث:

- **مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم الرازي[2]:**
  - **المرتبة الأولى:** ثقة، متقن، ثبت.
  - **المرتبة الثانية:** صدوق، محله الصدق، لا بأس به.
  - **المرتبة الثالثة:** شيخ، يُكتب حديثه ويُنظر فيه.
  - **المرتبة الرابعة:** صالح، يكتب حديثه للاعتبار.

وأما في كتابه «التقدمة» فقد جعل مراتب التعديل ثلاثًا كما يلي[3]:

- **المرتبة الأولى:** أهل التزكية والتعديل والجرح، وهي منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم.
- **المرتبة الثانية:** أهل العدالة، وهم من كان عدلاً في نفسه من أهل التثبت في الحديث والحفظ والإتقان فيه.

---

[1] – شرح لغة المحدث، طارق عوض، مرجع سابق، ص 284.

[2] – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 02، ص 37.

[3] – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، المرجع نفسه، كتاب التقدمة، ج 01، ص 06.

- المرتبة الثالثة: من يحتج بحديثه، الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبِله الجهابذة.

° مراتب التعديل عند ابن الصلاح[1]:

+ المرتبة الأولى: قال ابن الصلاح: قال ابن أبي حاتم: "إذا قيل للواحد إنه "ثقة أو متقن" فهو ممن يحتج بحديث"، يقول ابن الصلاح: قلت: وكذا إذا قيل "ثبت أو حجة"، كذا إذا قيل في العدل إنه "حافظ أو ضابط".

+ المرتبة الثانية: من ينظر في حديثهم للاعتبار ولا يحتج بحديثه إذا تفرّد وحده، وألفاظ هذه المرتبة صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به.

+ المرتبة الثالثة: قال ابن الصلاح: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل: "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتل حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

+ المرتبة الرابعة: إذا قيل: "صالح الحديث" فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وربما كان في حديثه ضعف، ويطلق عليه بعضهم صدوق.

° مراتب التعديل عند الذهبي[2]:

+ المرتبة الأولى: ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة متقن، ثقة ثقة.

+ المرتبة الثانية: ثقة صدوق، لا بأس به، ليس به بأس.

+ المرتبة الثالثة: محله الصدق، جيد الحديث، صالح الحديث، شيخ وسط، شيخ حسن الحديث، صدوق إن شاء الله، صويلح.

وقد عبّر الذهبي عن مراتب التعديل في كتابه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" بقوله: فمنهم من هو العدل الحجة كالشاب القوي المعافى ومنهم من هو ثقة صدوق كالشاب الصحيح المتوسط في القوة ومنهم من هو صدوق أو لا بأس به كالكهل المعافى ومنهم الصدوق

[1] – علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 123.

[2] – انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي، مرجع سابق، ج 01، ص 04.

الذي فيه لين كمن هو في عافية لكن يوجعه رأسه أو به دُمَّل، ومنهم الضعيف الذي تحامل ويشهد الجماعة عمومًا ولا يرمي جنبه"، أي لا يقصد الفراش.

° مراتب التعديل عند ابن حجر[1]:

+ المرتبة الأولى: الصحابة، قال ابن حجر: " أصرّح بهم لشرفهم".

+ المرتبة الثانية: من أُكِّد مدحُه إما بأفعل ك : "أوثق الناس"، أو بتكرير الصفة لفظًا ك : "ثقة ثقة" أو "ثقة حافظ".

+ المرتبة الثالثة: من أُفرِد بصفة ك: "ثقة" أو "متقن" أو "ثبت" أو "عدل".

+ المرتبة الرابعة: من قصُر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بـ: "صدوق" أو "ليس به بأس".

+ المرتبة الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا وإليه إشارة بـ "صدوق سيء الحفظ" أو "صدوق يهم" أو "له أوهام" أو "يخطئ" أو "تغير بآخره" ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من أنوع البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

+ المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليِّن الحديث.

ثانيًا: ألقاب أخرى لرواة الحديث المقبول.

قال أبو معاذ:

وبـ «أميـر المؤمنيـن» نُخبـةٌ *** مـن الكبـار لُـقّـب كشعبـة

ودونه «الحافظ»، فـ «المحدث» *** و «المسند»: الراوي الذي يحدِّث

ولـو بلا عـلم، وليس «الحاكم» *** منهـا، ومـن أدخـلـه فـواهِـمُ[2].

فأعلاها: «**أمير المؤمنين في الحديث**»، وهذا لقبٌ لم يظفر به إلا الأفذاذ النوادر.

ويليه: «**الحافظ**»، وفي تحديده أقوال كثيرة تُنظر في كتاب: «تدريب الراوي».، ومحمد بن

ودونه: «**المحدِّث**». وربما يُطلق «المحدث على الحافظ»، والأمر سهلٌ.

---

[1] – تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، 04.

[2] – شرح لغة المحدق، لطارق عوض، المرجع نفسه، ص 288.

وأما «المسنِدُ»: فهو من يروي الحديث بسنده، سواءٌ علِمه، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

وغالباً ما يُطلقون هذا المصطلح على المكثر من الرواة، فيقولون: «فلانٌ مسنِد أهل زمانه».

وأما عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر البخاري المعروف بـ: «المسنَدي»، فهذا بفتح النون، ففي ترجمته من كتاب التهذيب: "سُمّي بذلك؛ لأنه كان يطلب المسنَدات ويرغب عن المرسلات"[1].

وأما الحاكم، فليس من ألقاب الحفظ، خلافاً لبعض المتأخرين ممن توهم ذلك، والله أعلم.

ثالثًا: التنوع الدلالي لألفاظ التعديل عن أئمة الحديث:

تختلف مراتب التعديل وكذا الجرح اختلافًا بيّنا من إمام لآخر، وذلك تبعًا لما اصطلح عليه كل إمام من هذه العبارات والألفاظ لنفسه، ويمكن التدليل على ذلك بقول الغمام يحي بن معين: "إذا قلت لا بأس به، فهو ثقة" إن هذا يعني أن عبارة "ثقة" وعبارة "لا بأس به" عند ابن معين متساويتان ولا تختلفان، ولكن لننظر إلى الجدول التالي لملاحظة مذاهب الأئمة المصنفين في مدلول بعض عبارات التعديل:

- **التنوع الدلالي لعبارة "ثقة" عند علماء الحديث[2]:**

تختلف معاني ودلالات لفظ الثقة عند إطلاقها من طرف أئمة الحديث على الرواة ومن هؤلاء نذكر:

- الإمام أبو حاتم الرازي (ت 327هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الأولى.
- الإمام ابن الصلاح (ت 642هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الأولى.
- الإمام النووي (ت 676هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الأولى كذلك.
- الإمام العراقي (ت 806هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثانية.
- الإمام ابن حجر (ت 852هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثالثة.

- **التنوع الدلالي لعبارة "لا بأس به" عند علماء الحديث[3]:**

[1] – تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط 01، 1326هـ، 1908م، دائرة المعارف النظامية، الهند، ج 02، ص 09.

[2] – علم أصول الجرح والتعديل، مرجع سابق، ص 238.

[3] – أنظر علم أصول الجرح والتعديل، المرجع نفسه، ص 239.

كذلك عند السبر والبحث في كلام العلماء حين إطلاقهم للفظ لا بأس به نجد تباينًا واضحًا في تصنيفهم لهذا المصطلح ومن هؤلاء نذكر:

- الإمام أبو حاتم الرازي : يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثانية.
- الإمام ابن الصلاح : يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثانية.
- الإمام النووي :يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثانية كذلك.
- الإمام العراقي : يطلقها الإمام على رواة الطبقة الثالثة.
- الإمام ابن حجر (ت 852هـ): يطلقها الإمام على رواة الطبقة الرابعة.

من خلال هذا التباين في تصنيف العلماء للرواة يتبين للباحث أنه لابد من فهم إطلاقات هذه المصطلحات عند كل إمام، وذلك لمعرفة مراده فيها ومن ثمة إمكانية تعيين المرتبة التي تندرج تحتها، وبغير ذلك يقع الغلط في تحديد المرتبة التي تنتمي إليها هذه العبارة أو تلك، وتبعًا لذلك يقع الغلط في الحكم على الراوي، الأمر الذي يترتب عليه حتمًا عدم تحديد درجة الحديث من حيث الصحة والحسن بدقة.

ومن هنا نذكر بعض مصطلحات كل مرتبة من هذه المراتب عند بعض أئمة الحديث.

- **ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى عند المحدثين:**

- **صحابي، له صحبة**[1]: من العلماء من جعل الصحابة في المرتبة الأولى، وهو مذهب ابن حجر العسقلاني فقط، وأما غيره من المصنفين فلم يذكروا الصحابة في أي مرتبة من المراتب لأن عدالتهم من البديهيات وأنها ليست موضع بحث، وهذا لأن الله سبحانه وتعالى عدّلهم من فوق سبع سماوات، وأما من ناحية ضبطهم فالعدالة تحملهم على عدم التحديث حال الوهم والنسيان، هذا لما يملكونه من خيفة الكذب على رسول الله ﷺ. وذكرها ابن عبد البر في مراتبه أيضًا كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

[1] – التاريخ الكبير للبخاري، يذكرها الإمام البخاري في معظم كتابه حين ذكره للصحابة.

- **كأنه مصحف**[1]: تدل هذه العبارة على الزيادة في التثبت والحفظ والإتقان.
- **بخٍ بخٍ**: وهي عبارة قالها الإمام أحمد في صالح بن كيسان[2]، وهي كلمة مؤكدة توكيدًا لفظيًا، تقال عند المدح والرضا بالشيء ومعناه تعظيم الأمر وتفخيمه.

ومن الألفاظ والعبارات التي يطلقها النقاد على رواة الحديث المقبول، والتي لا يختلف اثنان في كونها من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى لوضوحها ومنها:

- ثقة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث[3]، وهو قول ابن سعد في شعبة.
- أصدق من أدركت من البشر[4]، قالها هشام بن حسان في محمد بن سيرين.
- لا أعرف له نظيرًا في الدنيا[5]، قالها الشافعي في ابن مهدي.
- المنتهى في الثبت[6].
- لا يسأل عن مثله[7]، قالها ابن معين في السلْماني -بسكون اللام- الكوفي التابعي.
- كان من أثبت الناس[8]، قالها البخاري نقلاً عن يحي القطّان في أسعد بن كدام.
- أوثق الخلق، أوثق الناس، أصدق من أدركت من البشر، أثبت الناس[9].

ومن ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى ما يقترن بلفظ الثقة أو تكرارها ومن ذلك أذكر:

---

[1] – فتح المغيث للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 116.

[2] – تذكرة الحفظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 01، ص 142. 149.

[3] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 115.

[4] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 03، ص 259.

[5] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 114.

[6] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 114.

[7] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 01، ص 38، ج 02، ص 115، وانظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للكحلاني الصنعاني، مرجع سابق، ج 02، ص 180.

[8] – انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، مرجع سابق، ج 08، ص 13.

[9] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 114.

- ثقة ثقة ثقة ....ثقة. هذه العبارة كررها سفيان بن عيينة في تزكية عمرو بن دينار ثلاثاً[1]، وقيل سبع مرات[2]، وقيل انقطع نفسه عند المرة التاسعة حتى سكت[3]، وهذا دليل على القدر القدر الزائد في التوثيق.
- ثقة متقن، ثقة حافظ، ثقة مأمون ناسك، ثقة إمام، ثقة صالح، ثقة ثبت[4].

وهناك بعض الألفاظ الأخرى التي يختص بها بعض العلماء، كالرازيين الثلاثة عبد الرحمن وبن أبي حاتم، وأبوه محمد بن إدريس أبو حاتم، أو أبو زرعة الرازي ابن خال أبي حاتم، فهي من المرتبة الأولى عندهم دون سواهم وقد تقلد مذهبهم ابن الصلاح والنووي وغيرهم[5]. ومن هذه الألفاظ: الثقة، المتقن، الثبت، الحجة، الحافظ، الصالح، الضابط، العدل.

والكثير الكثير من ألفاظ العلماء الأخرى المتعلقة بعديل الرواة، والتي تخص المرتبة الأولى عند كل إمام لا يمكن حصرها في هذا البحث، بل كتب فيه الرجال أسفارًا وأسفارً، وإنما أتيت على الشيء اليسير منها والذي يتشارك فيه عدد كبير من علماء الجرح والتعديل.

- **ألفاظ وعبارات المرتبة الثانية عند المحدثين:**

من عبارات وألفاظ التعديل للمرتبة الثانية الألفاظ والعبارات المشهورة التالية:

- **صدوق، محله الصدق، لا بأس به.**

هذه الألفاظ الثلاثة هي قاعدة المرتبة الثانية عند الإمام الرازي، وقد تقدّم أن ابن الصلاح والنووي تقلّدا مذهب ابن أبي حاتم الرازي في المراتب تمامًا، ولذا فإن هذه الألفاظ الثلاثة تندرج في عبارات وألفاظ المرتبة الثانية مع ضرورة العلم أن هذا التصنيف لهذه العبارات في هذه المرتبة هو تصنيف خاص بالرازي وابن الصلاح والنووي ويشاركهم الذهبي في عبارة "لا بأس به" و"ليس به بأس"، ويخالفهم في "صدوق" و "محلّه الصدق" لأن الذهبي لا يطلق "صدوق" مفردة

[1] – تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 01، ص 86.
[2] – توضيح الأفكار، للصنعاني الأمير، مرجع سابق، ج 02، ص 160.
[3] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 115.
[4] – انظر: فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 115.
[5] – علم أصول الجرح والعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 245.

بل يقرنها بوصف آخر كأن يقول: "ثقة صدوق" وفي هذه الحالة تندرج في المرتبة الثانية، وأما عبارة "محله الصدق" عند الذهبي فهي من ألفاظ المرتبة الثالثة كما نص عليه في مقدمة الميزان، فإن هذه العبارات عندهم تنحط عن المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة، وربما نزلت إلى المرتبة الرابعة[1].

ومن الألفاظ المندرجة ضمن المرتبة الثانية عند بعض العلماء أذكر:

- ثقة، متقن، ثبت، حجة، عدل، ضابط، حافظ، فعامة أئمة الجرح والتعديل يطلقون هذه العبارات وهم يريدون بها المرتبة الثانية، مع الإشارة له أن هذه التصنيفات غير مطّردة تمامًا، وقد تقدّم أن بعض الأئمة يرى أن "حجة" أعلى مراتب التعديل، وكذلك الأمر مع مصطلح "ثقة" فهو من المرتبة الأولى عند الرازيين وأبي داود الطيالسي، والدارقطني بصورة عامة، ولكن الأغلبية من الأئمة يصفون بها أهل المرتبة الثانية.
- ومن ألفاظ المرتبة الثانية: **قوي الحديث، صحيح الحديث، ومحتج به في الصحيحين.**

فهذه الألفاظ ونحوها تندرج في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، بيد أن الأمر ليس على إطلاقه، لأن البعض ممن يوصفون بهذه الأوصاف قد يكون ضمن المرتبة الأولى.

- **ألفاظ وعبارات المرتبة الثالثة عند المحدثين[2]:**

من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أذكر:

- **شيخ.**
- **يُكتب حديثه ويُنظر فيه.**

هاتان العبارتان يطلقهما في العادة الرازيون الثلاثة في أهل المرتبة الثالثة، في حين أن مذهبهم لا يجيز الاحتجاج بأهل هذه المرتبة، وإنما يكتبون حديثهم لعرضه على أحاديث الثقات، فإن وافقتها يحتجون بها، وإن خالفتها فلا.

ومن عبارات المرتبة الثانية:

[1] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 248.

[2] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 249-250.

- محلّه الصدق، جيد الحديث، صالح الحديث، شيخ وسط، شيخ حسن الحديث، صويلح، صدوق إن شاء الله.

فهذه العبارات خاصة بالمرتبة الثالثة عند الحافظ الذهبي، وهي المرتبة التي ذكرها في كتابه "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" بقوله: "ومنهم من هو صدوق أو لا بأس به كالكهل المعافى": ففيهم من تقبل روايته، ويحتج بها، مع ملاحظة أن هذه المرتبة آخر مراتب التعديل عند الذهبي، والمرتبة التي تليها هي أول مراتب التجريح.

- ومن العبارات أيضاً: **ليس به بأس، صدوق، مأمون، خيار**، فالخيار من الخير ضد الشر، فقد أدرجها السخاوي ضمن ألفاظ المرتبة الثالثة في معرض شرحه لألفاظ الحرج والتعديل في ألفيته، وهي من ألفاظ الرابعة عند الإمام ابن حجر، باستثناء مأمون، وخيار فلم يذكرهما ابن حجر في هذه المرتبة، ومن حيث الحكم فإن ألفاظ هذه المرتبة تنبئ بقبول رواية الرواي الذي يوصف بذلك، ويكون حديثه حسنًا.

- **ألفاظ وعبارات المرتبة الرابعة عند المحدثين[1]:**

من ألفاظ وعبارات المرتبة الرابع:

- **صالح الحديث، صالح، يكتب حديثه للاعتبار**، فأصحاب هذه الأوصاف عند ابن أبي حاتم ومن تابعه لا يحتج بحديثهم، وإنما يُكتب حديثهم للتفتيش عن أصل يُرجع إليه فيه، فإن وجد ذلك يكون الحديث له أصل في الروايات، وهذه الألفاظ من المرتبة الرابعة وهي آخر مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح والنووي.
- ومن الألفاظ: محله الصدق، رووا عنه، ليس بعيداً عن الصدق، شيخ وسط، وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به.

[1] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 252-253.

فتندرج هذه الألفاظ والعبارات عند العراقي وبن حجر في المرتبة الرابعة، وهي مرتبة تعادل الثالثة عند الذهبي وتعادل الثانية عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، وهذا يعني أن من قيل فيه ذلك فهو ممن يحتج بروايته وحديثه يندرج تحت رتبة الحديث الحسن أيضاً.

- **ألفاظ وعبارات المرتبة الخامسة عند المحدثين:**

ومن العبارات التي يستعملها الأئمة النقاد في تعديل الرواة، والتي تدخل ضمن المرتبة الخامسة:

- **صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، له أوهام، يخطئ، تغيّر بآخره.**

فهذه الألفاظ من العبارات التي تندرج ضمن المرتبة الخامسة، وهي تُشعر بتوهين الراوي من حيث الضبط، لأن سوء الحفظ والوهم والخطأ والاختلاط هي أحوال ضعف لا يكون الراوي معها مقبول الحديث، لعدم الركون إلى ضبطه في حين لا يمكن إسقاط حديثه لإمكان وجود متابع له، هذا وقد ألحق ابن حجر بهذه المرتبة الرواة الذين رُمُوا بشيء من البدع كالتشيع والقدر والإرجاء والنصب، والتجهم مع بيان الداعية من غيره[1].

- **ألفاظ وعبارات المرتبة السادسة عند المحدثين:**

أذكر من ألفاظ هذه المرتبة:

- **مقبول:** قال ابن حجر كما سبق في ذكر صفة الرواة المقبولين: "من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث"[2].

فهاتان المرتبتان الخامسة والسادسة مرتبتان خاصتان بابن حجر العسقلاني فقط، وغيره من الأئمة توقف عند الرابعة، وبعضهم توقف في مراتب التعديل عند الثالثة، غير أن حكم رواية روّاة

[1] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 252-253.

[2] – انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، مرجع سابق، ص 10.

هاتين الأخيرتين – الخامسة والسادسة – بعدم القبول، وإنما تُكتب رواية أعل الخامسة للنظر، والسادسة للاعتبار[1].

هذه عبارات التعديل عند علماء الحديث من الأعلى مرتبة إلى آخرها مرتبة، فالفاصل بين رواة كل مرتبة هو مرتبة الضبط عند كل راوٍ فأعلاهم ضبطاً هم من المرتبة الأولى وهكذا كلما خفَّ الضبط كلما نزلت المرتبة، ولا علاقة للعدالة الدينية في التفريق بين أصحاب هذه المراتب.

المطلب الثاني: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين.

من خلال هذا المبحث يكون كلامنا مقسّما على ثلاث طبقات، أولاها مصطلحات المحدثين وإطلاقاتهم للأحكام على الحديث في أعلى مراتب القبول، ثم في أوسط مراتب القبول، ثم في أدنى مراتب القبول.

الفرع الأول: أحكام المحدثين على أعلى درجات قبول الحديث

ومن أعلى أحكام المحدثين على الأحاديث أن يكون الحديث متواترًا، أو صحيحًا لذاته كما هو الحال مع أحاديث الصحيحين.

أولًا: الحديث المتواتر

- **المتواتر لغةً:** والخبر المتواتر أن يحدثه واحد عن واحد، وقال: المتواتر: الشيء الذي يكون هنيهة ثم يجيء الآخر[2].
- **المتواتر في اصطلاح المحدثين:** قال الخطيب: «خبر التواتر: هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدّا يُعلم عند مشاهديهم بمستقرّ العادة أن اتفاق الكذب منهم مُحالٌ، والتواطؤَ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية

[1] – انظر: علم أصول الجرح والتعديل، لأبي لاوي، مرجع سابق، ص 253.

[2] – انظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 05، ص 275، وتاج العروس لأبي الفيض الزبيدي الحسيني، مرجع سابق، ج 14، ص 238.

إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم، قُطع على صدقه، وأوجب العلم ضرورة»[1].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: المتواتر هو ما رواه عدد كثير، تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب[2].

وقد ذكر الشيخ طارق ابن عوض الله –حفظه الله– المتواتر من خلال منظومته فقال:

فما رواه عدد جمٌّ يَجِبْ *** إحالةُ اجتماعهم على الكذبْ.

فالمتـواتر، ومنه لفظـي *** ومعنـوي، وهـوَ يفيـد القطعي.

وقال في تعريفه للمتواتر: «أن الأخبار المتواترة هي الأخبار التي جاءت من رواة كثيرين، أي: الأخبار التي رواها عدد كثير، يستحيل في العادة على مثل هؤلاء الرواة الذين كثُر عددهم أن يتواطؤوا على كذب الخبر، أو أن يتفقوا على اختلافه وافترائه، فهذا هو الخبر المتواتر»[3].

أما إذا رواه عدد كثير، ولكن لم يتحقق الشرط الآخر، وهو أن يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على كذب واختلاق مثل هذا الخبر، فإن الخبر حينئذٍ لا يسمى خبرًا متواتراً، بل هو من أخبار الآحاد ويسمى بالخبر المشهور والمستفيض.

فالخبر المشهور أو المستفيض: هو خبر تحقق فيه كثرة عدد الرواة ولكنهم إما:

- لم يبلغُوا في الكثرة إلى حد أن يحكم لحديثهم بالتواتر.
- أنه لا يمتنع في مثل هؤلاء الرواة أن يتفقوا على افتراء الخبر واختلاقه.

فحينئذٍ لا نحكم لمثل هذا الخبر بالتواتر، بل نقول: هو مشهور فقط، والمشهور من أخبار الآحاد وإن كان من أفضل أنواع الآحاد[4].

---

[1] – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ج 01، ص 18.

[2] – نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 18.

[3] – شرح لغة المحدث، طارق أبو معاذ، مرجع سابق، ص 93.

[4] – شرح لغة المحدث، لأبي معاذ، المرجع السابق، ص 94.

- **حكمه:** الحديث المتواتر يفيد العلم اليقيني للسامع، فيصدقه تصديقًا جازما، لذلك كان الحديث المتواتر كله مقبولاً يجب العمل به[1].
- **أقسامه: المتواتر اللفظي والمتواتر المعنوي.**

قال الخطيب: «التواتر ضِربان: أحدهما: تواتر من طريق اللفظ، والآخر: تواتر من طريق المعنى، فأما التواتر من طريق اللفظ: فهو مثل الخبر بخروج النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، ووفاته بها ودفنه فيها، ومسجده، وقبره، وما رُوي من تعظيمه الصحابة، وموالاتهم له، وما رُوي من عدد الصلوات وركعاتها، وأركانها، وترتيبها، وفرض الزكاة والصوم، والحج ونحو ذلك، وأما التواتر من طريق المعنى: فهو أن يروي جماعة كثيرون يقع العلم بخبرهم، كل واحد منهم حكمًا غير الذي يرويه صاحبه، إلا أن الجميع يتضمن معنى واحدًا، ومثاله: ما روى جماعة كثيرة عمل الصحابة بخبر الواحد، والأحكام مختلفة والأحاديث متغايرة، ولكن جميعها يتضمن العمل بخبر الواحد العدل»[2].

فتعريف الخطيب للمتواتر اللفظي أولى من تعريف غيره الذين خصّوا المتواتر اللفظي بما جاءت رواياته بلفظ واحد، فإن هذا فيه تقييد لهذا النوع من أنواع المتواتر، وهو المتواتر اللفظي، حتى وإنّ بعضهم أنكر وجود مثل هذا النوع بهذه الصورة، وبعضهم قال: إن وجوده عزيز جدًا، يعني بهذه الصورة التي قيّدوه بها، حتى إن الإمام ابن الصلاح رحمه الله، استبعد وجوده، وقال: إن وُجد فليكن في حديث: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[3]، فهذا الإمام الحافظ الواسع الاطلاع لم يجد في محفوظاته وفي علمه الواسع حديثًا يصدق عليه هذا التعريف للمتواتر اللفظي إلا هذا الحديث.

[1] – المنهج الحديث في مصطلح الحديث، محمود الطحان، ط 01، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف، الرياض' المملكة العربية السعودية، ص 16.

[2] – الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط 02، 1421هـ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 276.

[3] – صحيح البخاري، مرجع سابق، ج 01، ص 33.

لكن إذا أخذنا بتعريف الخطيب من أن المتواتر اللفظي لا يشترط أن يكون بلفظ الحديث بل يشترط فقط أن يكون المعنى منصوصًا عليه في هذه الروايات المتعددة ولو بألفاظ مختلفة، فإن هذا يوسع الدائرة، بحيث يدخل في المتواتر اللفظي أمثلة كثيرة من الأمثلة التي ذكرها أهل العلم عليهم رحمة الله[1].

أما المتواتر المعنوي عند الخطيب هو أن تجيء روايات متعددة، كل رواية من هذه الروايات تتعلق بأمر يختلف عن بقية الروايات، فرواية متعلقة بالهجرة، وأخرى بالصلاة، والزكاة، وهذه بمكة، وأخرى بالمدينة، وهذه في الصباح، وتلك في المساء، وهذه في الصيف والأخرى في الشتاء، فهي روايات متعددة ليس بنها رابط، إلا أن هذه الروايات من الممكن أن يستنبط من كل رواية منها معنى تتفق عليه، وهذا المعنى غير منصوص عليه في هذه الروايات، ولكنه من الممكن أن يفهم منها وأن يستنبط منها، فإذا جاءت تلك الروايات الكثيرة، والتي تضمنت هذا المعنى الذي استنبطناه من هذه الروايات كلها واتفقت الروايات كلها على الدلالة عليه، يكون من المتواتر المعنوي[2].

المتواتر في اصطلاح الفقهاء: وللفقهاء في المتواتر وتقسيمه كلام آخر

قسّم العلامة الفقيه الكشميري المتواتر عند ذكره له فقال: "والتواتر عندي أربعة أقسام"[3]، فهو في تصنيفه للأدلة التي اعتمد عليها الفقهاء وجد أنهم يجعلون المتواتر على هذه الأقسام في تطبيقاتهم وعملهم، وهذه الأربعة التي ذكرها الكشميري لم يكن أول من قال بها، بل اثنان منهما مسلّم بهما عند كافة العلماء، وهما: تواتر الإسناد للفظ الحديث وهو المعروف بالمتواتر اللفظي عند المحدثين، وتواتر المعنى بألفاظ مختلفة في أحاديث متعددة تتفق على قضية ما، وهو ما يعرف بالمتواتر المعنوي، وأما الثالث: فهو تواتر النقل طبقة عن طبقة بدون ذكر للأسانيد، كما هو الحاصل في القرآن، وهي طريقة جدًا عند الفقهاء، تسمى عند الحنفية بالنقل المتوارث، وعند المالكية بإجماع أهل

[1] – شرح لغة المحدث، طارق عوض، مرجع سابق، ص 96.

[2] – شرح لغة المحدث، طارق عوض، المرجع نفسه، ص 97.

[3] – العرف الشذي شرح سنن الترمذي، للكشميري الهندي، تصحيح: محمود شاكر، ط 01، 1425هـ، 2004م، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 40.

المدينة، وأما الرابعة: فهي تواتر العمل من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في مسألة ما، وهي ظاهرة في فهم سلف الأمة فيما يعتدون ويعتبرون، وقد نصّ عليها الطحاوي، وصرّح بحقيقتها الكاساني[1].

وبهذا يتبين أن هذا التقسيم جديد بذكره كاصطلاح المعاصرين، وهو قديم بأصله وحقيقته عند السابقين، وبه يفهم التواتر لأحكام عديدة في الدين، بخلاف المشهور عند المحدثين.

° **تواتر الإسناد (اللفظي)**: ولقّبه الكشميري بأنه تواتر المحدثين، وقال: "فهذا هو التواتر المشهور في كتب المصطلح والأصول، وإذا أُطلق التواتر فهو المقصود بصورة عامة، وله تعاريف عديدة تتفاوت في الدلالة على المقصود، ومنها ما ذُكر في الفرع السابق، ومنها: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ويدوم هذا فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفيه، أو كانت الرواة في كل قرن قومًا لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب عادة، أو خبر جماعة يُفيد بنفسه العلم بصدقه"[2].

ومما سبق يتبين أن شروط الخبر المتواتر في الإسناد هي:

- عدم اشتراط عدد معين له، وإنما العبرة بحصول العلم القطعي.
- أن يكون عدد رواته معتبر تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.
- أن يرويه عدد عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.
- أن يكون ذلك الخبر مستندًا انتهاؤه إلى الحس من مشاهدة أو سماع.

- **حكمه**: منكِر ما يثبُت بهذا النوع من الأمور الشرعية يكفر، لأنه منكر للقطعي كالعيان، وهو علم ضروري[3].

---

[1] – السنة المتواترة عند الفقهاء وتطبيقاتها عند الحنفية، د. صلاح محمد سالم أبو الحاج، مقال بمجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشريعة الإسلامية والقانون، عمان، الأردن، ص 175.

[2] – العرف الشذي، للكشميري، المرجع السابق، ص 40-41

[3] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، مرجع سابق، ج 1، ص 41.

- **مثاله:** أحاديث التشهد، قال الطحاوي في معاني الآثار: "وقد تواترت عن النبي ﷺ بذلك فلم يخالفها شيء فلا ينبغي خلافها، ولا الأخذ بغيرها، ولا الزيادة على شيء مما فيها إلا أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما يزيد حرفاً على غيره وهو (المباركات)"[1].

° **تواتر القدر المشترك (المعنوي)**: وهو أن يكون مضمون ما مذكورًا في كثير من الآحاد، كتواتر المعجزة، فإن مفرداتها وإن كانت آحادًا، لكن القدر المشترك متواترًا قطعًا[2]، كسخاء حاتم، فإن أخباره وإن كانت آحادًا، إلا أن سخاءه معلوم متواترًا.

- **حكمه:** قال الكشميري: "إن كان ضرورياً فيكفر جاحده، وإن كان نظريًا فلا"، وهذا مناسب، لأن ما ثبت بحيث كان ممّا يُعلم في الدين ضرورة فلا شك بكفر جاحده، وما لم يصل هذا إلى الحد بحيث فيه اختلاف واستدلال ونظر فلا يصل بمن يقوله إلى حد الضرورة[3].

- **مثاله:** حديث: (المسح على الخفين)[4]، رواه ثمانون صحابيا، وصرّح بتواتره الكرخي وابن عبد البر وابن الهمام وابن حجر، والزرقاني وغيرهم[5]، وعن أبي حنيفة أنه قال: "ما قلت بالمسح على الخفين حتى وردت فيه آثار أضوء من الشمس"، وقال: "أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين"[6].

---

[1] – شرح معاني الآثار، للطحاوي، ت: جماعة من علماء الأزهر، ط 01، 1414هـ، 1994م، دار الكتب المصرية، مصر، ج 01، ص 265.

[2] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، المرجع نفسه، ج 01، ص 41.

[3] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، المرجع نفسه، ج 01، ص 41.

[4] – صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب "دون تسمية"، ج 06، ص 08. صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج 01، ص 229

[5] – نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، ت: شرف حجازي، ط 02، لا س ن، دار الكتب السلفية، مصر، كتاب الطهارة، ج 01، ص 62.

[6] – فتح باب العناية بشرح النقاية، ملا القاري، ت: محمد وهيثم نزار تميم، ط 01، 1418هـ، 1997م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان. ج 01، ص 121.

° **التواتر الطبقي**: وهو أن يأخذ طبقة عن طبقة بلا إسناد، والقرآن متواترًا بهذا التواتر. لأنه تواتر على البسيطة شرقًا وغربًا، درسًا وتلاوةً، حفظًا وقراءةً، وتلقّاه الكافة عن الكافة، طبقة عن طبقة، فهذا لا يحتاج إلى إسناد معين، يكون عن فلان عن فلان[1].

- **حكمه**: قال الكشميري: "إنه يكفر جاحده"، وبَنَى عليه فقال: "وعلى هذا نقول: إن الصلاة فريضة، واعتقاد فريضتها فرض، وتحصيل علمها فرض، وجحدها كفرٌ، وكذا جهلها"[2].
- **مثاله**: أحاديث فعل الآذان للصلوات الخمس والجمعة دون ما عداهما، صرّح به صاحب الهداية[3].

° **التواتر العملي**: وهو أن يتواتر العمل على أمر ما بحيث يستحيل تكذيبهم، أو تواتر العمل على شيء من لدن صاحب الشريعة إلى يومنا هذا: كالسواك[4].

قال الكاساني: "هو تواتر من حيث ظهور العمل به قرنًا فقرناً من غير ظهور المنع والنكير عليهم في العمل به، إلا أنهم ما رووه على التواتر؛ لأن ظهور العمل به أغناهم عن روايته، وقد ظهر العمل بهذا مع ظهور القول أيضاً من الأئمة بالفتوى به بلا تنازع منهم"[5].

قال الكشميري: "وهذا التواتر قريب من تواتر المعنى، ومثاله: العمل برفع اليدين عند الركوع وتركه، فإنه عمل به غير واحد في القرون الثلاثة، وأيضًا له شبه بالطبقي، بكون العمل المتوارث في طبقات مدرسة متوارثًا في طبقات سائر المدارس، كالصلوات، الخمس، وأعداد الركعات، ومقادير الزكاة"[6].

---

[1] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، المرجع نفسه، ج 01، ص 41.

[2] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، المرجع نفسه، ج 01، ص 41.

[3] – نظم المتواتر، للكتاني، مرجع سابق، ج 01، ص 71.

[4] – فيض الباري، للكشميري، ط 01، 1426هـ، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص144.

[5] – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ط 02، 1406هـ، 1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 331.

[6] – انظر: العرف الشذي، للكشميري، المرجع نفسه، ج 01، ص 41.

- **حكمه:** قال الكاساني: "التواتر العملي يوجب العمل قطعاً، فيجوز نسخ الكتاب العزيز به كما يجوز بالمتواتر في الرواية إلا أنهما يفترقان من وجه، وهو أن جاحد المتواتر في الرواية – أي الإسناد- يكفر، وجاحد المتواتر في ظهور العمل لا يكفر"[1]، وأما الكشميري فقال بكفر جاحد هذا القسم، وبنى عليه كفر من يجحد سنية السواك، فقال: "وعلى هذا نقول: إن السواك سنة، واعتقاد سنيته فرض، لأنه ثبت متواترًا بأنحاء التواتر وتحصيل علمه سنة، وجحوده كفر، وجهله حرمان، وتركه عتاب أو عقاب"[2].
- **مثاله:** حديث: (سئل عن البحر فقال: هو الطهور ماؤه الحل ميتته)[3]، رواه اثنا عشر صحابياً، قال الزرقاني: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار"[4].

° **التواتر اللغوي:** وهو أن تتضافر الروايات في أمر ما بحيث تفيد قوة لم تحصل فيما عداها أو غلبة ظن في صحة النقل، والتواتر هنا بمعنى الترجيح في هذا الجانب لتحقق صحة غالبة في النقل، وإن لم يتوفر به المعنى الاصطلاحي السابق، ولعل هذا بسبب عدم تقعيد مصطلح المتواتر كما هو عند المتأخرين[5].

- **حكمه:** لا شك في انتفاء الكفر عمّن يذكره، ولا يصلح إلى إثبات ركن أو شرط كما هو الحال في باقي أنواع المتواتر، وإنما يصلح مرجحًا بين أخبار الآحاد[6].
- **مثاله:** أحاديث مسح الأذنين بماء الرأس، قال الطحاوي: "ففي هذه الآثار أن حكم الأذنين ما أقبل منهما وما أدبر من الرأس، وقد تواترت الآثار بذلك ما لم تتواتر بما خالفه،

---

[1] – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، مرجع سابق، ج 01، ص 331.

[2] – فيض الباري، للكشميري، مرجع سابق، ج 01، ص144.

[3] – صحيح ابن خزيمة، كتب الوضوء، باب الرخصة والوضوء من ماء البحر، ج 01، ص 59، وانظر: صحيح ابن حبان: كتاب المياه، ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر، ج 04، ص 49.

[4] – نظم المتناثر، للكتاني مرجع سابق، ج 01، ص 51.

[5] – السنة المتواترة عند الفقهاء وتطبيقاتها عند الحنفية، د. صلاح محمد سالم أبو الحاج، مرجع سابق، ص 197.

[6] – السنة المتواترة عند الفقهاء وتطبيقاتها عند الحنفية، د. صلاح محمد سالم أبو الحاج، المرجع السابق، ص 198.

فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار، وأما من طريق النظر: فإنا قد رأيناهم لا يختلفون أن المحرمة ليس لها أن تغطي وجهها ولها أن تغطي رأسها، وكلٌّ قد أجمع أن لها أن تغطي أذنيها ظاهرهما وباطنهما، دلَّ ذلك أن حكمهما حكم الرأس في المسح لا حكم الوجه"[1].

ثانيًا: الحديث الصحيح:

- **قال ابن الصلاح:** «الحديث الصحيح هو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ومعللاً»[2].
- **وقال الإمام النووي:** «هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة»[3]، والمراد بالعدول الضابطين رجال السند، أي بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه.
- **قال الخطابي:** «هو ما اتصل سنده وعدّلت نقلته»[4]، قال العراقي ولم يشترط ضبط الراوي، ولا السلامة من الشذوذ والعلة، قال ولا شك أن ضبطه لابد منه، لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش، استحق الترك[5].

مما سبق يتبيّن أنه لابد من توفر شروط خمسة حتى نطلق على الحديث بأنه صحيح[6].

- **اتصال الإسناد:** وبهذا يخرج المنقطع والمعضل، والمعلق، والمدلس، وغيرها مما لم يتوفر فيه شروط الاتصال.
- **أن يكون رواته عدولًا:** والعدل من استقامة الدين، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارم المروءة.

---

[1] – نظم المتناثر، للكتاني، مرجع سابق، ج 01، ص 33.

[2] – علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 06.

[3] – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 60.

[4] – معالم السن، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا، ج 01، ص 06.

[5] – تدريب الراوي، مرجع سابق، ج 01، ص 62.

[6] – أصول الحديث، علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، ط جديدة، 1428هـ، 2006، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 201.

- **أن يكون رواته ضابطين:** والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمعه، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، أي أن يكون حافظًا عالمًا بما يرويه إن حدّث من حفظه، فاهماً إن حدّث على المعنى، وحافظًا لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدّث من كتابه، وفي هذا احتراز عن حديث المغفل وكثير الخطأ.
- **أن لا يكون المروي شاذًا:** والشذوذ هو مخالفة الثقة من هو أرجح منه.
- أن يسلم المروي من علة قادحة: كإرسال موصول، أو وقف مرفوع، أو وصل منقطع.

التعريف المختار للحديث الصحيح: "هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة". هذا لأن العدل الضابط في اصطلاح المحدثين كما سبق وذكرت يسمى الثقة[1].

وقد قسم علماء المصطلح الحديث الصحيح إلى قسمين: أحدها الصحيح لذاته، والثاني الصحيح لغيره.

ولا يُطلق الصحيح عند المحدثين على ما صحّ عندهم من حيث المعنى دون الرواية، فليس معنى هذا أن كل ما يصح ويستقيم عندهم من حيث المعنى يُطلقون عليه اسم الصحيح بمعناه الاصطلاحي.

فتجد كثيرا من المحدثين يفتون بمقتضى بعض الأحاديث التي قد صرّحوا هم أنفسهم بضعفها من حيث الرواية.

قال ابن الصلاح: «عمل العالم أو فتياه على وفق الحديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث، كذلك مخالفته للحديث، ليست قدحًا منه في صحته، ولا في راويه»[2]. وتبعه النووي وغيره، ويستعمل «الصحيح» بمعنى التصريح بالسماع، أي يصحّح كونه مسموعًا.

[1] – أصول الحديث ومصطلحه، محمد عجاج، المرجع نفسه، ص 201.

[2] – علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 111.

ففي طبقات ابن أبي يعلى، بالإسناد إلى علي بن عبد الله، قال سمعت يحي –يعني ابن سعيد– يقول: قال لي سفيان بن حبيب: إن ابن جريج «يُصحِّحُ» هذا الحديث عن الزهري: وذكر حديث غزو اليهود مع النبي ﷺ، قال يحي: فقلت لابن جريج: سمعت هذا من ابن شهاب؟ قال: أو قرأته[1].

وقد قسّم الكشميري الحديث الصحيح إلى أربعة أقسام. فقال: " واعلم أن الصحيح عندي على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون رواته ثقات وعدولاً ويساعده تعامل السلف.

والثاني: أن يصححه إمام من أئمة الحديث بخصوصه.

والثالث: أن يخرجه من التزم الصحة في كتابه مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السكن، وصحيح ابن حبان، والنسائي، وإن لم يحكم عليه بخصوصه بالصّحة.

والرابع: أن يكون الرواة سالمين عن الجرح، ويكونون ثقات فعندي المرتبة الأولى أعلى مراتب الصحيح"[2].

كما تنْضمُّ إلى مصطلح الصحيح بعض المصطلحات الأخرى ك: صحيح غريب، حسن صحيح، حسن غريب صحيح، يأتي بيانها بإذن الله في فصل الحديث الحسن.

وقد قسّم المحدثون الصحيح إلى سبع مراتب، أعلاها: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وأدناها ما كان صحيحًا عند غير البخاري ومسلم كصحيح عند الترمذي أو أبي داود أو ابن حبان وابن خزيمة.

قال السيوطي في التدريب: "الصحيح أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم، ثم على شرطهما، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما"[3]، وفائدة هذه المراتب ترجيح الرواية الأقوى على ما دونها عند التعارض.

الفرع الثاني: أحكام المحدثين على أوسط درجات قبول الحديث

[1] – شرح لغة المحدث، طارق عوض، مرجع سابق، ص 135.

[2] – العرف الشذي، للكشميري، مرجع سابق، ج 01، ص 40

[3] – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 131.

أمّا الكلام في هذا المطلب سيكون على الحديث المصنف ضمن أوسط درجات القبول ويندرج فيه الحديث الصحيح لغيره والحديث الحسن.

أولًا: الحديث الصحيح لغيره:

ويكون ذلك إذا رُوِيَ الحديث الحسن لذاته –والذي سيأتي تعريفه– من طريق آخر مثله أي (حسن)، أو أقوى منه أي (صحيح)، سُمّي صحيحًا لغيره، لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

فإذا كان راو الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، ذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح[1].

ومثاله: حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ "[2].

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضمت إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر، زال بذلك ما كنّا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح[3].

ثانيًا: الحديث الحسن لذاته: "وهو الحديث الحسن".

في تعريف الحسن لابد لي أن أطيل بالقلم مقارنة مع الحديث الصحيح، وهذا لاختلاف العلماء في تعريف الحسن وعدم استقرارهم على تعريف واحد له على خلاف الصحيح الذي أجمع العلماء على حدود تعريفه السابق مع تغيير في العبارة بين هذا وذاك.

---

[1] – علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 35.

[2] – صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، ج2، ص 04.

[3] – علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 35.

فأول من قسّم الحديث الحسن إلى قسمين هو الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، ثم جاء ابن حجر فزاد كلامه توضيحًا فسمى القسم الأول: الحسن لذاته، والقسم الثاني: الحسن لغيره، وبذلك يرى الإمام الذهبي اصطلاح الحسن عند المتأخرين اصطلاحٌ مُولَّد وحادث، ويقصد بذلك الحسن لذاته[1].

الحسن لغة: جاء في مختار الصحاح: «الحُسن ضد القبح، والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن، وقد حسَّن الشيء بالضم حُسنًا، ورجل حسن، وامرأة حسنة وقالوا: امرأة حسناء، ولم يقولوا: رجل أحسن، وهو اسم أُنِّث من غير تذكير كما قالوا: غلام أمرد، ولم يقولوا جارية مرداء؛ فذكروا من غير تأنيث، وحسّن الشيء تحسيناً: زيّنه، وأحسن إليه وبه وهو يحسن الشيء أي يعلمه وسيتحسنه أي يَعُدُّه حسنًا، والحسنة ضد السيئة، والمحاسن ضد المساوئ، والحسنى ضد السوءى».[2]

الحسن اصطلاحًا: وأذكر هنا معنى الحسن في اصطلاح المحدثين على اختلاف معانيه عندهم.

الحسن قبل زمن الإمام الترمذي: ساق الدكتور الدريس في كتابه الحسن لذاته والحسن لغيره استعمالات الأئمة قبل الإمام الترمذي للفظ الحسن فترجح أن معظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيها ليس بالقصد الاصطلاحي عند المتأخرين، وإنما استعمل الحسن فيها باعتباره وصفًا أو لقبًا يُترجم شعور الإعجاب والميل اللذين يحصلان في نفس السامع[3].

تعريف الإمام الترمذي: قال الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: فكل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن»[4].

---

[1] – انظر: شرح نخبة الفكر، للقاري، مرجع سابق، ج 01، ص 293، و الحديث الحسن لذاته والحسن لغيره، خالد بن منصور الدريس، مرجع سابق، ج 03، ص 1643.

[2] – مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، ط 05، 1420هـ، 1999م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، لبنان، ج 01، ص 73.

[3] – ينظر: الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ج 01، ص 35-75.

[4] – سنن الترمذي، كتاب العلل الصغير، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 758.

فظاهر قوله: «أردنا به حسن إسناده عندنا»، وقوله: «فهو عندنا حديث حسن»، أنه لم يُسبق بهذا التعريف، وإلا لعزاه لغيره، ولم يقل: "عندنا"، ويؤكد ذلك جداً أنه لما تعرّض لأنواع الغريب ومعانيه نسب ذلك لأهل الحديث ولم يقل "عندنا" كما قال في الحسن.

فقد أبان الإمام الترمذي في تعريف أن الحسن لابد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط:

- أن لا يكون راويه متهماً، وهو شرط خاص بالسند.
- أن لا يكون الحديث شاذاً، وهو شرط خاص بالمتن، قاله ابن سيد الناس.
- وأن يروى من غير وجه نحوه، وهو شرط خاص بالمتن أيضا كما قاله ابن سيد الناس[1].

فالأول والثاني شرطان عدميان، الغرض منهما سلامة الحديث من أن يكون في رجاله من اتهم بالكذب، وسلامته من الشذوذ، وأما الشرط الثالث فهو وجودي، الغرض منه تعضيد الحديث الذي يتوفر فيه الشرطان الأول والثاني بمتابعة أو شاهد خليين أيضاَ من رجل متهم ومن الشذوذ[2].

فتعريفه للحسن يدخل فيه الحسن لذاته، لأن من خف ضبطه ولم يكثر وهمه وخطؤه يوجد في بعض الضعف، وليس كالثقة الضابط لما يرويه ضبطًا تامًا، وقد دلّ تصرف الترمذي في تحسيناته على ذلك، فقد وجدته يقول: "هذا حديث حسن" في أحاديث لا يوجد فيها أي مغمز سوى رواة من أهل الصدق قد خف ضبطهم، فالحكم الدقيق على أحاديثهم باصطلاح المحدثين بأنها من الحسن لذاته، وقد بلغت نسبة ذلك 19 % من كتابه، ومثال ذلك: أحاديث لبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأحاديث لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[3].

تعريف الخطابي: عرّف الخطابي الحسن بقوله: «ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»[4].

---

[1] – النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس، ت: أحمد معبد عبد الكريم، ط 01، 1409هـ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 238.

[2] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 1070.

[3] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، المرجع نفسه، ص 1070.

[4] – معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا، ج 01، ص 06.

قال الدكتور الدريس بعدما ساق كلام العلماء في معنى الحسن عند الخطابي: «تعريف الخطابي للحسن لا يُحمل على الحسن لذاته فقط بل هو أعلم من ذلك، نظراً لربطه بما في كتاب أبي داود، والتحقيق الذي قام به غير واحد من كبار العلماء المحققين يؤكد أن في أحاديث سنن أبي داود الضعيف المعتضد بغيره وظاهر كلام الخطابي أن الحديث غير شديد الضعف سكت عنه أبو داود فوصف الحسن داخل فيه، والله أعلم»[1].

تعريف ابن الجوزي: «ما فيه ضعف قريب محتمل، وهو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به»[2].

وقد وردت عليه انتقادات كثيرة وإيرادات لا يسع المقام لذكرها هاهنا[3].

تعريف ابن قطان الفاسي: يرى ابن القطان «أن الحسن ما له منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، وذلك بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه، وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به مفسّرا، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً»[4].

فالبعض يعتبر رواية العدل عن الراوي تعديلاً له فيقبل المجهول والمستور من باب أولى، والبعض يكتفي بثبوت إسلام الراوي، وذلك برواية عدلين فأكثر عنه، لأنه لا يعهد أن أحدً ممن يتديّن يروي الدين إلا عن مسلم فيقبل المستور ويرد حديث المجهول، والبعض يشترط للاحتجاج بالحديث ثبوت العدالة ولا يكتفي بما تقدّم، واختياره هو عدم الاحتجاج المستور أو المجهول[5].

وتعريف ابن القطان يقرب من الحسن لذاته، ولا يدخل فيه حديث الضعيف المعتضد بمثله، لأن ابن القطان لا يحتج بمثله فضلًا عن أن يسميه حسنًا[6].

تعريف ابن الصلاح:

---

[1] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 1662

[2] – الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، ط، 01، 1386هـ، 1966م، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 35.

[3] – الحسن لذاته، والحسن لغير، للدريس، مرجع سابق، ص 1663-1668.

[4] – بيان الوهم والإيهام، لابن قطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، ط 01، 1418هـ' 1997م، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 04، ص 13.

[5] – بيان الوهم والإيهام، لابن قطان، المرجع نفسه، ج 04، ص 13-16.

[6] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 1671.

قال ابن الصلاح بعد أن ساق تعريف الترمذي والخطابي وابن الجوزي للحسن: «كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنتُ النظر في ذلك والبحث، جامعًا بين أطراف كلامهم مُلاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقّح لي واتضح لي أن الحديث الحسن قسمان:

- **أحدهما**: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر، أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.
- **القسم الثاني**: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما يُنفرَد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً وسلامته من أن يكون معلّلا، وعلى هذا القسم يتنزّل كلام الخطابي. فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرّق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، ذكر الخطابي النوع الآخر مقتصراً على كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضًا عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم هذا تأصيل ذلك»[1].
- وإن لم يسمِّ النوع الأول بالحسن لغيره وكذا لم يسمِّ النوع الثاني بالحسن لذاته، ولكن كلامه واضح جدًا أن الأول حسن معتضد بغيره، ولولا الاعتضاد لما حُسّن، والثاني حسن ذاتي بدلالة قوله: «يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا فهو لا يحتاج للاعتضاد، كما أنه صرّح أن راوي هذا النوع يكون قصور ضبطه ونقص حفظه يسيرًا»[2].

[1] – علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 32.

[2] – علوم الحديث، لابن الصلاح، المرجع نفسه، ص 31، و الحسن لذاته والحسن لغيره، الدريس، مرجع سابق، ص 1674.

تعريف ابن جماعة: قال بدر الدين ابن جماعة بعد أن اعترض على تعاريف الحسن التي ذكرها ابن الصلاح: «ولو قيل: الحسن"كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان" لكان أجمع لما حدّدوه وقريبًا مما حاولوه»[1].

تعريف الإمام الذهبي: ذكر الإمام الذهبي عدة أقوال في الحسن منها:

- «الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسن ما سلِم من ضعف الرواة فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح».
- وفسر كلامه فقال: «وقد قلت لك إن الحسن ما قصر سنده قليلًا عن رتبة الصحيح».
- «فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذا الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصحّ باتفاق»[2].

وكأن الذهبي من خلال تعريفاته أخذ منهجا وسطًا، إذْ لا وجود لشروط الحديث الصحيح متكاملة في كلامه، وكذا لا وجود لما يثبت الضعف، فالناقد لا يجزم بصحة مثل هذا الحديث ولا يقطع بضعفه.

تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني: عرّف الحسن لذاته فقال: «الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولًا ولا شاذًا»[3].

وقد فسّر الحافظ كلامه فقال: «ومحصله أنه هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفًا بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، كالصدق والاتصال، وعدم كونه شاذًا ولا معلولًا، فلابد من اشتراط ذلك كله في النوعين، ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن،

[1] – المنهل الروي، لابن جماعة، مرجع سابق، ج 01، ص 36.

[2] – الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، 1412هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، سوريا، ص 24-29.

[3] – الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ت: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، ط 01، 1410هـ، 1989م، الدار السلفية، مومباي، الهند، ص 63.

بل يسمون الكل صحيحاً. وإن كان بعضها أصح من بعض، وذهبت طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر»[1].

ولم يسلم الحافظ ابن حجر أيضا من عدة انتقادات في هذا.

تعريف الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم: «الحسن هو ما اتصل سنده بنقل الضابط ضبطًا فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه، وأقل من الكثير المضعّف، أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فحش الخطأ إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة»[2].

ومع هذه التعريفات المتباينة فلا يوجد تعريف مستقر للحسن لذاته، ولو زدت أنا كباحث تعريفًا أو جمعت بين هذه التعاريف تعريفًا مختارًا على حسب دعواي، لما سلمت من سهام الاعتراض والانتقاد.

استعمالات الحسن عند المحدثين:

1- من حيث الجملة: تتبع العلماء إطلاقات المحدثين واستعمالاتهم للحسن سواء كان ذلك على الراوي أو على الحديث، فوجدوا أن هذه الإطلاقات لا تخرج في مجملها من أحد معنيين:

أ- **التحسين الاحتجاجي:** ويكون الحسن هنا بمعنى حُسن الحديث لقوته في نظر من استحسنه، مع العلم أن النقاد فيهم المتشدد والمعتدل والمتساهل، فلا يلزم من إطلاق أحدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره، فقد يسمى صحيحًا أو ثابتًا أو مقبولًا أو صالحًا أو ضعيفًا، وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام، ويطلقه المحدثون إجمالاً على الحديث الصالح للاحتجاج[3].

ووجه الارتباط بين لفظ "الحسن" وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسن الحديث بغرض الاحتجاج به كأنه يقول: الاحتجاج بهذا الحديث حسن، ويُحتمل أن يكون

[1] - الأسئلة الفائقة، لابن حجر، المرجع نفسه، ص 64.

[2] - انظر: تعليق الدكتور أحمد معبد، النفح الشذي، مرجع سابق، ج 01، ص 277.

[3] - الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 980.

بسبب حُسن الظن براويه، فكأنه يقول: أحتج بهذا الحديث لحسن ظني بثبوته، كما قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي لأحد المحدثين: «لو سمعتُ بهذا عن غير أبيك عن محمد لأنكرته أشد الإنكار، لأني لم أعلم قط أن أبا عبيدة حدّث عن هشام بن عروة شيئًا، ولكنه حسُن عندي حين صار مخرجه محمد بن إسماعيل»[1].

فالتحسين الاحتجاجي خاضع للموضوعية ومعايير القبول النقدية في نظر المستحسن فهو استحسان موضوعي.

ب- **التحسين الإعجابي**: ويكون الحسن فيه بمعنى حُسن الحديث لميزته، وهذا النوع تندرج تحته أقسام كثيرة، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه والإعجاب به وقد تكون هذه الميزة: غرابة الحديث من حيث السند، أو وجود فائدة في السند، أو وجود فائدة في المتن، أو بسبب حسن سياق المتن، ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج.

ووجه الارتباط بين لفظ "الحسن" هنا وهذا الاستعمال أن المحدث الذي يحسّن الحديث بسبب إعجابه بشيء فيه غير الاحتجاج به، كأنه يقول: هذا الحديث يتضمّن ميزة أو فائدة لا توجد في غيره فاستحسنه لذلك، فهو حسن في نظري، بسبب ندرته، وهناك ارتباط بين هذا النوع من التحسين والإعجاب الذي يعني لغة: ما يستهوي الإنسان ويستميله ويسرّه[2].

وهذا النوع من التحسين يرجع إلى أمر نسبي قد يختلف من شخص لآخر، ومعياره الرئيس: كل ما يثير الاستغراب لكونه غير مألوف بسبب عدم شهرته والمعرفة به، فهو استحسان ذاتي أكثر منه موضوعي.

---

[1] – تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد معروف، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 15، ص 338.

[2] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 982.

- **من حيث التفصيل:** تندرج تحت النوعين السابقين عدة معانٍ للحسن نذكرها فيما يلي[1]:

- **التحسين الاحتجاجي:** وتندرج تحته المعاني التالية:

- **إطلاق الحسن على الحديث الصحيح:** ومن هؤلاء الإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام البخاري، وابن أبي شيبة، وابن عبد البر، والطحاوي، وابن حزم، ...وغيرهم استعملوه في الحكم على الصحيح.
- **إطلاق الحسن على الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسّر:** وهو رأي ابن القطان الفاسي.
- **إطلاق الحسن على الحسن لذاته:** وقد عرّفه ابن الصلاح ومن جاء بعده.
- **إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل:** وهذا أشمل مما سبق عند كثير من النقاد.
- **إطلاق الحسن على الحسن لغيره:** وهو الضعيف المنجبر عند المتأخرين.

- **التحسين الإعجابي:** وأهم ما يندرج تحت هذا النوع من حيث التفصيل ما يلي:

- **إطلاق الحسن على الحديث الغريب:** وهو أقدم المعاني على الإطلاق، وقد استعمله ألإمام أحمد وأبو حاتم، والخطيب...وغيرهم.
- **إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن:** وقد استعمله الإمام أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن أبي شيبة، ومن ذلك أيضاً: الفوائد الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات للنجار (ت 348هـ)، والفوائد المنتقاة الغرائب الحسان للأبهري (ت 375هـ)، والفوائد الحسان لأبي طاهر السلفي (ت 576هـ)،...وغيرها.
- **إطلاق الحسن على السند العالي:** ولا شك أن علو السند مستحسن ومرغوب فيه عند المحدثين.

[1] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 984-987.

- **إطلاق الحسن على حُسن المتن:** وهو ما وُجد عند الإمام أحمد ، وابن عبد البر بكثرة.

– ويطلق المحدثون لفظ **"حَسَنَ الحديث"** على الرواة بشتى أصنافهم ويقصدون بذلك:

- **جودة الإتقان وكمال الضبط وتمامه:** وذلك عند الإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وغيرهم.
- **حُسن انتقاء الحديث:** وذلك عند ابن مهدي، وإسحاق ابن راهويه.
- **وُجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث ولو كان ضعيفًا.**وهو عند ابن عدي، فكثيراً ما يقرن بين الغرابة والحسن، كقوله في أحد الرواة: "وأحاديثه حسان غرائب".
- **القبول العام من غير تحديد دقيق لدرجة الراوي:** وهو كثير في كلام الإمام أحمد وغيره.

وعلى هذا التوسع أنتهي من فصل الحديث الحسن والذي يحمل عدة معان كما شهدنا، وذلك من أعلى درجات القبول إلى أدناها، بل أطلق بعض الأئمة الحسن على الحديث المنكر، وذلك على قلته، لاستحسانهم لسياق متنه، والمراد هنا هو إيضاح دلالات الحسن وتنوعها من الصحيح إلى المنكر[1].

– **حكم العمل بالحديث الحسن:**

تختلف أحكام المحدثين على الحديث الحسن باختلاف دلالاتهم عليه، فإن كان في حيز المقبول دلالة فهو في نطاق المقبول حكمًا، وإن كان دون ذلك فهو مردود باتفاق، إلا أن يكون من قبيل الضعيف المنجبر بتعدد طرقه.

الفرع الثالث: أحكام المحدثين على أدنى درجات قبول الحديث:

وأتكلم من خلاله على المصطلحات التي ذكرها العلماء في أدنى مراتب قبول الحديث.

أولًا: الحديث الحسن لغيره:

تعريف ابن الصلاح: «النوع الثاني من الحسن هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفّلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم

[1] – الحسن لذاته والحسن لغيره، مرجع سابق، ص 990-1001.

يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا أو منكرًا»[1].

تعريف الحافظ ابن حجر: «ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، وكذا المستور والمرسل، والمدلّس: صار حديثهم حسنًا لا لذاته بل بالمجموع»[2].

فالحديث الحسن هو كل حديث غير شديد الضعف، يروى من وجه آخر فأكثر، ولا يكون مخالفًا لما هو أقوى منه، فيخرج ما في سنده راوٍ كذاب أو مفسّق، وخل فيه الحديث المرسل والمنقطع، والذي يرويه سيء الحفظ والمجهول، ونحو ذلك.

ومنه فإن حقيقة الحديث الحسن لغيره، وماهيته المميزة له عن غيره هي اعتضاد رواية قابلة للانجبار برواية ضعيفة أخرى فأكثر قابلة للانجبار أيضًا[3].

وأمّا إذا توبع الضعيف سيء الحفظ ونحوه من ثقة أو صدوق، فإن العمدة على الرواية الأقوى، وتعد رواية الضعيف مؤكدة للقوي لأن الحكم للأقوى.

وكذلك إذا كان للمتن شاهدًا من وجه صحيح أو حسن لذاته، فلا يصلح أن يحكم على حديث الضعيف بأنه حسن لغيره، بل الأصح أن يحكم على المتن بالوجه الأقوى.

وكل حديث تبيّن أنه اكتسب قوة مع ضعفه بتعدد طرقه أو شواهده فهو الحسن لغيره[4].

ومن هنا يتبيّن أن شروط الحسن لغيره هي:

- ما كان الضعف فيه ناشئًا عن الجهل بأحد رواته.
- أو ما كان الضعف بسبب سوء الحفظ أو الغلط أو الاختلاط.
- أو ما كان الضعف بسبب الإرسال، وهو انقطاع خفيف.

---

[1] – علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 31.

[2] – نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط 01، 1422هـ، مطبعة السفير بالرياض، المملكة العربية السعودية، ص 277.

[3] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 2088.

[4] – الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 2101.

- أن يكون الإسناد خاليًا من متهم بالكذب.
- أن يكون خاليًا من الشذوذ والنكارة.
- أن يكون هناك طريق آخر بمثابة التابع أو الشاهد.

حكم الحديث الحسن لغيره:

قيل في الحديث الحسن لغيره أنه حجة يُعمل به عند جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفًا لكنه قد انجبر وتقوى بوروده من طريق آخر، وعلى هذا فالحديث الحسن لغيره من الحديث المقبول المحتج به، ولكنه في أدنى مراتب الحديث المقبول بعد الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، فالمتحصّل من كلام العلماء أن الحسن كالصحيح، صالح للاحتجاج به في مقام العمل.

ويرى بعض العلماء أن الذي يلحق بالصحيح في حكم العمل به هو الحديث الحسن لذاته فقط، أما الحسن لغيره فيُنظر فيه، فإن كثُرت طرقه وارتاحت النفس غليه كان حجة وعُمل به، وإلا فلا[1].

ثانيًا: الحديث الذي عليه العمل:

الأصل في الحديث الصحيح وجوب العمل به، إلا أن تدل قرينة على ترك العمل به كالنسخ مثلًا، أو أنه خاص بحادثة معينة، أو أنه من قبيل الإمامة للنبي ﷺ، أو ثبت خلافه في السنة بما هو أقوى منه فيصبح بذلك هذا الحديث شاذًا، أما الحسن فيجوز العمل به مع قوة مرتبته، فإن كان لذاته فيدخل في وجوب العمل به، وإن كان غير ذلك فيرى العلماء الجواز بقية مراتبه دون الضعيف.

فمن الأحاديث الصحيحة ما انعقد الإجماع على ترك العمل بها، أي اتفق الصحابة أو التابعون على ترك العمل بها، وما كان كذلك فلا يجوز العمل به إن تحقق الإجماع، وهذا منهج متفق عليه بين أهل العلم.

[1] – الحديث الحسن، تعريفه، أنواعه، حكم العمل به، للدكتور محمد بن ناصر القرني، كلية الشريعة وأصول الدين، قسم السنة وعلومها، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، ص 228.

وقد نقل القاضي عياض في ترتيب المدارك: قال مالك: "وقد كان رجال من أهل العلم من التابعين يحدثون بالأحاديث، وتبلغهم عن غيرهم، فيقولون: ما نجهل هذا؛ ولكن مضى العمل على غيره "[1]. انتهى

وقال ابن رجب في رسالته "فضل علم السلف على علم الخلف":"فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث : فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان، إذا كان معمولا به عند الصحابة ومن بعدهم، أو عند طائفة منهم .

فأما ما اتفق على تركه : فلا يجوز العمل به، لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به "[2]. انتهى .

ويطلق المحدثون اسم "الصحيح" على الحديث المعمول به ويقد صحّ من جهة معناه، وإن لم يصح من جهة الرواية، فيقولون: "صحيح"، أي: صحيح المعنى، وهذا موجود وإن كان نادرًا، لكن ينبغي أن يُتنبّه له، حتى نستطيع أن نتفهّم كلام الأئمة –عليهم رحمة الله– في كل موضع وفي كل مناسبة.

ومن ذلك ما حكاه الترمذي في العلل الكبير، عن الإمام البخاري أنه قال في حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[3]. قال البخاري: هو حديث صحيح.

---

[1] – ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، ت: ابن تاويت الطنجي، ط 01، لا س ن، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ج 01، ص 45.

[2] – فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي، ت: محمد بن ناصر العجمي، ط 02، 1406هـ، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 50-51.

[3] – العلل الكبير، للإمام الترمذي، ت: صبحي السامرائي، وجماعة، ط 01، 1409هـ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 41، وأخرجه مالك في الموطأ عن صفوان بن سليم، والشافعي في المسند، ص 42، وفي الأم، ج 01، ص 16، وابن أبي شيبة في المصنف،1392، والبخاري في التاريخ الكبير، 1599، وسنن الترمذي، 69، .... وقال ابن حجر في ترجمة المغيرة بن أبي بردة: "وصحّح حديثه عن أبي هريرة في البحر: ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابن منده، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق، وآخرون" اهـ، تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 10، ص 257. وصححه الإمام الألباني في كتابه إرواء الغليل، حديث رقم 09، ط 02، 1405هـ، 1985م، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 01، ص 42.

وتعقّبه الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد"، قائلًا[1]: «لا أدري ما هذا من البخاري –رحمه الله–، ولو كان عنده صحيحًا لأخرجه في مصنّفه الصحيح عنده، ولم يفعل؛ لأنه لا يعوّل في "الصحيح" إلا على الإسناد، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده».

ثم قال: «وهو عندي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء، وإنما الخلاف في بعض معانيه». وهذا دليل على أن المحدثين يطلقون اسم الصحيح من جهة المعنى ليكون العمل على هذا الحديث من خلال تصحيح معناه دون تصحيح إسناده، وليس الأمر على إطلاقه.

ومن ذلك أيضاَ قول الإمام الترمذي في جامعه عن أحاديث: "والعمل على هذا عند أهل العلم"، فيرى الإمام ابن رجب الحنبلي أن هذه اللفظة تفيد الإجماع، وذلك في: قوله في حكم غسل الجمعة في كتابه الفتح: "وأكثر العلماء على أنه يستحب، وليس بواجب، وهذا الكلام يقتضي حكاية الإجماع على ذلك"[2].

وقد عقدت فصلًا في كتابي "أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء"، وخصصت مبحثًا لهذه المسألة، لمن أراد زيادة توسع[3].

ومن جهة أخرى يرى بعض العلماء أن الحديث الذي عليه العمل يطلق على الحديث الضعيف والضعيف المنجبر، وهذا لبيان العمل به بالرغم من ضعفه، وكذا المسائل التي وقع فيها الخلاف، وإلا فإن الصحيح والحسن لا يحتاجان إلى بيان ما لم يكونا منسوخين فالعمل عليهما ولا ريب في ذلك.

---

[1] – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، لا ط، 1387هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ج 16، ص 218.

[2] – فتح الباري، لابن رجب الحنبلي، ت: صبري عبد الخالق الشافعي، ط 01، 1417هـ، 1996م، مكتبة تحقيق دار الحرمين، القاهرة، مصر، ج 08، ص 78.

3 – انظر: أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع، رسالة ماستر، إعداد زكرياء قادي، إشراف: الدكتور مباركية عبد المجيد جامعة الوادي، تخصص علوم الحديث، سنة 2016، الفصل الثاني.

فتجد الإمام الترمذي في جامعه يذكر حديثًا ثم يبيّن علته، ويقول "والعمل على هذا عند أهل العلم".

ومثاله ما ذكره الترمذي في الجامع: "حديث أبي أمامة، قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثًا، يديه ثلاثًا ومسح برأسه، وقال: «الأذنان من الرأس»، قال قتيبة: قال حمّاد: لا أدري هذا من قول النبي ﷺ، أو من قول أبي أمامة؟ وفي الباب عن أنس، هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ"[1]. اهـ

وللعمل بالحديث الضعيف شروط لابد من توفرها في الحديث، وإلا سقط العمل به، والإمام الترمذي لا يطلق عبارة العمل على الحديث الضعيف إلا ويرى توفر هذه الشروط في الحديث، وشروط العمل بالحديث الضعيف نرجئها إلى موضعها.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح: "يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية"، وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي ثم حكا إجماع أهل العلم على القول به.

وعبارة الترمذي التي فهم منها ابن حجر الإجماع، هي قوله: والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم، وقد حاولت أن أتتبع قول الترمذي في سننه حول هذه الجملة ، فوجدته يذكر هذه الجملة عند بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف"[2].

ثالثًا: الحديث الضعيف المنجبر: قبل الكلام على الحديث الضعيف المنجبر وشروط تقويته ليكون صالحاً للاحتجاج لابد أن نعرف الحديث الضعيف أولًا.

الحديث الضعيف لغة: والضعف خلاف القوة، وقيل الضعف، بالضم في الجسد والضعف بالفتح في الرأي والعقل، وقيل هما جائزان في كل وجه[3].

[1] – جامع الترمذي، مرجع سابق، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، ج 01، ص 53.

[2] – فتح الباري، لابن حجر، مرجع سابق، المقدمة، ج 01، ص 19.

[3] – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 09، ص 203.

وقال الأزهري: هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن، وضعف الرأي[1].

الحديث الضعيف اصطلاحًا: قال ابن الصلاح في تعريفه له: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكوران فيما تقدم فهو حديث ضعيف"[2].

وقد اعترض العراقي على ابن الصلاح فقال: "وقول ابن الصلاح هو: ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن، فذكر الصحيح غير محتاج إليه لان ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح اقصر"، ثم قال العراقي: "الحديث الضعيف: الذي لم يبلغ مرتبة الحديث الحسن"، وقال ابن حجر: "ولو عبر ابن الصلاح بقوله كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض واحضر والله اعلم"[3].

الحديث الضعيف الذي ينجبر: هو الحديث الذي لم تتوفر لدى الناقد ما يدل على خطئه وصوابه من القرائن. ولذا يكون هذا النوع من الأحاديث مترددا بين الصحيح والمعلول، غير أنه لم يرتق إلى الصحيح الذي تبين صوابه، كما أنه لم ينزل إلى الضعيف الذي تبين خطؤه، ولذا تكون درجته مختلفة المستويات في القبول والاحتجاج وجواز العمل، وبقدر اقترابه من أحد الطرفين: الصحيح والمعلول حسب وجود العواضد الخارجية وعدمها يحدث اضطراب في موقف الناقد تجاهه، لا سيما إذا تساهل أحد فصححه أو تشدد فتركه[4].

قال الإمام الذهبي: "ثم لا تطمع بان للحسن قاعدة تندرج جميع الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفّاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح،

---

[1] – تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: محمد عوض مرعب، ط 01، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 306.

[2] – علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 41.، وانظر: التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ج 01، ص 63.

[3] – النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، ص 492.

[4] – الحديث الضعيف الذي ينجبر وجوابره، هاني يوسف الجليس، ملتقى أهل الحديث منتدى الدراسات الحديثية، تاريخ الإضافة: 2010/05/10.
على الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=210547

بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه"[1].

أنواع الجوابر:

- **تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات:** والمتابعة هي أن يوافق الراوي راوٍ آخر في روايته للحديث، سواء كانت متابعة تامة، أو متابعة قاصرة.
- **تقوية الحديث الضعيف بالشواهد:** والشاهد هو أن يرد الحديث عن صحابي ثم يرد حديثًا آخر بمعناه عن صحابي آخر.
- **تقوية الحديث الضعيف بموافقة القرآن الكريم:** فقد يأتي حديث ضعيف يوافق معناه آية في متاب الله، وغالب هذه الطريقة يستعملها الفقهاء لا المحدثين في تصحيح الأحاديث.
- **تقوية الحديث الضعيف بعمل أهل العلم:** فقد يأتي حديث ضعيف لكن معناه يوافق إجماعًا للعلماء وعملهم به. قال ابن رجب:"وكما أن الحديث يتقوى بتداوله بين العلماء بالقبول كذا يُعَلّ بتركهم وعدم عملهم به مع أن ظاهر إسناده الصحة، فيجعل تركهم للعمل به دليلا على بطلانه أو نسخه وكانوا يرون العلم هو الخبر المشهور الذي يأتيك من هنا وهناك فهو ما عرف وتواطأت عليه الألسن"[2].

رابعًا: مصطلحات قبول الحديث الأخرى: وللحديث المقبول مصطلحات لم نذكرها سابقًا وقد جمعها أبو معاذ في كتابه شرح لغة المحدث وهي[3]:

- **المحفوظ:** يغلِب إطلاقه في مقابل الشاذ مما عُرف بالمخالفة.
- **المعروف:** يغلب إطلاقه في مقابل المنكر، إذا كان المنكر مما عُرف بالمخالفة كذلك.
- **المتّفق عليه:** هو ما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه في صحيحيهما من حديث صحابي واحد.

---

[1] – الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي،مرجع سابق، ج 01، ص 28.

[2] – شرح علل الترمذي، لابن رجب، مرجع سابق، ج 02، ص 621.

[3] – ينظر: شرح لغة المحدث، طارق، عوض الله، مرجع سابق، ص 186.

- **المستقيم**: وهو ما جاء على وفق أحاديث الثقات، من غير مخالفة في المتن أو الإسناد.
- **المستوي**: مثلُ المستقيم، ومنه قولهم: "فلان مستوي الحديث"، أي مستقيمه.
- **الجيّد**: وهو قريب من الصحيح.
- **القوي**: مثلُ الجيد، وهو قريب من الصحيح أيضًا.
- **الثابت**: مثل الجيد والقوي.
- **المشبّه**: يُطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.
- **الحُجَّة**: وهو أعمّ، فهو يشمل كل ما يصلح لإقامة الحجة، ولو كان دون الصحيح.
- **الصالح**: قيل هو ما يصلح لإقامة الحجة ولو كان دون الصحيح، وقيل ما يصلح للاعتبار.
- **على شرط البخاري ومسلم**: ويكثر في كتب التخريج وغيرها من المصطلحات المشابهة.
- **رجاله رجال الصحيح**: ويقصدون بذلك تصحيح الإسناد عند بعضهم.
- **المسند**: ويدخل في شتى أنواع الحديث من أعلاها درجة في القبول إلى أدناها.
- **المتصل**: ويطلق على الحديث الذي عُلم سماع رواته لهذا الحديث كل عمن فوقه.
- **المرفوع**: وهو كل ما نسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ويدخل فيه المرفوع حكمًا.
- وغيرها من المصطلحات التي تتعلق بصفة من صفات الحديث المقبول.

وهذه مصطلحات القبول التي ذكرها علماء الحديث وغيرهم في مصنفاتهم، سواء تعلق ذلك بتعديل الرواة، أو بالأحكام على الأحاديث، ولعلي بذلك أكون قد جمعت عددًا لا بأس به من المعلومات حول هذه المصطلحات، لأخصص الكلام عما استعمله علماء المغرب منها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

الفصل

الثاني

الفصل الثاني

مصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب

المبحث الأول:

المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل

المبحث الثاني:

المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين

الفصل الثاني: مصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب الإسلامي.

وأقوم في هذا الفصل بعرض المصطلحات الحديثية التي يعبّر بها علماء الحديث عن الحديث المقبول ثم أذكر ما اشتهر به علماء المغرب من استعمالات لهذه المصطلحات، ثم أبيّن مدى موافقة دلالة المصطلح عندهم بما هو متعارف به عند المحدثين، سواء بالموافقة، أو بالمخالفة إن وجدت أو باستحداث تعاريف خاصة بهم، واقتصر في هذا الفصل بما وقعت عليه عيني من مصطلحات لقبول الحديث عند محدثي المغرب في علمي الجرح والتعديل للرواة، وأقتصر في ذلك عما يثبت وثاقة الراوي من عدالة وضبط، ثم أنتقل إلى أحكام المحدثين على الأحاديث، ومن ذلك أذكر الحديث المتواتر، والصحيح والحسن، والحديث الذي عليه العمل.

المبحث الأول: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل.

وأذكر في هذا المبحث مصطلحات المغاربة التي تثبت للراوي بأن يكون مقبول الحديث، أو أن يكون حديثه مقبولًا، ومن ذلك أذكر عدالة الرواة وضبطهم، ووثاقتهم، ثم مراتب التعديل عند علماء المغرب الإسلامي، ثم أقارن دلالة مصطلحات هؤلاء بما يدل عليه المصطلح نفسه عند علماء الفن، لأبيّن مدى موافقة المصطلح من مخالفته لهم.

المطلب الأول: في عدالة وضبط الرواة

في هذا المطلب أتكلم عن العدالة والضبط عند من تكلم في هذين المصطلحين عند علماء المغرب وأقارن ذلك بما استقر به الاصطلاح عند عامة المحدثين.

الفرع الأول: في عدالة الرواة

من شروط قبول الحديث عند المحدثين: وثاقة الرواة؛ والعدالة والضبط شرطان متلازمان لتحقيق المعادلة السابقة، ومن هنا أتكلم من خلال هذا الفرع عن عدالة الرواة عند علماء المغرب، بعد أن أذكر التعريف المتعارف عليه عند أكثر المحدثين، وأقابل ذلك بما أقره علماء المغرب الإسلامي في هذه المسألة، ثم أقارن بين الأقوال في مدى موافقتها أو مخالفتها لجمهور المحدثين.

سبق التعريف بالعدالة في اللغة وفي اصطلاح المحدثين، ولا بأس أن أذكّر بالتعريف المتعارف عليه في الاصطلاح:

- "العدالة هي ملكة تحمل صاحبها على التقوى واجتناب أسباب الفسق وخوارم المروءة"[1].

- وقيل في العدالة: "الواجب أن يقال في جميع صفات العدالة أنها اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه"[1].

1- تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، الحاشية بتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف، ج 01، ص 300.

- وقيل: "العدل أن يكون مسلمًا عاقلًا بالغًا سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة"[2].
- ويرى الحاكم: "أن أصل عدالة المحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته"[3].
- وعرّفها الإمام الغزالي فقال: «إنها عبارة عن استقامة السيرة، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة جميعًا حتى تحمل الثقة في النفوس بصدقه»[4].

من خلال هذه التعريفات التي سقتها هنا عند المتقدمين والمتأخرين يظهر لي أنّ توجيه العدالة عند المحدثين هي تلك الروح الطيبة، أو هي صفات الفطرة التي فطر الله عليها عباده الصالحين والتي تؤدي به إلى ملازمة ما أمر به الدين الحنيف، وتجنب كل ما يؤدي بالمرء إلى الفسق والأعمال المنبوذة في المجتمع المسلم.

إضافة إلى ذلك إدخال عنصر المروءة عند العلماء والتقوى في تحديد مفهومهم للعدالة، والأصل كما قال الغزالي هي زائدة على محيط العدالة، بل ترتبط بصفات إن تحلى بها المرء زادته فضلًا على فضل، وترتبط أحيانًا أخرى بعادات وأعراف أهل البلد، فلا يستساغ للفرد الخروج عنها، وإلا فإنه ساقط المروءة.

- أما العدالة عند علماء المغرب الإسلامي فقد تنوعت تعاريفها من عالم لآخر، فمنهم من وافق تعريفه جمهور المحدثين ومنهم من توسع ومنهم من أخذه من حيز معين، وهذه بعض تعريفاتهم للعدالة:

---

1 – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 01، ص 80.

2 – تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 300.

3 – معرفة علوم الحديث، للحاكم، مرجع سابق، ص 53

4– المستصفى من الأصول للإمام أبي حامد الغزالي الطوسي، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط 01، 1413هـ، 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 125.

- ومن علماء المغرب الإسلامي في القرن الثالث فقد سئل الإمام سحنون (240 هـ) عن ماهية العدل أو صفته فقال: "إذا كان الرجل يصلي فرضه في وقته كيف يجب، وكيف ينبغي، ويصوم فرضه كذلك، ويزكي فرضه، ويصل رحمه، ويرفق بجاره، ويكف أذاه عن المسلمين بلسانه ويده، ولا يكثر الأيمان فهو أشبه وأقرب في العدالة والرضا"[1].

فهو يشترط رحمه الله في العدالة حسن التمسك بواجبات الدين وآدابه، وبذلك يلتقي إجمالا مع ما اشترطه فيها محدثو المشرق.

- **العدالة عند الإمام القابسي**: يُعتبر الإمام أبو الحسن القابسي من علماء القيروان المبرزين في زمانه، حيث اعتبر على غرار بقية العلماء العدالة شرطًا في قبول رواية المحدث والأخذ عنه، ومن ذلك قوله في قبول رواية حديث المحدث: "... فلا يُؤخذ الحديث إلا عن المأمونين على الدين المشهورين بحسن العناية به، والحفظ له، ثم الاحتفاظ بالسمع عند أخذه، ليُوعى على وجهه، ثم التحري للصدق في نقله..."[2].

فاعتبر الإمام القابسي العدالة بالحفاظ على الدين أولا ثم بأن يكون حافظًا لما يحمل من أحاديث واشترط السمع عند الأخذ من الشيخ، وهذا ليقدمه لتلاميذه كما هو، ويتحرى فيه ما هو منسوب للنبي ﷺ، وما هو مكذوب عليه، فالعدالة عند الإمام القابسي معناها أوسع مما هو عند المحدثين فقد أدخل الضبط عند المحدثين في العدالة أيضًا.

1- انظر: مدرسة الحديث في القيروان من الفتح إلى القرن الخامس، للحسين شواط، ط 01، 1411هـ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 347، 348.

2- مختصر موطأ الإمام مالك، للإمام القابسي، ت: علي إبراهيم مصطفى، ط 01، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 31.

- **العدالة عند ابن حزم:** أما ابن حزم –رحمه الله– فإنه لا يدخل المروءة في الاعتبار، فمن كان وقافا عند حدود الشرع لا يزيد ولا ينقص كان عدلا مرضيا، ولا نطالبه بأكثر من ذلك، وفي هذا الصدد روى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله الأنصاري: "أن رجلًا سأل النبي ﷺ فقال: أرأيت إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان، وأحللت الحلال، وحرّمت الحرام، ولم أزد على ذلك شيئًا أدخل الجنة؟ قال نعم"، قال والله لا أزيد على ذلك شيئًا[1].

على هذا النمط من التفكير يسير ابن حزم، وينتقد من يشترط المروءة في العدالة، لأنه لا يوجد إلا طاعة ومعصية، وما خلا ذلك لا يدخل في العدالة بل هو زيادة فضل، فهو يقول: «العدالة إنما هي التزام العدل، والعدل هو القيام بالفرائض، واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به»[2]. وقال أيضًا: «والعدل من لم اعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة، والكبيرة هي ما سمّاها رسول الله ﷺ أو ما جاء فيه الوعد، والصغيرة ما لم يأت فيه وعيد ..»[3].

من خلال ما سبق ذكره فإن ابن حزم ينظر إلى العدالة إلى أنها رتبة واحدة لا تفاضل بينها، لذلك فإنه لا يرى تقديم رواية شخص على آخر اعتمادا على أنه أعدل منه، لأن الله لم يفرق بين ذلك فقد جهل أبو بكر وعمر بن الخطاب ميراث الجدة، وعلِمه المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة، وبينهما وبين أبي بكر وعمر بوْن شاسع، إلا أنهم كلهم عدول.

1- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الذي يدخل به الجنة، ج 01، ص 44.

2- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ت: أحمد شاكر، لا ط، لا س ن، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 144.

3- المحلى بالآثار لابن حزم، لا ط، لا س ن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 08، 472.

والقول أن فلانًا أعدل من فلان إنما المقصود به: "أنه نوافل في الخير فقط، وهذه صفة لا مدخول لها في العدالة إذ لو انفردت من صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلًا ولا خيرا، فاسم العدالة مستحق دونها، كما هو مستحق معها سواء بسواء ولا فرق"[1].

ويحسن التنبيه هنا على أن ابن حزم حينما يتكلم عن العدالة لا يفصل بينها وبين ضبط الراوي وحفظه، وفقهه للحديث، بل إن كلمة عدل تعني عنده في هذه التعريفات المعنى الاصطلاحي لكلمة ثقة عند المحدثين الجامعة لعدالة الراوي وضبطه والله أعلم[2].

كما أن الإمام ابن حزم لم يدرج شرط المروءة في العدالة بالرغم من أنها شرط أكيد من شروط جمهور المحدثين في العدالة، فالمروءة هي: "كمال الإنسان في صدق اللسان، واحتمال عثرات الإخوان، وبذل الإحسان إلى أهل الزمان، وكف الأذى عن الجيران، أو هي التخلق بأخلاق أمثاله في المجتمع في اللباس، والمشي والحركات، والسكنات وسائر الصفات"[3].

- **العدالة عند ابن عبد البر**:اجتهد الإمام ابن عبد البر في تحديد تعريفٍ للعدالة من خلال ما تبيّن له خلال ممارسته لحديث رسول الله ﷺ، وقد وافق جمع من العلماء ما ذهب إليه ابن عبد البر في تعريفه هذا، وخالفه آخرون.

1- الإحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 144.

2- المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، لطه بن علي بوسريح، ط 01، 1423هـ، 2001 م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 221-223.

3- المروءة وخوارمها لمشهور حسن، ط 01، 1420هـ، 2000م، دار ابن عفان، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 18.

قال ابن عبد البر ــرحمه اللهــ: «وكل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله..." الحديث[1]»[2].

وقد اعتمد الإمام ابن عبد البر هذا الحديث للدلالة على عدالة الراوي الذي يحمل العلم، وكان للعلماء في هذا الحديث كلام متباين نذكره:

- **قال العراقي**: "فالحديث غير صحيح لأن طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ هكذا رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل، وابن عدي في مقدمة الكامل، والعقيلي في تاريخ الضعفاء في ترجمة معان بن رفاعة[3]، وقال: إنه لا يعرف إلا به. اهـ. وهذا إما مرسل أو معضل وإبراهيم هذا الذي أرسله لا يعرف في شيء من العلم غير هذا قاله أبو الحسن بن القطان في بيان الوهم والإيهام، قال ابن عدي: "ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: ثنا الثقة عن أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال: ذلك" اهـ.

ومعان أيضًا ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي والجوزجاني وابن حبان وابن عدي، نعم وثقه علي بن المديني، وكذلك حكى عن أحمد توثيقه، والحكم بصحة الحديث فيما ذكره الخلال في العلل أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له: كأنه

1- ذكر العلامة ابن القيم طرق الحديث في كتابه مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، أنظر: ص 163، 164.

2- التمهيد، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 28.

3 - معان بن رفاعة السلامي الدمشقي: روى عن أبي الزبير وعلى ابن يزيد وأبي خلف حازم بن عطاء الأعمى روى عنه الوليد بن مسلم، نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن معان بن رفاعة فقال: حمصي شيخ، يروى عن أبي الزبير وعلى بن يزيد، يكتب حديثه ولا يحتج به. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 08، ص 422.

كلام موضوع، فقال: لا هو صحيح، فقيل ممن سمعته: من غير واحد. قيل له: من هم؟ قال: حدثني به مسكين، إلا أنه يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن، قال أحمد: ومعان لا بأس به، قال ابن القطان: وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره، ثم ذكر أقوال المضعفين له، وقد روي الحديث متصلًا من رواية جماعة من الصحابة: علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور، والله أعلم"[1].

- قال السخاوي: «بل قال ابن عبد البر نفسه أسانيده كلها مضطربة غير مستقيمة»[2].
- قال الدارقطني: «إنه لا يصح مرفوعًا، يعني مسندًا»[3].
- وقال ابن حجر: «وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة»، وحكم عليه غيره بالوضع[4].
- قال السخاوي: «قال العلائي في حديث أسامة منها: إنه حسن غريب، وصحّح الحديث الإمام أحمد، وكذا نقل العسكري في الأمثال عن أبي موسى عيسى بن صبيح تصحيحه، فأبو موسى هذا ليس بعمدة، وهو من كبار المعتزلة، وأحمد فقد تعقب ابن القطان كلامه، وحديث أسامة بخصوصه قال فيه أبو نعيم لا يثبت»[5].

1- التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ج 01، حاشية ص 138-139.

2- فتح المغيث للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 16.

3- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 16.

4- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط 01، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01. ص 363.

5- فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 14.

- وقال ابن كثير: في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته، ولو صح لكان ما ذهب إليه قويا"[1].
- قال العراقي: "فقوله (يحمل) حكى فيه الرفع على الخبر والجزم على إرادة لام الأمر، فعلى تقدير كونه مرفوعا فهو خبر أريد به الأمر بدليل ما رواه أبو محمد بن حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل في بعض طرق هذا الحديث ليحمل هذا العلم بلام الأمر". على أنه ولو لم يرد ما يخلصه للأمر لما جاز حمله على الخبر لوجود جماعة من حملة العلم غير ثقات، ولا يجوز الخلف في خبر الصادق فيتعين حمله على الأمر على تقدير صحته.فهذا مما يوهن استدلال ابن عبد البر لأنه إذا كان المراد به الأمر فلا حجة فيه"[2].

أقوال العلماء المخالفين لابن عبد البر:

- قال ابن الصلاح: "وفيما قاله اتساع غير مرضي"[3].
- وقال ابن أبي الدم موافقًا لابن الصلاح في انتقاده: "إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة وقبول الشهادة، كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه، قال: وهو غير مرضي عندنا لخروجه عن الاحتياط، ويقرب منه ما ذهب إليه مالك من قبول شهادة المتوسمين من أهل القافلة على ظاهر أحوالهم المستدل بها على العدالة والصدق فيما يشهدون به"[4].
- ووافقه العراقي كذلك في شرح الألفية وفي التقييد[5].

11- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت: أحمد شاكر، ط 02، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 157.

2- التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ج 01، ص 138.

3- علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ج 01، ص 106.، التقييد والإيضاح، للعراقي، ص 138.

4- فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابقو ج 02، ص 19.

5- التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ص 138.

أقوال العلماء الموافقين لما قاله ابن عبد البر:

قال ابن المواق من المتأخرين: "أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك"[1]، وقال ابن الجزري: "إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب، وإن رده بعضهم"[2].

وقال المزي قبله: "هو في زماننا مرضي بل ربما يتعين"[3].

وقال ابن سيد الناس: "لست أراه إلا مرضيًا"[4].

وقال الذهبي: "إنه حق ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف العناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح، قال: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق، فهؤلاء يُحتج بهم، لأن الشيخين احتجا بهم، ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين"[5].

- قال السخاوي: "أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأئمة، أو كلهم على كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما اجتماعًا وانفرادًا، قال: مع أنه قد وجد فيهم من تُكُلم فيه، ولكن كان الحافظ أبو الحسن بن المفضل شيخ شيوخنا يقول فيهم: إنهم جازوا القنطرة، يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهم. قال التقي: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة

1- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الحسني، ت: أبو عبد الرحمن عويضة، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 02، ص 91.

2- فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، ج 02، ص 18.

3- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 18.

4- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 18.

5- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 18.

ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قدمناه من استلزام الاتفاق، ووافقه شيخنا، بل صرح بعضهم باستلزام القول بالقطع بصحة ما لم ينتقد من أحاديثهما القطع بعدالة رواتهما يعني فيما لم ينتقد، ثم قال التقي: نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحًا على من قد تكلم فيه وإن اشتركا في كونهما من رجال الصحيح"[1]. قال: "ويستأنس لما ذهب إليه ابن عبد البر بما جاء بسند جيد أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنيا في ولاء أو نسب قال البلقيني: وهذا يقويه لكن ذاك مخصوص بحملة العلم. قلت: وكذا مما يقويه أيضًا كلام الخطيب الماضي قبل حكاية هذه المسألة"[2].

- **فائدة تعضد قول ابن عبد البر في العدالة:**

قال السخاوي: "على أن ابن عبد البر قد سُبق بذلك فروينا في شرف أصحاب الحديث للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: رأيت رجلًا قدم آخر إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فادعى عليه بشيء فأنكر، فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم فلان وفلان، أما فلان فمن شهودي، وأما فلان فليس من شهودي، قال: فيعرفه القاضي؟ قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكتب الحديث، قال: فكيف تعرفه في كتبته الحديث؟ قال: ما علمت إلا خيرا، قال: فإن النبي ﷺ قال: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) الحديث. ومن عدّله رسول الله ﷺ أو ممن عدّلته أنت، قال: فقم فهاته فقد قُبِلت الشهادة"[3].

1- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 19.
2- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 19.
3- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 02، ص 18.

وممن ارتضى رأي ابن عبد البر في العدالة أيضًا: الإمام النووي –رحمه الله– الذي علق على الحديث بقوله: "وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وإن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يصنع، وهذا تصريح بعدالة حمليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئا من العلم فإن الحديث: إنما هو إخبار بأن يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه".

- وقال الإمام الذهبي –رحمه الله–: أن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو حق: "ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ أنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف العناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تبيّنا ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ (ابن عبد البر)، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح"[1].
- قال شيخنا الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو ملخصًا الكلام في هذه المسألة: "يبدو جليا من خلال العرض الذي تقدم، أن كثيرا من العلماء وافقوا على ما ذهب إليه ابن عبد البر في إثبات العدالة لمن عُرف بحمل العلم والعناية به حتى يتبين جرحه، ومنهم الإمام النووي والإمام الذهبي والإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيرهم"

ثم قال: "والراجح عندي أن الحديث الذي استدل به الحافظ يتقوى بتعدد طرقه، قال السخاوي: "فإنه عندي من غير مرسل إبراهيم العذري، عن أسامة بن زيد،

1- فتح المغيث، للسخاوي، المرجع نفسه، ج 01، ص 200.

جابر بن سمرة، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو.." كما سبق وذكرت في دراسة الحديث سابقا[1].

ثم ذكر بأن رأي ابن عبد البر في إثبات العدالة من خلال تحليل الأقوال لا يحمل خلافًا بينه وبين غيره من العلماء، والتباين ينحصر في الطريقة العملية لإثبات العدالة[2].

من خلال الجمع بين أقوال الموافقين والمخالفين لآراء ابن عبد البر في تعريفه للعدالة يتبين أن ابن عبد البر قد استقى تعريفًا للعدالة وفي مضمونه لا يخالف ما هو عليه تعريف عامة المحدثين إلا أنه جعل العدالة مبنية على الفطرة والنية الحسنة تجاه العالم حامل العلم ما لم يتبيّن فيه جرح، وإن ظهر ما يخالف ذلك يمكن للناقد حينها النظر في شأنه ورد مروياته.

- **العدالة عند أبي الوليد الباجي**:يرى الإمام أبو الوليد الباجي –رحمه الله– أن العدل هو من عرف بأداء الفرائض وامتثال ما أمر به واجتناب ما نهي عنه مما يثلم الدين أو المروءة، فمن كانت هذه حاله فهو عدل[3].
- وهذا الكلام لا يخالف في مجمله كلام العلماء في وصفهم للعدالة، بل هو موافق له تمامًا، حيث تضمن الشرطين السابقين الذين اشترطهما علماء الحديث في العدالة من قبله، وهي السعي والاجتهاد والمبادرة في الائتمار بما أمر به ديننا الحنيف، والانتهاء عما نهى عنه.

1- مدرسة الحديث في الأندلس، د.مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ج 02، ص 298.

2- مدرسة الحديث في الأندلس، د.مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ج 02، ص 299.

3- إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق الجبوري، ط 01، 1409هـ، 1989م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 01، ص287.

- **عدالة الراوي الواحد عند الباجي**: يرى الباجي أنه: (ليس من شرط إثبات عدالة الراوي أن يخبر بعدالته اثنان بل تثبت عدالته بخبر الواحد، وذلك بخلاف الشهادة، حيث أن الشهادة يعتبر في إثبات الأحكام بها عدد الشهود ولا يعتبر ذلك فيما طريقه الخبر)[1].
- فمن هذا الكلام نفهم أن الإمام الباجي عليه رحمة الله لا يشترط العدد في المعدلين لراو معين، بل تكفي شهادة الرجل الواحد في الراوي حتى تثبُت عدالته عنده.
- **العدالة عند الإمام ابن العربي رحمه الله**: أكثر شروط الصحيح في عدة مناسبات، وبيّن أن الحديث لا يصح إلا بتوافر هذه الأمور، فكان مما قال في ذلك قوله: "فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور، منها:
- **العدل**: وقال هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، فقد حدّد ابن العربي رحمه الله، مفهوم العدالة فقال: "فإذا انتهى الحال إلى هذا المقام، فالعدالة والسلامة من العيوب، وكمال الشهادة، إنما هي للأنبياء عليهم السلام،... وسائر الخلق، وإن آمنوا وطهر الله قلوبهم بالتوحيد عن وَضَرِ الشرك، فلابد أن تتدنس أبدانهم بأرحاض المعاصي، فلو لم يقبل إلا مطيع، ما وُجد أحد يسْلَم في حال من الأحوال، ولكن بنَت الشريعة الأمر على الممكن في الوجود، الغالب في الأحوال، وهو التنزه عن الكبائر، فإذا صان العبد بفضل الله نفسه عن الكبائر وأكثر الصغائر كان عدلًا""[2].

1- كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي، ت: عبد المجيد تركي، ط 03، 2000. 2001م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 81.

2- المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي، تع: محمد وعائشة السليماني، ط 01، 1428هـ، 2007م، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، ج 06، ص 271.

حدّد ابن العربي كمال العدالة بمرتبة الأنبياء والمرسلين، وجعلها عند عامة الناس بمن يجتهد في تحري السلامة من الوقوع في المعاصي، وضرّ الشرك، وتحري أداء الرواية الصحيحة كما وردت عن رسول الله ﷺ، فهو بذلك عدل بإذن الله، وقد يكون هذا التعريف قاصرًا عما اشترطه المحدثون.

.الفرع الثاني: في ضبط الرواة

كما سبق الكلام في العدالة عند المحدثين، ومقارنتها بمصطلح العدالة عند المغرب، نسقط الأمر كذلك على ضبط الرواة فنقوم بعرض تعاريف المحدثين للضبط وما قدّمه المحدثون المغاربة من تعاريف لمصطلح ضبط الرواة، فنقارنها بعضها مع بعض، لنرى ما مدى موافقتها من مخالفتها.

سبق التعريف بالضبط لغةً واصطلاحًا في الفصل الأول من هذه الأطروحة، ولا بأس أن أذكّر بتعاريف المحدثين للضبط باختصار.

- عرّفه ابن الصلاح بقوله: "أن يكون متيقظا غير مغفل، حافظًا إن حدّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني"[1].
- والتعريف السابق لابن الصلاح مقارب للتعريف اللغوي للضبط فيقصد من وراء ذلك أن يكون الراوي للحديث مضبوطًا في روايته له من تحمله لذلك الحديث إلى غاية أدائه، سواء كان التحديث من حفظه، فيكون حاضر الذهن حال التحديث، متيقنًا من مروياته، أو كان من كتابه، فينقحه، ويعتني به من كل ما يشوبه من أخطاء. إضافة إلى الشرط الثالث وهو أن يكون الراوي عالمًا بالمصطلحات وما

1- علوم الحديث، لابن الصلاح مرجع سابق، ص 104-105.

تحويه من معان، عالمًا بكلام رسول الله ﷺ، فيكون بذلك عالمًا بما يحيل من معانٍ إلى أصلها.

- وقد فسّر الإمام الرازي الضبط بالحفظ فقال: "في شروط الراوي: أن يكون الراوي بحيث لا يقع له الكذب والخطأ، وذلك يستدعي حصول أمرين أحدهما: أن يكون ضابطًا، والآخر أن لا يكون سهوه أكثر من ذكره ولا مساويًا له، أما ضبطه فلأنه إذا عرف بقلة الضبط لم تؤمن الزيادة والنقصان في حديثه ثم هذا على قسمين:
- الأول أن يكون مختلّ الطبع جدّا غير قادر على الحفظ أصلًا، ومثل هذا الإنسان لا يقبل خبره البتة.
- والثاني أن يقدر على ضبط قصار الأحاديث دون طوالها، وهذا الإنسان يقبل منه ما عرف كونه قادرًا على ضبطه، دون مَالَا يكون قادرًا عليه. أما إذا كان السهو غالبًا عليه لم يقبل حديثه؛ لأنه يترجح أنه سها في حديثه، وأما إذا استوى الذكر والسهو لم يترجح أنه ما سها"[1]. وهذا الكلام بيّن معنى الضبط عند الإمام الرازي، فقد جعل المسألة مرتبطة بحفظ الراوي من عدمه، فإن كان قادراً على حفظ الأحاديث ولو القصيرة منها فهذا يقبل ضبطه، وإن لم يكن قادرًا على الحفظ فلا تقبل منه المرويات، وهذا حسب رأيي أقلّ ما يقبل في ضبط الراوي، والله أعلم.
- أما عن كيفية الضبط فقد وضّحها السرخسي فقال: "هو عبارة عن الأخذ بالجزم، وتمامه في الأخبار أن يسمع حق السماع، ثم يفهم المعنى الذي أريد به، ثم يحفظ ذلك بجهده، ثم يثبت على ذلك بمحافظة حدوده ومراعاة حقوقه بتكراره إلى أن يؤدي إلى غيره، لأن بدون السماع لا يتصور الفهم، وبعد السماع إذا لم يفهم معنى الكلام لم يكون ذلك سمّاعًا مطلقًا بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام

1- المحصول، لفخر الدين الرازي، ت: طه جابر فياض العلواني، ط 03، 1418هـ، 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 04، ص 414.

هو خبر. وبعد فهم المعنى يتم التحمل، وذلك يلزمه الأداء كما تحمل، ولا يتأتى ذلك إلا بحفظه والثبات على ذلك إلى أن يؤدى، ثم الأداء إنما يكون مقبولًا منه باعتبار معنى الصدق فيه، وذلك لا يتأتى إلا بهذا"[1].

ومعنى هذا الكلام أن أفضل أحوال الراوي حال التحمل أن يكون عن طريق سماعه من الشيخ مباشرة، ثم يتحرى المعنى المراد من ذلك حتى يترسّخ في الذهن، ويقوم بمراجعته وتكراره حتى لا يضيع، فيؤديَه إلى طلبة العلم مصوناً من كل تحريف، مضبوطًا كما سمع، ويرجع حاصل الكلام إلى العناية بالرواية أخذًا وفهمًا وأداء.

- كما قسّم ابن الأثير الجزري الضبط إلى قسمين: (ظاهر وباطن) فالظاهر يقصد به ضبط من حيث اللغة، والباطن ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه، ثم قال: ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي، هو ضبط ظاهرًا عن الأكثر[2].

وهذا معناه أن الضبط عنده هو ضبط الرواية الحديثية من خلال ألفاظها، دون البحث عن مرادها، أو الأحكام المستنبطة منها.

- قال الإمام السيوطي في التدريب: "فالضابط أن يكون متيقظا غير مغفل، حافظًا إن حدّث من حفظه، ضابطًا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به، ولا يعني ذلك عدم سهوه مطلقًا فالإنسان مجرد من صفة الكمال"[3].

وهذا ما اشترطه ابن الصلاح من قبله، فقد كان كلامه موافقًا له.

1- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد السرخسي، لا ط، لا س ن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 348.

2- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط 01، 1389هـ، 1969م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 72.

3- تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 352، بتصرف.

- قال ابن الصلاح: "ويكون الراوي ضابطًا بمقياس قرره العلماء وهو: أن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، ولو وجدت رواياته موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج به". بمقارنة الطرق أو بالاعتبار يتبين الصحيح من المعلول[1].

وهذا هو المعيار الذي نقيس به مدى ضبط الراوي من عدمه، وهو الاعتبار، وهو عرض الروايات بعضها ببعض حتى يتبيّن صوابها من خطئها، ومن خلال ذلك يظهر الرواة الضابطون من عدمهم.

- قال العراقي: "والضبط فهم الحديث، فلا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون، قد أتعب من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث"[2].

وكلام الإمام العراقي مخالف لكلام ابن الأثير السابق، فقد اشترط العراقي معرفة الحديث وفهمه، فالحديث عنده من غير فهم لا فائدة ترجى من حامله، بل وقد أتعب من غير أن يظفر بطائل كما قال.

- وقد قسم العلماء الضبط كما رأينا سابقًا إلى قسمين ضبط صدر، وضبط كتاب.

هذه معظم التعاريف التي قدّمها علماء الحديث في مصطلح الضبط وقد استقرت على ما يلي:

- أن الضبط هو يقظة المحدث حال الرواية بأن يكون حاضر الذهن لا تشوبه شائبة.
- صيانة الكتاب من التحريف والغلط، وتنقيحه من الزيادة، وزيادة ما ينقصه على مدى تملكه لذلك الكتاب.

1- انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 106.

2- التقييد والإيضاح، للعراقي، مرجع سابق، ص 253.

- أن يكون الراوي عالما بالمصطلحات الحديثية وما تحمله من معاني، وأن يكون عالما بكلام النبوة حتى لا يضيف الدخيل على كلام رسول الله.
- من أضعف مراتب الضبط أن يحفظ الراوي الأحاديث القصار، حتى نقول أنه ضابط في تلك الأحاديث، فهذا أقل ما يقال.
- اشترط بعض المحدثين لأن يعتبر الراوي ضابطًا الحفظ للحديث دون فهمه، فيبلغه كما سمعه ولا يضر إن لم يكن عالما بمعنى الحديث، ومن هؤلاء الإمام ابن الأثير الجزري.
- على خلاف الكلام السابق، فهناك من المحدثين من لم يقبل الرواية أصلا، وليس الضبط فقط من الراوي في حال عدم فهمه لحديث، فالراوي الذي يحفظ من دون فهم فحديث مردود عليه، وهذا ما ذهب إليه الإمام العراقي.

وبعد عرضنا لكلام علماء الحديث المبرزين في المصطلح وتحريره في معنى الضبط، نقابل ذلك على ما أقره وما حرره علماء المغرب الإسلامي من تعاريف لمصطلح الضبط:

- **الضبط عند الإمام القابسي**: الضبط عند أهل القيروان كما هو الحال عند غيرهم، فهو ضبط صدر وضبط كتاب، إلا أن ضبط الكتاب عندهم أكثر اعتبارا منه لضبط الصدر، وقد يكون هذا لبداية انتهاء عصر الرواية والحفظ على الصدور، واعتماد الكتابة كبديل للحفاظ على روايات رسول الله ﷺ من التحريف، وقد شدّد الإمام القابسي في أمر الحفاظ على السماع للمرويات وصيانتها كي لا ينالها تغيير ليؤديها الراوي كما سمعها، فقال: «إذا ذهب من نسي ألفاظ الحديث إلى أن يحدث عمّا فُهِم منه بألفاظ لا يُستيقَن أنها هي الألفاظ التي سمعها صار إلى أن يقول الحديث على ما حصل عنده من التأويل، ولعل ألفاظ ذلك الحديث لو ظهرت لكانت على خلاف ذلك التأويل، فهذا مما يحذر منه على أنه لا ينبغي لمن

وقف على صحة نقل الحديث، وعلى صحة ألفاظه أن يتعاطى تأويله، ولا يستعمل منصوصه في إباحة ولا حظر إلا بعلمه غير علم الرواية، وذلك يوجد في مساءلة أهل الفقه والمعرفة بالسنة والعلم التام بسيرة الأئمة فإن في الحديث ناسخا ومنسوخاً والمنسوخ لا يجوز استعماله إذ قد نسخ... »[1]، وقال: «لأن من سمع شيئًا فحفظه، ولم يسمع إلا هو فليستثبت ممن اتسع سماعه وطالت عنايته ..»[2].

ودلالة هذا الكلام هو أن يتثبت الراوي في الراوية حال الطلب، وصيانة المرويات عنده إلى أن يؤديها كما سمعها، وإن كان غير ذلك فعليه بمقابلة فروعه مما كَتَبَ على الأصول التي أخذ منها سواء كان ذلك سماعًا من شيخٍ أو نقلًا من كتابٍ، أو مقابلة بأصل آخر، فمفهوم الضبط عند القابسي هو موافق لما أقره المحدثون من تثبت في الطلب والعناية به عنده، إلى أن يؤديه كما سمعه.

- **الضبط عند الإمام ابن حزم:** سبق وذكرت في مطلب العدالة عند ابن حزم أنه يجمع بين معنى العدالة والضبط في صفة المحدث الثقة إذ لا فرق عنده بين الراوي العدل والضابط في أن يطلق عليه لقب الثقة، قال أبو محمد ابن حزم –رحمه الله– في فصل عقده حول (صفة من يلزم قبول خبره): «إذا كان الراوي عدلًا حافظًا لما تفقّه فيه، أو ضابطًا له بكتابه، وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقّه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومن جهِلنا حاله فلم ندرِ أفاسق هو أم عدل، أو غافل هو أم حافظ أو ضابط؟ ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا فقهه

1- الملخص لمسند الموطأ، لأبي الحسن القابسي، مرجع سابق، ص 33.

2- الملخص لمسند الموطأ، لأبي الحسن القابسي، مرجع سابق، ص 34

وعدالته وضبطه وحفظه، فيلزمنا حينئذٍ قبول نذارته، أو ثبتت عندنا جرحته، أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا اطراح خبره»[1].

من خلال شروط الإمام ابن حزم التي اشترطها لأن تكون في الراوي الثقة فإن تعريفه يدل على أنه يساوي بين العدالة والضبط في تعريفه للثقة، فقد جعل مصطلح «أو» للتخيير بين العدالة والضبط، وأضاف إلى العدالة الحفظ لما يروي في الصدر، ويقصد من ذلك التفقه في الحديث ومعناه، وهو كاف لأن يؤدي الرواية على أحسن أحوالها، كما أنه اشترط أن يكون الراوي ضابطا لكتابه مصححا له، إذا كان يروي من الكتاب، وأخرج سيء الحفظ غير الضابط لكتابه، إضافة إلى هذا كله فقد أخرج من مصطلح الثقة من كان مجهولًا في حاله والفاسق من قيد الاحتجاج برواياتهم. وأما كثير الخطأ عند ابن حزم فروايته مردودة عليه.

- **الضبط عند ابن عبد البر**: لقد نصّ أبو عمر بن عبد البر على اعتبار ضبط الراوي، وأنه من الأمور الهامة التي تبين مراتب الرواة، وتحدد موطن الضعف والقوة في الرواية، فقال: "الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكمًا في دين الله هو أن يكون حافظًا إن حدّث من حفظه، عالما بما يحيل المعاني، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه، متيقظًا غير مغفل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعلّه يحيل الحلال إلى الحرام،

1- الإحكام في معرفة أصول الأحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 138.

ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقة في دينه عدلًا جائز الشهادة مرضيًا، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين"[1].

والكلام السابق لابن عبد البر يحمل في طياته شروطًا لقبول رواية الراوي وهي:

- أن يكون الراوي حافظًا متقنًا لروايته إن حدث من حفظه.
- أن يكون عالماً بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى.
- أن يكون ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتاب.
- أن يتصف باليقظة حال الرواية والأداء.
- أن يروي الحديث بحروفه ومصطلحاته، وأن يكون خاليًا من التدليس.
- الضبط عند ابن عبد البر كما هو عند جمهور المحدثين ينقسم إلى قسمين: ضبط صدر وضبط كتاب، فوَصَف صاحب ضبط الصدر بأن يكون حافظًا إن حدّث من حفظه، وأما ضابط الكتاب فقد وصفه بأن يكون ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتاب، وبالرغم من أن الرواية بالمعنى تعتبر ضعفًا في حفظ الرواة للمرويات وهناك من يرد الحديث إذا رُوي بالمعنى، إلا أن الإمام ابن عبد البر يتسامح فيها بشرط أن يكون الراوي الذي روى الحديث عالمِا بما يحيل المعاني.

ومن هنا فالإمام ابن عبد البر موافقًا في تحريره لمصطلح الضبط لعامة علماء الحديث. وقد ذكر شيخنا الدكتور حميداتو مصطفى في كتابه مدرسة الحديث في الأندلس طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند ابن عبد البر فقال:

"من خلال تتبع منهج الحافظ ابن عبد البر في التعامل مع مسألة ضبط الرواة وحفظهم، ظهر لي أنه يقسمهم إلى المراتب التالية:

- قسم تقبل رواياتهم مطلقًا وهم الحفاظ المتقنون.

1- التمهيد، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 28.

- قسم تقبل رواياتهم لكنهم دون الصنف الأول، لخفة ضبطهم.
- قسم تختبر رواياتهم لسوء حفظهم مع صدقهم، فيكتب حديثهم وينظر فيه اعتبارًا.
- قسم تردّ رواياتهم عن شيخ معين، أو أهل بلد معينة.
- قسم تردّ رواياتهم مطلقًا لكثرة مخالفتهم للحفاظ وفحش غلطهم"[1].

- **الضبط عند الإمام ابن العربي:** لم يعتبر الإمام ابن العربي تمام الضبط كإشارة على المرتبة العليا من ذلك كقيد، بل اشترط مطلق الضبط سواء كان تامًا أم خفيفًا، فنجد أن ابن العربي يصحح الحديث إذا كان الراوي ثقة ثبتًا، ومن أمثلة ذلك حديث عمار بن أبي عمار قال قلت لجابر، الضبع، أصيد هي؟ قال: نعم، قال قلت آكلها، قال نعم، قال: قلت أقاله رسول الله قال نعم"، قال عنه ابن العربي: "هذا الحديث انفرد به عبد الرحمان بن أبي عمار، وقد وثقه جماعة من أئمة الحديث[2]، وروَوْ عنه هذا واحتجوا به، وهو مكي ثقة". ومن الأوصاف التي تفقد الراوي أحد شروط الصحة هو **الضبط**[3].

ومما يفقد تمام الضبط عند المحدثين الرواية بالمعنى، لأن الراوي الذي يروي بالمعنى فيه دليل أنه لم يضبط الحديث فنقله بالمعنى، ولابن العربي –رحمه الله– في هذه المسألة رأي وإفادة، حيث ذهب ابن العربي في هذه المسألة مذهب التفصيل؛ وهو إذا كان اللفظ تعبديًا كالتشهد مثلًا فلابد من نقله بألفاظه، وأما إذا كان غير ذلك فيجوز نقله بالمعنى، بشروط كما سيأتي:

1- انظر مدرسة الحديث في الأندلس، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ج 02، ص 714.

2- المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي، مرجع سابق، ج 05، ص 290.

3- انظر: ابن العربي واختياراته في علم الحديث، بوفاتح الطيب، إشراف د. حمحامي مختار، رسالة دكتوراه نوقشت يوم 29 جوان 2014، بكلية العلوم الإنسانية، والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص 127-128.

قال ابن العربي: "قال بعض الناس نقل ألفاظ رسول الله ﷺ في الشريعة واجب لقوله ﷺ في خطبة الوداع نظّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[1].

فألفاظ الشريعة على قسمين:

أحدهما يتعلق بالتعبد كألفاظ التشهد فلابد من نقلها بلفظها[2]، ومن الأمثلة الفقهية على هذا النوع حديث: "مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي وعن تختم الذهب، وعن قراءة القرآن في الركوع"[3]. قال ابن العربي عن الحديث: "هذا حديث صحيح من حديث علي، رواه مالك وجماعة عن عبد الله بن حنين، خرجه مسلم[4]، وكذلك في الموطأ برواية القعنبي"[5]، ثم قال عنه لما تكلم على أصوله: "قوله: نهاني ولا أقول نهاكم"[6]، "ولا نهى الناس"[7] دليل على منع نقل الحديث على

1- أخرجه أبو داود في سننه من حديث زيد بن ثابت، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ج 03، ص 322، والترمذي في السنن، من حديث زيد كذلك، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج 05، ص 33، وابن ماجة في سننه في مقدمة كتابه في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، في باب من بلّغ علمًا، ج 01، ص 64، وقال الألباني حديث صحيح.

2- انظر: المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، ت: حسين علي البدري، ط 01، 1420هـ، 1999م، دار البيارق، عمان، الأردن، ص 117.

3- موطأ الإمام مالك، ت: الأعظمي، ط 01، 1425هـ، 2004م، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ج 02، ص 108.

4- صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، ج 06، ص 143، حديث رقم، 5556.

5- موطأ مالك برواية القعنبي ص 120.

6- صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، ج 02، ص 48، حديث رقم: 1106

7- رواية النسائي في السنن الكبرى، 705.

على المعنى... ولا شك أن نهيه لعلي نهيه لسواه، لأنه ﷺ كان يخاطب الواحد ويرد الجماعة في بيان الشرع[1].

والثاني ما وقع العبد بمعناه، فهذا يجوز تبديل اللفظ بشرطين:

أحدهما أن يكون المبدل ممن يستقل بذلك وقال واثلة بن الأصقع: ليس كل ما سمعناه من رسول الله نحدثكم فيه باللفظ، حسبكم المعنى.

والدليل الثاني والقاطع في ذلك قول الصحابة رضوان الله عليهم عن بكرة أبيهم. نهى رسول الله ﷺ عن كذا وكذا، ولم يذكروا صيغة الأمر وصيغة النهي، وهذا نقل بالمعنى[2].

فاعتبر الإمام ابن العربي الضبط شرطا لوثاقة الرواة حتى تقبل رواياتهم، ولم يشترط تمام الضبط، أو المرتبة الكاملة للضبط.

وابن العربي حاله كحال بقية المحدثين يعتبر الرواية بالمعنى إخلال بالضبط، إلا أن رواية الرواي بالمعنى تكون بشروط، فإن كانت الألفاظ تعبدية كالتشهد والذكر والدعاء، فلابد من الإتيان بها على وجهها التي وردت عليه، وإن كانت غير ذلك، فيكون بشرطين، إما أن يكون المبدل وافيًا كافيًا بالمعنى المراد من اللفظ الأصلي، واستدل برواية بعض الصحابة بالمعنى، والثاني أن الرواة من الصحابة لم يأتوا ببعض الروايات على سبيل الجزم بالأمر أو بالنهي، وإنما كانت بألفاظ يدل مقصودها على المعنى المراد.

1- انظر: المسالك، لابن العربي، مرجع سابق، ج 02، 357، 358.

2- انظر: المحصول لابن العربي، مرجع سابق، ص 118.

الفرع الثالث: في الثقة عند المحدثين:

بعد عرضنا لمبحثي العدالة والضبط عند المحدثين إجمالاً، وعند علماء المغرب على وجه الخصوص، والمقارنة بينهما في مدى موافقة بعضها من مخالفتها. ننتقل للكلام على وثاقة الرواة إجمالا كونها حاصل العدالة والضبط في الراوي.

وقبل التطرق لمدلول مصطلح الثقة عند علماء المغرب، يجدر بنا أن نتبع المنهجية السابقة في العدالة والضبط، وهي أن نصدر الكلام بالتعريف الاصطلاحي لمصطلح الثقة عند المحدثين إجمالاً، ثم نقوم بعرض تعريفات الثقة عند علماء المغرب على وجه الخصوص لنميّز مدى موافقة المصطلح من مخالفته للمجموع المحدثين.

الثقة عند المحدثين هو من جمع بين صفتي العدالة والضبط؛ "فالثقة في اصطلاح المحدثين هو العدل الضابط، لأنه من جمع العدالة والضبط، والتعاريف تصان عن الإسهاب وكثرة الألفاظ"[1].

وقال أبو معاذ طارق عوض الله في كتابه شرح لغة المحدث:

"وكل عدل ضابط فهو ثقة ** وبعضهم للعدل –حسب– أطلقه".

- فالراوي الذي اتصف بالعدالة والضبط جميعًا يسمى عند المحدثين بـ «الثقة»، فقول المحدثين: «فلانٌ ثقةٌ» أي: اتصف بالعدالة واتصف أيضاً بالضبط، سواء كان ضبطه ضبط كتاب أو ضبط صدرٍ[2].
- وإذا كان العدل الضابط يسمى عندهم «ثقة» فإن اسم «الثقة» أحياناً يطلقونه على من كان عدلاً فقط وإن لم يكن ضابطًا، على معنى أنه لا يتعمّد الكذب،

1- شرح أصول الحديث لداود القارصي على رسالة البركوي، ت: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، حاشية رقم 06، ص 58.

2- شرح لغة المحدث، منظومة في علم مصطلح الحديث، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، مرجع سابق، ص 280.

وإن كان يقع الكذب منه على سبيل الخطأ والوهم، لا على سبيل التعمد والقصد، فهذا ليس من أهل الضبط، ومع ذلك وصفوه بأنه «ثقة».

أما كلمة ثقة عند العلماء المتأخرين، فإنها أوسع من ذلك: فقد جعلوا كلمة «الثقة» تُطلق على كل من صحّ سماعه، وكل من ثبت أنه حضر مجلس السماع، فسمع كما سمع غيره من أقرانه، وهم يُجلسون هذه المجالس من كان أهلاً لها ومن لم يكن أهلاً لها، كانوا يُجلسون الصغار والكبار، البالغ وغير البالغ، الفاهم وغير الفاهم، وكانوا يُجلسون أولادهم وصغارهم، كل من يتمكنون من إحضاره هذه المجالس مجالس السماع، كنوع من أنواع الشرف ليس أكثر، لينال شرف الإسناد الذي يُروى به ذلك الكتاب الذي عُقد المجلس من أجله، فهم يقولون في مثل هؤلاء الرواة: «ثقة»، يقصدون: أن سماعهم أو حضورهم لمجلس السماع صحيح ثابت، وإن لم يكن هذا الحضور بمفيد ولا بنافع.

فإذا رأيت المتأخر يقول في الراوي: «ثقة» فلا تتصور أنه يقوله ويقصدُ به المعنى الذي قصده الأئمة المتقدمون.[1]

الثقة عند الإمام القابسي: يعتبر الإمام القابسي كما سبق وذكرنا أن العدل الضابط لما روى هو من تقبل روايته عند المحدثين، وكما هو معروف عند جمهور المحدثين أن من اتصف بهاتين الصفتين –العدالة والضبط– هو الثقة، إلا أن الإمام القابسي لم يذكر مصطلح الثقة في هذا الموضع، بل قال العدل الضابط، قال الإمام القابسي: "فلا يؤخذ الحديث إلا عن المأمونين على الدين المشهورين بحسن العناية به، والحفظ له، ثم الاحتفاظ بالسمع عند أخذه، ليُوعى على وجهه، ثم التحري للصدق في نقله..."[2].

1- شرح لغة المحدث، طارق عوض، مرجع سابق، ص 282.

2- مختصر موطأ الإمام مالك، للإمام القابسي، ت: علي إبراهيم مصطفى، ط 01، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 31.

وهذا الكلام سبق تفسيره في مصطلحي العدالة والضبط وهو محصل مدلول الثقة عند المحدثين، ومن هنا فالإمام القابسي يوافق جمهور المحدثين في أن الراوي الثقة أو العدل الضابط، وهو ما يعتبره بالراوي المقبول الرواية عند المحدثين .

الثقة عند الإمام ابن حزم: قال أبو محمد في فصل عقَده حول صفة من يلزم قبول خبره: "إذا كان الراوي عدلًا حافظًا لما تفقه فيه، أو ضابطًا له بكتابه، وجب قبول نذارته، فإن كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقّه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقّه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومن جهِلنا حاله فلم ندرِ أفاسق هو أم عدل، وأغافل هو أم حافظ؟ ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا فقهه وعدالته وضبطه وحفظه فيلزمنا حينئذٍ قبول نذارته، أو ثبتت عندنا جرحته، أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا اطراح خبره"[1].

ومدلول هذا الكلام من ابن حزم رحمه الله أن الراوي الثقة والذي يقبل المحدثون حديثه لابد أن تتوفر فيه العدالة الدينية أولًا، ثم الحفظ لما يرويه من أحاديث على ظهر قلب، وهو التفقه المقصود عنده، كما أوجب واشترط في الراوي أن يكون ضابطًا لكتابه ضبطًا جيدًا إن كان يحدث من كتابه، واستثنى من هؤلاء من كان سيء الحفظ غير ضابطٍ لكتابه، وكذا مجهول الحال والفاسق من أن يُحتجّ بأحاديثهم. ومن هنا فالإمام ابن حزم يعتبر الراوي الثقة هو من جمع بين صفتي العدالة والضبط شأنه شأن جمهور المحدثين.

الثقة عند الإمام ابن عبد البر: قال الإمام ابن عبد البر واصفًا حال المحدث الذي يُقبل نقله ويحتج بحديثه بإجماع العلماء: "الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكمًا في دين الله: هو أن يكون حافظًا إن حدّث من حفظه، عالما بما يحيل المعاني، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه، متيقظًا غير مغفلٍ، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فإن كان من أهل

1- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 138. وانظر: المحلى بالآثار لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 51.

الفهم والمعرفة جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام، ويحتاج مع ما وصفنا، أن يكون ثقة في دينه، عدلًا جائز الشهادة مرضيًّا، فإن كان كذلك، كان سالما من التدليس، كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين"[1].

وكلام ابن عبد البر هذا يوحي أن مدلول الراوي الثقة المقبول الرواية عنده هو من اتصف بالعدالة والضبط، وفي هذا يعتبر الإمام موافقًا للجمهور من المحدثين أيضًا.

فالثقة عند علماء المغرب الإسلامي في مجملها موافقة لما أقره المحدثون من معانٍ، إلا ما كان ممن اعتبر العدالة فقط بمعنى الثقة عنده، وهذا لأنه لا يتصدر لهذا العلم ممن اتصف بالعدالة إلا من كان ضابطًا لما يحمل، وبذلك يكون معيار الوثاقة عنده موافق لما هو عند عامة المحدثين.

المطلب الثاني: مراتب التعديل وألقاب رواة الحديث المقبول.

للمحدثين كما سبق وذكرت في الفصل الأول من الأطروحة عدة مصطلحات يطلقونها على رواة الحديث حتى يكونوا مقبولي الحديث، وتختلف مدلولاتها ومعانيها من محدث لآخر، كما أنهم قسموا الرواة إلى مراتب وطبقات لقبول الحديث، ومن خلال هذا المطلب نحاول أن نجمع ما حرره علماء ومحدثو المغرب الإسلامي في هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

وتختلف مراتب التعديل من إمام لآخر كل على حسب المصطلحات التي يطلقها، فتجد أحدهم يطلق اللفظ بصيغة التفضيل، وآخر تجده يكرر اللفظ نفسه، وهذا يجمع بين لفظين للعدالة، ومن خلال هذا الفرع سأذكر بعض ألفاظ ومراتب التعديل عند كل من ابن حزم وابن عبد البر عليهما رحمة الله تعالى.

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 28.

الفرع الأول: مراتب التعديل عند ابن حزم: قسّم ابن حزم مراتب التعديل إلى أربع مراتب وذلك من خلال البحث في تطبيقاته من خلال كتاباته في المحلى والإحكام وهي كما يلي:

- **المرتبة الأولى:** وهي أعلى مراتب التعديل عنده، وهي مرتبة الصحابة المعدَّلين بتعديل من الله ورسوله ﷺ، ومثال ذلك:
  - **مشهور من صواحب رسول الله ﷺ:** قالها في بسرة بنت صفوان بن نوفل[1].
  - **لها صحبة:** قالها في زينب بنت أم سلمة رضي الله عنها[2].
  - **له صحبة ورواية:** قالها في سعيد بن يربوع بن عنكثة[3].
- **المرتبة الثانية:** وهي طبقة الحفاظ المتقنين، ويستعمل ابن حزم في حقهم لفظتين مقرونتين من ألفاظ التعديل أو ثلاثة ومن ذلك أذكر:
  - **ثقة مأمون مشهور:** قالها في ابن أبي مليكة[4].
  - **ثقة عـالٍ:** قالها في أبي بكر بن نافع مولى ابن عمر[5].
  - **في غاية الثقة والجلالة:** قالها في شعيب بن أبي حمزة[6].
  - **ثقة حـافظ:** قالها في مالك بن أنس[7].
  - **ثقة ثبت:** قالها في يزيد بن إبراهيم أبو سعيد التستري[8].

1- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 236.
2- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 10، ص 276.
3- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، ت: عبد السلام محمد هارون، ط 05، 1982م، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 142.
4- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 10، ص 194.
5- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 11، ص 405.
6- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 12، ص 359.
7- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 02، ص 138.
8- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 07، ص 57.

- **المرتبة الثالثة:** وهي المرتبة التي يفرد فيها ابن حزم أحد الرواة بصفة واحدة من صفات التعديل أو ما يقاربها ومن ذلك:
  - **مصطلح ثقة:** وأطلقها في شأن: أبو صالح الحكم بن موسى[1]، وشعيب بن إسحاق[2]، ونافع بن محمود بن الربيع[3].
- **المرتبة الرابعة:** وهي آخر مراتب التعديل عند ابن حزم، وهي بلا شك تقصر في الدرجة عن بقية المراتب السابقة، ومن ذلك:
  - **لابأس به، وليس بالهنالك في الإمامة:** قالها في عبد ربه بن سعيد[4].
- ومن خلال تتبع أقوال ابن حزم في تعديل الرواة ومقارنتها بأقوال غيره من العلماء يظهر لي أنه إذا عدّا راويًا فهو في الغالب موافق لأئمة الجرح والتعديل، وعليه فهو معتدل في الجرح والتعديل.[5]
- هذه هي المراتب التي اعتمدها ابن حزم في كتبه وتصانيفه لتعديل الرواة وقد لا يعتمدها هو نفسه كمراتب، وإنما تم استنباطها من خلال صنيعه وتعامله مع رواة الحديث النبوي.

الفرع الثاني: مراتب التعديل عند ابن عبد البر: قسّم الإمام ابن عبد البر مراتب التعديل إلى خمس مراتب وذلك من خلال تتبع صنيعه وأحكامه على الرواة في كتابه التمهيد، وهي كما يلي:

1- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 240.
2- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 240.
3- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 03، ص 236.
4- المحلى لابن حزم، المرجع السابق، ج 11، ص 04.
5- انظر: مدرسة الحديث في الأندلس، للدكتور حميداتو مصطفى، مرجع سابق، ص 748-749.

- **المرتبة الأولى:** وهي أعلى مراتب التفضيل عند ابن عبد البر كأن يستعمل صيغة المبالغة، أو بعض المصطلحات الدالة على ذلك ومنها:

- **موضعه من الحفظ والإتقان موضعه، ومن حجج الله على خلقه:** قالها في مالك بن أنس[1].
- **لا نظير له في الحفظ والإتقان:** قالها في عمرو بن دينار[2].
- **مقدم في الحفظ والإتقان والرواية والاتساع، إمام جليل:** قالها في محمد بن شهاب الزهري[3].

- **المرتبة الثانية:**وهي مرتبة يستعمل فيها الإمام ابن عبد البر رحمه الله لفظتين أو أكثر من ألفاظ التوثيق للتعبير عن عدالة الرجل ووثاقته في نقل حديث رسول الله ومن ذلك نذكر:

- **ثقة حجة:** أطلقها في شأن إبراهيم بن عقبة. [4]
- **ثقة حافظ:** أطلقها في ابن جريج.[5]
- **ثقة مرضية حجة في ما نقل:** أطلقها طلحة بن عبد الملك الإيلي.[6]
- **أحد فقهاء المدينة الجلة الثقات الأثبات:** أطلقها في عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف.[7]

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 73. ج 09، ص 161. ج 08، ص 121.
2- التمهيد لابن عبد البر، ج 12، ص 252.
3- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 06، ص 101، 112، ج 12، ص 252.
4- التمهيد ابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 94.
5- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 22 ، ص 204.
6- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 06، ص 09.
7- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 07، ص 57.

- **المرتبة الثالثة:** وهي مرتبة يطلق فيها ابن عبد البر مصطلح التوثيق منفرداً أو مقروناً أحيانا بمصطلح آخر، ولا شك في أنها أقل مرتبة من سابقتيها ومن ذلك أذكر:

- **ثقة:**أطلقها ابن عجلان.[1]
- **ثقة جليل:**أطلقها عراك بن مالك.[2]
- **ثقة صاحب سنة:**أطلقها في زيد بن أبي أنيسة البرهاوي.[3]
- **رضي ثقة:**أطلقها سليمان بن يسار الهلالي.[4]
- **ثقة فاضل:**أطلقها إبراهيم بن أبي عبلة.[5]
- **ثقة لا بأس به:** أطلقها عثمان بن حكيم بن عباد.[6]

- **المرتبة الرابعة:** وفي هذه المرتبة يعبر ابن عبد البر عن الرواة بلفظ صدوق، أو لا بأس به وهو راو الحديث الحسن عند المحدثين، ومن ذلك أذكر:

- **صدوق:** أطلقها في شأن ثور بن زيد الديلي، ومهاجر بن مخلد[7].
- **صدوق لا بأس به:** قالها في حكيم بن سيف[8].
- **ليس به بأس:** قالها في حماد بن دُليل[9].

1- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 24، ص 184.
2- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 17، ص 124.
3- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 06، ص 01 .
4- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 01، ص 173.
5- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 01، ص 114.
6- التمهيد ابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 23، ص 353.
7 - التمهيد لابن البر، المرجع نفسه، ج 02، ص 01. ج 11، ص 155.
8 - التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 06، ص 07.
9 - التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 23، ص 305.

- **المرتبة الخامسة:** وهي آخر مراتب التعديل عند ابن عبد البر وقد يشعر الناقد من خلالها أنه يطلقها على المجرحين عنده، أو من ليس فيهم وثاقة كبيرة في كلامهم، كصالح الحديث، أو لم يكن بالحافظ، وغيرها، ومن ذلك:

- **صالح الحديث:** قالها في شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وعبد الرحمن بن حرملة[1]. حرملة[1].
- **صالح:** قالها في يحي بن أيوب[2].
- **رجل صالح:** قالها في بكير بن عتيق، وصفوان بن أبي الصهباء التيمي، ويعقوب بن عبد الله الأشج[3].[4].

هذه هي مراتب التعديل عند ابن عبد البر فلم يكن مخالفًا في مجملها عن باقي المحدثين، إلا أنه جعل مرتبة الصحابة هي المرتبة الأولى والعليا، والمرتبة الأخيرة هي من قيل في شأنه لا بأس به أو صالح الحديث، وهي آخر مراتب التعديل عنده، أما بقية المراتب الثلاث الوسطى هي طبقات المحدثين مقبولي الحديث عنده، وهي مثل ما عند بقية المحدثين.

1 – التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 22، ص 61. ج 20، ص 05.

2 – التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 12، ص 67.

3 – التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 06، ص 46. ج 24، ص 184.

4 – مراتب التعديل عند ابن حزم، وابن عبد البر، انظر: مدرسة الحديث في الأندلس حميداتو، مرجع سابق، ج 02، ص 748- 759.

المبحث الثاني: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين:

وأتكلم في هذا المبحث عن أحكام المحدثين التي يطلقونها على الأحاديث، كالمتواتر، وأقسامه، والصحيح والحسن، والحديث الذي عليه العمل.

المطلب الأول: أعلى أحكام المحدثين

في هذا المطلب سأخصص الكلام لأحكام المحدثين في أعلى درجاتهم وهي ما يتعلق بالمتواتر من الحديث وكذلك الحديث الصحيح.

الفرع الأول: المتواتر:

سبق وذكرت في الفصل الأول من هذه الأطروحة تعريف الحديث المتواتر عند المحدثين، ولا بأس أن أذكر بما تم عرضه حتى يتم ربط الأفكار بعضها ببعض.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «خبر التواتر: هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدّا يُعلم عند مشاهديهم بمستقرّ العادة أن اتفاق الكذب منهم مُحالٌ، أو التواطؤَ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم، قُطع على صدقه، وأوجب العلم ضرورة»[1].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: المتواتر هو ما رواه عدد كثير، تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب[2].

وقد ذكر الشيخ طارق ابن عوض الله –حفظه الله– المتواتر من خلال منظومته فقال:

فما رواه عدد جمٌّ يَجِبْ * إحالةُ اجتماعهم على الكذبْ.**

1– الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ج 01، ص 18.

2– نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 18.

فالمتـواتر، ومنه لفظـي * ومعنـوي، وهـوَ يفيـد القطعي.**

وقال في تعريفه للمتواتر: « أن الأخبار المتواترة هي الأخبار التي جاءت من رواة كثيرين، أي: الأخبار التي رواها عدد كثير، يستحيل في العادة على مثل هؤلاء الرواة الذين كثُر عددهم أن يتواطؤوا على كذب الخبر، أو أن يتفقوا على اختلافه وافترائه، فهذا هو الخبر المتواتر»[1].

أما إذا رواه عدد كثير، ولكن لم يتحقق الشرط الآخر، وهو أن يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على كذب واختلاق مثل هذا الخبر، فإن الخبر حينئذٍ لا يسمى خبرًا متواتراً، بل هو من أخبار الآحاد ويسمى بالخبر المشهور والمستفيض.

فالخبر المشهور أو المستفيض: هو خبر تحقق فيه كثرة عدد الرواة ولكنهم إما:

- لم يبلغُوا في الكثرة إلى حد أن يحكم لحديثهم بالتواتر.
- أنه لا يمتنع في مثل هؤلاء الرواة أن يتفقوا على افتراء الخبر واختلاقه.

فحينئذٍ لا نحكم لمثل هذا الخبر بالتواتر، بل نقول: هو مشهور فقط، والمشهور من أخبار الآحاد وإن كان من أفضل أنواع الآحاد[2].

ومن خلال ما سبق عرضه من تنوع لدلالات المتواتر عند المحدثين تبين أن شروط المتواتر أربعة:

- أن يرويه عدد كثير، وأقله عشرة أشخاص.
- أن توجد الكثرة في جميع طبقات السند، كأن يرويه عشرة من الصحابة وعشرة من التابعين...إلى أن يوضع في أحد المصنفات الحديثية.

1- شرح لغة المحدث، طارق أبو معاذ، مرجع سابق، ص 93.

2- شرح لغة المحدث، لأبي معاذ، المرجع السابق، ص 94.

- أن تحيل العادة تواطؤهم عن الكذب، كأن يكونوا من بلدان مختلفة، أو أجناس مختلفة..
- أن يستندوا في نقل الحديث إلى حاسة من الحواس، كقولهم سمعنا، أو رأينا،..

هذه هي الصفات الواجب توافرها في الحديث حتى نقول بأن الحديث بلغ رتبة التواتر، وأقوم بعد هذا بعرض المتواتر ودلالاته عد علماء المغرب لنرى مدى موافقة تعريفاهم للمتواتر عند المحدثين من خالفتها.

- **المتواتر عند الإمام ابن حزم:** "خبر التواتر : وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ..."[1]، وهو لا يشترط عدد معينا في تعريفه له[2]، ويرى أن من اشترط ذلك ليس معه دليل من القرآن والسنة يشهد لتعيينه عددًا معينًا في قبول الخبر، وأنه لا فرق عند العقلاء: "بين ما نقله عشرون وبين ما نقله تسعة عشر، ولا بين ما نقله سبعون ولا ما نقله تسعة وستون، وليس ذكر هذه الأعداد في القرآن وفي القسامة وفي بعض الأحوال، وفي بعض الأخبار بموجب أن لا يقبل أقل منها في الأخبار، وقد ذكر تعالى في القرآن غير هذه فذكر الله تعالى الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة والمائة ألف، وغير ذلك، ولا فرق بين ما تعلق بعدد منها وبين ما تعلق بعدد آخر منها، ولم يأت من هذه الأعداد في القرآن شيء في قبول الأخبار ولا في قيام حجة بهم..."[3].

هذا الكلام يتبين من خلاله أن مدلول التواتر عند ابن حزم هو ما رواه مجموعة من الرواة عن مجموعة أخرى من الرواة إلى أن يصل إلى زمن التابعين ثم زمن الصحابة رضوان الله عليهم ليبلغوا به النبي ﷺ،ولم يذكر في تعريفه ما يدل على انتفاء الكذب لديهم أو ما يدل على انتفاء

1- انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 104.
2- الإحكام، لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 104-106.
3- الإحكام لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 106.

استنادهم للحس في روايتهم، فهو يعتمد على الكثرة في كل طبقات الرواة، وهذا دليل منهم على توفر هذه الشروط ضمنيا، إذ يستحيل على جماعة أن ينقلوا خبرًا عن جماعة أن يظهر منهم الكذب في كلام رسول الله ﷺ.

- **حجية خبر التواتر عند ابن حزم:** يرى ابن حزم أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري[1]، ويرى أن البرهان قائم على صحته "وأن الضرورة والطبيعة توجبان قبوله، وأن به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ومن كان قبلنا من الأنبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقائع والتواليف... ومن أنكر ذلك بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الأول ولا فرق، ولزمه أن لا يصدق بأنه كان قبله زمان ولا أن أباه وأمه كانا قبله ولا أنه مولود من امرأة"[2]، ولا يهمه إن كانت الجماعة التي نقلت الخبر مسلمة أم من الكفرة[3]، فهو يستند في قبوله للخبر المتواتر إلى الحس والمشاهدة اليومية لحياة الإنسان ولا يهمه العدد كثيرا، بل يرى أنه بالإمكان أن تجتمع طائفة من الناس على توليد قصة أو حادثة إذا رغبوا في ذلك، لكن لابد من اطلاع غيرهم على ذلك بعد افتراقهم، وهو يعتمد على المشاهدة الحسية والتجربة ويمثل لذلك بهذا الافتراض فيقول: "إذا جاء اثنان فأكثر من ذلك وقد تيقنّا أنهما لم يلتقيا، ولا دسّسا، ولا كانت لهما رغبة فيما أخبروا به، ولا رهبة منه، ولم يعلم أحدهما بالآخر، فحدّث كل واحد منهما مفترقًا عن صاحبه بحديث طويل، لا يمكن أن يتفق خاطر اثنين على توليد مثله، وذكر كل واحد منهما مشاهدة أو لقاء لجماعة شاهدت وأخبرت عن مثلها بأنها شاهدت، فهو خبر صدق يضطر بلا شك من سمعه

1- الإحكام، لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 104. المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 07.
2- الإحكام، لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 104.
3- المحلى بالآثار، مرجع سابق، ص 236.

إلى تصديقه ويقطع على غيبه، وهذا الذي قُلنا به يعلمه حسًا من تدبره ورعاه فيما يرده كل يوم من أخبار زمانه من موت أو ولادة أو عزل أو ولاية، أو وقعة...".[1]

وتفسير هذا الكلام من ابن حزم أنه إذا جاء خبر من شخصين قطعنا بعدم لقائهما من قبل أو معرفتهما ببعضهما، ولا تكون لهم حاجة في الكذب بذلك الحديث، فلا سبيل إلا أن نصدقهم ونأخذ بخبرهم ونعتبره من قبيل الحديث المقبول الصحيح.

وهكذا يحتكم ابن حزم لتصديق خبر التواتر إلى ما يشاهده الإنسان في حياته اليومية من أخبار ووقائع وأحوال يضطر إلى تصديقها بحكم العادة وبما حف ذلك من قرائن، ولا يجد بدّا من تصديقها، وإلا صار إلى تكذيب كل شيء يرد عليه من البديهيات كما مثل لذلك ابن حزم في موضع آخر[2].

- **المتواتر عند الإمام ابن عبد البر**: أما المتواتر عند ابن عبد البر فيتبيّن من خلال قوله: "وأما أصول العلم: فالكتاب والسنة، وتنقسم السنة إلى قسمين: أحدهما إجماع تنقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك خلاف، ومن ردّ إجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون وسلوكه غير سبيل جميعهم، والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد، فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول إنه يوجب العلم والعمل جميعًا"[3].

1- الإحكام، لابن حزم، المرجع السابق، ج01، ص 107- 108.

2- الفصل في الملل والأهواء والمحل، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 143. ونظر: المهج الحديثي عند الإمام ابن حزم، لطه بن علي بوسريح، مرجع سابق، ص 143-146.

3- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، مرجع سابق، ص 326.

وهذا الكلام يبين مدلول التواتر وقدره عن الإمام ابن عبد البر رحمه الله وهو ما نقله كافة –أي مجموعة– عن مجموعة أخرى إذا لم يتبيّن خلاف بينهم واتفقوا على معنى واحد، وقال بأن هذا من الواجب في الدين تصديقه، ومن قال بخلاف ذلك فهو خارج عن الملة، ويجب استتابته بل وقتله إذا لم يمتثل لتصديق الخبر.

ومثال ذلك ما قاله عند الحديث الوارد في مقدار أنصبة الزكاة: "وهذا الذي ذكرت لك أنه إجماع من العلماء في هذا الباب وهو الثابت عن النبي ﷺ بنقل الكافة، ونقله الآحاد أيضًا في كتاب عمرو بن حزم وغيره، وفي كتاب أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق إلى العمال وهو المعمول به عند جماعة العلماء في جميع الآفاق، والأحاديث في ذلك كثير قد ذكرها المصنفون وكثروا فيها وما ذكرنا وحكينا يغني عنها"[1].

وفي جامع بيان العلم وفضله ذكر أبو عمر بن عبد البر المتواتر وصرح أنه من مباحث علم الأصول وأنه استفاد من هذا العلم، قال بعد ذكره القسم الأول من أقسام معرفة علوم الدين: "والقسم الثاني: مخرج خبر الدين وشرائعه، وذلك معرفة النبي ﷺ... ومعرفة الرجال الذين حملوا ذلك... ومعرفة الخبر الذي يقطع العذر لتواتره وظهوره، وقد وضع العلماء في كتب الأصول من تخليص وجوه الأخبار، ومخارجها، ما يكفي الناظر فيه ويشفيه، وليس هذا موضع ذكر ذلك لخروجنا به عن تأليفنا وعن ماله قصدنا، والقسم الثالث: معرفة السنن واجبها وأدبها وعلم الأحكام وفي ذلك يدخل خبر الخاصة العدول ومعرفته"[2].

فعند النظر والتأمل في أقوال ابن عبد البر وتطبيقاته على هذا المصطلح يتبين أن ابن عبد البر يريد بالمتواتر الاشتهار والاستفاضة، فيورد في كلامه لفظ المتواتر واشتقاقات هذا اللفظ

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 20، ص 139.

2- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، مرجع سابق، ص 335. انظر: مسائل مصطلح الحديث عند ابن عبد البر، إبراهيم بن حصيان العنزي، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور، عبد الله مرحول السوالمة، نوقشت سنة 1420هو بجامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، تخصص التفسير والحديث، ص 330- 332.

على المعنى اللغوي للكلمة، ومثل هذا الاستخدام لكلمة المتواتر على هذا المعنى اللغوي فابن عبد البر قد تبع فيه المتقدمين من المحدثين إذ ورد في كلامهم إطلاق المتواتر على هذا المفهوم، كالبخاري، ومسلم، والطحاوي، والحاكم، فيكون ما دافع به العراقي عن الاعتراض الموجه إلى ابن الصلاح متجه في حق ابن عبد البر من هذه الناحية، إلا أن ابن عبد البر استعمل المتواتر على مفهوم الأصوليين بمعناه الخاص عندهم.

- **المتواتر عند الإمام الباجي**: يقسّم الإمام الباجي الخبر من حيث وروده إلى متواتر وآحاد، ويعرّف المتواتر على أنه: "كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة من جهة الخبر، وهو ما ترويه الجماعة عن الجماعة": نحو الأخبار المتواترة عن وجود مكة وخراسان ومصر، وظهور محمد ﷺ[1].

ودلالة هذا التعريف من الإمام الباجي هو أن المتواتر ما لا مجال فيه للشك، بحيث يخبر فيه المخبر على أشياء لا يسع لكل من سمعها أن ينكرها، ويرجع هذا إلى المستند الحسي، ثم ذكر بأن نقله يكون بجماعة عن جماعة، ولم يحدد العدد في ذلك.

وينقسم المتواتر عند الإمام الباجي إلى قسمين:

- **متواتر لفظًا**: وهو أن تنقل الجماعة لفظًا واحدًا، ذلك مثل استدلال المالكي بنقل أهل المدينة للصاع، وهذا مما لا يصح أن يعارض جملة ولا يُتلقّى إلا بالقبول والعمل، ولذلك لما احتج به مالك على أبي يوسف رجع إليه واعتقد مخالفة أبي حنيفة.
- **متواتر معنى**: مثل أن ينقل جماعة أخبارًا مختلفة تنفرد كل طائفة بخبر، وتتفق الأخبار كلها في معنى من المعاني.

1- الإشارة في معرفة الأصول الوجازة في معرفة الدليل، لأبي الوليد الباجي، ت: محمد علي فركوس، لا ط، لا س ن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ص 234.

- ويمثل لذلك باستدلال المالكية في المسح على الخفين على الخوارج والرافضة بالأخبار المروية في ذلك عن النبي ﷺ[1].

فالمتواتر عند الإمام الباجي مثله مثل ما أقره المحدثون من قبله ومن بعده، فهو ضربان، متواتر لفظي، يتفق نقلته على لفظ واحد للحديث، ومتواتر معنوي يأتي المحدثون فيه بواقعة أو حادثة أو دليل معين يتفق فيه المعنى ويختلف اللفظ من راوٍ إلى آخر.

- **المتواتر عند الإمام ابن العربي**: قال ابن العربي في تعريف للمتواتر: "هو كل خبر جاء على لسان جماعة يستحيل عليهم التواطؤ والتعمد على الكذب ولا خلاف في ذلك، فلا معنى للإطناب فيه"[2].

فتؤخذ من التعريف السابق شروط أربعة للمتواتر عند ابن العربي رحمه الله، وهي:

- أن يرويه عدد كثير، ولا تنحصر هذه الكثرة في عدد معين على الصحيح، وإنما يشترط أن تبلغ هذه الكثرة مبلغًا بحيث:

- تحيل العادة تواطؤهم عن الكذب، وأن يقع ذلك منهم اتفاقًا من غير قصد.
- وأن يستوي الأمر في هذه الكثرة من ابتدائه إلى انتهائه، فتكون الكثرة في جميع طبقات السند.
- وأن يكون مستند إخبارهم الحس: كمشاهدة أو سماع، أو ما يثبت بقضية العقل الصرف.

أما مسألة العدد في المتواتر فقال ابن العربي: "فأما أقله فلا حدّ فيه أكثر من أن علماؤنا قالوا إن كون الأربعة طريقًا إلى التواتر محال لأن القائل كلّف الحاكم بشهادتهم ولم يكلف العلم

1- أنظر: أبو الوليد الباجي وكتابه التعديل والتجريح، مرجع سابق، ص 177- 178.

2- المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، ت: حسين علي اليذري، ط 01، 1420هـ، 1999م، دار البيارق، عمان، الأردن، ص 113.

قطعًا، وما فوق أربعة إلا القدر الذي يحصل فيه التواتر من العدد يتردد فيه ولا يقطع بنفي ولا إثبات".

"وأما الكثرة وهو مما اختلف الناس فيه اختلافًا متباينًا لا معنى لذكره في هذه الحجة، ولكن حال هذا الطرف الكثير كحال القليل، لا نقول إنه يحصره عدد لأن أي عدد ذكرته لم يعدم فيه معارضًا بدونه أو بأزيد منه، ولأجل هذه الترددات أنكرت طائفة العلم الحاصل بالخبر المتواتر"[1].

فقد اشترط ابن العربي بناءً على ما أخذه من العلماء من قبله أن المتواتر حتى يكون كذلك لابد أن يكون الرواة في كل طبقة أقل ما يكون منهم أربعة، وما فوق، ولا يضر إن اختلف العلماء في الحد الأقصى.

والتواتر عنده على نوعين: متواتر لفظي ومعنوي، وآخر معنوي، وإن لم يتواتر لفظه. فالأخبار إذا اتفقت على معنى واحد كلي مشترك بينها، دون اتفاق اللفظ، سمي ذلك تواترًا معنويًا، كوقائع عمر، وبسالة علي في الحروب، وزهد أبي ذر...قال ابن العربي: "وقد ثبت التواتر المعنوي أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يلجؤون إلى فعله عند المشكلات"[2].

وقال: "فإن اتفقت مع ذلك ألفاظ هذه الأخبار: كان متواترًا لفظًا ومعنًى"[3].

وهذا دليل على أن ابن العربي أيضا يوافق جماعة المحدثين في تقسيمه للمتواتر، فقد جعله أيضا على ضربين، لفظي، وآخر معنوي.

1- المحصول، لابن العربي، المرجع نفسه، ص 114. وتنظر: ابن العربي واختياراته في علم الحديث، بوفاتح الطيب، رسالة ماجستير بإشراف: د. حمحامي مختار، نوقشت سنة 2014، بجامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، تخصص فقه وأصول، ص 65 -66.

2- المسالك لابن العربي،مرجع سابق، ج 03، ص 337.

3- المحصول، لابن العربي، مرجع سابق، ص 113.

وقد أشار ابن العربي رحمه الله تعالى: إلى أن حكم الحديث المستفيض مثله مثل الخبر المتواتر فدلالتهما عند ابن العربي واحدة ولهما نفس الحكم، قال: "... يوجب العلم والعمل كالخبر المتواتر"، وهذا يبين أن المتواتر عنده يفيد العلم والعمل[1].

كما يرى ابن العربي أن المتواتر يفيد العلم الضروري، ويظهر من خلال كلامه عن المتواتر حيث قال: "فالتواتر ما يقع العلم بعقبه ضرورة، وما لم يقع العلم بعقبه، فليس بتواتر"[2]. وقال أيضًا: "وقال جماعة من المحدثين: إن التواتر ما علم ضرورة" وقال: "هو ما يوجب العلم الضروري، لسامعه، كعلمنا أن الكعبة بمكة، وأن الرسول ﷺ مقبور بالمدينة"[3].

فالمتواتر عند الإمام ابن العربي هو من قبيل الحديث الصحيح المقبول الذي يفيد العلم الضروري.

الفرع الثاني: الصحيح

على غرار بقية المصطلحات السابقة الذكر فقد تم عرض مصطلح الحديث الصحيح في الفصل الأول من هذه الأطروحة، ولا بأس أن أذكر ببعض تعريفات المحدثين لهذا المصطلح حتى يتم ربط دلالة هذا المصطلح مع ما أقره علماء المغرب من مفاهيم.

- **قال ابن الصلاح:** «الحديث الصحيح هو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ومعللاً»[4].

1- المحصول لابن العربي، مرجع سابق، ص 115.

2- المسالك، لابن العربي، مرجع سابق، ج 01، ص 349.

3- المسالك، لابن العربي، المرجع نفسه، ج 01، ص 349. انظر ابن العربي واختياراته في علم الحديث ص 65 – 68.

4- علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 06.

وقد اختلف العلماء فيما بينهم في مصطلح المسند إلى ثلاثة أضرب، فمنهم من اعتبر المسند هو الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ سواء كان متصلًا أم غير ذلك، ومنهم من اعتبر المسند هو الحديث المتصل سواء كان مرفوعًا أو غير ذلك، ومنهم من اعتبر المسند هو الحديث المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ.

- **وقال الإمام النووي:** «هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة»[1]، والمراد بالعدول الضابطين رجال السند، أي بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه.

ويقصد من هذا التعريف كل حديث متصل الإسناد سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا ينقله العدول الضابطون عن مثلهم من غير شذوذ ولا علة.

- **قال الخطابي:** «هو ما تصل سنده وعدّلت نقلته»[2]، قال العراقي ولم يشترط ضبط الراوي، ولا السلامة من الشذوذ والعلة، قال ولا شك أن ضبطه لابد منه، لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش، استحق الترك[3].

مما سبق يتبيّن أنه لابد من توفر شروط خمسة حتى نطلق على الحديث بأنه صحيح[4].

- **اتصال الإسناد:** وبهذا يخرج المنقطع والمعضل، والمعلق، والمدلس، وغيرها مما لم يتوفر فيه شروط الاتصال.
- **أن يكون رواته عدولًا:** والعدل من استقامة الدين، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارم المروءة.

1- تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 60.

2- معالم السن، لأبي سليمان الخطابي، مرجع سابق، ج 01، ص 06.

3- تدريب الراوي، مرجع سابق، ج 01، ص 62.

4- أصول الحديث، علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص 201.

- **أن يكون رواته ضابطين:** والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمعه، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، أي أن يكون حافظًا عالمًا بما يرويه إن حدّث من حفظه، فاهماً إن حدّث على المعنى، وحافظًا لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدّث من كتابه، وفي هذا احتراز عن حديث المغفل وكثير الخطأ.
- **أن لا يكون المروي شاذًا:** والشذوذ هو مخالفة الثقة من هو أرجح منه.
- أن يسلم المروي من علة قادحة: كإرسال موصول، أو وقف مرفوع، أو وصل منقطع.

التعريف المختار للحديث الصحيح: "هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة".[1]. هذا لأن العدل الضابط في اصطلاح المحدثين كما سبق وذكرت يسمى الثقة.

وقد قسم علماء المصطلح الحديث الصحيح إلى قسمين: أحدها الصحيح لذاته، والثاني الصحيح لغيره،

وأتكلم في هذا المطلب عن الصحيح لذاته على وجه الخصوص كونه في أعلى درجات قبول الحديث:

الحديث الصحيح لذاته: وهو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، والذي تنطبق عليه الصفات الخمس السابقة تامة على أكمل وجه، هذا عند جمهور المحدثين، وقد خالف بعض الفقهاء والأصوليين في تعريفهم للصحيح تعريف المحدثين، ولم يجعلوا الشذوذ والعلة سببًا لرد الحديث، فهم يعتمدون الشروط الثلاثة الأولى وهي اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم لقبول المرويات.

1- أصول الحديث ومصطلحه، محمد عجاج، المرجع نفسه، ص 201.

الصحيح عند علماء المغرب الإسلامي:وأتكلم في هذا المطلب عن حد الصحيح ومدلوله عند علماء المغرب في القرنين الخامس والسادس كونهما القرنين الذهبيين لازدهار هذا العلم عندهم.

- **الصحيح عند الإمام ابن حزم:** يتجلى معنى الصحيح عند الإمام ابن حزم –عليه رحمة الله– من خلال بعض التعاريف التي أوردها في حد الصحيح، فقال:
- "الأحاديث الصحيحة هي ما رواه العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ"[1].

في هذا التعريف قال الإمام ابن حزم بأن الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ برواية العدل عن مثله هو الحديث الصحيح عنده، وبذلك يكون قد جعل شرط العدالة كاف في الراوي حتى نقول أنه مقبول الرواية، ولم يذكر أو يعرج عن بقية الشروط التي سنّها المحدثون لقبول الحديث من ضبط واتصال وشذوذ وانتفاء العلل، وبهذا يكون التعريف على ظاهره غير موافق لتعريف جمهور المحدثين. بل ويكون هذا التعريف مردود على ابن حزم رحمه الله، إلا أن يكون له مقصد في ذلك لا نعلمه.

- وقال كذلك: "فإذا روى العدل عن مثله خبرًا حتى يبلغ النبي ﷺ فقد وجب الأخذ به، ولزمت طاعته، والقطع به سواء أرسله غيره أو وقفه، وإنما يشترط العدالة والتفقه فقط"[2].

وهذا التعريف موافق لما سبقه، فقد جعل العدالة هي شرط وحيد في الراوي حتى نقول أنه مقبول الرواية، إضافة إلى الصفة التي لم يذكرها جمهور المحدثين في الراوي وهي التفقه في معنى الحديث، بل وجعلوا العدل الضابط وإن لم يتفقه، مقبول الرواية في الحديث، لأنه حديث النبي ﷺ وجب علينا أن نورده كما جاء عنه ﷺ،

1- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 119.
2- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، المرجع نفسه، ج 01، ص 140.

فتكون العدالة والتفقه صالحة في حالة واحدة وهي الرواية بالمعنى، في تلك شروط أخرى لابد من مراعاتها، وأشار هاهنا إلى مسألة الاتصال للسند، وجعل المرسل والموقوف من قبيل الحديث المرفوع المقبول.

- وقال: "وما نقله الثقة عن الثقة كذلك، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبر عنه، ونسبه وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان"[1].

هذا التعريف لم يضف شيئًا إلى التعاريف الأخرى، بل أطلق مصطلح الثقة الذي يدل عن العدالة فقط عند الإمام ابن حزم كما سبق وذكرت في مطلب العدالة ومطلب الثقة الماضيين. والكلام عن الجهالة عند المحدثين له علاقة بعدالة الرواة دون غيرها.

- وقال: "إذا كان الراوي عدلًا حافظًا لما تفقّه فيه، أو ضابطًا له بكتابه، وجب قبول نذارته"[2].

في هذا التعريف ذكر ابن حزم رحمه الله بعض الشروط الإضافية للحديث الصحيح عند جمهور المحدثين، وهي إضافة للعدالة التفقه لما حمل في صدره فإنه متقن له لا محالة، والضبط لكتابه إن كان يحدث من كتاب.

- وقال أيضًا: "والقسم الثاني من الأخبار ما نقله الواحد، فهذا إذا اتصل برواية العدل إلى رسول الله ﷺ، وجب العمل به ووجب العلم بصحته"[3].

1- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، لا ط، لا س ن، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج 02، ص68.
2- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 138.
3- الإحكام لابن حزم، مرجع سابق، ج 01، ص 108.

في مقابل المتواتر ذكر ابن حزم خبر الواحد الذي وجب قبوله عند المحدثين، وهو ما اتصل سنده برواية العدل عن مثله إلى أن يبلغ به النبي ﷺ، ولم يذكر شرط الضبط ولا الشذوذ ولا العلة.

- وقال في موضع آخر رحمه الله: "فإذا جاء خبر الراوي الثقة عن مثله مسندًا إلى رسول الله ﷺ فهو مقطوع به على أنه حق عند الله تعالى، موجب صحة الحكم به"[1].

وهذا التعريف الأخير أيضًا موافق في مجمله للتعريف الثاني الذي أوردناه لابن حزم في حده للصحيح.

من خلال التعاريف السابقة يتبين: أن الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى قد خالف جمهور المحدثين خلافًا كبير في حده للصحيح، فقد ذهب بذلك إلى التعريف الذي أقره الفقهاء والأصوليون لقبول الأخبار، وذلك بعدم اعتبار الشذوذ والعلة شرطًا لقبول الرواي، وهذا بغية الاستفادة من عدد كبير من الأحاديث وإطراح القليل فقط لاستنباط عدد كبير من الأحكام، وكما هو معروف عن ابن حزم فهو صاحب نزعة فقهية أصولية، وهذا ما جعل تعريفه يميل إلى تعريف الفقهاء والأصوليين.

- **الصحيح عن ابن عبد البر**: قال الإمام ابن عبد البر في بعض محطات من كتبه يذكر بعض الشروط التي وضعها المحدثون للحديث حتى يكون صحيحًا:

1-**اتصال السند**:قال أبو عمر: "فالمتصل من المسند مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ" وذكر عددًا من الأمثلة وقال: وإنما سمي متصلًا لأن بعضهم صحت مجالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد وصح سماع منه"[1].

1- النبذ في أصول الفقه الظاهري، لابن حزم، ت: محمد صبحي حلاق، ط 02، 1999م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 56.

وفي هذا الكلام بيان لمعنى اتصال السند عنده، حيث جعل اللقيا ومجالسة الرواة لمشايخهم بمثابة السماع الذي يثبت من خلاله اتصال السند.

- وقال في موضع آخر: "ولا خلاف بين علماء أهل الأثر والفقه، أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي ﷺ أنه حجة يعمل بها إلا أن ينسخه غيره"[2].

ومدلول هذا الكلام أيضا أن الحديث المقبول الذي يدخل في نطاق الحجة هو ما رواه الثقة عن الثقة مرفوعًا إلى النبي ﷺ، ما لم يكن الحديث منسوخًا، والذي درج عليه علماء الفن أن النسخ هاهنا يسقط العمل بالحديث ولا يسقط ثبوت الحديث.

- وقال أيضًا: "ليس في هذا الحديث معنى يشكل ولا يحتاج إلى تفسير ولا ما يحتمله من خلاف التأويل، وقد ذكرنا في التمهيد سماع كل من في إسناده بعضهم من بعض"[3].

وفي إثبات سماع رواة بعض الأحاديث عند الإمام ابن عبد البر دليل على قبول الحديث وهو اتصال سنده وقد عبر عنه بجمله: "ليس في هذا الحديث معنى يشكل".

- وقال بعد أن قدّم تعريفًا للعدل: "والشرط في خبر العدل على ما وصلنا: أن يروي عن مثله سماعًا واتصالًا، حتى يتصل ذلك بالنبي ﷺ"[4].

وهذا الكلام يحمل المعنى الذي حملته النقولات السابقة عند ابن عبد البر وهو أن سماع الرواة كل من شيخه يثبت اتصال السند إلى النبي ﷺ، ومنه قبول الحديث.

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 24.

2- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 01، ص 02.

3- الاستذكار، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 03، ص 119.

4- التمهيد لابن عبد البر، المرجع السابق، ج 01، ص 30.

2-**العدالة**:سبق الكلام عن العدالة عند ابن عبد البر، ولربط الأفكار بعضها ببعض وجب علينا أن نذكر جانبًا منها. قال ابن عبد البر: "وكل حامل علم معروف العناية به فهو محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى تتبيّن جرحته في حاله أوفي كثرة غلطه"[1].

وقال في نقده لأحد الأسانيد التي لم يتوفر فيها هذا الشرط: "وهذا إسناد صحيح كل مذكور فيه ثقة معروف بالعلم إلا عقبة بن عبد الرحمن فأنه ليس بمشهور بحمل العلم"[2]. فهو يطلب في الراوي مطلق الشهرة بحمل العلم، مع السلامة من الكبائر وملازمة المروءة، وكون خيره غالبًا على شره.

وقال في موضع آخر: "لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، سلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالبًا وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به"[3].

وقد سبق تفسير هذا الكلام في مبحث العدالة عند ابن عبد البر، وفيه دليل على أن عدالة الراوي التي تؤدي بالراوي إلى ترك المعاصي وتحري الطاعات إلى قبول حديثه ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك زيادة على شروط الحديث الأخرى من ضبط وانتفاء للشذوذ والعلة.

3- **الضبط**: وكذلك ذكرت في فصل الضبط عند علماء المغرب معنى الضبط عبد ابن عبد البر، وسأعرج عليه من باب التذكير وربط الأفكار بعضها ببعض:

قال أبو عمر: "الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله، ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكمًا في دين الله: هو أن يكون حافظًا إن حدّث من حفظه عالمِا بما يحيل المعاني، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي

1- التمهيد لابن عبد البر، المرجع السابق، ج 01، ص 28.

2- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 17، ص 193.

3- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 02، ص 1113.

الشيء على وجهه، متيقظًا غير مغفل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكون كذلك لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام، ويحتاج مع ما وصفنا، أن يكون ثقة في دينه، عدلًا جائز الشهادة مرضيًا فإذا كان كذلك، وكان سالمًا من التدليس كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين"[1].

وهذا الكلام أيضًا تكلمت عليه في مبحث الضبط، وهو دليل على أن الإمام ابن عبد البر لا يقبل الحديث إلا ممن توفرت فيه شروط الضبط الثلاث المذكورة عنده وهي الحفظ للحديث في الصدر وهو ما يعبر عنه بضبط الصدر، والضبط للكتاب وصيانته من التحريف، وهو ضبط الكتاب، ثم إن لزم الأمر فالرواية بالمعنى دون إخلال بالمعنى المراد في حال تعذر رواية الحديث بحروفه شريطة أن يكون الراوي عالمًا بما يحيل المعاني، ومتمرسًا لكلام رسول الله ﷺ.

4- **السلامة من الشذوذ:** رد ابن عبد البر الشذوذ في الحديث الصحيح من خلال نقده للأحاديث، وكان يعبر عن ذلك بالمخالفة والنكارة والخطأ، فالشاذ والمنكر عنده بمعنى واحد، قال ابن عبد البر في رد أحد الأسانيد الشاذة: "هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر في ذلك"[2]. وقال في أحد الرواة: "وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذ فيه وأنكر عيه"[3].

والشذوذ عند المحدثين هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وقد رد ابن عبد البر حديث الراوي الذي خالف الرواة الثقات، وهذا دليل على أن المخالفة هي شرط من شروط قبول الحديث عنده.

1- التمهيد لابن عبد البر، المرجع السابق، ج 01، ص 28.

2- التمهيد لابن عبد البر، المرجع السابق، ج 12، ص 252.

3- الاستذكار، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 01، ص 270.

5- **السلامة من العلة:** نفى الإمام ابن عبد البر العلة عن الأحاديث حتى تكون صحيحة عنده، ويتجلى ذلك من خلال صنيعه وقوله في مواضع منها: "ليس فيه علة يجب بها دفعه، وقد قال به أهل العلم بالحديث"[1]، قاله في أحد الأحاديث التي خلت من العلة. والعلة عند ابن عبد البر تطلق من خلال صنيعه على الظاهرة والخفية. وقال على أحد الأسانيد: "هذا إسناد كله ثقات لا أعلم فيه علة إلا أن البخاري قال: لا أعلم لعبد العزيز بن النعمان سماعًا من عائشة"[2]، فجعل الانقطاع علة[3].

ومصطلح العلة عند ابن عبد البر موجود في نقده للأحاديث كما رأينا في العبارات السابقة وهو بيان ودليل على أنها شرط من شروط الحديث الصحيح عنده.

وخلاصة القول في ذكر شروط الحديث الصحيح عند ابن عبد البر أنه يوافق ما جاء به جمهور المحدثين من شروط وضعوها للحديث الصحيح كاملة مكتملة بل قيد ذلك بالحديث أن يكون مرفوعًا للنبي ﷺ، وشروطه في ذلك هي: اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم وانتفاء الشذوذ والعلة.

- **الصحيح عند ابن العربي:** وأتكلم في هذا المبحث عن الحديث الصحيح عند الإمام ابن العربي من خلال بعض التعاريف والتقسيمات التي وضعها في حده[4].

يعتبر مفهوم الصحيح عند الإمام ابن العربي موافقًا لمذهب الفقهاء في التصحيح للأحاديث، فهو تقريبًا كما عرّفه الإمام الخطابي حيث قال: "هو ما اتصل إسناده، وعذلت

1- الاستذكار، المرجع نفسه، ج 06، ص 262.

2- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 23، ص 103.

3 - انظر: مسائل مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البر، لإبراهيم العنزي، مرجع سابق، ص 86-88

4- انظر: ابن العربي واختياراته في علوم الحديث، بوفاتح الطيب، مرجع سابق، ص 124-127.

نقلته"[1]. فلم يشترط الخطابي في الحد ضبط الراوي، ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلة. وابن العربي أيضًا يرى أن الحديث الشاذ صحيح فهو بذلك لا يعتبر الشذوذ علة لإسقاط الأخذ بالحديث والعمل به. قال ابن العربي في العارضة: "هذا حديث صحيح شاذ بغير شواهد"[2]. كما اشترط ابن العربي الضبط في تصحيح الحديث، ويظهر ذلك من خلال كلامه لأن من كثر خطؤه وفحش استحق الترك، وإن كان عدلًا[3]. ومن هذا يتبين أن ابن العربي يوافق الحدثين في نصف تعريفهم للحديث الصحيح وخالفهم في النصف الأخير حيث أنه لا يعتبر الشذوذ والعلة أمرين قادحين في أن يكون الحديث صحيحًا.

قال الإمام ابن العربي: "فإن الحديث لا يصح إلا بمجموع أمور منها:

1-العدل: وهو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، وفد حدد الإمام ابن العربي مفهوم العدالة، فقال: فإذا انتهى الحال إلى هذا المقام، فالعدالة والسلامة من العيوب، وكمال الشهادة، إنما هي للأنبياء عليهم السلام،...وسار الخلق وإن آمنوا وطهروا قلوبهم بالتوحيد عن وضر الشرك، فلابد أن تدنس أبدانهم بأرحاض المعاصي، فلو لم يقبل إلا مطيع، ما وُجد أحد يسْلَم في حال من الأحوال، ولكن بنت الشريعة الأمر على الممكن في الوجود، الغالب في الأحوال، وهو التنزه عن الكبائر، فإذا صان العبد بفضل الله نفسه عن الكبائر وأكثر الصغائر كان عدلًا"[4].

وقد عبر ابن العربي عن هذا المعنى فقال: "ولذلك شرط العلماء اجتناب الدناءات لحفظ المروءة، لأن المروءة ستر الدين والحجاب بينه وبين المعاصي، كالثوب يستر البدن عن الحرور والزمهرير، وضبط المروءة مما عسر على العلماء، ولم ينطق به

1- المسالك لابن العربي مرجع سابق، ج 04، ص 25.

2- عارضة الأحوذي لابن العربي، مرجع سابق، كتاب الطهارة، باب فضل الطهارة، ج 01، ص 1315.علق فيه على قول الترمذي صحيح حسن.

3- المسالك لابن الغربي، مرجع سابق، ج 04، ص 25.

4- المسالك لابن العربي، مرجع سابق، ج 06، ص 270-271.

فقيه... والضابط لكم الآن: ألا يأتي أحدكم منكم ما يعتذر منه، مما يبخسه عن مرتبته عند أهل الفضل، وحينئذ يكون من أهل العدالة"[1].

2-الملكة: وهي الصفة الراسخة[2].

3-التقوى: فعل المأمورات واجتناب المنهيات.

4-المروءة: آداب نفسانية تعمل مراعاتها على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات ويرجع ذلك في معرفتها إلى العرف فيختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعُدّ خرمًا للمروءة. قال ابن العربي: "لذلك اشترط العلماء اجتناب الدناءات لحفظ المروءة[3]، وهو الشرط الخامس، لأن حفظ الدين والحجاب بينه وبين المعاصي، كالثوب يستر البدن عن الحرور والزمهرير، وضبط المروءة.. ألا يأتي أحد منكم ما يعتذر منه، مما يبخسه عن مرتبة أهل الفضل، وحينئذ يكون ما أهل العدالة"[4].

5-الضبط: كما سبق ذكره في باب الضبط عند ابن العربي فهو على ثلاثة أقوال: - أن يكون متيقظا حال تحديثه من حفظه، ضابطًا لكتابه من التحريف، وعالمًا بما يحل المعنى حال الرواية بالمعنى[5].

هذا ولم يذكر الإمام ابن العربي شروطًا أخرى للحديث الصحيح. وهذا الكلام مدلوله أن الإمام ابن العربي لا يهمل ولا يطرح الكثير من الأحاديث على غرار الفقهاء والأصوليين، وخالف المحدثين في اشتراط انتفاء الشذوذ والعلة، فهو لا يعتبر

1- المسالك، لابن العربي، المرجع نفسه، ج 06، ص 271.

2- نزهة النظر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 83.

3- فتح المغيث للسخاوي، مرجع سابق، ص 270.

4- المسالك لابن العربي، مرجع سابق، ج 06، ص 271.

5- انظر: الضبط عند ابن العربي في مبحث "الضبط عند المحدثين المغاربة".

الشرطين الأخيرين معيارًا لرد الأحاديث. الحديث الصحيح عنده هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى أن يصل به النبي ﷺ.

المطلب الثاني: أوسط أحكام المحدثين. وفي هذا المطلب نتكلم عن تنوع معاني مصطلحات المحدثين في أوسط أحكامهم على الأحاديث .

الفرع الأول: الحديث الحسن: سبق الكلام عن الحديث الحسن عند جمهور المحدثين في الفصل الأول من هذه الأطروحة، ونتكلم عن الحديث الحسن عند علماء المغرب الإسلامي، ولربط التعاريف بعضها ببعض وبيان مدى موافقتها لتعريف الجمهور من مخالفته يجدر بنا أن نسوق تعريفات المحدثين للحديث الحسن.

تعريف الإمام الترمذي: قال الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: فكل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن»[1].

فقد أبان الإمام الترمذي في تعريفه أن الحسن لابد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط:

- أن لا يكون راويه متهماً، وهو شرط خاص بالسند.
- أن لا يكون الحديث شاذاً، وهو شرط خاص بالمتن، قاله ابن سيد الناس.
- وأن يروى من غير وجه نحوه، وهو شرط خاص بالمتن أيضا كما قاله ابن سيد الناس[2].

تعريف الخطابي: عرّف الخطابي الحسن بقوله: «ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»[1].

1- سنن الترمذي، كتاب العلل الصغير، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 01، ص 758.

2- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس،مرجع سابق، ج 01، ص 238.

قال الدكتور الدريس بعدما ساق كلام العلماء في معنى الحسن عند الخطابي: «تعريف الخطابي للحسن لا يُحمل على الحسن لذاته فقط بل هو أعم من ذلك، نظراً لربطه بما في كتاب أبي داود، والتحقيق الذي قام به غير واحد من كبار العلماء المحققين يؤكد أن في أحاديث سنن أبي داود الضعيف المعتضد بغيره وظاهر كلام الخطابي أن الحديث غير شديد الضعف سكت عنه أبو داود فوصف الحسن داخل فيه، والله أعلم»[2].

تعريف ابن الجوزي:«ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به»[3].

تعريف ابن القطان الفاسي: يرى ابن القطان «أن الحسن ما له منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، وذلك بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه، وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به مفسّرا، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً»[4].

تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني: عرّف الحسن لذاته فقال: «الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولًا ولا شاذًا»[5].

وقد فسّر الحافظ كلامه فقال: «ومحصله أنه هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفًا بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، كالصدق والاتصال، وعدم كونه

1- معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان الخطابي، مرجع سابق، ج 01، ص 06.

2- الحسن لذاته والحسن لغيره، للدريس، مرجع سابق، ص 1662

3- الموضوعات، لابن الجوزي، مرجع سابق، ج 01، ص 35.

4- بيان الوهم والإيهام، لابن قطان الفاسي، مرجع سابق، ج 04، ص 13.

5- الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، مرجع سابق، ص 63.

شاذًا ولا معلولًا، فلابد من اشتراط ذلك كله في النوعين، ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن، بل يسمون الكل صحيحاً. وإن كان بعضها أصح من بعض، وذهبت طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر»[1].

تعريف الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم: «الحسن هو ما اتصل سنده بنقل الضابط ضبطًا فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه، وأقل من الكثير المضعّف، أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فحش الخطأ إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة»[2].

وقد تباينت معاني التعاريف السابقة للحديث الحسن بين علماء القرون الأولى والعلماء المتأخرين، وقد استقر التعريف عند أخرهم أن الحسن هو ما شابه الصحيح في شروطه إلا أن درجة الضبط في أحد أو بعض الرواة يكون أقل من درجة الضبط عند رواة الحديث الصحيح.

أولًا: الحسن عند الإمام ابن حزم: درج المحدثون في تقسيمهم للأحاديث إلى قسمين أحدهما مقبول وآخر مردود، فالمقبول عنهم على مراتب ودرجات، وكذالك المردود على مراتب ودرجات، والحديث الحسن يندرج عند أكثر المحدثين ضمن الأحاديث المقبولة، فهو بذلك داخل ضمن أحد مراتب الصحيح، على خلاف من اختار القسمة الثلاثية للأحاديث إما صحيح وإما حسن، وإما الضعيف، ولم يرد هذا المصطلح عند ابن حزم بمعناه الاصطلاحي، وإنما وجد عنده بمعنى الصحيح ومما يثبت أمران:

الأمر الأول: أن الحديث عند ابن حزم ينقسم وفقًا لرواته إلى صحيح وضعيف.

قال ابن حزم: "لا يخلوا كل أحد في الأرض من أن يكون فاسقًا، أو غير فاسق، فإن كان غير فاسق كان عدلًا، ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة، فالعدل ينقسم إلى قسمين: فقيه وغير فقيه، فالفقيه أي الحافظ العدل مقبول في كل شيء، والفاسق لا يحتمل في كل شيء، والعدل غير الحافظ لا

1- الأسئلة الفائقة، لابن حجر، المرجع نفسه، ص 64.

2- انظر: تعليق الدكتور أحمد معبد، النفح الشذي، مرجع سابق، ج 01، ص 277.

تقبل نذارته خاصة في شيء من الأشياء، لأن شرط القبول الذي نص الله تعالى عليه ليس موجودًا فيه، ومن كان عدلًا في بعض نقله، فهو عدل في سائره"[1].

من خلال الكلام السابق لابن حزم يتبين أن الرواة عنده على مرتبتين لا ثالثة لهما، فإما أن يكون الراوي عدلاً حافظًا لما يروي وهو راوي الحديث المقبول الذي يدخل في نطاق الحجة، وإما أن يكون الراوي غير ضابط لما يروي وبذلك يكون غير عدل، وهذا الراوي حديثه يدخل في نطاق الأحاديث المردودة، ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة عند ابن حزم.

الأمر الثاني: أن الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن حزم بالحُسن في كتابه المحلى هي عنده من قبيل الأحاديث الصحيحة، ومثالها:

حديث 01:وقد رواه ابن حزم من طريق أحمد بن شعيب، عن إبراهيم بن المستمر، عن حبان بن هلال، عن همام بن يحي عن قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان ابن أبي يعلى بن أمية، عن أبيه قال: "قال لي رسول الله ﷺ، إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعًا، وثلاثين بعيرًا، فقلت: يا رسول الله أعارية مضمونة، أم عارية مؤداة؟ قال: بل عارية مؤداة"[2].

قال ابن حزم في هذا الحديث: "فهذا حديث حسن ليس في شيء مما روي في العارية خبر يصح غيره، وأما ما سواه فلا يساوي الاشتغال به"[3].

الحديث 02:وقد رواه ابن حزم من طريق أحمد بن شعيب، عن عمرو بن منصور، عن محمد بن محبوب عن سرار بن مشجر بن قبيصة البصري، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن

1- الإحكام لابن حزم، مرجع سابق، ج 1، ص 143.

2- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 09، ص 173، والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب البيوع والإجازات، باب في تصمين العارية، رقم 3566، ج 02، ص 320، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب العارية، باب تضمين العارية، رقم: 5744، ج 05، ص 331. وكذلك أخرجه ابن حبان في الصحيح برقم 1173، وأحمد في المسند ج 04، ص 222.

3- المحلى لابن حزم، المرجع نفسه، ج 09، ص 173.

سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ينظر الله لامرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه"[1].

قال ابن حزم: "قال أحمد بن شعيب: سرار بن مشجر ثقة، وهو يزيد بن زريع مقدمان في سعيد بن أبي عروبة، ثم قال: هذا حديث حسن، والشكر لكل محسن واجب"[2].

استعمل الإمام ابن حزم مصطلح "الحسن" في حكمه على هذين الحديثين، حيث ذكر في الحديث الأول أنه (لا يصح غيره) وهذا فيه دليل على أنه يُدخل الحديث ضمن نطاق المقبول، أي الصحيح، وذكر في الحديث الثاني توثيق أحمد بن شعيب لرواة الحديث وهذا في إشارة إلى أن الحديث صحيح عندهما. ومن خلال هذا فالحديث الحسن عند الإمام ابن حزم رحمه الله يعتبر بمثابة الصحيح وليست له مرتبة خاصة به على غرار بعض المتقدمين من المحدثين كما نُقل ذلك عن شيخ الإسلام أحمد بن حجر العسقلاني رحمه الله في قوله: "واعلم أن أكثر المحدثين لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي، شيخ البخاري قال: (الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلًا غير مقطوع، معروف الرجال)."[3].

وهذا فيه دليل على أن بعض العلماء المتقدمين بل معظمهم يقسمون الأخبار إلى مقبول ومردود ولا مرتبة ثالثة بينهما، وابن حزم رحمه الله سار في ذلك على منهج هؤلاء العلماء رحمهم الله جميعا.

1- السنن الكبرى للنسائي، ج 05، ص 331-332.

2- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 10، ص 334.

3- النكت لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 01، ص 447.، وانظر: الكفاية في علم الرواية، للبغدادي، مرجع سابق، ص 20.، وانظر: المسائل الحديثية التي خالف فيها بن حزم جمهور المحدثين، رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، من إعداد: حمزة بوروبة، إشراف: د. م. حميداتو، سنة 2010 -2011، ص 47-50.

ثانيًا: الحسن عند الإمام ابن عبد البر:

تعددت استعمالات مصطلح "الحسن" عند الإمام ابن عبد البر في كتاباته، والمتقصي لهذا المصطلح يجد أنه يستعمله كغيره من المتقدمين في عدة أنواع من علوم الحديث، مما يدل على أن استعمال الحسن عنده واسع، فتارة يطلقه ويريد به المتواتر، وتارة يطلقه ويريد به الصحيح، بل يطلقه على الصحيح في أعلى درجات الصحة عند المحدثين، وتارة يطلقه مرادفًا للفظ الصحيح فيقول: "حسن صحيح" ويريد من ذلك تأكيد صحة الحديث المشار إليه، وتارة يصف الحديث بالحسن، فيكون رواته أقل بقليل من رواة الصحيح من حيث الضبط فينطبق على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين من المحدثين، وتارة يصف الحديث بالحسن وتكون حالة رواته محتملة كرواية المستور، والصدوق الذي يهم أحيانا، والصدوق متغير الحفظ، ويجمعهم حال الاعتبار والقبول في الجملة، وإن رد بعض العلماء رواياتهم، ويصف الحديث بالحسن فيكون فيه راو مختلف فيه، أو إسناد مختلف فيه، ولكنه مقبول عنده، ويصف مجموعة من الأحاديث بأنها "حسان" فتكون مقبولة من حيث الصورة المجموعة لا كل حديث على انفراده.

ومن جهة أخرى يصف ابن عبد البر الحديث بالحسن فيكون مرسلًا أو ضعيفًا أو منكرًا أو من رواية المتهمين بالكذب، وليس مراده تقوية أو رفع لحال هذا الحديث، وإنما يريد بذلك وصفه بالحديث اللغوي، أي حسن العبارة والمعنى، وهو مع هذا الوصف يبين حاله ودرجته من الضعف.

ويصف الحديث بالحسن أو يردفه بالصحيح فيقول: (حسن صحيح) مريدًا بأنه حسن الألفاظ والسياق والعرض فيكون إطلاقه للحسن متوجه للمتن[1].

ومن خلال ما جمعه الأستاذ إبراهيم العنزي في رسالته لإطلاقات الإمام ابن عبد البر للحسن المذكورة سابقًا أذكر:

- **إطلاقه للحسن وإرادته المتواتر:**

1- قال ابن عبد البر: "وقد روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة من حديث أبي هريرة، والبراء بن عازب، وجابر بن سمرة، وعبد الله بن معقل وكلها بأسانيد حسان وأكثرها تواتر وأحسنها حديث البراء، وعبد الله بن معقل عن الحسن نحو خمسة عشر رجلًا"[2].

2- وقال: "وفي اليمين مع الشاهد"[3] آثار متواترة حسان ثابتة متصلة أصحها إسنادًا وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات"[4].

- **إطلاقه للحسن وإرادته الصحيح:**

1- انظر: مسائل ترتيب مسائل المصطلح جمع ودراسة، إبراهيم العنزي، مرجع سابق، ص 105-106، بتصرف.

2- الاستذكار لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 06، ص 307.

3- حديث أبي هريرة: (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد): أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، برقم 3610، ج 04، ص 34. وأخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد رقم: 1343، ج 03، ص 627. قال الترمذي هذا حديث حسن غريب، وقال الإمام الألباني حديث صحيح.

4- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 02، ص 138. وانظر: الاستذكار لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 6، ص 345.

1- قال في حديث "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنم..."[1]: "وهو حديث حسن، ولشعبة فيه إسنادان أصحهما ما أخبرنا به ... وذكر السند الأول"[2].

2- وقال أبو عمر: "حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع[3] أصح من حديث سهل بن سعد من جهة الإسناد، كلاهما حسن"[4].

3- وقال أبو عمر: "إلى القول الأول أذهب لأن فيه أثرًا مرفوعًا وهو حديث حسن تلزم به الحجة، وهو قول صاحب كبير لا مخالف له من الصحابة، وقول طائفة من فقهاء التابعين"[5]. يريد بذلك حديث كريب عن ابن عباس في رؤية الهلال[6].

1- صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير، رقم 2849، ج 06، ص 64. وانظر: صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة رقم 1871، ج 03، ص 1492.

2- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 14، ص 99.

3- صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الصلاة في الكعبة، رقم: 1599، ج 03، ص 545. وأخرجه في كتاب المغازي وفي الصلاة وفي الجهاد، وأخرجه مسلم فتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها برقم: 1329.، ج 02، ص 966.

4- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 04، ص 197.

5- التمهيد لابن عبد البر، المرجع السابق، ج 14، ص 385.

6- صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الصيام، باب بيان أن لكل بلد رؤيته، وأنه إذا راوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنه برقم 1087.، ج 02، ص 765.

4- وقال: "والصحيح عن علي من وجوه شتى صحاح أنه قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر، وروي ذلك عن النبي ﷺ رواه جماعة من أصحابه [1]... والأحاديث عنه في ذلك صحاح ثابتة أسانيدها حسان"[2].

- إطلاقه للحسن مقارنًا للصحيح (حسن صحيح):

يطلق ابن عبد البر الحسن مقارنًا للصحيح (حسن صحيح) ويريد به مرادفة الصحيح، فيكون مؤكدًا لمعنى الصحيح، وهذا ما فسّر به بعض أهل العلم ما عند الترمذي من إطلاقه (حسن صحيح)، قال ابن حجر: "واختار من أدركنا أن اللفظين عنده مترادفان، ويكون إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد، كما يقال: صحيح ثابت، أو جيد قوي أو غير ذلك، وهذا قد يقدح فيه القاعدة بأن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأن الأصل عدم التأكيد، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك، وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني: هذا حديث صحيح ثابت"[3].

وقد فسر ابن دقيق العيد مقارنة مصطلح الحسن بالصحيح في لفظ واحد (حسن صحيح) بعبارة أخرى تختلف قليلًا عما ذكره ابن حجر عن بعضهم، وهي محتملة في

1- صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الجهاد، باب الدعاء على المشكرين بالهزيمة والزلزلة، رقم: 2931، ج 02، ص 33. وأخرجه في المغازي، باب غزوة الخندق، برقم 4111، وأخرجه في كتاب التفسير، و كتاب الدعوات وكتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم: 628.

2- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 04، ص 288. الاستذكار، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 05، ص 429.

3- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 01، ص 478.

إطلاق ابن عبد البر لهذا اللفظ، قال ابن دقيق العيد: "إن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور حيث انفرد الحسن، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعًا للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا. قال: ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسنًا ويؤيده قولهم حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين"[1].

- **تطبيقات ابن عبد البر على لفظ (حسن صحيح):**

1- قال عن حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف بالحزوة في سوق مكة وهو يقول: "والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلي، ولولا أن اهلك أخرجوني منك ما خرجت"[2]. قال: "هو حديث حسن صحيح ثابت عن جماعة أهل العلم بالحديث، ولم يأت عن النبي ﷺ من وجه صحيح شيء يعارضه"[3].

2- وقال عند حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "إذا عاد الرجل أخاه المسلم مشى في مخرفة الجنة حتى يجلس، فإذا جلس غمرته الرحمة، وإن كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي، وإن كان ممسيًا صلى عيه

1- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ت عامر، حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 199-200.

2- أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الحج، باب فضائل مكة والمدينة فضل مكة، رقم: 4656، ج 02، ص 479. وأخرجه الترمذي في أبواب المناقب عن رسول الله، باب فضل مكة برقم: 3965. ج 02، ص 1036. قال الحاكم: " صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. أنظر: مستدرك الحاكم: ج 03، ص 236.

3- الاستذكار لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 07، ص 236.

سبعون ألف ملك حتى يصبح"[1]، قال: وهذا حديث حسن صحيح ثابت الإسناد شريف المعنى رفيع والحمد لله كثيراً[2].

- **إطلاقه الحسن على الحسن الاصطلاحي لدى المتأخرين:**

1- قال عن حديث: "فتدلينا منها قبور بمجبنة[3] فقلنا: يا رسول الله قبور إخواننا هذه؟ قال: قبور أصحابنا، ثم خرجنا وأتينا قبور الشهداء، فقال رسول الله ﷺ: "هذه قبور إخواننا"[4]. قال ابن عبد البر: حديث مدني حسن الإسناد، محمد بن معن عندهم ثقة، وداود بن خالد بن دينار لم يذكره أحد بجرحه، ولا ضعفه أحد من نقلة أئمة أهل الحديث ولم ينكره أحد منهم"[5]. وقال في الاستذكار على هذا الحديث وغيره في معناه: "وهي أحاديث كلها حسان ورواتها معروفون". قال الحافظ ابن حجر عن محمد بن معن الغفاري: "ثقة"[6]، وقال عن داود بن خالد بن دينار: "صدوق"[7].

2- قال ابن عبد البر: "وقد روى رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال: "كسب الحجام خبيث، وثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث"[8]. وقد ذكرنا إسناده

1- أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب فضل العيادة على وضوء رقم: 3099، ج 03، ص 474، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عاد مريضًا رقم: 1442، ج 01، ص 463، قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". المستدرك، ج 01، ص 349.

2- الاستذكار، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 27، ص 51، 52.

3- المجبنة: هي الصحراء، وتسمى المقابر لأنها تكون في صحراء، تسمية للشيء بموضعه، انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، مرجع سابق: ج 01، ص 237.

4- أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بسنده، ج 20، ص 246.

5- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 20، ص 236-237.

6- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص 508.

7- تقريب التهذيب لابن حجر، المرجع نفسه، ص 198.

8- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور، رقم: 1568، ج 03، ص 1199.

في التمهيد وهو إسناد حسن"[1]. ورجال إسناده كلهم ثقات عدا إبراهيم بن عبد الله بن قارض، قال عنه الحافظ ابن حجر "صدوق"[2].

- إطلاقه الحسن على الحديث المختلف في أحد رواته أو ما فيه راو محتمل:

1- أورد ابن عبد البر حديث ماعز الأسلمي حينما أقر بالزنا عند رسول الله ﷺ ثلاث مرات فقال له النبي ﷺ: "إن أقررت الرابعة أقمت عليك الحد، فأقر عنده الرابعة فأمر به فحُبس، ثم سأل عنه فذكروا خيرًا فرجم"[3]، قال ابن عبد البر: وهذا حديث حسن إلا أن جابر الجعفي يتكلمون فيه وأجمعوا على أن يكتب حديثه، واختلفوا في الاحتجاج به، فكان يحي القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وكان أحمد بن حنبل ويحي بن معين يضعفانه، وكان شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ويثنيان عليه، قال وكيع: "مهما شككتم فلا تشكوا فإن جابر الجعفي وهو ثقة"[4].

2- وقال عن حديث رواه بقية بن الوليد: "هذا حديث حسن غريب، وبقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجلة، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء، وأما حديثه هذا فمن ثقات أهل بلده، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه

1- التمهيد، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 02، ص 226.

2- التقريب لابن حجر، مرجع سابق، ص 91.

3- أخرجه ابن عبد البر بسنده من حديث أبي بكر رضي الله عنه. الاستذكار، ج 24، ص 28. وأخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق إسرائيل عن جابر عن عامر عن عبد الرحمن بن أبزي غن أبي بكر. ج 01، ص 08.

4- الاستذكار لابن عبد البر. مرجع سابق، ج 24، ص 27-28.

حديث حسن لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم، وقد ذكرنا في ليلة القدر من صحيح الأثر ومذاهب العلماء ما يشفي ويكفي"[1].

- **إطلاقه مصطلح الحسن على المختلف في إسناده:**

1- قال عند حديث "ويل للأعقاب من النار"[2]: "وأصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد حديث أبي هريرة، وحديث عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيري، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم حديث عائشة فهو مدني حسن"[3]، قال عند حديث عائشة: "هذا حديث يرويه سالم الدوسي وهو سالم بن عبد الله مولى دوس ...فاختلف عليه فيه، وقيل: بل الاختلاف على يحي بن أبي كثير في حديثه عن عائشة، وحديثه مدني حسن"[4]، وقال: "والصواب في هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير ما رواه عنه الأوزاعي، وحرب بن شداد، وحسين المعلم، وشيبان فإنهم اتفقوا فيه: فرووه عن يحي عن سالم عن عائشة"[5]، وسالم بن عبد الله النصري قال عنه الحافظ ابن حجر: "صدوق"[6]، ويحي بن أبي كثير قال عنه الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل"[7].

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 24، ص 323-324.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم. رقم 60، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما رقم 241.

3- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 24، ص 253.

4- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 24، ص 247.

5- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 24، ص 248.

6- تقريب التهذيب لابن حجر، مرجع سابق، ص 226.

7- تقريب التهذيب لابن حجر، المرجع نفسه، ص 596.

2- وقال عند حديث "إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته"[1]: "وهو حديث مختلف في إسناده ولكنه حديث حسن ذكره النسائي وأبو داود وغيرهما". قال أبو داود عن هذا الاختلاف: "رواه واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه أو عن محمد بن سهل عن النبي ﷺ قال بعضهم: عن نافع بن جبير عن سهل بن سعد واختلف في إسناده"[2]. وقال ابن القيم معلقًا على كلام أبي داود: "رجال إسناده رجال مسلم، والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود هو أنه روي مرفوعًا، وموقوفًا ومسندًا ومتصلًا"[3].

- **إطلاقه الحسن على الحسن اللغوي:**

قال العراقي: "قد أطلقوا –أي المحدثين– على الضعيف بأنه حسن وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي. فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعًا: "تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله قربة..." قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جدًا ولكن ليس له إسناد قوي". فأراد بالحسن هنا حسن اللفظ قطعًا فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي والبلقاوي هذا كذاب، كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه ابن

1- أخرجه النسائي في سننه، في كتاب القبلة، باب الأمر بالدنو من السترة، ج 02، ص 62. وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: على شرطهما، ج 01، ص 695.، ووافقه الذهبي في الخلاصة.

2- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 04، ص 195.

3- تهذيب السنن لابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي.

حبان والعقيلي إلى وضع الحديث والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك أيضًا"[1].

مثاله:

- قال ابن عبد البر عن حديث (ما رؤي الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدحر ولا أغيظ منه في يوم عرفة..): قال: هذا حديث واحد مرسل، حديث حسن[2].
- وقال: "إسناد هذا الحديث ضعيف، ولو كان فيه حكم لم أذكره لأن رواته مجهولون، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث، ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة، والأصول في مثله لا تدفعه بل تصححه وتشهد له والحمد لله."[3]

مما سبق ذكره في تطبيقات مصطلح الحسن عند الإمام ابن عبد البر –رحمه الله تعالى– يتبين أنه قد تنوعت دلالته عند استعماله له، فقد استعمله كما سبق وذكرنا في أعلى مراتب الصحيح، وهو الحديث المتواتر وكذلك استعمله في الأحاديث الصحيحة، ممثلة في أصح الصحيح، واستعمله في من خف ضبطه، وفيمن اختلف العلماء في ضبطه –أي الرواة– وذكره كذلك في اختلاف الأسانيد في ذات الحديث، واستعمله أيضًا في الأحاديث الضعيفة والموضوعة عنه صلى الله عليه وسلم، فكان استعماله لها من حيث المعنى اللغوي، أو لحسن معناه.

ثالثًا: الحسن عند الإمام ابن العربي: للحسن عدة معان عند ابن العربي وهي:

1- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، مرجع سابق، ص 94-95.

2- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابقو ج 01، ص 116.

3- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 05، ص 295.

1-الحسن بمعناه الاصطلاحي: وهو الذي عرّفه الإمام الخطابي رحمه الله، إذ قال بأنه: "ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[1].

وقد مثّل له ابن العربي بمقال وهو يتكلم في باب ما يؤمر به من الكلام في السفر حيث ذكر حديث مالك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع رجله في الغرز وهو يريد السفر يقول: "بسم الله"، اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اطو لنا الأرض وهوّن علينا السفر، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، ومن كآبة المنظر في الأهل والمال"[2]، قال ابن العربي: "هذا حديث بلاغ، وهو حديث حسن يُسند من وجوه كثيرة من حديث أبي هريرة، وحديث عبد الله بن سرجس، وحديث البراء وحديث ابن عمر وغيرهم"[3]. وقد ذكر ابن العربي لهذا الحديث ثمان فوائد.

وقال رحمه الله: "وفي الحديث الحسن أن رسول الله ﷺ قال: "من لم يعرف الله في الرخاء لم يعرفه في الشدة"[4]. [5].

وقال أيضًا: "وفي الحديث الحسن أن رسول ﷺ قال: "ما من زرع ولا ثمار إلا وعليهما بسم الله الرحمن الرحيم، هذا رزق فلان بن فلان"[1].

1- معالم السنن، للخطابي، مرجع سابق، ج 01، ص 11.

2- الموطأ للإمام مالك، مرجع سابق، كتاب، الاستئذان، باب ما يؤمر به من الكلام في السفر، حديث رقم: 1772، ج 02، ص 977.

3- المسالك لابن العربي، مرجع سابق، ج 07، ص 556.

4- المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 02، 1415هـ، 1995م، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مصر، حديث رقم: 11560، ج 11، ص 223. بلفظ: "تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة". وفي شعب الإيمان للبيهقي، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط 01، 1423هـ، 2003م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 02، ص 350.

5- المسالك للإمام مالك، المرجع السابق، ج .، ص 325.

1-**الحسن اللغوي:** وفي بعض الأحيان يذكر ابن العربي مصطلح حسن، ولكن يقصد به المعنى اللغوي.

- **ومثاله:** حديث يحي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: "إن بلالاً ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى يناديكم بن أم مكتوم"[2].

قال ابن العربي: "هذا حديث مرسل عند يحي، وأسنده القعنبي عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: "إن بلالًا ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم". قال ابن العربي: "حديث صحيح حسن في الباب"، وقد أراد الحسن اللغوي، وقد وجد هذا الاستعمال عند بعض المتقدمين كالدارقطني وغيره، حيث يقول: "حديث صحيح ثابت"، "حديث صحيح قوي"[3]، ويقصدون به الحسن اللغوي[4].

فالحديث الحسن عند الإمام ابن العربي -رحمه الله- على معنيين، المعنى الأول وهو المعنى الاصطلاحي للحسن المعروف عند المتأخرين وهو ما رواه خفيف الضبط كما يراه ابن الصلاح والعلائي وابن حجر في تفسيرهم لكلام الخطابي[5]، عن مثله إلى منتهاه، وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رواة الصحيح وهذا لعدم بلوغ مرتبة الحفظ والإتقان، كما أنه يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر مع

1- التاريخ الكبير للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 04، ص 130، لسان الميزان، للذهبي، مرجع سابق، ج 02، ص 361.

2- موطأ الإمام مالك، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب قدر السحور من النداء، حديث رقم: 161، ج 1، ص 274.

3- سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب ما يروى في فضل الوضوء واستيعاب جميع القدم في الوضوء بالماء، حديث رقم 03، ج 01، ص 108.

4- انظر: ابن العربي واختياراته في علوم الحديث، لبوفاتح الطيب، مرجع سابق، ص 147-151.

5- علوم الحديث لابن الصلاح مرجع سابق، ص 26، النكت لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، ص 404.

سلامة الحديث من الشذوذ والنكارة سلامته من أن يكون معلّلًا، وأما المعنى الثاني فهو الحسن اللغوي، حيث يطلق هذا المصطلح على ما حسن معناه دون لفظه.

الفرع الثاني: التصحيح والتحسين عند علماء المغرب الإسلامي:

تعتبر معايير التصحيح والتحسين عند عالم معين بناءً على شروط الحديث التي وضعها لقبول ذلك الحديث، فيضع شروطًا للحديث الصحيح ومن خلالها يُسقط هذه الشروط ويطبقها على أحاديث معينة، فإن وافقت الشروط مواصفات ذلك الحديث اعتبر الحديث صحيحًا عنده، وكذلك بالنسبة للحديث الحسن، يضع الناقد شروطًا للحديث الحسن، ويسقط هذه الشروط ويطبقها على بعض الأحاديث الأخرى ومن ثم يعتبرها أحاديث حسان عنده.

- **التصحيح عند ابن حزم:** للإمام محمد ابن حزم عدة معايير اعتمدها في تصحيحه للأحاديث إلا أن هناك من انتقده في بعض الأحاديث التي صحّحها ببعض الهفوات التي وقعت له ولا ندري ذلك من ابن حزم ومن ذلك أذكر:

- **يحتج ابن حزم بحديث في مكان في سنده راوٍ قد ضعفه هو نفسه في مكان آخر.**

مثاله قوله: "...ثنا أبو بكر هو عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي، عن أسامة بن زيد قال سمعت معاذ بن عبد الله بن خبيب قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: كان معاذ فذكر الحديث..."، وذكر الحديث وفيه أن سليمًا صاحب هذه القصة قتل يوم أحد.

قال الشيخ أحمد شاكر في الهامش معلقًا على ذلك: "ومن الغريب أن يحتج ابن حزم بهذا الإسناد مع أن فيه أسامة بن زيد الليثي، وقد قال هو فيه في "الإحكام ج 05، ص 132": إنه ضعيف لا يحتج بحديثه، وحكم على حديث من روايته بأنه مكذوب، وقد أخطأ في حكمه، ثم إن في الإسناد معاذ بن عبد الله بن خبيب هذا وقد نقل ابن حجر

عن ابن حزم انه قال فيه: "مجهول" فهل أسامة صار قويًا وابن خبيب معروفًا لدى المؤلف"[1].

- **يحكم ابن حزم على الحديث اعتمادا على ما ظهر من إسناده وقد تكون فيه علة:**

ومثاله: حديث: "أحل الذهب والحرير للإناث من أمتي وحرّم على ذكورها". قال ابن حجر: ومشى ابن حزم على ظاهر الإسناد فصححه وهو معلول[2]، ووافقه الشيخ أحمد شاكر[3].

- **يسكت عن أحاديث محتجًا بها وفي أسانيدها رجال ضعاف:**

مثال ذلك: ساق ابن حزم سنده غلى قاسم بن أصبغ الذي قال: "ثنا ابن وضاح، ثنا موسى بن معاوية، ثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش: قلت لحذيفة: أيُّ وقت تسحر مع النبي ﷺ؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع"[4]، مع أن عاصم هو ابن بهدلة، وهو ضعيف[5]، وقد تكرر هذا الخطأ عند ابن حزم في عدة مواطن[6].

- **يصحح سندًا لبعض الأحاديث في موضع بينما قد ضعف ذلك السند نفسه في موضع آخر ولم يحتج به:**

1- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 04، ص 230-231.

2- التلخيص الحبير، لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، ص 52-519.

3- المحلى لابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، هامش: ج 04، ص 37-38.

4- المحلى لابن حزم، المرجع السابق، ج 06، ص 232. وأخرجه النسائي في السنن، كتاب الجنائز، باب تأخير السحور وذكر الاختلاف على زر فيه، قال الألباني: حسن الإسناد، ج 04، ص 142.

5-قال ابن حجر في التقريب: "صدوق له أوهام"، ص 159.، وضعفه بعضهم مطلقًا.

6- المحلى لابن حزم، مرجع سابق، ج 07، ص 152 و 196. وانظر: إرواء الغليل، للألباني، مرجع سابق، ج 04، ص 235.253

ومثاله: قوله: "وروى البزار قال: حدثنا أحمد بن أبي عبد الله الورّاق قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن محمد بن عمر، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ إذا تقارب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثًا..."[1] الحديث[2]، مع أنه قد تكلم في محمد بن عمر وضعّفه[3].

هذه بعض المعايير التي استعملها الإمام ابن حزم الأندلسي في تصحيحه للأحاديث بالرغم من بعض الانتقادات التي كانت في هذه المعايير إلا أنه تثبت منهجه في تصحيحه للأحاديث .

- **التصحيح والتحسين عند ابن عبد البر:** يبدو أن لابن عبد البر منهجًا خاصًا في تصحيح الحديث وتحسينه لا يستخلصه إلا من أطال النظر في كتبه عامة وفي التمهيد خاصة، وجمع الجزئيات المتناثرة هنا وهناك، إذا أن الاقتصار على بعضها فقط قد يوصل إلى نتائج مضطربة إن لم تكن مغلوطة، ويبدو أن ابن عبد البر يميل إلى إطلاقات العلماء القدامى في هذه المسألة وفي التحسين خاصة، وهذه بعض معالم منهج ابن عبد البر الغالبة، إذ أن الاطراد في مثل هذه الأمور عزيز المنال حتى على من ينتهجه.
- **التصحيح:** أكثر ما يطلق ابن عبد البر وصف الصحة على حديث ما أو إسناد حديث ما كان عند البخاري أو مسلم، أو عندهما معًا، ولذلك نجده يخلع هذا الوصف على مثل

1- الحديث أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التعبير، باب القيد في المنام، ج 09، ص 37، رقم: 7017. ومسلم أيضا كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا، ج 04، ص 1773.رقم 2263. والترمذي في الجامع، رقم: 2280، والنسائي في الكبرى رقم: 10746، وأخرجه الدارمي في السنن رقم: 2147، وعبد الرزاق في المصنف رقم: 20352، وأحمد في المسند ج 02، ص 269.

2- الأصول والفروع، لابن حزم، ت: عبد الحق التركماني، ط 01، 1432هـ، 2011م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 207.

3- المنهج الحديثي عند ابن حزم، طه بن علي بوسريح، مرجع سابق، ص 369، وأخرجه البزار في مسنده، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، ت: محفوظ الرحمن زين الدين، ط الأولى، ط 2009، مكتبة العلوم والحكم، المدينوة المنورة، السعودية، ج 13، ص 230.

هذه الأحاديث دون تردد، وبألفاظ هي أقوى ما يكون في التصحيح، فنراه يطلق عدة ألفاظ، مثلًا:

- هذا حديث صحيح ثابت[1].
- هذا حديث صحيح الإسناد مجتمع على القول بجملته ..[2].
- ... مجتمع على صحته من جهة النقل[3].
- هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته..[4].
- هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد لا يختلفون في ثبوته[5].
- هذا حديث صحيح الإسناد عند جماعة أهل النقل لا يختلف أهل الحديث في صحة إسناده[1].

1- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 13، ص 95.، والحديث المقصود هو حديث الموطأ عن عائشة: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهلّ بعمرة، ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهلّ بالحج وحده ..."، وقد أخرجه الجماعة ما عدا الترمذي، وأخرجه الشيخان في الحج، البخاري في باب التمتع والإقران والإفراد، ج 02، ص 151. مسلم باب بيان وجوه الإحرام، ج 02، ص 873،

2- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، وهو حديث الموطأ عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "من ابتاع طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه" متفق عليه.، أخرجه الشيخان في البيوع، البخاري، باب الكيل على البائع والمعطى، ج 03، ص 21.. مسلم في باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، ج 03، ص 1160.

3- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، وهو حديث الموطأ عن عبد الله بن عمر: "أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: مرة فليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر..."، أخرجه الشيخان في الطلاق، البخاري، باب طلاق السنة، ج 06، ص 163. مسلم باب تحريم طلاق الحائض، ج 02، ص 1093.

4- التمهيد لابن عبد البر، ج 07، ص 128، وهو حديث الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا..."، أخرجه الجماعة، البخاري في التوحيد، باب قوله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله، ج 08، ص 521. مسلم في الصلاة، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، ج 01، ص 521

5- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 18، ص 12، وهو حديث الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: تحتاج آدم وموسى...، أخرجه مسلم في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ج 04، ص 2043.

ومما يؤكد ذلك نظرته الخاصة إلى الصحيحين واعتباره أن كل أصل لم يرد فيهما فهو أصل ضعيف أو معل، قال ابن حجر: "وقد بالغ ابن عبد البر فقال ما معناه: أن البخاري ومسلمًا إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة"[2].

وقال ابن عبد البر: "... فكيف بمن ذهب إلى سقوط الجمعة والظهر المجتمع عليهما في الكتاب والسنة والإجماع بأحاديث ليس منها حديث إلا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث ولم يخرج البخاري ولا مسلم بن الحجاج منها حديثًا واحدًا، وحسبك بذلك ضعفًا لها..."[3].

وفي ضوء هذا يتوضح أكثر استغراب ابن عبد البر من البخاري إذ صحّح حديث: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"، وفيه سعيد بن سلمة، ولم يرو عنه إلا واحد وقيل اثنان، فقال معقبًا على تصحيح البخاري: "... لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله؟ ولو كان عنده صحيحًا لأخرجه في الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه لا يعول في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده..."[4]. ويقصد من ذلك الدرجة العليا من الصحة، وإلا فالبخاري لم يصرح بأنه سيستوعب جميع الصحيح بجميع مراتبه[5].

من خلال ما سبق يتبيّن أن كلام ابن عبد البر عن التصحيح ومنهجه فيه أن يكون الحديث المصحح عنده موافقًا في إسناده للأحاديث التي اعتمدها البخاري ومسلم، بل

1- التمهيد، لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 16، ص 293.، وهو حديث الموطأ عن عائشة: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر..."، أخرجه الشيخان في الصلاة، البخاري في باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، ج 01، ص 91. ومسلم في باب صلاة المسافرين وقصرها، ج 01، ص 478.

2- النكت على ابن الصلاح لابن حجر، مرجع سابق، ج 01، ص 319.

3- التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 10، ص 277-278.

4- التمهيد لابن عبد البر، المرجع نفسه، ج 16، ص 218.

5- انظر: منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد، محمد عبد رب النبي، مرجع سابق، ، ص 221-224.

الأحاديث نفسها التي أخرجاها في كتابيهما، كما أننا نجد أنه يتعدى ذلك إلى أن يكون الحديث في كتب السنة الأخرى ويكون موافقًا للأصول العامة، أو عموم الشريعة ويكون خارج الصحيحين.

- **التحسين:** تعتبر مسألة التحسين مسألة شائكة بدءا بتعريفات الحديث الحسن عند العلماء، وانتهاءً بصنيعهم في الميدان التطبيقي، قال الذهبي بعد أن ساق بعض التعريفات للحسن: "... ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك.."[1].

واستعمال الحسن عند ابن عبد البر غير بعيد عن استعمال عامة أئمة الحديث وعند التقصي والبحث تبيّن كما سبق وذكرت في مبحث الحسن عند الإمام ابن عبد البر أن مدلوله ينحصر في خمس حالات.

- إطلاقه الحسن ويريد به الصحيح.
- الجمع بين الحسن والصحة.
- إطلاق الحسن على ما كان في غير الصحيحين.
- إطلاقه للحسن وإرادة الحسن اللغوي.تحسنه الحديث المختلف فيه.

وقد سبق بيان هذا كما ذكرت في مبحث الحسن عنده لمن أراد زيادة الإطلاع في ذلك.

- **التصحيح عند ابن العربي:** يعتبر ابن العربي رحمه الله من العلماء الجهابذة الذين أطلقوا أحكامًا متعددة على الأحاديث النبوية، حيث كانت له مساهمات واضحة فتراه يصحح أحيانًا ويضعف أحيانا، ولكي يكون لط لك لابد أن تتبع منهجًا أو معايير تعتمدها في التصحيح والتضعيف، ومن المعايير التي اعتمدها ابن العربي في أحكامه على الأحاديث:

1- الموقظة للذهبي، مرجع سابق، ص 28.

- **يحكم بصحة الحديث إذا اتفق الأئمة على ذلك.** ومثاله: قوله:"**والصحيح** ما روى الأئمة أن أنسًا قال: حرّمت الخمر يوم حرمت وما بالمدينة خمر الأعناب إلا قليل، وعامة خمرها البسر والتمر[1]. أخرجه البخاري، واتفق الأئمة على رواية أن الصحابة إذا حرمت الخمر لم يكن عندهم خمر عنب، وإنما كانوا يشربون خمر النبيذ"[2].
- **يحكم بصحة الحديث إذا اتفق البخاري ومسلم على تصحيحه باستثناء ما انتقد عليهما.** ومن أمثلة ذلك: تعليق ابن العربي على حديث كعب بن عجرة قال: "مرّ بي النبي ﷺ زمن الحديبية وأنا أوقد تحت قدر لي والقمل يتناثر على رأسي فقال: أيؤذيك هوامك؟ قلت: نعم. فأمره النبي ﷺ أن يحلق ولم يأمر غيره، وهم على طمع من دخول مكة"[3]. قال ابن العربي: "وهو حديث صحيح متفق عليه من أوله إلى آخره..."[4].
- **يصحح ابن العربي الحديث إذا أخرجه أحد الشيخين:** ومثاله حديث: "حمزة عن أبيه عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "بينما أنا نائم أتيت بقدح من لبن فشربت منه ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب: قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال العلم"[5].". علّق على هذا ابن العربي قائلًا: "أخرجه الصحيح عن حمزة بن عبد الله وليس فيه طريق غيره، وكان على سيرة البخاري، يحسن أن يخرجه غير ابن عمر لو وجده"[6].
- **صحّح أحاديث استدركها على الصحيحين:** وذلك لما ثبت عنده أنها على شرطهما أو على شرط أحدهما. ومن ذلك: حديث حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير قال: "أنا

1- صحيح البخاري: كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب، رقم: 5579.، ج 07، ص 105.

2- أحكام القرآن لابن العربي، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 03، 1424هـ، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 209.

3- صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ج 05، ص 121.

4- أحكام القرآن لابن العربي المرجع السابق، ج 01، ص 124.

5- صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب العلم، باب فضل العلم، ج 01، ص 27

6- عارضة الأحوذي، لابن العربي، مرجع سابق ج 09، ص 135.

أعلم الناس بوقت هذه الصلاة، كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر الثالثة"، علّق عليه ابن العربي بقوله: "حديث النعمان حديث صحيح وإن لم يخرجه الإمامان فإن أبا داود خرجه عن مسدد والترمذي عن ابن أبي الشوارب"[1].

- **يصحح ابن العربي الحديث بناءً على تصحيح غيره، كما يفعل في كثير من الأحيان مع الدارقطني:** ومن ذلك قوله: "وقالت عائشة رضي الله عنها: "سافرت مع رسول الله ﷺ فأفطر وصمت" قال ابن العربي: وصححه الدارقطني"[2].
- **ومن معايير التصحيح عنده تلقي الأمة للحديث بالقبول:**قال ابن العربي: "قال بعض علمائنا حين تعلق بحديث نهي رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان، أن هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول فوجب القضاء به، وهذا جهل منه بطريق الحديث، فليست شهرة الحديث موجبة لصحته إجماعًا، وهذا الحديث ما تلقته الأمة بالقبول"فإن أهل الكوفة ردوه، وقد عدّ العلماء الأحاديث المشهورة المتداولة على الألسنة وليست بصحيحة، وذروا منها نبذا كحديث " الخراج بالضمان" و "حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان"، ودونهما حديث "لا يأوي الضالة إلا الضال"[3]، وذلك مذكور فتب الحديث[4].
- **سياقات ابن العربي في تصحيح الأحاديث:**

يعبر ابن العربي في تصحيحه للأحاديث بعبارات منها:

"- حديث صحيح مشهور: أنظر العارضة: 114/09.، 20/08، 77/12.

1- عارضة الأحوذي، لابن العربي، المرجع نفسه، ج 01، ص 276.

2- القبس لابن العربي، مرجع سابق، ج 02، ص 520.

3- رواه أحمد في مسنده ج 04، ص 360، وأبو داود رقم: 1720، وابن ماجه رقم 2503، من حديث جرير قال سمعت رسول الله يقول: "لا يأوي الضالى إلا ضال"، والحديث في سنده عند أحمد وابن ماجه الضحاك بن المن\ر بن جرير بن عبد الله البجلي وهو مقبول من الرابعة، وعليه فهو ضعيف.

4- القبس لابن العربي، مرجع سابق، ج 02، ص 840.

- صحيح مليح: انظر: العارضة: 281/11، 247/03.
- صحيح لا غبار عليه: العارضة: 11/03.
- حديث صحيح جدا: انظر: العارضة: 42/12.
- الحديث أصح من أن يتكلم فيه، انظر العارضة: 286/01، 220/1"[1].

هذه معايير التصحيح عند ابن العربي رحمه الله، وكما لاحظنا فإنه لا يخرج في مجمل تصحيحاته عما قام به الأئمة من قبله في التصحيح، وما كان من اجتهادات فهو على منوالهم في التصحيح والتضعيف، ويبدوا أنه ينتهج منهج صاحبي الصحيحين في إطلاق الأحكام على الأحاديث.

المطلب الثالث: أدنى أحكام المحدثين.

وهي أدنى مراتب قبول الحديث عند المحدثين، ويتعلق الأمر بالحديث الذي عليه العمل، والحديث الضعيف المنجبر بتعدد طرقه.

الفرع الأول: الحديث الذي عليه العمل.

سبق وتكلمت في الفصل الأول النظري عن الحديث الذي عليه العمل ولا بأس أن أذكر شيئًا منه هنا لربط الكلام بعضه ببعض: ويطلق المحدثون اسم "الصحيح" على الحديث المعمول به ويقد صحّ من جهة معناه، وإن لم يصح من جهة الرواية، فيقولون: "صحيح"، أي: صحيح المعنى، وهذا موجود وإن كان نادرًا، لكن ينبغي أن يُتنبّه له، حتى نستطيع أن نتفهّم كلام الأئمة –عليهم رحمة الله– في كل موضع وفي كل مناسبة.

ومن جهة أخرى يرى بعض العلماء أن الحديث الذي عليه العمل يطلق على الحديث الضعيف والضعيف المنجبر، وهذا لبيان العمل به بالرغم من ضعفه، وكذا المسائل التي وقع فيها

1– انظر: منهج نقد الحديث عند ابن العربي، محمد السعيد مصيطفى، إشراف منصور كافي، وهي رسالة دكتوراه بجامعة باتنة، نوقشت بالسنة الجامعية 2011.2012. ص 255-259.

الخلاف، وإلا فإن الصحيح والحسن لا يحتاجان إلى بيان ما لم يكونا منسوخين فالعمل عليهما ولا ريب في ذلك.

فتجد الإمام الترمذي في جامعه يذكر حديثًا ثم يبيّن علته، ويقول "والعمل على هذا عند أهل العلم".

ومثاله ما ذكره الترمذي في الجامع: "حديث أبي أمامة، قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثًا، يديه ثلاثًا ومسح برأسه، وقال: «الأذنان من الرأس»، قال قتيبة: قال حمّاد: لا أدري هذا من قول النبي ﷺ، أو من قول أبي أمامة؟ وفي الباب عن أنس، هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ"[1]. اهـ

– وقول د.مصطفى حميداتو –حفظه الله–، يفيد من توضيحه لعبارة: «عليه العمل»، هو تصحيح الحديث بشروط ذكرها، ومنها: تلقي العلماء له بالقبول، وهو ما أيده المثال الذي نقله عن ابن عبد البر: حيث قال: لأن العلماء تلقوه بالقبول له، **والعمل به، ولا يخالف** في جملته أحد من الفقهاء _أي **أجمعوا** على العمل به_ والله أعلم.

وقال الدكتور مصطفى حميداتو: «والفقيه المجتهد نراه أحيانا يصحح أحاديث لم تتوفر فيها تلك الشروط لاعتبارات أخرى يرى أنها تغطي عما وُجد فيها من علل ظاهرة في السند خاصة، فقد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب، بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله على قول ذلك، **والعمل به**»[2].

ثم مثّل لذلك بمثالين، فكان المثال الثاني في نقد ابن عبد البر –رحمه الله– لحديث أبي هريرة: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». قال ابن عبد البر: وقد سأل أبو عيسى الترمذي، محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم؟ فقال: هو عندي حديث

1– جامع الترمذي، مرجع سابق، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، ج 01، ص 53.

2– منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري، من خلال كتابه التمهيد، للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ط 1، 1428هـ، 2008م، دار الضياء للنشر والتوزيع، مصر، ص 92.

صحيح. فقال ابن عبد البر: لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله؟ ولو كان عنده صحيحاً، لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه يعول في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا حديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو **عندي صحيح**، لأن العلماء تلقوه بالقبول له **والعمل به**، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء... وهذا يدل على استشهار الحديث عندهم، **وعملهم به وقبولهم له**، وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول»[1].

وقال الدكتور مصطفى حميداتو: «والفقيه المجتهد نراه أحيانا يصحح أحاديث لم تتوفر فيها تلك الشروط لاعتبارات أخرى يرى أنها تغطي عما وُجد فيها من علل ظاهرة في السند خاصة، فقد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب، بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله على قول ذلك، **والعمل به**»[2].

- **عند الإمام ابن عبد البر**: يحكم الحافظ ابن عبد البر على الحديث الضعيف بالصحة، بل والمجيء المشابه للمتواتر إذا تلقّاه الناس بالقبول، ولا ينظر في إسناده إذا اشتهر وتلقته الأمة بالقبول، قال على حديث البحر "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"[3]:

قال ابن عبد البر: وقد سأل أبو عيسى الترمذي، محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم؟ فقال: هو عندي حديث صحيح. فقال ابن عبد البر: لا

1- التمهيد ، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 16، ص من 218، 219، 220. وانظر منهج النقد، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ص 94، 95.

2- منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري، من خلال كتابه التمهيد، للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ص 92.

3- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، وكتاب المياه، وفي الصيد والذبائح، وأخرجه أبو داود في السنن، في كتاب الطهارة وباب الوضوء بماء البحر، رقم: 83، ج 01، ص 64.، وأخرجه الترمذي، في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور برقم: 69، ج 01، ص 100. وقال الترمذي "هذا حديث حسن صحيح"، وأخرجه ابن ماجه، في كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر، رقم: 386، وفي الصيد رقم: 3246، قال ابن حجر في التهذيب: "صحح البخاري –فيما حكاه عنه الترمذي في العلل المفرد- حديثه، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد".

أدري ما هذا من البخاري رحمه الله؟ ولو كان عنده صحيحاً، لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه يعول في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا حديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو **عندي صحيح**، لأن العلماء تلقوه بالقبول له **والعمل به**، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء... وهذا يدل على استشهار الحديث عندهم، **وعملهم به وقبولهم له**، وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول»[1].

الحديث الذي عليه العمل عند علماء المغرب:

الفرع الثاني: الضعيف المنجبر:

سبق وذكرت في الفصل الأول من هذه الأطروحة كلام العلماء في الحديث الضعيف المنجبر: "هو الحديث الذي لم تتوفر لدى الناقد ما يدل على خطئه وصوابه من القرائن. ولذا يكون هذا النوع من الأحاديث مترددا بين الصحيح والمعلول، غير أنه لم يرتق إلى الصحيح الذي تبين صوابه، كما أنه لم ينزل إلى الضعيف الذي تبين خطؤه، ولذا تكون درجته مختلفة المستويات في القبول والاحتجاج وجواز العمل، وبقدر اقترابه من أحد الطرفين: الصحيح والمعلول حسب وجود العواضد الخارجية وعدمها يحدث اضطراب في موقف الناقد تجاهه، لا سيما إذا تساهل أحد فصححه أو تشدد فتركه[2].

قال الإمام الذهبي: "ثم لا تطمع بان للحسن قاعدة تندرج جميع الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفّاظ هل هو حسن أو ضعيف أو

1- التمهيد ، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 16، ص من 218، 219، 220. وانظر منهج النقد، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ص 94، 95.

2- الحديث الضعيف الذي ينجبر وجوابره، هاني يوسف الجليس، ملتقى أهل الحديث منتدى الدراسات الحديثية، تاريخ الإضافة: 2010/05/10.

على الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=210547

صحيح، بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة ويوما يصفه بالحسن ولربما استضعفه"[1].

الضعيف المنجبر عند علماء المغرب: ونذكر فيما يلي من تكلم في الحديث الضعيف الذي يعتضد بتعدد طرق، وعلى حد علمي لم لأجد سوى ابن حزم تكلم في ذلك.

- **عند ابن حزم رحمه الله:** كما سبق وذكرت تقسيم الحديث عند ابن حزم رحمه الله، فهو لا يعتبر القسمة الثلاثية، فالحديث عنده إما مقبول أو مردود، ولا وجود لمرتبة وسطى، وهو ما يعبر عنه العلماء بالحديث الحسن، والحديث المنجبر عدّه كثير من العلماء من قبل الحديث الحسن لغيره، كما أن ابن حزم يجزم ببطلان القول بقبول رواية الضعيف لا في الترغيب والترهيب ولا في الحلال والحرام، مستدلًا على ذلك بعدم وجود دليل من الكتاب والسنة على قبول من كان غير ضابط أو متكلم في عدالته، كما لا يوجد دليل على قبول أحاديث راوٍ في حالات وردِّها في حالات أخرى، فهو لا يقبل حديثًا تبيّن له ضعفه ولا يحتج به مطلقًا ما عدا حالة واحدة وهي التالية: قال ابن حزم في المحلّى[2]: "وأما القنوت في الوتر، فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال: ثنا عمر بن عبد الملك، ثنا محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن حواس الحنفي، قالا: ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن يزيد بن أبي مريم، عنّ أبي الحوراء –وهو ربيعة بن شيبان السعدي– قال: قال الحسن بن علي: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر، قال ابن حواس في روايته: في قنوت الوتر ثم اتفقا: اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت..." الحديث[3].

1- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، 1412هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ج 01، ص 28.

2- المحلى لابن حزم. مرجع سابق، ج 04، ص 147-148.

3- سنن أبي داود ، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، حديث رقم: 1425، ج 02، ص 63.

قال علي بن حزم: "القنوت ذكر الله تعالى ودعاء، فنحن نحبه وهذا الأثر وإن لم يكن ممن يُحتج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله غيره"، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي. قال ابن حزم: وبهذا نقول.

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه: القنوت بغير هذا والمسند أحب إلينا فإن قيل: لا يقوله عمر إلا وهو عنده عن النبي ﷺ، قلنا لهم: المقطوع في الرواية على أنه عن النبي ﷺ أولى من المنسوب إليه عليه السلام بالظن الذي نهى الله تعالى عنه ورسوله عليه السلام، فإن قلتم: ليس ظنًا فأدخلوا في حديثكم أنه مسند فقولوا عن عمر عن النبي ﷺ فإن فعلتم كذبتم وإن أبيتم حققتم أنه منكم قول على رسول الله ﷺ بالظن الذي **قَالَ تَعَالَى:** ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾ النجم: ٢٨

وكأنه بابن حزم –رحمه الله تعالى– لم يجد في هذا الباب شيئًا يحتج به لاستحباب الدعاء في القنوت، فاضطر إلى سَوْق هذا الحديث، ثم التنبيه على أنه ضعيف، لكن هو أحسن شيء حسب رأيه يذكر في هذا المقام.

وقد جانب ابن حزم الصواب في تضعيف هذا الحديث، وقد ورد من طرق كثيرة تؤكد ثبوته[1].

ومن خلال هذا يتبيّن لنا أن ابن حزم لا يجبر الحديث الضعيف إطلاقًا، وما كان منه فقد انحصر في هذا الحديث الوحيد، وقد فسّر العلماء ذلك بعدم وجود غيره في الباب.

هذا ما تسنى لي جمعه من مصطلحات لقبول الحديث عند محدثي المغرب الإسلامي، فتكلمت بداية عن مصطلحات تعديل الرواة عندهم، فكانت في مجملهما موافقة لما استقر عليه علماء الحديث باقي الأمصار، إلا ما كان من تعريف للعدالة عند ابن عبد البر فقد أبدع وأجاد في استنباط تعريف مختار لها، وقد وافق في ذلك جلة من العلماء، ولم يخرج عما هو متعارف عليه، بل وزاد الأمر دقة وتفصيلًا، ثم ذكرت بعض مراتب التعديل عند علماء

1– ينظر: المنهج الحديثي عند ابن حزم، لطه بوسريح، مرجع سابق، ص 160.

المغرب الإسلامي، وكانت في مجملها موافقة لعامة المحدثين، ثم ما كان في أحكامهم على الحديث من إطلاقهم للمتواتر، والصحيح والحسن، وكانت أيضًا في مجملهما موافقة للمحدثين، وعقدت فرعًا خاصًا بتصحيح وتحسين المغاربة للأحاديث، ومنهجهم في ذلك، وكان ذلك من خلال تعريفهم لمصطلح الصحيح والحسن، ثم ذكرت، منهجهم في الحديث الذي عليه العمل والحديث الضعيف الذي ينجبر بتعدد الطرق، وكانت في مجملها كسابقتها موافقة للمحدثين، ومن هنا يتبيّن لنا أن المغاربة إنما أخذوا علوم الحديث من علماء المشرق المتقدمين كالشافعي والترمذي والبخاري ومسلم وغيرهم، وطوّروها وأضافوا لها بعض التحسينات وبعض الدقائق، وصيروها في قالب موافق لما هو عليه عامة المحدثين.

الخاتمة

الخـــــاتمة

الحمد لله على توفيقه وإعانته على إكمال هذا البحث، وأستغفره من زلات القدم والقلم وأسأله تعالى أن يلهمني الرشد والصواب، وبهذا ينتهي ما يسّر الله جمعه وعرضه، وذلك بعدما قضيت مع هذا البحث المهم، في تنوع مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين عامة وعند علماء المغرب الإسلامي خاصة مدة من النفحات العلمية، والتي من خلالها اطلعت على كم هائل من المصنفات والدراسات التي تتعلق بهذا الشأن، ويكفيني في ذلك شرفاً أن أحييْت تراث المغاربة الذين أنتسب إليهم ولو بشيءٍ يسير.

وجاء البحث في فصل تمهيدي، وفصل أول بمثابة فصل نظري، وفصل ثان جعلته محور الدراسة، حاولت من خلال هذه الفصول، وبقدر ما أوتيت من توفيق أن أصل إلى هدف الرسالة العلمية وهو: بيان وتوضيح مدلول المصطلحات الحديثية عند المحدثين، وكان البحث مخصّصا هاهنا لمصطلحات القبول دون ما سواها، وكان موضوع الدراسة متعلق بعلماء المغرب مقارنة بجمهور المحدثين، وتوصلت من خلال البحث في هذا الموضوع إلى النتائج التالية:

1. إن لعلماء الأمة السابقين في العلم الشرعي مكانة رفيعة، ومرتبة مرموقة، وجهودهم في خدمة السنة النبوية أمر لا يتنازع فيه اثنان.
2. أن علم المصطلحات الحديثية علم غامض لا يفقهه إلا من تعمق في فهم معانيه، ويمكن لمن لم يتبحّر في مدلولات العلماء في كل مصطلح أن يقع في الخطأ في فهم كلامهم.
3. أن المغرب الإسلامي بحدوده الشاسعة قد حوى علماء وأئمة أجلاء قيّضهم الله لحفظ رسالته في هذه البقاع التي كان لها الدور الكبير في نشر الوحي الرباني والرسالة الربانية.

4. أن علماء المغرب الإسلامي كغيرهم من العلماء في المشرق، اجتهدوا وصنّفوا وحرّروا في ميدان المصطلحات الحديثية.
5. تنوعت مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين في أحكامهم سواء على الرواة أو المرويات، فكان فيما هو في أعلى درجات القبول ومنها ما هو في أوسطها، ومنها ما هو في أدناها.
6. من خلال تتبع المصطلحات المتعلقة بالأحاديث المقبولة عند المحدثين تبيّن أنها كثيرة ومتنوعة ومعانيها متعددة من إمام لآخر.
7. تنوعت دلالة المصطلحات للحديث المقبول عند المغاربة فمنها ما كانت معانيها متفقة عند جميع الأئمة، ومنها ما كان متداخلًا في جزء من التعريف ومفترقًا في آخر.
8. للراوي مقبول الحديث شروطًا وضعها علماء الحديث وجب توافرها فيه حتى يكون كذلك.
9. لتعديل الرواة مراتب وضعها علماء الفن تختلف من إمام لآخر على حسب تقسيمها وتصنيفها.
10. يعتبر الحديث الحسن من أوسع المصطلحات الحديثية الدالة على الحديث المقبول عند بعض العلماء وله عدة معانٍ.
11. للحديث المقبول أنواع في أعلى المراتب كالمتواتر والصحيح لذاته، وأخرى في أدنى المراتب كالحديث الضعيف المنجبر، والحديث الذي عليه العمل.
12. تنوعت مدلولات مصطلحات القبول عند علماء المغرب الإسلامي على مدى القرنين المعنيين بالدراسة.
13. تعتبر أكثر مدلولات المصطلحات الحديثية عند علماء المغرب الإسلامي موافقة لما هي عليه عند جمهور المحدثين.
14. يعد الإمامان ابن حزم وابن عبد البر من أكثر العلماء اجتهادًا في التصنيف والتحرير في المصطلحات الحديثية، ويتجلى ذلك من خلال تطبيقاتهم، فقد كانت في أكثرها تصب في

المعنى المراد عند المحدثين، إلا أنهم استقوا تعاريف خاصة بهم، وأخرى انفردوا بها كالعدالة عند ابن عبد البر والضبط عند ابن حزم والتصحيح عند ابن العربي.

15. خلاصة للكلام، فقد كانت مدلولات مصطلحات القبول عند علماء المغرب في مجملها موافقة لما هو عليه عند عامة المحدثين، إلا الجزء اليسير منها.

هذا ما وفّقني الله إليه من عرض في دراسة بحث التنوع الدلالي لمصطلحات قبول الحديث عند المحدثين، وعند علماء المغرب الإسلامي، وأنا أشعر بالتقصير في عملي، ولا سيما أن هذا الموضوع الذي ولجته يعتبر من المواضيع المترامية الأطراف والمشتتة في الكتب والأسفار، وكان من الواجب على أحد طلبة العلم أن يجمعه في كتاب، لذا فأوصي في ذلك بما يلي:

- تخصيص دراسات تتعلق بجهود العلماء المغاربة في شتى ميادين العلوم الإسلامية.
- تخصيص بحوث وعناوين لطلبة العلم في تخصص الحديث وعلومه تتعلق بالبحث في التراث المغاربي الحديثي المغمور أكثر من غيره على حساب علوم القرآن والدراسات الفقهية.
- البحث في التراث الحديثي الجزائري الذي يكاد ينعدم من خلال البحث في المكتبات بإرسال بعثات علمية ورحلات تهتم بمثل هذه المواضيع.
- تخصيص الدراسة للبحث في تنوع دلالة بقية المصطلحات الحديثية الأخرى عند كل إمام.
- تخصيص ملتقيات عبر الجامعات والمعاهد تبحث في التراث المغاربي في المصطلحات الحديثية وتطبيقاتها عند محدثي المغرب من خلال مصنفاتهم ليتسنى لطلبة العلم معرفة مدلول كل مصطلح عند كل إمام.

وآمل من ذلك في نهاية هذا العمل أني قمت به على وجه مقبول، واللهَ أسأل أن يغفر لي زلاتي، وهي كثيرة، ويكفّر عني سيئاتي فهي إن حوسبت عنها عسيرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

هذا وما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله وحده، لا شريك له في ذلك، وما كان فيه من خطأٍ أو غلط، أو نسيان، فمنِّي ومن الشيطان، وألتمس العذر في ذلك.

والله تبارك وتعالى أسأل أن يجعل ما كتبته في هذا الموضوع زادا إلى يوم المصير إليه وعتادا إلى يُمْنِ القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وأخيراً أقول كما قال أحد الحكماء:

فَعَفْوًا جَمِيلًا عَنْ خَطَئِي فَإِنَّنِي ... أَقُولُ كَمَا قَدْ قَالَ مَنْ كَانَ شَاكِيًا.

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا.

راجيا من اللجنة المناقشة تنبيهي إلى ذلك وأملي أن يغفره الله لي وهو أعلم بالصواب.

فهرس

الآيات

فهرس الآيات

الآيـــــة	رقمها	سورتها	الصفحة
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾	38	الدخان	74
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾	16	الأنبياء	74
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾	06	الحجرات	103
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾	50	الكهف	113
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾	13	الممتحنة	114
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ...﴾	01	الممتحنة	114
﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾	14	المائدة	115
﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ النور: ٥٩	59	النور	115
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟	06	الحجرات	116

﴿قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾			
﴿...مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ...﴾	282	البقرة	116
﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾	28	النجم	248

فهرس

الأحاديث

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	راوي الحديث	المصدر	الصفحة
أتشهد أن لا إله إلا الله	ابن عباس	سنن الدارمي	115
احتجم النبي ﷺ وأعطى..	ابن عباس	صحيح البخاري	116
إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعًا	أبو يعلى بن أمية عن أبيه	أبو داود والنسائي	220
إذا تقارب الزمان	أبو هريرة	مسند البزار	235
إذا صلى أحدكم إلى سترة	سهل بن أبي حثمة	سنن النسائي	229
الأذنان من الرأس	أبو أمامة	سنن الترمذي	157
أرأيت إذا صليت المكتوبات	جابر بن عبد الله	صحيح مسلم	166
إن أقررت الرابعة أقمت عليك الحد	ماعز الأسلمي	التمهيد لابن عبد البر	227
إن بلالًا ينادي بليل	ابن عمر	التمهيد لابن عبد البر	232
أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار	عبد الله بن عمر	صحيح البخاري	224
انظروا فإن كان قد أنبت	عطية القرظي	سنن أبي داود	116
أنه طلق امرأته	عبد الله بن عمر	رواه الشيخان	237

أيُّ وقت تسحر مع النبي	زر بن حبيش	سنن النسائي	235
بينما أنا نائم أتيت بقدح	عبد بن عمر	صحيح البخاري	240
تحتاج آدم وموسى	أبو هريرة	موطأ مالك	237
تعلموا العلم فإن تعلمه	معاذ بن جبل	جامع بيان العلم	230
توضأ النبي ﷺ	أبو أمامة	سنن الترمذي	243
حرّمت الخمر يوم حرمت	أنس بن مالك	صحيح البخاري	240
الخيل معقود في نواصيها الخير	عروة بن الجعد	صحيح البخاري	223
رُفع القلم عن ثلاث	عائشة	سنن أبي داود	115
الطهور ماؤه الحل ميتته	اثنا عشر صحابيًا	ابن خزيمة- ابن حبان	139-155
فرُبَّ حامل فقه	زيد بن ثابت	سنن الترمذي	104
فرضت الصلاة ركعتين	عائشة	رواه الشيخان	237
كان إذا وضع رجله في الغرز	بلاغات مالك	مالك في الموطأ	231
كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة	البراء بن عازب	سنن أبي داود	13 – 14
كسب الحجام خبيث	رافع بن خديج	صحيح مسلم	116

كسب الحجام خبيث	رافع بن خديج	صحيح مسلم	227
لا ينظر الله لامرأة	عبد الله بن العاص	سنن النسائي الكبرى	221
اللهم اهدني فيمن هديت	الحسن بن علي	سنن أبي داود	246
لولا أن أشق غلى أمتي	أبو هريرة	صحيح البخاري	143
من توضأ فبها ونعمت	عائشة	اختلاف الحديث للشافعي	13
من سنّ في الإسلام سُنّة حسنة	جرير بن عبد الله	صحيح مسلم	15
نَضَّر الله امرأً	أبو عبد الله بن مسعود	سنن الترمذي	104
هذه قبور إخواننا	طلحة بن عبيد الله	التمهيد لابن عبد البر	227
والله إنك لخير ارض الله	عبد الله بن عدي	النسائي في الكبرى	226
ويل للأعقاب من النار	أبو هريرة	صحيح البخاري	228
يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله	عبد الرحمن العذري	التمهيد لابن عبد البر	168
ينزل ربنا تبارك وتعالى	أبو هريرة	صحيح البخاري	237

فهرس

المصطلحات

فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة
الإبستومولوجيا	94
أمير المؤمنين في الحديث	19
التنوع	3 – 2
الثابت	160
الثقة	119
الثقة عند الإمام ابن حزم	189
الثقة عند الإمام ابن عبد البر	189
الثقة عند الإمام القابسي	188
الجيّد	160
الحاكم	19
الحُجّة	160
الحديث	67 - 12 – 11
الحسن	144
الحسن عند الإمام ابن العربي	231

الحسن عند الإمام ابن حزم	219
الحسن عند الإمام ابن عبد البر	222
الخبر	12
الدلالة	5 - 4
الراوي المقبول	100
رجاله رجال الصحيح	160
السُّنة	15
الصالح	160
الصحيح	140
الصحيح عن ابن عبد البر	210
الصحيح عند ابن العربي	214
الصحيح عند الإمام ابن حزم	207
الصناعة الحديثية	72
الضبط	117
الضبط عند ابن عبد البر	182
الضبط عند الإمام ابن العربي	184

الضبط عند الإمام ابن حزم	181
الضبط عند الإمام القابسي	180
العدالة	113
العدالة عند ابن حزم	166
العدالة عند ابن عبد البر	168-167
العدالة عند أبي الوليد الباجي	174
العدالة عند الإمام ابن العربي	175
العدالة عند القابسي	165
العلم	66
علم الحديث دراية	70
علم الحديث رواية	68
علم مصطلح الحديث	67
علوم الحديث الإجمالية	71
على شرط البخاري ومسلم	160
القبول	9
القوي	160

المتصل	160
المتواتر	132
المتواتر عند الإمام ابن العربي	203
المتواتر عند الإمام ابن حزم	198
المتواتر عند الإمام ابن عبد البر	200
المتواتر عند الإمام الباجي	202
المجبنة	225
المحدث	18 – 17
المحفوظ	159
المرفوع	160
المستخرج	47
المستقيم	160
المستوي	160
المسنَد	160
المشبّه	160
المصطلح	66 - 7 – 6

المعروف	159
المقبول	99

فهرس

الأعلام

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلَم	الصفحة
معاوية بن أبي سفيان	22
يحي بن عبد الله بن بكير	37
سعيد بن كثير بن عفير	37
بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني	37
عبد الرحمن بن القاسم الإمام أبو عبد الله العتقي	37
عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربريّ	38
إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي	38
حماد بن شاكر	38
منصور بن محمد البزدوي	38
المستملي	39
ابن حموية السرسخسي	39
الكشمهيني	39
مسلم بن الحجاج	40
ابن سفيان إبراهيم بن محمد النيسابوري	40

الجلودي	40
ابن ماهان	40
الحسين بن علي الطبري	41
عبد الرحمن بن عبد الملك بن غشليان السرقسطي	41
عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري	41
محمد بن يحي القاضي	42
أبو داود	42
النسائي	42
الترمذي	43
أبو بكر ابن داسة التمار البصري	43
ابن الأعرابي	43
عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي	43
أبو علي اللؤلؤي محمد بن أحمد بن عمرو البصري	43
محمد بن فتوح	46
رزين بن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدري	46
عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد	46

اللاردي	47
ابن إحدى عشرة	47
ابن الرومية	48
الإمام محمد بن سحنون المالكي	50
علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة	53
معان بن رفاعة السلامي	168

فهرس

الأماكن

والآثار

فهرس الأماكن والآثار

المكان أو الأثر	الصفحة
إسبانيا	28
الإسكندرية	25
إفريقية	26
أوربا الغربية	29
بال درن	26
بجاية	26
بحر الروم	24
بحر الظلمات	24
البحر المتوسط	26
البرتغال	28
برقة	25
البصرة	23
بلاد فارس	23
بَلَنْسِيَةُ	55
تازا	27
جبل نفوسة	26
الحجاز	25
دانِيةُ	55
شَاطِبَةُ	55
الشام	22
الصحراء الكبرى	24
صقلية	28
صنهاجة	31

طرابلس	24
الفرات	22
الكوفة	23
لمتونة	32
ما وراء النهرين	23
مصر	22
واد ملوية	26
الوندال	30

فهرس

المصادر

والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن العربي واختياراته في علم الحديث، بوفاتح الطيب، رسالة ماجستير بإشراف: د. حمحامي مختار، نوقشت سنة 2014، بجامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، تخصص فقه وأصول.
2. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله محمد المقدسي البشاري، تقديم: شاكر لعيبي، ط 01، 2003م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
3. إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق الجبوري، ط 01، 1409هـ، 1989م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
4. أحكام القرآن لابن العربي، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 03، 1424هـ، 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ت: أحمد شاكر، لا ط، لا س ن، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
6. اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت: أحمد شاكر، ط 02، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
7. اختلاف الحديث، للشافعي، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
8. إرواء الغليل، للألباني، 09، ط 02، 1405هـ، 1985م، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
9. أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع، رسالة ماستر، إعداد زكرياء قادي، إشراف: الدكتور مباركية عبد المجيد جامعة الوادي، تخصص علوم الحديث، سنة 2016.
10. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي جعفر الناصري، ت: جعفر ومحمد النصري، ط 01، لا س ن، دار الكتاب، دار البيضاء، المغرب.

11. الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ت: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، ط 01، 1410هـ، 1989م، الدار السلفية، مومباي، الهند.

12. الإشارة في معرفة الأصول الوجازة في معرفة الدليل، لأبي الوليد الباجي، ت: محمد علي فركوس، لا ط، لا س ن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

13. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط 01، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

14. أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، للدكتور: محمد عجاج الخطيب، لا ط، 1426هـ، 1427هـ، 2006م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

15. أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد السرخسي، لا ط، لا س ن، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

16. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي، ط 2، 1359هـ، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند.

17. إفريقيا الشمالية في العصر القديم، لمحمد محي الدين المشرقي، ط 04، 1389هـ، 1969م، دار كتب العلمية، بيروت، لبنان.

18. الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ت عامر، حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

19. ألفية السيوطي في علم الحديث، تعليق وتصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

20. الإمام ابن عبد البر الأندلسي واختياراته الفقهية من خلال كتابه التمهيد، رسالة دكتوراه، بإشراف الدكتور، عبد المجيد بيرم، نوقشت بجامعة الجزائر للعلوم الإسلامية سنة 2005.

21. الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ فاس، أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، 1248هـ، 1833م.

22. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل الباباني البغدادي، راجعه وصححه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

23. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، مصطفى سعيد الخن، بديع السيد اللحام، ط 5، 1425هـ، 2004م، دار الكلم الطيب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

24. البداية والنهاية، لابن كثير، ط 01، 1407هـ، 1986م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

25. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ط 02، 1406هـ، 1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

26. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضبي، ط 01، 1967، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

27. بيان الوهم والإيهام، لابن قطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، ط 01، 1418هـ' 1997م، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

28. تاج العروس، لمرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، لا ط، لا س ن.

29. تاج اللغة، للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط 04، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

30. تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح حتى سقوط غرناطة، (20- 798هـ/ 640- 1492م)، دار صادر، النهضة العربية، بيروت، لبنان.

31. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد معروف، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

32. تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، صححه: السيد عزت العطار الحسني، ط 02، 1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

33. تأملات في تاريخ السنة وأصول الحديث، للدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم، دار الثقافة، قطر.

34. تحقيق القول في تعريف علم الحديث رواية ودراية"، بقلم الدكتور: أحمد السيد الجداوي، مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر.

35. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي وابن السبكي، والزبيدي، استخراج أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، ط 01، 1408هـ، 1987م، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

36. تدريب الراوي في تقريب النواوي، للسيوطي، ت: أبو قتيبة الفاريابي، ط 01، 1414هـ، مكتبة الكوثر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

37. تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، ط 01، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

38. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، ت: ابن تاويت الطنجي، ط 01، لا س ن، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

39. تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، حمزة عبد الله المليباري، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

40. تعريف السنة بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، للدكتور. أيمن محمود مهدي، شبكة الألوكة، آفاق الشريعة، مقالات شرعية، علوم، تاريخ الإضافة: 14 مارس 2017، رابط المقال: https://www.alukah.net/sharia/0/113657.

41. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 01، 1403هـ، 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

42. تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، ط 01، 1406هـ، 1986 م، دار الرشيد، سوريا.

43. التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي، ط 02، 1403هـ - 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

44. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 01، 1389هـ، 1969 م، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

45. تكملة الصلة، لابن الأبار، ت: عبد السلام الهراس، ط 01، 1415هـ، 1995م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

46. تكوين أوربا، كريستوف دوسن، تر: عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، 1967م، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، مصر.

47. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، لا ط، 1387هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

48. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط 01، 1326هـ، 1908م، دائرة المعارف النظامية، الهند.

49. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: بشار عواد معروف، ط 01، 1400هـ، 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

50. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري الهروي، ت: محمد عوض مرعب، ط 1، 2001، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

51. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: محمد عوض مرعب، ط 01، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

52. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1416هـ، 1995م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

53. توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الحسني، ت: أبو عبد الرحمن عويضة، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

54. تيسير علوم الحديث، محمود الطحان، الطبعة العاشرة، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

55. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرنؤوط وجماعة محققين، ط 01، 1389هـ ، 1969م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

56. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط 01، 1389هـ، 1969م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

57. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، ط 01، 1414هـ، 1994م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

58. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط 01، 1271هـ، 1952م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

59. جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، ت: عبد السلام محمد هارون، ط 05، 1982م، دار المعارف، القاهرة، مصر.

60. الحديث الحسن لذاته ولغيرة دراسة استقرائية نقدية، خالد بن منصور الدريس، ط 01، 1426هـ، 2005م، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

61. الحديث الضعيف الذي ينجبر وجوابره، هاني يوسف الجليس، ملتقى أهل الحديث منتدى الدراسات الحديثية، تاريخ الإضافة: 2010/05/10. على الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=210547

62. الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، لمحمد بن سعيد الخطيب، ط 01، لا س ن. مطبعة التقدم التونسية، ، المغرب.

63. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، لا ط، 1394هـ، 1974م، دار السعادة بجوار محافظة مصر، مصر.

64. خمس رسائل في علوم الحديث، وهي: (- مقدمة كتاب التمهيد، - رسالة الحافظ ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، - جزء الشيخ الميانشي التونسي: «ما لا يسع المحدث جهله»، - جزء «التسوية بين حدثنا وأخبرنا» وهو المقصود، - رسالة في جواز حذف "قال" عند قولهم: حدثنا فلان)، بمكتبة المطبوعات الإسلامية. سنة 2010م.

65. الدرس الحديثي المعاصر، عصام البشير، وعصام عيدو، وآخرون، ط 01، 2017، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان.

66. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، ط 01، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

67. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لابن خلدون، ت: خليل شحادة، ط 02، 1408، 1988م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

68. رحلة القلصادي، لأبي الحسن علي القلصادي الأندلسي المالكي (ت 891هـ)، ت: محمد أبو الأجفان، ط 01، 1978م، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس.

69. الروض المعطار في معرفة الأقطار لمحمد بن عبد الله الحميري، ت: إحسان عباس، ط 02، 1980م، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان.

70. السنة المتواترة عند الفقهاء وتطبيقاتها عند الحنفية، د. صلاح محمد سالم أبو الحاج، مقال بمجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشريعة الإسلامية والقانون، عمان، الأردن.

71. سنن الترمذي، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

72. سنن الترمذي، كتاب العلل الصغير، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

73. سنن الترمذي، كتاب العلل الصغير، ت: أحمد شاكر، ط 02، 1395هـ، 1975م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

74. سنن الدارمي، ت: حسين سليم أسد الدارائي، ط 01، 1412هـ، 2000م، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

75. سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: مجموعة من المحققين، ط 03، 1405هـ، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

76. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح، ت: محمود الأرناؤوط، ط 01، 1406هـ، 1986م، دار ابن كثير، بيروت، لبنان.

77. شرح أصول الحديث لداود القارصي على رسالة البركوي، ت: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

78. شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، زين الدين العراقي، ت: ماهر ياسين الفحل وآخرون، ط 01، 1423هـ، 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

79. شرح الكرماني على صحيح البخاري، الكوكب الدراري على صحيح البخاري، للكرماني، ط 01، 1971م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

80. شرح لغة المحدث، منظومة في علم مصطلح الحديث، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط 01، 1422هـ، 2002م، مكتبة ابن تيمية، الجيزة، مصر.

81. شرح معاني الآثار، للطحاوي، ت: جماعة من علماء الأزهر، ط 01، 1414هـ، 1994م، دار الكتب المصرية، مصر.

82. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للملا القاري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، لا ط، لا س ن، دار الأرقم، بيروت، لبنان.

83. شريط بعنوان: الفرق بين كتب الفقه وكتب الحديث، صالح آل الشيخ، أنظر: موقع الآجري، منتدى: منابر المتون الحديثية وشروحها، منبر الحديث وعلومه، مقتطف: ما الفرق بين علم الحديث رواية ودراية؟، مقال بواسطة: أبو محمود السلفية، سبتمبر 2009.

84. شعب الإيمان للبيهقي، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط 01، 1423هـ، 2003م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية.

85. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

86. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم: 3209، ت: محمد بن زهير الناصر، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.

87. صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

88. الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي، نجم عبد الرحمن خلف، ط 01، 1992م، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

89. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط 02، 1408هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

90. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، سوريا.

91. طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط 01، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

92. العرف الشذي شرح سنن الترمذي، للكشميري الهندي، تصحيح: محمود شاكر، ط 01، 1425هـ، 2004م، دار التراث العربي، بيروت، لبنان.

93. العلل الكبير، للإمام الترمذي، ت: صبحي السامرائي، وجماعة، ط 01، 1409هـ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

94. علم أصول الجرح والتعديل، الدكتور: أمين أبو لاوي، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية.

95. العلم والإيمان، للدكتور أيسر فائق جهاد الحسني الآلوسي، مدرس بقسم العقيدة والدعوة والفكر، جامعة الأنبار، العراق، المادة المقررة للمرحلة الثانية بكلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة.

96. علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، ط 01، 1406هـ، 1986م، دار الفكر، دمشق سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

97. عون المعبود للعظيم أبادي، ط 03، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

98. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، تعليق: ابن باز، لا ط، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

99. فتح الباري، لابن رجب الحنبلي، ت: صبري عبد الخالق الشافعي، ط 01، 1417هـ، 1996م، مكتبة تحقيق دار الحرمين، القاهرة، مصر.

100. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424هـ، 2003م، مكتبة السنة، مصر.

101. فتح باب العناية بشرح النقاية، ملا القاري، ت: محمد وهيثم نزار تميم، ط 01، 1418هـ، 1997م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

102. فتوح إفريقيا والأندلس، لابن عبد الحكم، ت: عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، لبنان.

103. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، لا ط، لا س ن، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

104. فصول في أصول التفسير، للدكتور: مساعد الطيار، تقديم: صالح الفوزان، ط1، 1413هـ، 1993م، دار النشر الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

105. فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي، ت: محمد بن ناصر العجمي، ط 02، 1406هـ، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

106. فقه الحديث عند الإمام المازري من خلال كتابه المعلم، بوسيف سنوسي، مذكرة ماجستير نوقشت بجامعة وهران سنة 2015، بإشراف الأستاذ الدكتور: يوسي الهواري، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية.

107. الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط 02، 1421هـ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

108. فهرست ابن خير الإشبيلي، ت: محمد فؤاد منصور، ط 01، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

109. فيض الباري، للكشميري، ط 01، 1426هـ، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

110. قادة الفتح الإسلامي بالمغرب العربي، لمحمود شيت خطاب: ط 01، 1966م، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

111. القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ت: مركز تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط 08، 1426هـ، 2005م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

112. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط 01، 1417هـ، 1997م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

113. كتاب الأندلس، ل: ج.س. كولان، تر: لجنة دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد، وعبد الحميد يونس وآخرون، ط 01، 1980، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

114. كتاب الصناعة الحديثية عند سليمان بن أحمد الطبراني في كتابه المعجم الأوسط، إعداد: أمينة حسين أبو الهيجاء، إشراف: د.محمد عيسى الشريفين.

115. كتاب الكليات، أبو البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، لا سنة نشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان

116. كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي، ت: عبد المجيد تركي، ط 03، 2000. 2001م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

117. كتاب صورة الأرض، لابن حوقل النصيبي، 1416هـ، 1996م، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، شارع سوريا.

118. كتاب لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث لعبد الفتاح أبي غدة، ط 01، 1404هـ، 1984م، مطابع دار العلم، بيروت، لبنان.

119. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

120. الكليات للكفوي، ت: عدان درويش، لاط، لا س ن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

121. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ط 3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.

122. لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1404هـ، 1984م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ومطابع دار عالم الكتب، بيروت لبنان.

123. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، ط 01، 1396هـ، دار الوعي، حلب، سوريا.

124. المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، ت: حسين علي البدري، ط 01، 1420هـ، 1999م، دار البيارق، عمان، الأردن.

125. المحصول، لفخر الدين الرازي، ت: طه جابر فياض العلواني، ط 03، 1418هـ، 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

126. المحكم والمحيط الأعظم،لأبي الحسن ابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط 01، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

127. المحلى بالآثار لابن حزم، لا ط، لا س ن، دار الفكر، بيروت، لبنان.

128. مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، ط 05، 1420هـ، 1999م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، لبنان.

129. المختصر في علم الأثر للكافيجي، ت: علي زوين، ط 1، 1407هـ، مكتبة الرشد. الرياض، المملكة العربية السعودية.

130. مختصر موطأ الإمام مالك، للإمام القابسي، ت: علي إبراهيم مصطفى، ط 01، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

131. مخطوطة التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين للإمام أبو علي الغساني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الرقم العام للمخطوطة: 1153، تاريخ الخط: 628هـ، مركز الصفاة، الجابرية، الكويت.

132. مدرسة الحديث في الأندلس، أ.د. مصطفى حميداتو، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الوادي، ط 01، 1428هـ، 2007م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

133. مدرسة الحديث في القيروان من الفتح إلى القرن الخامس، للحسين شواط، ط 01، 1411هـ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

134. المراحل التاريخية لعلم مصطلح الحديث وأشهر ما صنف فيه، للدكتور علي مصطفى القضاة، دورية «كان» التاريخية الإلكترونية، العدد الرابع، يونيو 2009.

135. المروءة وخوارمها لمشهور حسن، ط 01، 1420هـ، 2000م، دار ابن عفان، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

136. مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، د. عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، ط 01، 1420هـ، 1999م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

137. المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي، تع: محمد وعائشة السليماني، ط 01، 1428هـ، 2007م، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان.

138. المسائل الحديثية التي خالف فيها بن حزم جمهور المحدثين، رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، من إعداد: حمزة بوروبة، إشراف: د. م. حميداتو، سنة 2010 -2011.

139. مسائل مصطلح الحديث عند ابن عبد البر، إبراهيم بن حصيان العنزي، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور، عبد الله مرحول السوالمة، نوقشت سنة 1420هو بجامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، تخصص التفسير والحديث.

140. مسند البزار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، ت: محفوظ الرحمن زين الدين، ط الأولى، ط 2009، مكتبة العلوم والحكم، المدينوة المنورة، السعودية.

141. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، مطبوعات من تراثنا الإسلامي، المكتبة العتيقة التونسية، ودار التراث المصرية.

142. مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم أصول الدين، سنة 2010، من إعداد: محمد راغب راشد الجيطان، إشراف: الدكتور: حسين عبد الحميد النقيب.

143. معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا.

144. معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط 02، 1995، دار صادر، بيروت، لبنان.

145. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، دار عالم الكتب.

146. معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، ط 01، 1428هـ، 2008م، دار ابن كثير، دمشق سوريا، بيروت لبنان.

147. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، لا ط، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

148. معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب الحسني، قدَّم له: الدكتور نور الدين عتر، والعلامة الشيخ محمد عوامة، والدكتور محمد عجاج الخطيب

الحسني، والدكتور بديع السيد اللحام، لا ط، لاس ن، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

149. المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى ثورات الخوارج. ط 02، 1981م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

150. المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، لأبي عبيد البكري، مكتبة المثنى ببغداد، ،مطبعة الحكومة بالجزائر 1958، بإشراف الماريشال، كونت روندون، الجزائر.

151. مفتاح دار السعادة، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

152. مقال بعنوان: "طاهر الجزائر وحلقة دمشق الكبرى"، بقلم: رغداء محمد أديب زيدان، لمجلة "التراث العربي".

153. مقال على شبكة الألوكة، نشأة مصطلح الحديث، بقلم: محمد داود دسوقي الخطابي، تاريخ الإضافة 26/3/2017 :ميلادي - 1438/6/27 هجري، رابط المقال: /https://www.alukah.net/sharia/0/114060

154. مقال للدكتور: محمد بن عبد الله التليدي بعنوان: اختيارات وآراء المغاربة في علوم الحديث النبوي ومصطلحه، مجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، تأسست سنة 1957م، التبعة لوزارة الأوقاف، بالمملكة الكغربية، العدد 285، الصادر بمحرم 1412، 1991م. رابط المقال على الإنترنت: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7442

155. مقالات الكوثري، لمحمد زاهد الكوثري، لاط، لاس ن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

156. مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، ط 01، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

157. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، مقدمات، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ط 02، 1392هـ، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

158. المنهج الحديث في مصطلح الحديث، محمود الطحان، ط 01، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

159. المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، لطه بن علي بوسريح، ط 01، 1423هـ، 2001 م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

160. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط 02، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

161. منهج نقد الحديث عند ابن العربي، محمد السعيد مصيطفى، إشراف منصور كافي، وهي رسالة دكتوراه بجامعة باتنة، نوقشت بالسنة الجامعية 2011.2012.

162. منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري، من خلال كتابه التمهيد، للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ط 1، 1428هـ، 2008م، دار الضياء للنشر والتوزيع، مصر.

163. موسوعة علوم الحديث وفنونه"، لسيد عبد الماجد الغوري، ط 01، 1428هـ، 2008م، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، بيروت.

164. الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، ط، 01، 1386هـ، 1966م، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

165. موطأ الإمام مالك، ت: الأعظمي، ط 01، 1425هـ، 2004م، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

166. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، 1412 هـ، 1992م، مكتبة المطبوعات الإسلامية بسوريا.

167. موقع إسلام ويب، الحديث الشريف، مباحث وقواعد حديثية، المقصود من تقسيم علوم الحديث إلى رواية ودراية، بتصرف، رابط المقال:
https://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=208567

168. ميزان الاعتدال، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، ط 01، ص 1382 هـ، 1963 م، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

169. النبذ في أصول الفقه الظاهري، لابن حزم، ت: محمد صبحي حلاق، ط 02، 1999م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

170. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: عصام الصبابطي – عماد السيد، ط 05، 1418هـ، 1997م، دار الحديث، القاهرة، مصر.

171. نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط 01، 1422هـ، مطبعة السفير بالرياض، المملكة العربية السعودية.

172. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للإدريسي، ط 01، 1409هـ، عالم الكتب بيروت، لبنان.

173. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله الرحيلي، ط 01، 1422هـ، مطبعة سفير بالرياض، المملكة العربية السعودية.

174. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: نور الدين عتر، ط 03، 1421هـ، 2000م، مطبعة الصباح، دمشق، سوريا.

175. نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين، لمغنية غرداين، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص المغرب الإسلامي، إشراف، ا.د. لخضر عبدلي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015م.

176. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، ت: شرف حجازي، ط 02، لا س ن، دار الكتب السلفية، مصر.

177. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس، ت: أحمد معبد عبد الكريم، ط 01، 1409هـ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

178. النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ت: ربيع المدخلي، ط 01، 1404هـ، 1984م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

179. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط01، 1399هـ، 1979م، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

180. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لابن مير الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

181. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، أستاذ علوم القرآن والحديث وعلومه بجامعة الأزهر ثم جامعة أم القرى، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، لاط، 1403هـ، 1983م، مصر.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ– ظ.
الفصل التمهيدي: مصطلحات ومفاهيم عامة	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة	02
المطلب الأول: مفهوم التنوع الدلالي	02
الفرع الأول: مفهوم التنوع.....	02
أولًا: التنوع لغة.	02
ثانيًا: مفهوم التنوع اصطلاحا	03
الفرع الثاني: مفهوم الدلالات	04
أولًا: مفهوم الدلالات لغة	04
ثانيًا: مفهوم الدلالات اصطلاحاً	05
المطلب الثاني: مصطلحات قبول الحديث عند المحدثين	06
الفرع الأول: مفهوم المصطلحات.....	06
أولًا: المصطلحات لغة	06
ثانيًا: مفهوم المصطلحات اصطلاحاً	07
الفرع الثاني: قبول الحديث	09
أولًا: تعريف القبول	09
ثانيًا: تعريف الحديث	11
ثالثًا: تعريف السنة	17
الفرع الثالث: مفهوم المحدثين	17
أولًا: مفهوم المحدث لغة	17
ثانيًا: مفهوم المحدث اصطلاحاً	18
المبحث الثاني: المغرب الإسلامي، علماؤه وإنجازاتهم	20

المطلب الأول: التعريف ببلاد المغرب الإسلامي والتقسيم الجغرافي والفلكي له 20
الفرع الأول: التعريف ببلاد المغرب الإسلامي 20
الفرع الثاني: التقسيم الجغرافي لبلاد المغرب الإسلامي 25
أولًا: منطقة المغرب الأدنى 25
ثانيًا: منطقة المغرب الأوسط 26
ثالثًا: منطقة المغرب الأقصى 26
الفرع الثالث: الموقع الفلكي والطبيعي لبلاد المغرب 29
أولًا: الموقع الفلكي لبلاد المغرب.....29
ثانيًا: موقعها الطبيعي.....30
المطلب الثاني: المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس.....30
الفرع الأول: أصول المرابطين 30
الفرع الثاني: ديانة أهل المغرب الإسلامي وتشكل فرقة المرابطين 32
أولًا: ديانة المغرب الإسلامي 32
ثانيًا: تشكل فرقة المرابطين 33
المبحث الثالث: علماء المغرب الإسلامي وإنجازاتهم الحديثية 34
المطلب الأول: رحلة المغاربة في طلب الحديث ودخول الكتب الحديثية وعنايتهم بها 34
الفرع الأول: دخول كتب السنة إلى الغرب الإسلامي 36
أولًا: الموطآت 36
ثانيًا: الصحيحان.....38
ثالثًا: السنن 42
الفرع الثاني: عناية علماء المغرب بكتب السنة وتصانيفهم في الحديث وعلومه 44
أولًا: كتب المجاميع 46
ثانيًا: كتب المستخرجات 47
ثالثًا: الزوائد 48
رابعًا: الشروح التي وضعت على كتب السنة 48

المطلب الثاني: علماء المغرب في الحديث وعلومه 53
الفرع الأول: علماء وأئمة الحديث في المغرب في القرنين الخامس والسادس 54
ابن عبد البر (463هـ) 54
الإمام القابسي (403هـ) 56
ابن حزم (456هـ) 57
أبو الوليد الباجي (474هـ) 58
ابن العربي (554هـ) 59
الفرع الثاني: ما انفرد به العلماء المغاربة على علماء المشارقة 60
الفصل الأول: مصطلحات الحديث المقبول عند المحدثين.....65
المبحث الأول: مفاهيم حول المصطلحات الحديثية، والحديث المقبول، ونشأتها عند المحدثين.....66
المطلب الأول: مفاهيم حول المصطلحات الحديثية 66
الفرع الأول: علم المصطلحات الحديثية.....66
أولاً: تعريف علم مصطلح الحديث على الإفراد.....66
ثانياً: تعريف علم مصطلح الحديث كمركَّب على الإضافة.....67
الفرع الثاني: علوم الحديث 68
أولًا: علم الحديث رواية 68
ثانيًا: علم الحديث دراية 70
الفرع الثالث: الصناعة الحديثية.....72
الفرع الرابع: أهمية المصطلحات الحديثية وعلاقتها بعلوم الحديث وأصوله 74
أولًا: علاقة المصطلحات الحديثية بعلوم الحديث وأصوله.....74
ثانيًا: أهمية علم المصطلح في فهم العلوم الإسلامية.....75
المطلب الثاني: المصطلحات الحديثية ونشأتها عند المحدثين 76
الفرع الأول: مصطلح الحديث عند المتقدمين من المحدثين 76
أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المتقدمين وأشهر ما أُلّف فيه 78
ثانيًا: تصانيفهم في المصطلح 83

الفرع الثاني: مصطلح الحديث عند المتأخرين من المحدثين 84
أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المتأخرين وأشهر ما أُلّف فيه 85
ثانيًا: عنايتهم بعلوم الحديث رواية 90
ثالثًا: عنايتهم بعلوم الحديث دراية 91
الفرع الثالث: مصطلح الحديث عند المعاصرين من المحدثين 93
أولًا: نشأة علم مصطلح الحديث عند المعاصرين وأشهر ما أُلّف فيه 93
ثانيًا: تراثهم مقارنة بمن سبقهم 98
المطلب الثالث: الحديث المقبول عند المحدثين ومصطلحاته 99
الفرع الأول: الحديث المقبول وراويه ومصطلحاته ونشأته عند المحدثين 99
أولًا: الحديث المقبول.....99
تعريف الحديث المقبول 99
ثانيًا: راوي الحديث المقبول 102
صفات راوي الحديث المقبول 103
الفرع الثاني: نشأة مصطلحات القبول وتطبيقاتها عند المحدثين.....103
نشأة مصطلح الصحيح عند المحدثين.....103
نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين 105
المبحث الثاني: المصطلحات الحديثة ودلالاتها في الحكم على الرواة والمرويات 113
المطلب الأول: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل.....113
الفرع الأول: في عدالة وضبط الرواة.....113
أولًا: في عدالة الرواة 113
ثانيًا: في ضبط الرواة 117
الفرع الثاني: في وثاقة الرواة. 119
أولًا: الثقة لغة.....119
ثانيًا: الثقة اصطلاحاً 119
الفرع الثالث: مراتب التعديل وألقاب أخرى لرواة الحديث المقبول. 121

أولًا: مراتب التعديل.....121
ثانيًا: ألقاب أخرى لرواة الحديث المقبول. 124
ثالثًا: التنوع الدلالي لألفاظ التعديل عن أئمة الحديث 125
المطلب الثاني: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين.....132
الفرع الأول: أحكام المحدثين على أعلى درجات قبول الحديث 132
أولًا: الحديث المتواتر 132
ثانيًا: الحديث الصحيح 140
الفرع الثاني: أحكام المحدثين على أوسط درجات قبول الحديث 143
أولًا: الحديث الصحيح لغيره 143
ثانيًا: الحديث الحسن لذاته: "وهو الحديث الحسن".....143
الفرع الثالث: أحكام المحدثين على أدنى درجات قبول الحديث 152
أولًا: الحديث الحسن لغيره 152
ثانيًا: الحديث الذي عليه العمل 154
ثالثًا: الحديث الضعيف المنجبر 157
رابعًا: مصطلحات قبول الحديث الأخرى 159
الفصل الثاني: مصطلحات قبول الحديث عند علماء المغرب الإسلامي.....162
المبحث الأول: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في علم الجرح والتعديل.....163
المطلب الأول: في عدالة وضبط الرواة 163
الفرع الأول: في عدالة الرواة 163
العدالة عند الإمام القابسي 165
العدالة عند ابن حزم 166
العدالة عند ابن عبد البر 167
أقوال العلماء المخالفين لابن عبد البر 170
أقوال العلماء الموافقين لما قاله ابن عبد البر 171
فائدة تعضد قول ابن عبد البر في العدالة 172

العدالة عند أبي الوليد الباجي 174
عدالة الراوي الواحد عند الباجي 175
العدالة عند الإمام ابن العربي رحمه الله.....175
.الفرع الثاني: في ضبط الرواة 176
الضبط عند الإمام القابسي 180
الضبط عند الإمام ابن حزم 181
الضبط عند ابن عبد البر 182
الضبط عند الإمام ابن العربي 184
الفرع الثالث: في الثقة عند المحدثين 187
الثقة عند الإمام القابسي 188
الثقة عند الإمام ابن حزم 189
الثقة عند الإمام ابن عبد البر 189
المطلب الثاني: مراتب التعديل وألقاب رواة الحديث المقبول.....190
الفرع الأول: مراتب التعديل عند ابن حزم.....191
الفرع الثاني: مراتب التعديل عند ابن عبد البر 192
المبحث الثاني: المصطلحات الحديثية وأنواعها ودلالاتها في أحكام المحدثين 196
المطلب الأول: أعلى أحكام المحدثين 196
الفرع الأول: المتواتر 196
المتواتر عند الإمام ابن حزم 198
المتواتر عند الإمام ابن عبد البر 200
المتواتر عند الإمام الباجي 202
المتواتر عند الإمام ابن العربي 203
الفرع الثاني: الصحيح 205
الصحيح عند علماء المغرب الإسلامي 207
الصحيح عند الإمام ابن حزم 207

الصحيح عن ابن عبد البر 210
الصحيح عند ابن العربي 214
المطلب الثاني: أوسط أحكام المحدثين ..... 216.
الفرع الأول: الحديث الحسن 216
أولًا: الحسن عند الإمام ابن حزم 219
ثانيًا: الحسن عند الإمام ابن عبد البر 222
ثالثًا: الحسن عند الإمام ابن العربي 231
الفرع الثاني: التصحيح والتحسين عند علماء المغرب الإسلامي 233
التصحيح عند ابن حزم 234
التصحيح والتحسين عند ابن عبد البر 336
التصحيح عند ابن العربي 239
المطلب الثالث: أدنى أحكام المحدثين.....242
الفرع الأول: الحديث الذي عليه العمل.....242
عند الإمام ابن عبد البر 244
الفرع الثاني: الضعيف المنجبر 245
الضعيف المنجبر عند علماء المغرب 246
عند ابن حزم رحمه الله 246
الخاتمة 250
فهرس الآيات 256
فهرس الأحاديث 259
فهرس المصطلحات 263
فهرس الأعلام 269
فهرس الأماكن والآثار 272
فهرس المصادر والمراجع .....275.
فهرس الموضوعات .....298.

الحمد لله رب العالمين